د. محمود أبو زيد

ثلاثون عاما ...
هل غيّرت وجه مصر

(كلام فى الهموم والطموحات)



ثلاثون عاما ...
هل غيَّرت وجه مصر

(كلام فى الهموم والطموحات)

د. محمود أبو زيد



الكتاب : ثلاثون عامًا هل غيرت وجه مصر

المؤلف : د./ محمود أبو زيد

رقم الإيداع : ١٤٨٤٥

تاريخ النشر : ٢٠٠٠

الترقيم الدولي : I. S. B. N. 977 - 215 - 456 - 0

الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت : ٣٥٤٢٠٧٩ فاكس ٣٥٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣،١ شارع كامل صدقى الفجالة – القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ – ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم } ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر – الدور الأول
ت ٢٧٣٨١٤٢ – ٢٧٣٨١٤٣

محتويات الكتاب

تصدير

هذا الكتاب مجموعة من المقالات واللقاءات والتحقيقات والأحاديث الصحفية يزيد عمر بعضها اليوم على الثلاثين عاما، فقد نشرت فيما بين عامى ١٩٦١ و ١٩٦٧ وهى فترة لا أعتقد أن أحدا يختلف في أنها كانت من أدق فترات تاريخنا المعاصر، وأكثرها أهمية وخطورة وحساسية وحسما.

لن أقف طويلا أمام ملامح هذه الفترة وأبعادها، فهذه مهمة الأحاديث والتحقيقات التى يتضمنها الكتاب. ولكنى أشعر مع ذلك وكأننى مشدود بنوع من الالتزام يدفع بى إلى توضيح بعض الأمور، وهو التزام أقل ما يوصف به أنه التزام أدبى والتزام أخلاقى حيال أولا تلك الأسماء والشخصيات التى أجريت معها هذه الأحاديث والتحقيقات، وبعضها انتقل أصحابها إلى رحاب الله، وأطال الله لنا في أعمار الباقين. وثانيا، حيال الأجيال الأصغر التى لم يقدر لها أن تشهد ما عرفته هذه الفترة من وقائع وظروف وأحداث، ولكنها قرأت وسمعت عنها ولاشك. وقد يكون هالها - والحق معها - المصير المفجع الذى لقيته الكثير من الأمال التى طالما امتلأت بها العقول وجاشت بها الصدور. وربما ألقت بتبعة انتحار هذه الآمال - أو ربما قتلها - على تلك الأجيال الأسبق، ولكن المؤكد أنه ليس لديها الحقائق كلها، على الأقل كى يكون تقديرها وحكمها أقرب إلى العدل والإنصاف.

الأمر الثاني الذى أود توضيحه هو أن هذا الكتاب لا يناقش من جديد تلك القضايا والأفكار والمسائل والموضوعات التى كانت محور أحاديثه وتحقيقاته، كما أنه لا يسعى - في الوقت نفسه - لأن يكون تقييما، أو حتى مجرد قراءة جديدة لما كان. وإنما يحاول فحسب تقديم الإطار الأشمل الذى تحددت به مواقف الأفراد مما كان مطروحا فوق الساحة وقتذاك، والرؤى التى عكست وعيهم بمجريات الأمور والأحداث. وأتصور أنه لابد سيظهر من ثنايا كل هذا فعل غير قليل من القوى والمؤثرات التى قد دخلت فى تشكيل هذه الرؤى والمواقف، ما كان منها مرتبطا بذوات الأفراد أنفسهم ودوافعهم، أو انعكاسا لفعل قوى أو إرادات خارجية، فى مقدمتها ولاشك كانت قوة السلطة وإرادتها على وجه التحديد.

وإذا كان البعض قد يستشف بفكره وبخياله ما قد يعتبره مؤشرا يتعرف به على مواقع السلطة وعلى المصالح التى كانت تعبر عنها هذه السلطة، فينبغى ألا يفهم منه أننى أبحث بذلك عن تبريرات لما اتخذه الأفراد من مواقف أو أعلنوه من شعارات أيا كان توجهات هؤلاء أو مواقفهم بعدا أو قربا من مركز السلطة. ولا حتى عن إعذار، فقد كانت الفترة كلها فترة مميزة بل ومتفردة بظروفها الخاصة وبطابعها الخاص إذا ما قيست أو قورنت بأى من مراحل تطورنا الحضارى قديما أو حديثا، ونظرا لكونها كذلك، فقد كانت آمالها رائعة في شموخها، كما كانت رائعة أيضا في سقوطها، عفوا، أقصد انتحارها. وربما ها هنا بالذات يكمن الدافع الحقيقى لإقدامى على نشر هذا الكتاب.

فيما بين عام ١٩٦١ ومنتصف عام ١٩٦٧ بدت مصر (الدولة والمجتمع) وكأنها تطاول بهامتها السماء. كانت قد أنجزت العديد من الخطوات التى استهدفت تعميق خطها السياسى الذى تبنى الاشتراكية التى لم يكن مسارها قد تحول بعد، إلى شعارات فرغت من المضامين.

كانت الثورة خلال السنوات السابقة قد قطعت شوطا طويلا في طريق الإصلاح الزراعى وفي مواجهة الإقطاع. كما خاضت أكثر من معركة ساخنة وسافرة ضد الاستعمار وضد أعوانه وأدواته في الداخل وفي الخارج، ووجهت في ذلك ضرباتها الموجعة التى سعت بها إلى استرداد المصالح الاحتكارية الأجنبية بتأميمها وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين. وكانت كلها تنطوى على مواقف رحب بها الكثيرون وصفق لها الكثيرون. كما أن شعار الوحدة العربية والقومية العربية كان قد تحول بالفعل – وإن يك على نطاق ضيق ومحدود – إلى واقع يعيش ويتنفس، حتى وبصرف النظر عن مدى صلابة أو ملاءمة القاعدة أو الأرضية السياسية والاقتصادية التى أقيمت من فوقها هذه الوحدة.

كان هناك في واقع الأمر مظاهر كثيرة تدعو إلى التفاؤل خاصة إذا ما تم نضج التجربة السياسية. ولكنا في غمرة هذا الإحساس، الذى قد لا يكون ضارا بذاته ما دامت له أسبابه المفهومة الواضحة ودواعية السوية، لم ننتبه تماما إلى أن جانبا كبيرا من هذا التفاؤل كان تفاؤلا زائفا لا يقوم على أرضية فكرية وتنظيمية صلدة. ولعل هذا النوع من التفاؤل الزائف، أثبتت دائما تجربة الشعوب، إنه لا يقل خطورة عن أشر أنواع التشاؤم وأكثرها إثارة للتوجس ومدعاة للحرص والحذر.

ولقد كان عام ١٩٦١ بإجراءاته وقراراته وقوانينه بمثابة المنعطف الخطير الذى كشف عن مدى عمق التناقضات الاجتماعية والاقتصادية التى تكمن في الجسم الاجتماعى وهى تناقضات كان لها آثارها البعيدة، لأنها نجحت في أن تنشب أظافرها، وتنفث سمومها في قلب القوى الثورية وفي مختلف التنظيمات السياسية الرسمية والجماهيرية التى كان الأمل معقودا عليها لتواصل طريق الديمقراطية والتحول الاشتراكى.

وقع الانفصال وانهارت الوحدة بين مصر وسورية، ولم يكن قد مضى على قيامها سوى ثلاث سنوات فحسب (١٩٥٨). وبالرغم من أن إرادة النضال الوطنى قد سعت إلى إرساء قواعد العمل الديمقراطى كما أعلنها الميثاق (١٩٦٢)، فإن غياب الهياكل التنظيمية التى ترتفع بوعيها وبإدراكها إلى مسئوليات المرحلة، وعدم توافر الوعى الموضوعى بطبيعة الصراعات الفكرية والأيديولوجية ساعدا ليس فقط على تراكم السلبيات ووضوحها، ولكنهما أتاحا أيضا الفرصة لتسلل الرجعية بأشكالها وأثوابها المختلفة إلى التنظيمات السياسية والجماهيرية، مما أدى إلى خلق مناخ عرفت قوى الاستغلال والانتهازية كيف توطنه لتحقيق مصالحها، حيث تضافرت جميعها على إذكاء مظاهر الاختلافات وتعميق الاختلافات وإبراز التناقضات ليس بين الطبقات الاجتماعية فحسب، ولكن الأخطر منه، إنها انسحبت على قوى الشعب العاملة التى تمثل بذاتها محور التحالف الثورى وركيزته.

★ ★ ★

هل كان بمقدور القيادة الثورية مع وجود كل هذه الأخطار أن تنجح في مواجهتها وتتغلب عليها وتحقق أهدافها الثورية ومنجزاتها الاشتراكية؟

أتصور – ولعلنى لا أكون مخطئا فى ذلك – أن القياد الثورية إبان هذه السنوات.

قد نجحت بالفعل في أن تضع قدمها فوق أول الطريق، عندما بدأت تشغلها طبيعة العلاقات التنظيمية والعملية بين التنظيم الطليعى والمنظمات الجماهيرية، وذلك على اعتبار أن العلاقة السليمة والمتسقة بين الجناحين هما أفضل السبل لتحجيم هذه الأخطار ومواجهتها وإزالة ما هنالك من ثغرات. ولكن الثورية التى ركزت على إنجاز التحولات المادية فإنها – أو لعلها أجلت – ضرورة أن تساند هذه التحولات المادية ثورة ثقافية جديدة ومناخ فكرى جديد. وكان هذا هو خطئوها الكبير.

وبتعبير آخر كانت هناك تحولات اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى، ولكن دون أن تواكبها ثورة ثقافية وفكرية موازية. وعندما يوجد الجديد جنبا لجنب القديم، وفي الوقت نفسه لا توجد خلفية فكرية مشتركة قادرة على مواجهة السلبيات واستقطاب الصراعات وتوضيح المفهومات والتصورات، وأيضا على الكلام بأسلوب علمي قادر على الإيضاح والاقناع، أي عندما تمتنع القدرة على التواصل والكلام والمواجهة بمثل هذا الأسلوب العلمي، لابد وأن يضيع الطريق.

كانت ثمة قضايا كثيرة لم تزل في حاجة إلى بيان – وتوضيح: الالتزام السياسي على سبيل المثال ماذا يقصد به؟ وما معناه؟ والتزام من قِبل مَن؟ ولمن؟ ولماذا؟ وكيف؟ وإلى أين؟.

ومثله مفهوم الثقافة ومفهوم المثقفين، والمثقفون الثوريون على وجه الخصوص. بل ومفهوم قوى الشعب العاملة ذاته. وحتى مفهوم السياسي نفسه، بما يرتبط به من تصورات عن المشاركة وعن عمليات صنع القرار واتخاذ القرار... إلخ.

كان من الصعب الاحتفاظ بالثورية وبالنقاء الثوري التي كانت أبرز شعارات المرحلة، مع عدم القدرة على توضيح هذه الجنبات جميعا والافتقار إلى إمكانات توصيلها. فما الحال إذا ما تحولت الأمور إلى مغالاة وتطرف، وإلى مكابرة وعدم اعتراف حتى بالأخطاء. هنا تفقد الثورية ألزم دعاماتها وهي القدرة على الاعتراف بالأخطاء. والقدرة على قبول المراجعة. ولا أقول التراجع.

وحتى عندما كانت بعض الأصوات ترتفع بالنقاش وبالجدل الموسومين بالعلمية والموضوعية، كان الأغلب أن يتم (معظم) ذلك من خلال إطار رسمته السلطة وحددته بدقة وصرامة. ولذا فلم يكن ليسمح لرأي أحد، أو لموقف أحد، أن يتجاوزه أو يخرج عليه.

ولقد كان هذا أبرز مظاهر الإفلاس التي أصيب بها التنظيم الثوري والقوى الثورية المتطلعة إلى التغيير، لأنه عندها تبدأ الأمور جميعا في التداخل وفي التميع. وتتزاحم الأصوات وتتنافس الشعارات ويتبارى المهرجون والمسوخ والأدعياء. عندها تنقلب الحقائق إلى أكاذيب، وتصير الأكاذيب وكأنها الحقائق. ووسط كل هذا تتخلق – لابد – قوى جديدة أو طبقية جديدة ربما يحلو لنا أن نصفها بأنها طفيلية، ولكنها بالحتم سوف تتوحد مصالحها بمصالح كل القوى الرجعية والانتهازية والاستغلالية. وبالحتم أيضا سوف تقف بالمرصاد.

تتـآمـر، وتـتـحين لـتـطـمس الآمـال وتشـوهـهـا، الآمـال التـى لا يـكون أمـامـهـا إلا الانـطـواء، أو الانـتـحـار.

★ ★ ★

هل صحيح بعد كل هذا، وبعد مرور كل هذه السنين، ما برح يتشدق به البعض في همس محموم «وما أشبه الليلة بالبارحة».

يخيفني ويؤرقني هذا الهمس لأنه لا يصادر كل حركة مجتمعنا وكأنما لا شيء– وقد مرت أكثر من ثلاثين عاما – قد تغير – ولكن لما ينطوى عليه من قصد مريض مؤداه أن النتيجة عادة ما تكون واحدة: فسواء كممت الأفواه وامتلأت المعتقلات والسجون وتم الحجر على العقول، أم تعددت المنابر وارتفعت الأصوات بالجدال والحناجر بالصراخ، فما تريده السلطة، لابد – في نهاية الأمر – أن يكون.

يخيفني ويؤقني مثل هذا الهمس الصارخ المحموم، لأنه يوشوش دغدغته في الصدور: ولئن كان الأمر كذلك... فمن يا ترى الملوم ؟ !

م. أبو زيد

كلام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية



الآثار الاقتصادية للتوظف

الآثار الاقتصادية للتوظف

الدكتور محمد أبو شادى

يعيش اقتصادنا القومى الآن أدق مراحل تطوره.. ونحن نسعى إلى تدعيم عناصره ومقوماته من أجل تطويره وتنميته.. والتوظف عنصر لعله أهم هذه العناصر كلها.. لذلك تتخذ اليوم جميع الوسائل لزيادة العمالة والوصل بها إلى مستوى التوظف الكامل.

إن سياسة توفير فرص التوظف التى تلتزم الدولة الآن تحقيقها لن تقتصر على قطاع معين دون آخر.. ستشمل جميع القطاعات فتقضى على جميع صور البطالة فيها وأكثر من هذا سيصاحب الزيادة فى فرص التوظف زيادة فى معدلات الاجور وهذا معناه ارتفاع المستوى المعيشى للأفراد، مما يؤدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات – وإلى إحداث الرواج مادام يتحقق ارتفاع ملحوظ فى مستوى الانتاج.

وعندما يتحقق لنا مستوى التوظف الذى يبغيه مصحوبا بالزيادة المناسبة فى معدلات الإنتاج، سوف تتوافر جميع السلع والخدمات لجميع الأفراد.. ما هى النتائج التى ستترتب على زيادة فرص التوظف وارتفاع مستوى الأجور ؟ وما الصورة التى سيعيشها مجتمعنا عندما نحقق هذه الغاية ؟

لقد توجه (الأهرام الاقتصادي) بهذه الأسئلة وغيرها إلى السيد الدكتور محمد أبو شادى رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى يلتمس عنده الإجابة وها هو نص الحديث:

كان السؤال الأول هو :

* ما هى الآثار الاقتصادية التى ستترتب على زيادة فرص التوظف ؟ وهل هناك خطورة فى التوسع فى زيادة فرص التوظف زيادة كبيرة ؟

– لم يكن الفكر الاقتصادى فى السنوات الثلاثين الأولى من هذا القرن يعتبر مشكلة توفير فرص التوظف مسألة أساسية تلتزم الدولة تحقيقها. إذ كان التعطل أو البطالة يعتبران

عرضا من أعراض الحياة الاقتصادية اليومية، منشأهما نزاع بين العمل ورأس المال على تحديد الأجور. وكان المظنون وقتئذ أن تنازل نقابات العمال عن المغالاة فى طلب مستوى مرتفع من الأجور من شأنه تخفيض نفقات الإنتاج بالنسبة إلى أصحاب رؤوس الأموال، ومن ثم حفزهم على زيادة نشاطهم الإنتاجى، وبالتالى تتوافر فرص جديدة للتوظف، بيد أن هذه النظرة السطحية للأمور قد تغيرت فى السنوات العشرين الأخيرة تغيرا جذريا. ويمكن القول بأن أساس هذا التغير يعود إلى التنبه إلى أنه ولو أن أجور العمال تشكل جزءا من نفقات الانتاج بحيث أن أى خفض فيها يؤدى إلى زيادة هامش ربح المشروعات الإنتاجية، وبالتالى يخلق رغبة فى التوسع وزيادة فى فرص التوظف، إلا أن هذه الأجور ذاتها تكون فى واقع الأمر جانبا لا يستهان به من الطلب الاستهلاكى المتوافر فى السوق. وأى انخفاض فى حجم هذا الطلب من شأنه بالضرورة أن يثير الصعاب فى وجه تسويق مختلف المنتجات مما يخلق اتجاها عكسيا للاتجاه الأول. وقد تطور الفكر الاقتصادى من هذا الأساس البسيط تطورا كبيرا، حتى اصبح من المسلم به الآن أن ضمان مستوى عال من التوظف (يتمثل أقصاه فيما يسميه الاقتصاديون بالتوظف الكامل) هو أهم واجبات الدولة بحيث تستخدم جميع موارد البلاد الاستخدام الامثل.

وزيادة فرص التوظف بالمعنى سالف الذكر مؤداها زيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وبالتالى زيادة الدخل القومى إلى أقصى حد ممكن. ولا يمكن القول بأنه توجد فى مثل هذه الأوضاع أية خطورة. والواقع أن فكرة خطورة التوسع فى زيادة فرص التوظف، إنما تقوم على افتراض أنها زيادة مصطنعة لا تقوم على زيادة فى الإنتاج القومى.. ومن الطبيعى أن كل وحدة إنتاجية لها حجم أمثل للتوظف. فإذا ارتفع عدد العمال الموظفين فى هذه الوحدة عن الحد الأمثل – دون ارتفاع مناسب فى باقى عوامل الإنتاج – فإنه لابد أن يترتب على ذلك انخفاض فى إنتاجية العامل.

كما أن الزيادة فى الطلب على الاستهلاك المترتبة على الزيادة فى توظيف العمال، إذا لم تقترن بزيادة فى الإنتاج، لابد وأن يترتب عليها ضغوط تضخمية من شأنها العمل على رفع مستوى الأسعار. إلا أنه يلاحظ أن الخطورة هنا ليس منشأها زيادة فرص التوظف، وإنما تعود إلى عدم زيادة توظف باقى عوامل الإنتاج خلاف العمل (التنظيم ورأس المال والطبيعة) بالقدر المناسب للزيادة فى توظيف العمل.

أما إذا تمشت الزيادة فى توظيف عنصر العمل مع التوسع فى استخدام باقى عوامل الإنتاج، فإنه لا يترتب على ذلك أية خطورة بل هو فى الواقع غاية التوفيق.

* هل زيادة فرص التوظف تؤدى إلى حدوث الرواج ؟

– ارتفاع مستوى التوظف من شأنه زيادة حجم الطلب الفعال، وهو ما يمكن أن يطلق عليه تعبير الرواج. وهنا أيضا يجب أن ينطوى الارتفاع فى مستوى التوظف على زيادة فى الإنتاج الحقيقى حتى لا تنقلب الزيادة فى الطلب الفعال إلى ضغط تضخمى.

* ما هى الآثار الاقتصادية التى ستترتب على رفع الأجور ؟

– من المفهوم أن رفع الأجور يستند إلى ارتفاع فى الإنتاجية نتيجة لبرامج التدريب المهنى والفنى، ولارتفاع مستوى التعليم والتوسع فى استخدام الوسائل الفنية الحديثة. والواقع أن تحسين مستوى معيشة العامل، من شأنه أن يرفع من قدرته على استيعاب الخبرات الحديثة، وتخصيص جانب من وقته لتحسين معارفه وتوسيع معلوماته فى نطاق مهنته. كما يساعده على تنشئة أبنائه من عمال المستقبل فى ظروف صحية وثقافية أفضل. لكل هذه الاعتبارات يحسن دائما العمل على كفالة حد أدنى من مستوى المعيشة. ففى الحقيقة أن ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع مستوى الانتاجية شأنهما شأن الأوانى المستطرقة، إذ ينعكس التغير فى أى منهما على الآخر انعكاسا إيجابيا.

ومع ذلك فإنه يلزم الحذر الشديد فيما يتعلق بمبدأ رفع الأجور فإذا ما تجاوز هذا الرفع حدود المعقول والإمكانيات المادية المتوافرة، فإنه يؤدى إلى حلقة مفرغة تبدأ بزيادة فى الطلب النقدى نتيجة لرفع الأجور، مما يؤدى بالتالى إلى ارتفاع فى الأسعار بحيث تنخفض القيمة الحقيقية للأجور النقدية وتصبح الطبقة العاملة حيث كانت. وعلى ذلك يتحتم دائما أن تتدرج الزيادة فى الأجور مع الارتفاع فى مستوى الإنتاجية.

* هل يستحسن زيادة فرص التوظف فى القطاع الصناعى أم الزراعى أم فى جميع القطاعات ؟

– من الملاحظ أن الزراعة المصرية تعانى منذ أمد طويل من مشكلة البطالة المستترة التى تتمثل فى وجود عدد كبير من العمال الزراعيين ذوى الانتاجية المنخفضة بسبب تعطلهم فى مواسم طويلة واعتمادهم اعتمادا كليا على العمل اليدوى. وهذه المشكلة تشاهد

فى جميع الدول المتخلفة اقتصاديا التى تعانى من سرعة تزايد السكان. والحل الأساسى لهذه المشكلة يعتمد فى نهاية الأمر اعتمادا أساسيا على خلق صناعات جديدة يمكنها استيعاب الفائض من الأيدى العاملة الزراعية، وفى الوقت نفسه زيادة المساحة المزروعة (مشروع السد العالى مثلا) حتى يستوعب قطاع الزراعة نفسه جانبا من البطالة المستترة الكامنة فيه.

* ما هى آثار زيادة التوظف فى عناصر الإنتاج ؟

– إذا اقتصرت الزيادة فى التوظف على عنصر واحد من عناصر الإنتاج بحيث يختل التناسب بينها فإنه يترتب على ذلك انخفاض إنتاجية وحدات العنصر الذى طرأت الزيادة عليه، وذلك طبقا لقانون تناقص الغلة المعروف. وأما إذا عمت الزيادة جميع عناصر الإنتاج، كل بالقدر المناسب، فمن شأن ذلك توسيع نطاق الإنتاج مما ييسر الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير التى تتمثل فى خفض نفقات الإنتاج وتحسين مستواه.

(أول ابريل ١٩٦٢)

★ ★ ★



الرقابة على البنوك

الرقابة على البنوك

الدكتور محمود أمين أنيس

يتولى الرقابة على البنوك فى مصر فى الوقت الحالى أجهزة متعددة تتشابه اختصاصاتها، مما يؤدى أحيانا إلى التعارض والتناقض فى تطبيقها، وإلى صعوبة إيجاد رقابة مركزة على البنوك فى مجتمعنا الجديد يكون من شأنها معاونة هذه البنوك على تأدية رسالتها فى خدمة الاقتصاد القومى بدلا من أن تقف حجر عثرة فى سبيل تأدية البنوك لهذه الرسالة.

فمثلا تقوم أجهزة الرقابة المتعددة بطلب تقارير دورية من البنوك تتضمن بعض البيانات والمعلومات عن سير العمل فيها، فتضطر البنوك إزاء تعدد أجهزة الرقابة، أن تقدم لكل جهاز على حدة ما يطلبه من معلومات وبيانات، وتجند فى سبيل ذلك بعض المختصين فيها لإنجاز مثل هذه الأعمال، مما ينتج عنه على ما ذكرنا ضياع كثير من الوقت والجهد فى أعمال متشابهة تقدم إلى أجهزة الرقابة المتعددة التى تتمثل فى البنك المركزى، والإدارة العامة للبنوك بوزارة الاقتصاد، والمؤسسة المصرية العامة للبنوك وكذلك ديوان المحاسبات. فهل استطاعت هذه الأجهزة مجتمعة أو منفردة أن تقوم بواجباتها دون أن يحدث بينها تشابه فى الاختصاصات ؟

ورغم التحفظ الشديد الذى أبداه المسئولون فى البنك المركزى حول هذا الموضوع، إلا أن الاتجاه السائد هناك هو أن تعدد أجهزة الرقابة على البنوك قد يؤدى أحيانا إلى نوع من عدم الانسجام، سواء بالنسبة إلى طبيعة سير العمل الإدارى والفنى فى البنوك، أو إلى طبيعة الاختصاصات نفسها التى يباشرها كل جهاز على حدة. ومن الأفضل أن تركز الرقابة على البنوك فى جهاز واحد يتولى هذا الاختصاص، ورسم سياسة موحدة للرقابة الفعالة عى البنوك، بحيث تكون رقابة مركزة ودقيقة حتى يكون فى هذا التركيز أكبر الفائدة سواء على اقتصادنا القومى أو فى الإشراف والرقابة نفسها على تلك البنوك. والواقع أن القرار

الجمهورى رقم ٢٣٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالنظام الأساسى للبنك المركزى المصرى، يعطى لهذا البنك مثل هذه الاختصاصات فى التوجيه والرقابة، إذ يقوم بتنظيم السياسة الائتمائية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطط العامة للدولة، على النحو الذى يساعد على دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد. ويتحقق ذلك بالتأثير فى توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره، مما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحى النشاط التجارى والصناعى والزراعى، واتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية العامة أو المحلية، وكذلك مراقبة الهيئات المصرفية مراقبة تكفل سلامة مركزها المالى، وإدارة إحتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبى.

ومن هذا يتضح أن البنك المركزى يعتبر البنك الأم بالنسبة إلى البنوك الأخرى التى له سلطة توجيهها والإشراف والرقابة عليها.. فما هى إذن اختصاصات المؤسسة العامة للبنوك ؟ وإدارة البنوك بوزارة الاقتصاد.

تعدد الأجهزة والاختصاصات :

وعن هذا التعدد فى الأجهزة والاختصاصات يتحدث الدكتور محمود أمين أنيس مدير عام إدارة البنوك والائتمان بوزارة الاقتصاد يقول :

فى الواقع أن الرقابة على البنوك تتولاها جهات متعددة وهى :

أولا : البنك المركزى : (إدارة الرقابة على البنوك) فهذا البنك بحكم قانون البنوك والائتمان يقوم بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة.وتشير المادة (٣٧) من قانون البنوك والائتمان إلى القواعد العامة للإشراف على البنوك وتتناول بصفة خاصة تحديد الطريقة التى تتبع فى تقدير الأنواع المختلفة لأصول البنك، وتحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف، والقيمة التسليفية، وتحديد نوع الضمان وآجال الاستحقاق والحد الأقصى لسعر الفائدة الدائنة والمدينة وفوائد التأخير، وتقوم إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى بالتفتيش على البنوك لمراعاة القواعد التى يضعها البنك المركزى لتحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التى تحتفظ بها البنوك التجارية.

ثانيًا : **الإدارة العامة للبنوك بوزارة الاقتصاد : وتعتبر هذه الإدارة الجهاز الفنى لوزير الاقتصاد فيما يختص بأعمال البنوك، وتتلقى هذه الإدارة العامة تقارير التفاتيش الدورية**

التى يقوم بإعدادها البنك المركزى وتقوم بتحليلها وعرضها على المختصين بالوزارة، وتقوم الإدارة بمتابعة التقارير لضمان إزالة المخالفات واتخاذ الإجراءات التى يقتضيها الأمر. كما أنها تشترك مع البنك المركزى فى الرقابة على أعمال البنوك من ناحية مراعاتها لتنفيذ قانون البنوك والائتمان، كما تشترك مع البنك المركزى ومؤسسة البنوك فى تذليل الصعاب بين البنوك والهيئات طالبة الائتمان، والتأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية على البنوك، كما تقوم أيضا ببحث تقارير ديوان المحاسبات وتتبعها وبحث كل ما يتعلق بسياسة الائتمان عامة، كسعر الخصم وسعر الفائدة.

ثالثاً : المؤسسة المصرية العامة للبنوك: لم يصدر قرار خاص يحدد اختصاصاتها، وإنما تناول الإشارة إلى ذلك عدة قرارات، أشارت إلى أن من أغراض المؤسسة تنمية الاقتصاد القومى بما يتمشى مع السياسة العامة التى يقرها المجلس الأعلى للمؤسسات، والإشراف على الشركات والهيئات والمنشآت التابعة لها. وقد أشارت بعض المواد إلى أن رئيس مجلس إدارة المؤسسة يبلغ قرارات المجلس إلى وزير الاقتصاد لاعتمادها وأن يتولى وزير الاقتصاد مسئولية التوجيه والتنظيم والرقابة والإشراف على المؤسسة، كما أشير إلى أن للجهات المختصة الإدارية سلطة الرقابة على المؤسسات العامة التابعة لها من الناحيتين الإدارية والمالية، وأن يقوم المراقب المالى التابع لجهة الرقابة المالية للمؤسسات العامة بمراجعة ميزانية المؤسسة وحساباتها، ويتولى إعداد تقرير يتضمن ملاحظاته عليها، ويبلغ ذلك إلى كل من مجلس الإدارة والجهة الإدارية المختصة بالإشراف على المؤسسة.

رابعا : ديوان المحاسبات : وأشارت المادة ١٢ من القرار الجمهورى رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٦٢ إلى قيام ديوان المحاسبات بفحص حسابات المؤسسة ومراجعتها وتقديم تقرير سنوى إلى وزير الاقتصاد. كما يقوم الديوان بذلك بالنسبة إلى البنوك المتخذة شكل مؤسسات خاصة بموجب قانون إنشاء المؤسسة العامة نفسها.

ومن هذا العرض السريع لأجهزة الرقابة على بنوكنا فى الوقت الحالى، يتضح تعددها وتشابه اختصاصاتها. والواقع أن فى مثل هذا التعدد والتشابه ضياعا للوقت والجهد مما يدعونا إلى ضرورة المبادرة إلى علاج هذه الحالة حتى لا تتكرر الاختصاصات وتتضارب وحتى لا تكلف البنوك بأعباء كثيرة تثقل كاهلها وإنى اقترح لحل هذه المشكلة ما يأتى :

أولا: تكوين لجنة استشارية فنية تتكون من مديرى إدارة البنوك فى وزارة الاقتصاد ومدير عام المؤسسة المصرية العامة للبنوك ومدير إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى، وتكون مهمتها التنسيق بين الاختصاصات فى أجهزة الرقابة المشار إليها ودراسة الموضوعات التى تحال إليها من أحد هذه الجهات ولا تتطلب دراسة مشتركة حتى لا يضيع الوقت فى إحالة الموضوع من جهة إلى أخرى، على أن تكون اجتماعات هذه اللجنة دورية وبناء على طلب أى من هذه الجهات.

ثانيا: يجب أن تترك للشركات والبنوك الحرية فى علاج الموضوعات الخاصة بها دون الرجوع إلى مؤسسة البنوك أو الوزارة التابعة لها. وبذلك لا يتحكم فى أعمال البنوك الروتين الحكومى، ما دام ذلك يدخل فى نطاق السياسة العامة التى يجب أن يشترك فى وضعها مع المؤسسات والوزارات، البنوك والشركات نفسها كل فى قطاعه.

واختتم الدكتور أنيس حديثه قائلا : إن الأمر يتطلب – بعد أن أصبحت البنوك ملكا للدولة – أن تخفف الرقابة الحكومية على البنوك بإدخال تغيير على اختصاصات هذه الأجهزة الرقابية، بحيث لا يكون هناك تكرار فى عملية الرقابة بين أكثر من جهة.

(١٥ نوفمبر ١٩٦٢)

★ ★ ★



عن بنوك الادخار الشعبية

عن بنوك الادخار الشعبية

علي شلبي

«إن اتساع مسافة التخلف فى العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية التى لا يحركها غير واقع الربح الأنانى. إن هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى.. إن مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط: تجميع المدخرات الوطنية، وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة واستثمار هذه المدخرات، وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج».

الكلمات السابقة ليست كلماتى ولا هى من بنات أفكارى ولكن بهذه الشعارات الصادقة حدد ميثاق ٢٢ مايو فلسفتنا كلها التى ينبنى عليها كيان مجتمعنا الحديث. كما ألمع الى أول الطريق فى سبيل التطبيق العلمى للوصول إلى ما تضمنته هذه الشعارات من غايات.. تاركا للإدارة الواعية، البناءة أخطر وأشق ما فى التجربة كلها.. أن تضع النص المكتوب موضع التنفيذ فتحيله إلى حقيقة ملموسة.

إن تجربة لتحقيق هذا الواقع الجديد بدأت تقوم فى الآونة الأخيرة التجربة يتحدثون عنها فى المؤسسة العامة للإدخار ويقولون إنها ستكون التعبير العلمى عن إرادة البناء هذه. وأن مشروع بنوك الادخار الشعبية التى تقوم المؤسسة حاليا بتنفيذه سيقع عليه العبء كله لتحقيق الشروط الثلاثة التى تضمنتها الوثيقة التاريخية لمقابلة مظاهر التحدى كافة.

كان لابد أن ألتقى به إذن.. على شلبى رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للادخار.

قلت للرجل المسئول عن مشروع بنوك الإدخار الشعبية:

• نسمع الكثير عن بنوك الادخار الشعبية، ولكنى أريد أن نسمع منك.. لماذا هذه التجربة؟ وما العوامل التى ألهمت التفكير فيها؟

– فى إيجاز شديد.. سوف تقوم على مستوى الجمهورية مجالس الإدارة المحلية بالقرى والمدن والمحافظات بإنشاء مؤسسات محلية ذات شخصية اعتبارية من أشخاص القانون العام تتخصص فى خلق وتنمية الوعى الادخارى، وتعبئة المدخرات صغيرها وكبيرها، وإدارتها واستثمارها فى المناطق ذاتها التى تجمعت فيها.

وهناك عوامل معينة دعت فى الحقيقة إلى البدء بهذه التجربة. فعلى الرغم من وجود أجهزة أخرى تقوم بجميع المدخرات واستثمارها مثل هيئة صندوق توفير البريد، فإن استعراضنا لهذه الأجهزة الادخارية، ومستوى الوعى الإدخارى بين المواطنين، ثم مقارنتها، بالأجهزة والمستويات الموجودة فى الدول المتقدمة يكشف لنا عن مدى تخلفنا فى هذا المجال.

* كيف ؟ وإلى أى مدى؟

– حتى تكون الأمور واضحة يكفى أن أقول إنه بينما لا تزيد نسبة عدد المدخرين لدينا عما يقرب من ٤ ٪، تصل هذه النسبة فى بلاد أخرى إلى ٩٥ ٪، الأمر الذى تطلب علاجا فعالا سريعا، خاصة وأن نجاح أهداف خطة التنمية يتوقف إلى حد كبير على كم المدخرات المتجمعة لدى أوعية الادخار المختلفة.. وذلك نتيجة قدرة الأفراد على الاحتفاظ بجزء من أية زيادة فى دخولهم وعدم إنفاقها على الاستهلاك.

* مسئولية الأفراد هى إذن ؟

– بالتأكيد، ومع ذلك فالأفراد وحدهم ليسوا كل شىء. إن مدخرات القطاع العائلى تعتبر أيضا ذات أهمية كبيرة كمورد تمويل مستمر، وذلك لتميز مدخرات هذا القطاع بدرجة عالية من المرونة، وتعرضها فى جملتها لتغيرات محسوسة تبعا لزيادة الوعى الإدخارى، مما يجعلها تصلح أساسا قويا وسليما لتمويل جزء كبير من خطط التنمية القادمة.. فضلا عن أن القطاع العائلى يحصل على الجزء الأكبر من الدخل القومى إذ يصل نصيبه منه إلى حوالى ٨٢ ٪. هذه العوامل كلها دعت المؤسسة المصرية العامة للادخار إلى دراسة وبحث الأنظمة الإدخارية فى ٣٥ دولة وانتهت إلى نتيجة واضحة هى أن نظام بنوك الادخار الشعبية المعمول به فى كثير من الدول من أقدر وأكفأ الأجهزة الادخارية، كما يرجع إليه الفضل الأكبر فى خلق وتنمية الوعى الإدخارى فى هذه البلاد.

* هل يكفى نجاح التجربة فى الخارج كى ننقلها وننفذها عندنا؟

– أشعر بنبرة القلق التى فى سؤالك. إنما لا ينبغى أن يظن أن البحوث التى قامت بها المؤسسة ستقودنا فى النهاية إلى نقل نظام أجنبى لتطبيقه بحذافيره عندنا.

إن كل ما يهمنا هو محاولة الإفادة من الخبرة الطويلة التى اكتسبتها هذه الأنظمة فى مجال الإدخار، وخصوصا تلك التى نشأت وتطورت فى أوقات تشابه فى مجموعها ظروفنا الحالية. ثم الاستفادة بالطرق الفنية والوسائل المستعملة فى مجال خلق وتنمية الوعى الإدخارى، وجمع المدخرات واستثمارها، جاعلين من انتهوا إليه نقطة البداية لنا.

والنظام الألمانى يعتبر من أنسب الأنظمة التى يمكن الاستفادة منها.. فبنوك الإدخار هناك إلى جانب قوتها، مؤسسات عامة تضع تحقيق الصالح العام فوق أى اعتبار فى داخل الحكم المحلى مما يتفق تماما مع اتجاهنا الاشتراكى. إنها تملك قدرة فائقة على تنمية الوعى الادخارى ومحاربة الاكتناز بين مختلف الطبقات، كما تملك المقدرة على إدارة المدخرات الصغيرة على أسس مصرفية سليمة. علاوة على تميزها بالسرعة والسهولة فى عمليات السحب والإيداع للعملاء، وخبرتها الواسعة فى علاقتها بالسلطات المحلية باعتبارها بنوك الإدارة المحلية.

* قلت: رغم ما تثيره كلماتك من طمأنينة هناك جوانب ما زالت فى حاجة إلى إيضاح.. المعروف أن البلاد التى أجريت فيها البحوث لا يقتصر الأمر فيها على بنوك الإدخار فى تجميع المدخرات إذ يوجد بها صناديق توفير البريد، وصناديق التوفير بالبنوك التجارية والبنوك التعاونية علاوة على بنوك الادخار وكلها تقوم جنبا إلى جنب بتجميع المدخرات.. والوضع نفسه نجده عندنا هنا أيضا.. فما هى الخصائص المميزة التى تفرق بين هذه الأجهزة المختلفة وبين بنوك الادخار الشعبية؟

– إن أهم ما يميز بنوك الإدخار الشعبية عن غيرها من الأجهزة الادخارية الأخرى أنها بنوك متخصصة فى أعمال الإدخار..بمعنى أن اعتمادها الأساسى على الحسابات الادخارية، وذلك بعكس البنوك التجارية مثلا التى تعتمد أساسا على الحسابات الجارية، أو البنوك التعاونية التى تعتمد على إشتراكات الأعضاء، وكلاهما ينظر إلى الحسابات الادخارية على أنها خدمة اضافية لعملائها. إن هذا الاعتماد يجعلها قادرة على الجمع بين العمليات القصيرة والطويلة الأجل، سواء كان ذلك فى عمليات الإيداع أو عمليات الاقراض.

* ومع ذلك فإن التشابه، إن لم يكن التماثل، ما زال قائما بين هذه البنوك وصندوق توفير البريد على وجه التحديد؟

– ظاهريا فقط، لأن ثمة فارق حقيقى يميز بين بنوك الادخار الشعبية وصندوق توفير البريد هو شكلها اللامركزى، فهى تزاول نشاطها فى نواحى الادخار والاستثمار على أسس اللامركزية وفى ظل نظام الحكم المحلى، بعكس صندوق توفير البريد التى تفرض عليه المركزية التى يتصف بها، باعتباره إدارة من إدارات هيئة البريد، قيودا عديدة لا تجعله قادرا على اتباع كثير من الوسائل الهامة فى نشر الوعى الادخارى وجمع المدخرات.

ولقد ثبت عمليا أن اللامركزية البحتة التى تتميز بها بنوك الادخار الشعبية، واعتبارها بنوكا للمناطق المحلية تجعلها أقدر الأجهزة على اتباع أنسب الوسائل لخلق وتنمية العادة الادخارية بين السكان وتجميع مدخراتهم وكسب ثقتهم بسهولة، وعلى خلق صلات شخصية وثيقة مع الأهالى وتفهم ظروفهم وعقلياتهم ومشاكلهم.

إن هذه اللامركزية تسمح لهذه البنوك باستثمار مدخرات الأفراد فى المناطق التى تجمعت فيها لصالح هذه المناطق ومعنى هذا أن الناس سوف يرون بأعينهم ثمار الادخار الذى قاموا به فيكون ذلك حافزا لهم، على حين نجد أن الاستثمار فى صندوق توفير البريد يتم بشكل مركزى بحيث لا يرى المواطنون آثار مدخراتهم إلا بشكل مجمل.

* يتجه التفكير الآن إلى التوسع فى إنشاء المناطق التوفيرية كمحاولة لتطوير صندوق البريد، فلماذا لا تتحول هذه المناطق إلى بنوك الادخار الشعبية منعا للازدواج من ناحية وخفضا أيضا للتكاليف ؟

– لا أخفى عليك أن التفكير ليس بعيدا عن هذا الاتجاه، بل إن النية تتجه فعلا إلى بحث إمكان تحويل المناطق التوفيرية بالتدريج إلى بنوك إدخار شعبية.

كان الرأى – تمهيدا لذلك – أن نبدأ بتجربة واحدة هى إنشاء بنك ادخار شعبى واحد كنموذج قبل التعميم وقبل تحويل المناطق التوفيرية. أما التفكير فى البدء فورا بتحويل منطقة توفيرية الآن لتكون محلا للتجربة كما يريد البعض فأمر صعب للغاية ولن يكون لصالح التجربة ولا لصالح هيئة التوفير.

* لماذا ؟ ما هى الأسباب فى رأيك ؟

– السبب الأول هو عدم توافر مبدأ اللامركزية فى المناطق التوفيرية بالشكل الأكمل وصعوبة فصل الموارد والاستثمارات الخاصة بالمناطق التوفيرية بعضها عن بعض. والسبب الثانى أن مبانى المناطق التوفيرية الحالية لم يراع فيها المواصفات التى ستكون عليها بنوك الادخار الشعبية. وأخيرا عدم توافر الشروط اللازمة فى موظفى التوفير بالهيئة للقيام بالأعمال الادخارية وفق الأسس العلمية والعملية الحديثة.

* معناه الرضا بالتعدد الذى لا يعنى الازدواج فحسب، ولكنه قد يؤدى إلى التعارض.. فما رأيك؟

– اختلف معك فى هذا، وما يقوله البعض من أن تعدد الأجهزة سيكون سببا للتعارض فيما بينها لا صحة له خاصة إذا ما حسن التنظيم والتنسيق فيما بينها، لتصبح الأجهزة كلها متممة ومكملة بعضها للبعض الآخر، ومتعاونة لتحقيق الغاية والهدف من وجودها.

إذا نجحت تجربة البنوك الادخارية واستقر الرأى على تعميم نظام بنوك الادخار الشعبية فليس ثمة ما يمنع أبدا من أن توجد الأجهزة الادخارية المختلفة معا وفى آن واحدة.

إن المسلم به إنه كلما تعددت الأوعية الادخارية، كان ذلك فى صالح المدخرين وتدعيم فكرة الادخار، بدليل أننا نجد فى معظم البلاد وعاء ادخاريا لكل ٥ آلاف نسمة سواء أكان ذلك صندوق توفير أم بنك ادخار.. وما أشد حاجتنا إلى تعدد الأوعية الادخارية، وقربها من المواطنين.

ثم شىء آخر.. إن التشابه الذى تقول عنه بينهما قاصر فى رأيى على الهدف وهو خلق الوعى الادخارى وتنمية وجمع المدخرات. أما الأعمال الفنية لبنوك الادخار التى تطبقها لتحقيق هذا الهدف من حيث طريقة جمع المدخرات، وتعويد المدخرين، وكيفية استثمار هذه المدخرات، ومكان استثمارها، فلا يوجد أى ازدواج أو تعارض بينها وبين أعمال صندوق توفير البريد. بل إن أعمال تلك البنوك ضرورية وتحتاج إليها البلاد اقتصاديا واجتماعيا وخاصة في تدعيم الحكم المحلى، كما أنها تعود بالفائدة على جميع الأوعية الادخارية الأخرى ومن بينها صندوق توفير البريد، إذ أن هذه الأجهزة ستضطر إلي اتباع الوسائل الجديدة وتحسين مستوى الخدمة وفق الأسس التى يتبعها الجهاز الجديد.

إن جهازا إدخاريا في البلاد الأخرى لم يلغ جهاز آخر، بل بقيت مختلف الهيئات والأوعية الادخارية يعمل بعضها إلي جانب بعض.. إنما يصح أن ينمو بعضها بشكل أكبر من البعض الآخر، لأنه يعامل حاجات الناس والجمهور بصورة لا تتوافر في غيره من الأجهزة.

* كنت قد بدأت أقتنع بمنطق رئيس مؤسسة الادخار، ومع ذلك وجدتنى أتساءل ألا يؤدى تعدد أجهزة الادخار المختلفة وانتشارها إلي تفتيت المدخرات بين هذه الأجهزة مما يدعو إلي زيادة تكلفة العملية؟

– «بصوته الهادئ العريض، وإبتسامته الرقيقة أجاب»:

الواقع أن هذا القول رغم ما فيه من منطق يبدو معقولا، يمكن الرد عليه من أكثر من زاوية واحدة.

إن الثابت فعلا منذ أنشئت المؤسسة المصرية العامة للادخار وبدأت الدعاية لنشر الوعى الادخارى لصندوق التوفير وهو جهازها الرئيسى، إن أثر هذه الدعاية قد أفاد جميع الأجهزة الادخارية الأخرى. والدليل على ذلك على هو أن زيادة المودعات في صندوق التوفير بلغت خلال الأشهر الستة المنتهية في يونيو الماضى، ٣ ملايين و٤٠٠ ألفا من الجنيهات، وبلغت تلك الزيادة في صناديق التوفير في البنوك خلال المدة نفسها مبلغ مليونين و٧٢٩,٦٢٠ جنيها، مع العلم بأن صندوق توفير البريد كان قد أدخل عدة مزايا جديدة على شروطه منها رفع معدل الفائدة إلي ٣ ٪ وزيادة الحد الأقصى للمودعات إلى ٣ آلاف جنيه، وزيادة عدد مكاتب الحسابات الجارية الأمر الذى كان يمكن أن يؤثر في أرصدة التوفير في البنوك.

أما فيما يتعلق بتكلفة العملية الادخارية.. فالأفضل في مجال نشر الوعى الادخارى عدم التقيد بهذه التكلفة التى قد تزيد في بادئ الأمر عن مثيلتها في البلاد التى سبقتنا في هذا المضمار، و لكنها لابد أن تصل بعد فترة قصيرة إلي تحقيق الغرضين معا وهما جمع أكبر قدر من المدخرات، ثم تناقص تكلفة العملية الإدخارية تناقصا نسبيا كبيرا.

إن عامل التكلفة في بنوك الادخار الشعبية لن يظهر أثره إلا بعد الانتهاء من فترة التجربة التى قد تبين أن تكلفة عملية الادخار في بنوك الادخار الشعبية أقل منها في صناديق التوفير على قدم عهدها. أضف إلي ذلك أن الفوائد العظمية التى سوف تعود على

البلاد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية خلال عملية تنمية الوعى الادخارى، تقلل جدا من أهمية هذا العامل.

إن حقيقة اقتصادية ليس من السهل إنكارها تقول بأن نشر الوعى الادخارى بين المواطنين مع الزيادة المطردة في متوسط دخول الأفراد كفيلان بتجميع مدخرات جديدة تزيد من الأرصدة الادخارية الحالية ولا تنقصها.

(١٥ نوفمبر ١٩٦٢)

★ ★ ★

خطة التنمية ومشكلة البيانات والمتابعة

خطة التنمية ومشكلة البيانات والمتابعة

الدكتور عبد العظيم أنيس

فى الآونة الأخيرة برزت مشكلة تهدد خطة التنمية الاقتصادية بالتخبط.. المشكلة هى عدم توافر بيانات سليمة تنبنى على أساسها الخطة، بل اتضح أن بيانات متضاربة قد قدمت من عدة جهات.. فكيف تنبنى خطة سليمة إزاء هذا التضارب ؟

هذا السؤال طرحته على الدكتور عبد العظيم أنيس..

قال د. أنيس :

من البداهة أن التخطيط السليم ينبغى أن يقوم على معرفة واقعية لحالة الإنتاج والاستهلاك والاستثمار. وهذه المعرفة الواقعية تعنى توافر بيانات دقيقة عن هذه القطاعات.. لكن البيانات الخاصة بالاستهلاك وتقديراتها لدى وزارة التموين تختلف عن بيانات وزارة التخطيط.

أيضا تقديرات الإنتاج الزراعى لدى وزارة الزراعة تختلف عن تقديرات وزارة التموين.

وبيانات الحساب الختامى للحكومة تختلف عن بيانات تقارير المتابعة.

وصمت د. عبد العظيم أنيس ثم عاد يقول :

وأنا – بدورى – أتساءل معك: على أى نوع من البيانات يعتمد الباحث إذن ؟ ماذا يأخذ وماذا يدع ؟

... وكأنه كان يفكر بصوت عال.

* والحل ؟

– الحل هو حصر البيانات والإحصاءات فى جهاز واحد يتولى بنفسه إ صدر البيانات والنشرات على أساس اختيار أدق البيانات وأقربها إلى الواقع. وهذا من الناحية الشكلية.

* قلت: وماذا عن الناحية الموضوعية ؟

- من الناحية الموضوعية لابد أن يكون هذا الجهاز قادرا بالفعل على إصدار البيانات والتحقق منها.

إن الجهاز المركزى للإحصاء يجب أن يعتمد على أوسع الكفايات الإحصائية فى البلاد لضمان تحقيق الهدف المطلوب، وأن يعتمد على أجهزة أحصائية تابعة له ماليا واداريا فى كل وزارة أو مؤسسة كبيرة أو وحدة من وحدات الإنتاج.

* تتصل بمشكلة البيانات مشكلة أخرى هى الرقابة على تنفيذ الخطة ومتابعتها.. كيف يمكن خلق أجهزة فعالة تستطيع متابعة الخطة ؟

- المشكلة هى فى كيفية وضع نظام يكون أكثر فعالية، وفى رأيى أنه يجب إدماج اجهزة المتابعة فى كل وزارة فى جهاز واحد مهمته المتابعة على أن يكون تابعا لوزارة التخطيط.

(١٥ نوفمبر ١٩٦٤)

★ ★ ★



كلام فى مسألة إدماج الشركات والمؤسسات

(١) فكرة الحجم الأمثل ليست دائما المبرر الكافى لعملية الإدماج

د. فؤاد هاشم

بحثا عن رأى رجال الاقتصاد فى مسألة إدماج الشركات والمؤسسات .. حملت إليه موقف المسئولين والدوافع التى كانت وراء اتخاذهم هذا القرار.

* قلت للدكتور فؤاد هاشم أستاذ الاقتصاد بجامعة أسيوط: وما رأيك أنت فى نظرية «الحجم الأمثل» أو الحجم المناسب كمبرر للإدماج؟

– قال الدكتور فؤاد هاشم: نظرية الحجم المناسب فى الاقتصاد لا تنطبق على إدماج هذه الشركات؛ لأن نظرية الحجم المناسب للمشروع تنطبق على الوحدات الإنتاجية .. بينما الواقع بالنسبة إلى شركات التأمين وشركات تصدير الأقطان أنها تنتج خدمة لأن العمل فيها يرتبط بالقدرة على التسويق (الشراء – والبيع).

وبالنسبة إلى شركات التصدير بوجه عام فإن المهم ليس هو الحجم الأمثل وإنما القدرة على المنافسة فى السوق الخارجية والحصول على أنسب الأسعار، لذلك يصبح العامل الأساسى هو حجم القطن المصدر وليس حجم الشركة. وشركات التصدير ليس فيها مجال لأن يؤثر الحجم الأمثل فى كفاءتها وإنما المؤثر هو معرفة العملاء والقدرة على الاستفادة بهم وعلى التنبؤ بحجم المحصول ووضع الخطة التى تكفل تسويقه فى الوقت المناسب. إذن معنى ذلك أن فكرة الحجم الأنسب ليس لها علاقة بدمج الشركات أو فصلها، وإنما الدمج يرتبط أساسا بالاحتياجات الإدارية فى الشركة التى تناسب حجم العمل فيها.

فليس هناك داع لأن توجد شركة تتعامل فى ٢٠ مليون جنيه وشركة أخرى تتعامل فى مليون جنيه فى السلعة نفسها، وما دامت الشركة الكبرى قد أثبتت نجاحها فيجب أن تدمج فيها الشركة الصغرى، ومن هنا يحدث وفر فى التكاليف الادارية، والدارس للتكاليف

الادارية يجب أن يلاحظ أن هناك فروقا واضحة فى التكاليف الإدارية فى المنتج الواحد حتى بالنسبة إلى الحجم الواحد.

ومادامت الشركات الكبيرة أثبتت كفاءتها ونجاحها، فهذا دافع قوى لدمج الشركات الصغرى فى الشركات الكبرى لخفض النفقات الإدارية.

اعتبار أيديولوجى آخر مرتبط بسياستنا الاقتصادية وفلسفتنا الاشتراكية، فما دامت الشركات كلها مملوكة للقطاع العام فليس هناك ما يدعو إلى اشتداد حدة المنافسة بين بعضها البعض إلى الحد الذى يؤدى إلى تفتت هذه الشركات.

كذلك يجب ألا تكون المنافسة بين الشركات الوطنية فى مواجهة العميل الأجنبى لأن هذا يضعف من قوتها، والمبدأ الاقتصادى الذى يجب تطبيقه هو تشجيع المنافسة الداخلية لصالح المستهلك الوطنى، فى الوقت الذى نجابه به العميل الأجنبى ونعامله معاملة المحتكر، معنى هذا أن اتجاهنا إلى دمج عدد من الشركات للاستفادة من كبر حجمها وتخفيف المصروفات الادارية، يجب أن لا يصل فى مداه إلى حد الاحتكار الكامل، بل يجب أن يبقى قدر من المنافسة فى الداخل يستفيد منها المستهلك وهو صاحب المصلحة الأولى والأخيرة.

ومن المبادئ الهامة أيضا أن شركاتنا يجب ألا تتنافس على تصدير السلعة الواحدة فى السوق الأجنبية الواحدة، ويمكن لهذه الشركات أن تدخل سوقا واحدة ولكن بشرط أن تكون متفقة على شروط واسعار موحدة.

أما فى مجال الادخار فقد يكون من الفوائد التى تعود من دمج عدد من المؤسسات والهيئات التى تعمل فى مجال الادخار، تمكين الدولة من وضع سياسة واحدة للادخار لما لهذا من أهمية كبرى فى تمويل خطة التنمية، ونجاح هذه السياسة فى تجميع المدخرات بكل صور التجميع الممكنة.

وعمليات التأمين تمتص هى أيضا مدخرات الأفراد، بل إنها تربط المدخر بنفع واضح يعود عليه وهو المؤمن فى هذه الحالة.

والبنوك أيضا جهاز من أجهزة المدخرات، وليس معنى ذلك أن نطالب بضم كل هذه الأجهزة فى جهاز إشرافي واحد، وإنما يجب أن تكون هناك سياسة واحدة لهدف. ومن الأسباب التى تدعو إلى دمج بعض المؤسسات فى مؤسسات أخرى، القضاء على أى تضارب

أو ازدواج قائم فى أعمالها، والحديث هنا ينطبق على المؤسسات فى علاقتها بعضها ببعض وعلاقاتها أيضا بالمصالح التى قد تمارس العمل نفسه.

والإدماج يجب أن توضع له خطة تنظيمية جديدة تراعى بينها ألا يحدث ازدواج مرة أخرى، وأن يقوم الجهاز الجديد بسد الاحتياجات الكاملة التى كانت تقوم بها الأجهزة المدمجة، وأن تتضح أيضا العلاقة بين الأجهزة الجديدة بعد الادماج سواء كانت أجهزة وضع السياسة أو أجهزة التنفيذ فى خط سلطة واضح.

(١٥ إبريل ١٩٦٥)

★ ★ ★

(٢) الإدماج مفيد وله مزايا

د. حسن توفيق

إدماج الشركات والمؤسسات ليس قضية اقتصادية فحسب، ولكنه مسألة إدارة كذلك.. لهذا كان لقائى معه..الأستاذ الدكتور حسن توفيق رئيس لجنة التجارة الداخلية بمجلس الأمة وأستاذ إدارة الأعمال بجامعة القاهرة.

* ما هو رأيك فى عملية إدماج الشركات والمؤسسات .. ماذا ستحقق من المزايا؟

- يقول الدكتور حسن توفيق: الإدماج سيحقق عدة مزايا أهمها:

* عدم التكرار فى العمل ومنع الازدواج فى تحقيق الهدف نفسه.

*الاستفادة بمزايا نظام الإنتاج الكبير، فهناك نوعان من المصروفات: المصروفات الثابتة، والمصروفات المتغيرة. فالمصروفات المتغيرة تتغير تبعا لحجم العمل، أما المصروفات الثابتة فلا علاقة لها بحجم العمل، وبالتالى يكون من المصلحة تكبير الوحدة الإنتاجية لاستغلال المصروفات الثابتة إلى أقصى حد ممكن.

* استخدام أحدث الوسائل الفنية والخبراء المتخصصين.

* التنسيق داخل القطاع نفسه.

هذه المزايا واضحة...

ولكن ...

إلى أى حد تتحقق هذه الوفورات بلغة الاقتصاد وإدارة الأعمال؟

هناك حد معين إذا كبر عنه حجم الوحدة الإنتاجية زالت مزايا الإنتاج الكبير ودخل فى مشكلة نطاق التمكن من الإشراف والرقابة.

إلا أنه حين يكبر حجم الوحدة يجب تقسيمها إلى وحدات أقل، فعملية الادماج لها حدود معينة. هذا من ناحية..

ومن ناحية أخرى هناك موضوع المنافسة والاحتكار، ولابد أن يراعى فى تنظيم الوحدات الإنتاجية الجديدة، عنصر المنافسة؛ لأن تمكين وحدة أو وحدتين من السيطرة على السوق مع وجود الاتفاق بينها أمر قد يتحول إلى احتكار يخفى إلى حد بعيد مساوئ الادارة.

حقيقة أن الإدماج مفيد وله مزاياه، ولكن هناك حدودا، فمثلا لا يمكن عمل شركة تأمين واحدة لأنه فى هذه الحالة ستزول مزايا الإنتاج وتنقلب إلى احتكار ولا تظهر عيوب الجهاز الادارى.

كذلك بالنسبة إلى شركات القطن يجب أن يتم الإدماج فى حدود. وبالجملة فإن تكبير حجم الوحدة الإنتاجية عملية مرغوب فيها بشرطين:

الشرط الأول: مراعاة نطاق التمكن فى الإشراف والرقابة.

الثانى: أن يكون هناك عنصر المنافسة.

(١٥ إبريل ١٩٦٥)



(٣) الادماج له أيضا عيوب .. كيف يمكن تلافيها

د. على عبد المجيد

يقول الدكتور على عبد المجيد.. الإدماج ممكن حينما تكون وحدات الإنتاج متشابهة ليكون الحجم الاقتصادى للمشروع أكبر من حيث الطاقة الإدارية.

وكلما كان المشروع فى حدود الحجم الاقتصادى أدى ذلك إلى توفير التكاليف؛ لأن المصروفات الإدارية تعد نفقات ثابتة، وحينما يتم الإدماج فإن المصروفات الثابتة توزع على عدد أكبر من الوحدات، وبالتالى تقل التكلفة الانتاجية للوحدة.

كذلك فإن نقص الكفاية الإدارية فى ج.م.ع. يجعل عملية الإدماج مفيدة. فمثلا لو كان عندنا ٣ شركات، شركة مستوى الإدارة فيها أقل من المستوى المطلوب. لنقص الكفاية الإدارية، وشركة مستوى الإدارة فيها مناسب، أما الثالثة فإن فيها طاقة إدارية عاطلة، فلو ادمجنا الشركات الثلاث بعضها فى بعض.. فماذا يحدث ؟

* إمكان استغلال الطاقة الإدارية إلى أقصى حد ممكن.

* إعطاء فرصة اندماج للكفايات الإدارية العالية فى الكفايات الادارية الأقل، فتؤثر الأولى فى الثانية ومن ثم تحدث عملية تنمية بالنسبة للكفاءات الإدارية على الأقل.

* بالنسبة إلى البحوث الإدارية والفنية فإنه لا يقدر على القيام بها سوى المشروعات ذات الحجم الكبير ليكون مجال استخدام البحوث أكبر، وبالتالى فإن الإدماج يساعد على تنمية البحوث الادارية والفنية المختلفة.

* الأعمال الإحصائية واستخدام الآلات الاحصائية والمحاسبة والإلكترونية، لا يمكن أن يتم إلا فى المشروعات الكبيرة الحجم فقط لأن طاقتها أكبر. وبالتالى فإن المشروع الصغير الحجم لا يستطيع أن يمد الخطة باحصاءات دقيقة فى الوقت المناسب.

إلى جانب هذه المزايا فإن هناك عيوبا تنتج من الادماج أهمها:

* إذا زاد حجم المشروع على الطاقة الادارية المناسبة.

* ستقل عملية المنافسة فى القرارات الادارية وتخفيض تكاليف الانتاج ورفع الكفاية الإنتاجية، لأنه بدلا من منافسة ٣ شركات مثلا تصبح وحدة ادارية واحدة.

* ضعف عوامل القياس، لأنه حينما يكون لدينا ٣ شركات فإنه يمكننا أن نقارن ونقول هذه الشركات ذات كفاية عالية والأخرى كفايتها ليست مناسبة وإنما دون المستوى المناسب، أما عندما تكون الشركات الثلاث مندمجة فى شركة واحدة فلن نستطيع المقارنة.

* القرار الادارى إذا كان غير سليم فإن الخسارة ستكون كبيرة، لأن نتيجته ستعود على مشروع حجمه كبير.

إلا أن هذه الآثار السيئة للادماج يمكن تحاشيها وتجنبها بدراسة المشروع قبل الادماج، فالادماج يجب أن يتم بناء على دراسة طاقة المشروع ومكان وجوده، فكلما وقعت الوحدات المراد إدماجها فى منطقة جغرافية واسعة، كان عبء الإدماج ضعيفا، هناك مسألة مهمة أحب أن أضيفها بالنسبة إلى شركات الأقطان - وهى مسألة لمستها عمليا - فكل شركة من شركات تصدير القطن لها عملاء ووكلاء مخصوصون فى الخارج وكل شركة بها توليفة TIP معينة، وهى تعدل فى هذه التوليفة سنويا طبقا لحاجة العملاء. وحين تندمج الشركات أخشى أن يؤثر ذلك فى العملاء لأن العلاقة بين هذه الشركات والوكلاء علاقة شخصية بالدرجة الأولى، وإذا تغير اسم الشركة بعد الدمج فربما يعرض العميل عن التعاون مع الشركة. وإذا ادمجت شركات القطن فيجب أن يسبقها نوع من الاتصال بالعملاء، من جانب كل شركة، لكى توضح لهم أن الشركات ستدمج إداريا فقط وأن التعامل معها سيظل بنفس الشروط ونفس الأسس، هذا بالنسبة إلى العملاء فى سوق الكتلة الغربية، أما السوق فى الكتلة الشرقية فمعروف أن التعامل معها يقوم على أساس اتفاقات بين الحكومات.

(١٥ إبريل ١٩٦٥)

★ ★ ★

ونحن على أبواب التصنيع الثقيل
(الاستهلاك وقضية الأجور والعلاوات)

ونحن على أبواب التصنيع الثقيل
(الاستهلاك وقضية الأجور والعلاوات)

الدكتور منيس عبد الملك - الدكتور أحمد أبو اسماعيل
الدكتور عبد الرازق حسن - الدكتور شريف لطفي

قضايا كثيرة وخطيرة يطرحها التصنيع الثقيل.. مناقشتها بصراحة واتخاذ موقف محدد منها شرط لنجاح خطة التصنيع الثقيل. والتصنيع الثقيل – ليس مثل روما – كل الطرق تؤدى إليه. وإنما له طريقه الواحد فقط، وهو طريق التقشف والتضحية، وإذا وجدت طرق أخرى أكثر سهولة ونعومة فستؤدى إلى فوضى اقتصادية وأزمات عنيفة متتالية، وقلقلة فى الوضع الاجتماعى، ولكنها لن تؤدى بحال إلى بناء قاعدة اقتصادية سليمة تضمن لنا نموا ذاتيا وسريعا.. وحين نتحدث عن ضرورة التقشف والتضحية، فإنما نعنى فى الحقيقة الكلام عن الاستهلاك وسياسة الأجور.

قد يقول البعض: إن قضية الاستهلاك وضرورة الحد منه مسألة متفق عليها، وإثارتها تعتبر قضية معادة.. فهل حقيقة تعتبر المناقشة فى قضية الاستهلاك قضية معادة؟. الواقع أن الكلام عن الاستهلاك لا يمكن أن يكون كذلك، لأن الاستهلاك يشكل الآن – إذا استمر فى الزيادة بدون ضابط – خطرا أكيدا على الاستثمارات وتوفيرها للمشاريع الأكثر أهمية. ولأنه يمكن إن استمر فى الزيادة بدون ضابط وخصوصا فى السلع الكمالية، أن يهدد بخلق فئات وشرائح اجتماعية جديدة وغريبة التكوين تهدد فى النهاية بفكرها ووضعها قضية البناء الاشتراكى ذاته. وثالثا: أن المرحلة القادمة تختلف نوعيا وكيفيا عن كل ما سبقها من مراحل فهى تختلف عن المرحلة السابقة وأن كانت استمرارا لها، وبالتالى فالقضايا التى تطرح نفسها فى المرحلة التى نقف على أبوابها الآن ندقها بعنف، لا يمكن أن نناقشها بالمنطق نفسه الذى كنا نناقشها به فى المرحلة السابقة.. إذن فالكلام حول قضية

الاستهلاك لا يعتبر كلاما معادا وإلا لما اشترط جمال عبد الناصر قبل الانتخابات فى برنامجه ذى النقاط الخمس أن نتقشف وأن يكون الإنتاج أزيد من الاستهلاك باستمرار.

فما الذى يقصده عبد الناصر بذلك ؟

* الدكتور منيس أسعد عبد الملك يقول : إن المقصود بكلمة عبد الناصر حين طالب بزيادة الانتاج على الاستهلاك يمكن أن نحدده بالآتى :

أن هدف الخطة هو مضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات، أى أن يزيد الدخل بمعدل ٨٪ سنويا على وجه التقريب. ولما كان جزء من الدخل يخصص للاستهلاك، والجزء الاخر للادخار والاستثمار، فإن زيادة الدخل بمعدل ٨٪ فى سنة معينة تسمح بزيادة الاستهلاك بالنسبة نفسها مع زيادة مماثلة فى الاستثمارات الممولة عن طريق المدخرات المحلية، غير أن هذه المدخرات تعتبر قليلة فى حد ذاتها، وزيادتها بنسبة ٨ ٪ لا تكفى لتمويل جميع الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية وقد يتيسر الاعتماد على الاقتراض من الخارج فى السنوات الأولى من الخطة، ولكن لا يمكن الاعتماد عليه بصفة مستمرة.

والحل كما يراه الدكتور منيس هو أنه لابد من رفع نسبة المدخرات، بمعنى أنه إذا زاد الدخل بمعدل ٨٪ فإن المدخرات يجب أن تزيد بمعدل أكبر، ١٠٪ فى السنة الأولى، ١١ ٪ فى السنة التالية، وهكذا حتى تبلغ ٢٠ ٪ من الدخل مثلا. ويترتب على ذلك أن الاستهلاك يجب ألا يزيد سنويا على نسبة ٨ ٪، وهذا هو المقصود من كلام الرئيس.

* ويطالب الدكتور أحمد أحمد أبو إسماعيل بضرورة التقشف وضرورة لجوء الدولة إلى اتخاذ إجراءات فعالة للحد من الاستهلاك..

« إن ما يحدث عندنا لا يحدث فى أى مكان فى العالم. لقد سمحت الدولة بحرية واسعة فى الاستهلاك، وكان من الضرورى أن تقابلها تضحية مقرونة بالحس الوطنى. خذ مثلا، أن استهلاك الأدوية قد زاد بدون داع وخفضت الدولة أسعار الدواء بطريقة لا مثيل لها فى العالم ومن واجبها الآن أن تتدخل وتجعل روشتة الطبيب شرط بيع الأدوية.

خذ مثلا آخر.. فالصيف مقبل والحرارة عندنا شديدة، ورغم ذلك يصر الناس على ارتداء الجاكتة ويصرون على تفصيل الجاكتات الصيفى، لماذا لا يرتدون قميصا وبنطلونا فقط ؟ فنوفر الصوف ونصدره إلى الخارج ونستفيد بالعملة المتحصلة. إننى أطالب بأن يبدأ رجال الدولة أنفسهم فى التخلى عن عادة ارتداء الجاكتة ليكونوا مثلا لغيرهم.

* ويثير الدكتور عبد الرازق حسن أثناء كلامه حول قضية الاستهلاك عدة نقاط خطيرة تستحق المناقشة فيقول :

حين نقول بأن الإنتاج يجب أن يكون أزيد من الاستهلاك، فذلك لا يعنى تجميد الاستهلاك، هذا فهم خاطئ، لأن الاستهلاك لا يمكن أن يقف عند حد لا يتجاوزه بسبب زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة. لكن كلامى هذا لا يعنى أن يترك الاستهلاك بغير حدود.. بل يجب أن نضع مقاييس لإنتاج السلع الاستهلاكية، ويجب أن تكون الأولويات فى إنتاج السلع الاستهلاكية موجهة أساسا لأصحاب الدخول المنخفضة.. مثلا يجب الاهتمام بالإسكان الشعبى وبالملابس الشعبية حتى نضمن عدم ارتفاع أسعارها. كذلك يجب أن نهتم بإنتاج السلع الغذائية الرئيسية وبتحسين وسائل المواصلات التى تستخدمها الغالبية والاهتمام بإنتاج سيارات النقل.

* قلت للدكتور عبد الرازق: ولكن إذا كنا سنهتم فعلا بإنتاج السلع الاستهلاكية للغالبية من الشعب، وبإنتاج سيارات النقل مثلا، فلماذا لا نتوقف عن إنتاج السلع الكمالية، وعن إنتاج السيارات الخاصة ؟

رد الدكتور – لا.. لا أوافق على وقف إنتاج السيارات الخاصة، بل ننتجها ولكن بشروط، كأن نرفع أسعارها ولا أرى أى مبرر لأن ننتج سيارة ونبيعها بسعر أقل من تكلفتها، وإذا لم نستطع أن ننتجها محليا بأسعار معقولة فعلينا أن نستوردها من الخارج على أن تباع بأسعار عالية.. كذلك لا أرى مانعا من أن تبنى الدولة شققا فاخرة وتؤجرها بسعر مرتفع، وذلك مفيد لأنه سيخصص الفائض فى الدخول العالية، وكلامى هذا لا يفهم منه أننى أطالب بإنتاج سلع الرفاهية بدن قيود، وإنما أشترط بيعها واستخدام هذا الفرق الذى تحصله الدولة لتوفير السلع الضرورية للأغلبية، هكذا نوفر السلع للقادرين ولغير القادرين.. خذ مثلا : نحن نصنع الجاتوه كما نصنع رغيف العيش، بينما تباع قطعة الجاتوه بسعر عال، يباع رغيف العيش بسعر أقل من تكلفته وتتحمل الدولة فرق السعر حتى توفره للأغلبية. عموما لا يوجد مجتمع لا يوفر للفئات المختلفة السلع التى تتلاءم مع دخولها.

... ولكن، هل يمكن حقا إرضاء القادر وغير القادر ؟ هل نستطيع بإمكانياتنا الحالية ومواردنا المحدودة أن ننتج الكماليات وسلع الرفاهية فى الوقت نفسه الذى نوفر فيه السلع الضرورية للغالبية من الشعب ؟

الحقيقة أن الدعوة إلى التوسع فى إنتاج سلع الرفاهية بغرض امتصاص فائض الدخول، لا يمكن أن تقبل على علاتها، لأن الأجور تتفاوت فى قدراتها على استهلاك سلع كمالية معينة، لا يمكن للأغلبية أن تقتنيها. وهذا يمكن أن يؤدى إلى إنتاج سلع رفاهية متعددة لإرضاء الفئات القادرة والمتفاوتة فى الدخول.. مما يؤدى إلى استنزاف قدر لا يستهان به من الاستثمارات لإنتاج سلع لا أهمية لها..

* الدكتور شريف لطفى مدير البحوث بالبنك الأهلى يقول :

- لا معنى للتفكير فى التوسع فى إنتاج بعض السلع الكمالية غالية الثمن مثل المساكن والسيارات الخاصة بحجة أن ذلك يساعد على امتصاص فائض القوة الشرائية، فإن الموارد التى توجه إلى تلك الكماليات أجدر بها أن توجه إلى إنتاج الضروريات اللازمة لجموع الشعب، وفى ذلك امتصاص أيضا للقوة الشرائية مع تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية المادية للغالبية، وليس من الواضح أو المفهوم منطق الدعوة إلى التوسع فى إنتاج السلع الكمالية غالية الثمن مادامت الموارد المتاحة محدودة، وبذلك لن يتسنى مثل هذا التوسع إلا على حساب نقص فى جهة أخرى أكثر ضرورة للجمهور.

مشكلة أخرى هامة وخطيرة.. مشكلة الأجور والعلاوات الدورية السنوية.. على أى أسس يتحدد الأجر وتتحدد العلاوة السنوية ؟ البعض يقول أن مستوى الأجور لا يتمشى مع مستوى الإنتاج. وأعداد كثيرة من الناس تحصل من الدولة على أجور ومرتبات بدون أن يكون إنتاجها موازيا لما تدفعه الدولة لهم، مما يؤدى إلى ازدياد الأزمة من جهة أخرى... ويقولون أن العلاوة السنوية يجب أن توقف ولا تمنح إلا لمن يستحقها.. لمن يزداد إنتاجه فعلا.. وخلاصة رأيهم، أننا يجب أن نعيد النظر فى سياسة الأجور وعلاقاتها بالإنتاج، وأن نعيد النظر - وبالذات فى مسألة العلاوات - لأنها على حد تعبيرهم تسوى بين النشيط وبين الخامل، وتهدد بالقضاء على الحافز الفردى كدافع هام لزيادة الإنتاج... البعض الآخر يرى أن العلاوة الدورية لا يمكن قطعها عن البعض أو منحها للبعض دون البعض، لأن تكاليف الحياة ترتفع باستمرار، ولكن يمكن تنظيم مسألة العلاوات بطريقة تجمع بين تمكين الفرد من مواجهة تكاليف الحياة المتزايدة، وبين المحافظة على الحافز الفردى.. ويمكن أن نطرح السؤال كالآتى :

هل تلغى العلاوات الدورية ؟ ما هو النظام البديل والأحسن ؟

« لا أوافق مطلقا على قطع العلاوة الدورية عن العامل الكسول أو ذى الانتاجية الضعيفة..

* ولماذا ؟

يكمل سعد درويش وكيل وزارة العمل قائلا : لأن العلاوة الدورية تعتبر مسألة حياة بالنسبة إلى العامل، لتطور حياته ولسنه وزيادة أعبائه، كلما تقدمت سنه زادت مسئولياته. والعلاوة الدورية فوق ذلك تعالج الحالة النفسية والمعنوية والاجتماعية للإنسان ولا يجوز قطعها عنه.. وقطع العلاوة شىء، وكوننا ننادى بأن تتمشى الأجور مع الإنتاج شىء اخر.. ورغم ذلك فأنا لا أنادى بهذا المبدأ على علاته، وإنما أرى ضرورة مجازاة العامل المسىء إلى عمله وأيضا مكافأة العامل المنتج، إن الرؤساء الذين يبادرون بتوقيع الجزاءات على العامل المهمل يجب أن يسارعوا كذلك إلى مكافأة العامل المجد.

... لا... إن تحديد علاوة سنوية ثابتة للعاملين من شأنه أضعاف الحوافز لديهم وحرمان إدارة المشروع من كل سلطة فى فرض النظام والضبط والربط اللازمين لكفاءة الإدارة.

ويكمل الدكتور شريف لطفى كلامه: ويوجد هنا اعتباران الأول: هو ضرورة تخويل الرئاسات الوظيفية سلطة مكافأة المجتهدين ومجازاة المقصرين، والاعتبار الثانى ضمان عدم إساءة تلك الرئاسات لاستخدام هذه السلطة. ويبدو أن فكرة تحديد علاوة سنوية ثابتة قد اقتصرت على محاولة مراعاة هذا الاعتبار الثانى فقط، مع الإهمال الكامل للاعتبار الأول، وهى مع ذلك لا تعتبر ناجحة فى تحقيق هدفها المحدود هذا، ذلك أن تثبيت العلاوة السنوية ينطوى فى الواقع على تحيز واضح لمصلحة غير الأكفاء نتيجة لمساواتهم بمن يفضلونهم عملا.

ويقول الدكتور عبد الرازق حسن: اننا نزيد من العلاوات الممنوحة للشخص دون أن نسأل أنفسنا هل الشخص الذى أخذ العلاوة يستحقها فعلا ؟ هل زاد إنتاجه أم نقص ؟

وللأسف فنحن لا يوجد عندنا إلى الآن أى ارتباط بين الإنتاج والأجور، وإذا كنا نريد أن ننسق بين الإنتاج والاستهلاك، فيجب من باب أولى أن ننسق بين الإنتاج والأجور حتى لا تضطرب أحوالنا

ما هو الحل ؟

إذن كيف يمكن أن نضبط مستوى الأجور عند الحد الذى يتلاءم فيه مع الانتاج، وكيف يمكن أن تعالج مسألة العلاوات الدورية ؟

اقتراحات عديدة فى هذه القضية الحيوية تقدم..

يقترح الدكتور منيس أسعد، ألا نبالغ فى فروق الأجور، وإن كانت هذه الفروق تعتبر ضرورية كحافز لزيادة الإنتاج.. أيضا يجب إعادة توزيع الموظفين على المصالح والهيئات العامة المختلفة بحيث يتناسب عددهم مع مقتضيات العمل، إذ أن من المعروف أنه إذا زاد عدد الموظفين على المطلوب لعمل معين، فإن زيادة الاجور المدفوعة للموظفين المستجدين لا تقابلها زيادة مماثلة فى الانتاج ومن شأنها أن تؤدى إلى تضخم.

ويقترح الدكتور عبد الرازق حسن أن تزداد الأجور تبعا لازدياد المسئولية وزيادة الإنتاج؟ حتى لا تستمر التكاليف الاجتماعية فى الزيادة بدون سبب، ويقترح كذلك أن لا يمنح العاملون فى المؤسسات التى لا تحقق أرباحا أو زيادة فى الإنتاج.

ويحدد الدكتور شريف لطفى اقتراحاته فى النقاط التالية :

١ – أن تتقرر العلاوة السنوية لكل درجة كحد أقصى لما يمكن منحه لشاغلها، فى حين تحدد التقارير السنوية السرية العلاوة الفعلية التى تمنح كنسبة من هذا الحد الأقصى، فمثلا، ان كان الحد الأقصى للعلاوة السنوية لدرجة ما هى جنيهان، فإن الموظف الذى يحصل على تقرير سنوى درجاته ٥٠ ٪ يستحق علاوة فعلية قدرها جنيه واحد.

٢ – حرصا على العدالة يتقرر حد أدنى أيضا، وليكن على سبيل المثال ربع الحد الأقصى.

٣ – الموظف الذى يقل تقريره فى سنتين متتاليتين عن ٥٠ ٪ ينقل إلى قسم آخر تحت إشراف رئيس آخر.

٤ – ترسم إدارة كل مشروع سنويا للرئاسات المسئولة عن إعداد التقارير السنوية، السياسة التى يجب اعتبارها عند وضع التقارير السنوية بحيث تراجع بدقة الحالات التى يحصل فيها الموظف على درجات عالية جدا، أو منخفضة جدا.

بدون شك، وبدون تهويل، فإن عدم وضع نظام دقيق وفعال يضمن عدم تبديد الموارد ويضمن الحد من الاستهلاك، ويضمن كذلك أن ترتبط الأجور بالانتاج ارتباطا حقيقيا، فإننا من المكن، بل من السهولة أن نواجه انهيارا فى الخطة، فما دامت السمة البارزة للمرحلة القادمة هى التضحية والتقشف، فلا يمكن أن تترك قضية الاستهلاك والأجور بدون حل وبدون تنظيم.. ولا يمكن أن نرضخ للرغبات الجامحة لزيادة الاستهلاك لمجرد أن هناك فائضا فى الدخول.

(١٥ مايو ١٩٦٥)

★ ★ ★

التصنيع وآثاره النفسية والاجتماعية

التصنيع وآثاره النفسية والاجتماعية

د. محمود الزيادى - د. أحمد فائق

هذا التحقيق ليس هدفه مناقشة المشاكل العديدة التى تولدها عادة مرحلة الانتقال من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى.. بقدر ما يسعى أساسا إلى إلقاء بعض الضوء على ما يصاحب هذا الانتقال من مشاكل نفسية واجتماعية، يكون لها الأثر كل الأثر، ليس فقط فى كفاية العامل الإنتاجية وبالتالى فى حجم العمل والإنتاج بوجه عام.. وإنما فى كل ما يعيش فى المجتمع من علاقات ونظم .. تتداخل كلها وتتشابك معطية فى النهاية ما نسميه البناء الاجتماعى.. حتى يبقى هذا البناء سليما ومتماسكا..

حقائق أساسية يجب تقريرها منذ البداية..

* أولى هذه الحقائق هى أن هناك تمايزا واضحا وأساسيا بين البناء الاجتماعى للقرية، والبناء الاجتماعى للمدينة.

* المجتمع الريفى الزراعى بوجه عام يتميز بالبساطة التى تبعد به عن التعقيد، بينما المجتمع الصناعى هو مجتمع مركب وشديد التعقيد.

* كل مجتمع له قيمه الخاصة، وله أيضا مثله. وكلها تتدخل إلى حد بعيد فى تشكيل أنماط سلوك أفراده، وكذلك فى شكل ونوع العلاقات القائمة بينهم. مما يؤثر فى النهاية فى شكل البناء الاجتماعى نفسه، وفى طبيعته، وفى وظيفته أيضا.

* علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية وكذلك علماء النفس .. يقولون أنه بسبب هذه التمايزات العديدة كلها، ونتيجة لها أيضا.. تنشأ معظم المشاكل والآثار النفسية والاجتماعية التى تصاحب الانتقال من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى.

والسؤال هو كيف؟

علماء النفس يلقون ضوءا على هذه الحقيقة.. إذ يذهبون إلى أن عملية انتقال العامل الريفى من مجتمعه البسيط إلى المجتمع الصناعى هى فى ذاتها الأساس الذى تتولد عنه المشاكل كلها.

* ولتفسير هذا يقول الدكتور محمود الزيادى بقسم الدراسات النفسية بآداب عين شمس: السبب هو أن القيم الجديدة التى يلقاها العامل الريفى فى المجتمع الصناعى تتصارع بصورة أو بأخرى مع القيم القديمة التى تمثل طبقات عميقة من شخصيته.

فعلى سبيل المثال ...

فى المجتمع الريفى ينظر الرجل عادة إلى المرأة كعنصر ثانوى فى الحياة، فلا يقبل فكرة تحريرها أو تعليمها بسهولة حتى على الرغم من أنها تشارك فى الريف مشاركة إيجابية فى كثير من مناحى الحياة .. أما مساواتها بالرجل تماما فمسألة غير مقبولة اجتماعيا..

هذا الوضع غير موجود فى المجتمع الصناعى الذى تخرج فيه المرأة عادة إلى الحياة اليومية .. ويتقبل المجتمع خروجها وتعليمها تقبلا طيبا جدا.

يقول الدكتور الزيادى: نتيجة لهذا الوضع نجد أن الرجل الريفى الذى انتقل إلى المجتمع الصناعى، وأصبح يرى ابنته تخرج إلى الحياة العامة، يتنازعه ويصطرع فى داخله عاملان أو اتجاهان .. فهو من ناحية يحاول النظر إلى خروج ابنته كوضع طبيعى فى البيئة الجديدة. ولكنه من ناحية أخرى لا يستطيع، بينه وبين نفسه، تقبل الأمر بسهولة، والنتيجة هى صراعات نفسية قد تكون على درجة من الحدة بحيث تؤثر فى كفايته الإنتاجية.. وإن كان فى النهاية يضطر إلى تقبل هذا الوضع حتى ولو كان على الرغم منه، على الأقل كى يبدو طبيعيا ومتمشيا مع مقتضيات المجتمع الجديد.

ومع ذلك، يقول علماء النفس، أن هذا التقبل الذى يضطر إليه العامل اضطرارا.. لا يحل المشكلة .. بمعنى أن الصراعات النفسية تظل قائمة تتحين الفرصة لتظهر على سطح الشخصية، لأن أسبابها ودوافعها الحقيقية لم تتلاش تماما.

إذن...

لابد من عملية تكيف وتوافق مع البيئة الجديدة، تزيل أسباب هذه الصراعات.

والسؤال الآن، هو: كيف يتم هذا التوافق؟ هل نتركه يحدث تلقائيا مع مرور الوقت.. أم أن هناك عوامل مساعدة تهيئ لإحداث هذا التوافق مع البيئة الجديدة؟

الواقع .. يقول الدكتور الزيادى .. إن التكيف يكون صعبا إذا كان الفارق بين البيئة القديمة وبين البيئة الجديدة كبيرا وجوهريا. وبصفة عامة، فإن حل هذه المشكلة بالنسبة إلى الجيل الذى عاصر عملية الانتقال مسألة صعبة دون شك، وإن كنا مع ذلك نستطيع التخفيف من وطأة المشكلة إلى حد ما بابتكار مختلف أساليب التوعية، وأعتقد أنه على مؤسسة الثقافة العمالية يقع العبء الأكبر فى ذلك.

أما بالنسبة إلى الجيل القادم الذى لم يصاحب عملية الانتقال فستكون المشكلة قد حلت بالفعل، فالمزيد من التصنيع هو الكفيل بحل الكثير من المشاكل الاجتماعية النفسية الناجمة عن الانتقال من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى.

ومع ذلك هناك ظواهر وأعراض أخرى تصاحب عملية الانتقال...

إن عملية الانتقال تؤثر فى البناء الأسرى نفسه، فتغير من شكل العائلة ونظامها كوحدة اجتماعية.

مثلا.. فى نظام الإنتاج الزراعى، حدث بعدما انتقل الإنسان من الصيد إلى الزراعة أن ترك نظام القرابة بالدم إلى علاقة الجوار.

وأيضا.. بالنسبة إلى المجتمع الزراعى الملاحظ أن الروابط الأسرية فيه روابط متينة إلى حد كبير بحيث تصبح العائلة جماعة متماسكة أشد التماسك، وهذا ما لا نجده فى المجتمع الصناعى حيث الروابط الأسرية ليست متينة متانتها فى المجتمع الزراعى.

بل أبعد من هذا .. ترتبط هذه الظاهرة بالتغير الذى يصيب شكل العائلة وعلاقات أفرادها نتيجة للتصنيع، فبينما يقوم المجتمع الزراعى على العائلة الكبيرة التى يزوج فيها الأب الابن ويمنحه أيضا قطعة من الأرض التى يفلحها، ويعيش مع العائلة فى بيت واحد يظل الأب فيه هو ممثل السلطة والمسئول عن جميع الأبناء مهما كبرت بهم السن.. نجد أن هذا الوضع غير موجود فى المجتمع الصناعى حيث يحدث أن يستقل الابن عن العائلة عندما يكمل تعليمه ويعمل ويشرع فى الزواج مكونا ما يعرف بالأسرة الصغيرة المستقلة، وهى مع مرور السنين تكاد تفقد روابطها الأسرية بالعائلة الأصلية الكبيرة فى الريف، الأمر الذى يترتب عليه فى النهاية تفتيت هذه العائلة.

المهم ...

يقول د. الزيادى: إنه نتيجة لهذا يمكن القول بأن المجتمع الزراعى يربى فى الفرد مزيدا من الاعتماد على الآخرين، على حين أن المجتمع الصناعى يربى فيه المزيد من الاعتماد على النفس والاستقلال عن الآخرين. وهى مشكلة لها آثارها خاصة بالنسبة إلى الجيل الذى يعاصر عملية الانتقال. ذلك أن الأب الذى انتقل من الريف إلى المدينة يصطدم فى محاولته ممارسة سلطته وسيطرته على أبنائه، بما يتطلع إليه الأبناء من مزيد من الحرية والاستقلال عن هذه السلطة.. الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى عدم الفهم بين الأب والابن واختلال التعبير فيما بينهما، وهو ما يؤدى إلى انتشار المشاكل النفسية الاجتماعية كالجناح وانتشار المخدرات والبغاء.. إلخ.

* ومع ذلك يعطى الدكتور أحمد فؤاد فائق بعدا آخر للمشكلة..

يقول .. إن كل نظام للإنتاج يخلق نوعا من الصراع، كما يخلق أيضا حلولا لهذا الصراع بحيث إنه فى مراحل النشاط الكامل للنظام يعطى شخصية سوية.

ما معنى هذا الكلام؟

المجتمع الصناعى مثلا، قام فى مراحله الأولى على استغلال صاحب رأس المال للعامل. ولكن مع استقرار نظام الإنتاج الاشتراكى، وهو ما يحدث نتيجة لثورة تغير من أساليب الإنتاج وعلاقاته.. يحدث تغير أيضا فى كل العلاقات الإنسانية، كذلك فى نظام تكوين الأسرة وفى المعتقدات والقيم الاجتماعية والأخلاقية الموجودة فى المجتمع، إلى أن يأخذ المجتمع صفته وشخصيته السوية.

ثم يقول:.. وبالمثل، يمكن القول إن ظاهرة معينة كظاهرة إدمان الحشيش، وهى مصاحبة لنظام الإنتاج الزراعى، سوف تختفى مستقبلا مع استمرار التصنيع وتزايده.

كيف يكون هذا؟

هذه الظاهرة، كما تقول البحوث والدراسات الاجتماعية والنفسية، ارتبط ظهورها أصلا بالمجتمع الزراعى إلى درجة أن أول أربعة مجتمعات ظهر فيها إدمان الحشيش أول ما ظهر كانت أول أربعة مجتمعات زراعية فى التاريخ، وهى مجتمعات مصر والعراق والهند والصين.

السبب فى ذلك .. يقول د. فائق: إن حاجة الفلاح إلى أن يرتبط بالأرض، وكذلك انتظاره لمنحة الطبيعة، جعله فى موقف سالب دائما. أضف إلى ذلك أن نظام الزراعة باعتبار أنه أول نظام استغلالى للبشر، جعل الفلاح يقف موقفا مكتئبا من الأرض، بمعنى أنه أصبح يريدها وفى الوقت نفسه كارها لها يبغى التخلص منها .. وفى محاولاته هذه للتخلص منها استخدم طرقا صناعية.

المهم ... يقول د. فائق: إن انتقال الإنسان إلى التصنيع يلغى سلبيته ويخلق موقفا جديدا متحديا للطبيعة، إذ تصبح لديه القدرة على العمل والقدرة أيضا على تنفيذ العمل، وهو موقف يضعنا فى الوقت نفسه أمام طبيعة الفارق بين المجتمع الرأسمالى الصناعى والمجتمع الاشتراكى الصناعى. فالعامل فى الأول يستطيع أن يفعل ولكنه مع ذلك يفعل رغبة الآخرين، أما العامل فى الآخر فهو يستطيع فى الأغلب فعل ما يريده، وهو ما يجعلنا فى النهاية نقول إن العامل فى المجتمع الرأسمالى هو عامل متناقض لأنه يفعل ما لا يريد... وفى الوقت نفسه يريد ما لا يفعل.

والنتيجة؟

هى ظهور مرض الفصام الذى يتزايد فى المجتمع الصناعى الرأسمالى بصورة رهيبة، إلى درجة أن نسبة انتشاره حاليا فى أمريكا مثلا تصل إلى ٢٥٠ حالة فى المائة ألف، أى بنسبة ٢,٥٪ فى داخل المستشفيات فقط، بينما تصل النسبة فى خارجها إلى ما يزيد على ١١٪.

ثم يقول الدكتور فائق: والذى يزيد من خطورة هذا المرض هو أن معدلاته تزيد بنسبة سريعة جدا وخاصة فى الحالات التى يحدث فيها انهيار، وهذا متوقع تماما فى مراحل الانتقال الأولى من نظام إلى آخر .. وفى إحصاءاتنا هنا عن هذا المرض ما يدل تماما على صحة هذه الحقيقة:

* فى عام ١٩٤٥ كان عدد الفصاميين لا يجاوز ٢٠٩٨ حالة.
* فى عام ١٩٥٠ قفز الرقم إلى ٣٤٥٢ حالة.
* فى عام ١٩٥٨ ارتفع الرقم ليصبح ٤٤١١ حالة.

ولكن ما هى دلالة هذه الأرقام؟

دلالتها التى يؤكدها علماء النفس هى أن التزايد فى التنصيع يصاحبه أيضا تزايد فى حالات الفصام، وإن كان هذا ليس بسبب التصنيع فى حد ذاته، وإنما بسبب أن الصناعة تمتص فى العادة نسبة عالية من العمال الزراعيين وتجعلهم ينخرطون فى عملية الإنتاج السريع..

هذا الانخراط، لا يوجد معه فى العادة، ما يجب أن يكون من رعاية نفسية واجتماعية، الأمر الذى ينتج عنه صراعات بسيطة فى أول الأمر ثم تزداد حدتها حتى تتخذ صورة فصام أو فصام وقتى .. إلى أن يبدأ التأقلم مع البيئة الجديدة.

هل معنى هذا أن المجتمع الاشتراكى خلو تماما من الصراعات؟

الحقيقة لا يمكن القول بهذا .. فالمجتمع الاشتراكى وإن كان تختفى فيه، وخاصة فى مستوياته المبكرة، الأمراض النفسية بصفة عامة.. إلا أنه مع ظهور الأجيال اللاحقة تبدأ بعض الانحرافات فى الظهور، وثمة دليل على ذلك هو: أن الأجيال الحديثة فى الاتحاد السوفييتى مثلا بدأ يظهر فيها صور عديدة للانحرافات .. الأمر الذى يستدعى أن تتنبأ الثورة الاشتراكية منذ الآن بعودة بعض الانحرافات عندما تصل إلى مستوى الرفاهية

كيف يمكن إذن حماية الأجيال القادمة؟

يقول د. فائق: نقطة البداية هى دعم الأسرة بوصفها الوحدة الاجتماعية الأساسية. ولكن هذه البداية نفسها تضعنا من ناحية أخرى أمام مشكلة البحث عن الإطار الثقافى الذى تزاول فى داخله عملية الدعم والإصلاح والتوجيه.

إن الإطار الثقافى الذى نمارس فيه تنظيمنا للأسرة، هو حتى الآن إطار رأسمالى، وذلك على الرغم مما أثبته من فشل إلى درجة أن أفريقيا وفيها ٢/٣ علماء النفس فى العالم، يوجد بها أيضا ١/٢ عدد الجرائم فى العالم.

إذن ...؟ لابد من وضوح إطار ثقافى آخر، الأمر الذى لن يتهيأ إلا بوجود علم إنسانى اشتراكى يكون بمثابة الإطار للفلسفة العامة للدولة.. ووسيلة هذا أن يشترك رجال الاقتصاد مع رجال العلوم الإنسانية فى تطوير مفاهيمنا ومناهجنا الدراسية، وتطوير الجامعة بالذات

تطويرا جذريا. ذلك أن كل الظواهر النفسية والاجتماعية لها أساسها الاقتصادى الذى لا يمكن تغافله. والاقتصاديون، وذلك بمعونة رجال العلوم الإنسانية، هم أقدر الناس على إعطاء الأساس الفكرى الاشتراكى الاقتصادى، لأنهم أقدر الناس أيضا على النظر إلى الإنسان كظاهرة بينها وبين الطبيعة تفاعل دائم مستمر.

(١٥ مايو ١٩٦٥)



تحقيق عن التهرب الضريبى

تحقيق عن التهرب الضريبى

ممدوح حافظ

الأصل هو أن يفى المواطن بالتزاماته قبل الدولة. ولكن ... ماذا يحدث لو أن مواطنا حاول التهرب من هذه الالتزامات؟ بمعنى آخر أكثر وضوحا وتحديدا .. ما الموقف إذا ما حاول ممول الامتناع عن دفع التزاماته الضريبية والتهرب منها؟ إن عالما واسعا لابد من تحسس جوانبه من أجل الإجابة عن السؤال. أما جوانبه فهى الممول فى ناحية، ومصلحة الضرائب ممثلة فى الإدارة العامة لمكافحة التهرب فى ناحية ثانية .. وكذلك فئة المحاسبين والمراجعين ومأمورى الضرائب فى ناحية ثالثة.. وأخيرا عدد لا يحصى من المحاكم والقضايا ولجان الطعون .. و .. وأحداث غريبة، وأقاصيص تتأرجح بين مختلف الأطراف الأربعة.

* وفى مكتبه بإدارة مكافحة التهرب من الضرائب التقيت بالأستاذ ممودح حافظ مدير الإدارة..

الموضوع حساس جدا وخطير. وغير مصرح لنا بالحديث فيه بالمرة .. (أيوه) .. أوامر الوزارة (كده).. والقانون(كمان).. قانون مصلحة الضرائب نفسه صريح فى ضرورة المحافظة على سرية المهنة. وهو حازم إلى درجة أن إفشاء مأمور الضرائب لأسرار الممول يعرضه للمحاكمة طبقا لقانون الجنايات وفقا للمادة ٣١٠، لذلك أعفنى.. أرجوك من الحديث.

ويصمت مدير مكافحة التهرب من الضرائب.. وأبتسم أنا .. ويلين اصرار الرجل و... وأعرف أشياء كثيرة بعضها غريب وخطير، وبعضها الآخر لا يخلو من طرافة.

* مثلا .. هنا مبالغ طائلة تقدر بملايين الجنيهات تضيع على الخزانة سنويا بسبب التهرب.

* إدارة مكافحة التهرب من الضرائب استطاعت فى عام واحد أن تحصل للدولة على فروق ضرائب كانت مجهولة قيمتها ٣ ملايين من الجنيهات.

* كل عام يصل إلى الإدارة أكثر من ٦ آلاف بلاغ عن ممولين متهربين

* فى قضية واحدة منذ عامين، نجحت الإدرة فى أن تستعيد للدولة مبلغ ٣/٤ مليون جنيه .. القضية كانت قضية إيراد عام.

* منذ فترة طويلة .. أثناء وجود الملكية فى مصر، قامت الإدارة بتفتيش منزل الملك زوغو، واضطر إلى دفع فروق ضرائب قيمتها أكثر من نصف مليون جنيه.

* المهم يقول الأستاذ ممدوح حافظ:

يجب أولا أن نعرف أنواع الضرائب لأن هناك ضرائب لا تتبع مصلحة الضرائب.. هناك ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، والأخيرة تنصب على السلع أو الخدمات بصرف النظر عن الأشخاص. وتشتمل على:

أولا: الضريبة الجمركية وتتبع مصلحة الجمارك. ثانيا: ضريبة الأموال المقررة على الأطيان وهذه تتبع مصلحة الأموال المقررة. ثالثا: عوائد المبانى على العقارات وتتبع البلديات. رابعا: رسوم الشهر العقارى وتتبع مصلحة الشهر العقارى مقابل تسجيل التصرفات والعقود كالبيع والشراء والرهن والتوكيل والزواج. خامسا: رسوم تمغة وهذه تابعة لمصلحة الضرائب تجوزا.

ثم يقول: أما الضرائب المباشرة فهى تفرض على الإيرادات وتتبع مصلحة الضرائب، وهى على أنواع:

* ضريبة القيم المنقولة: على إيرادات رؤوس الأموال كالأسهم والسندات والسلفيات وهى بنسبة ثابتة.

* ضريبة الأرباح التجارية والصناعية: على الأرباح الناتجة من رأس المال والعمل وهى بنسبة ثابتة أيضا.

* ضريبة المهن الحرة: كالمحامين والأطباء والفنانين والمهندسين والمحاسبين.. إلخ وهى نسبة متدرجة تدرجا بسيطا.

* ضريبة كسب العمل: عن الموظفين والمستخدمين سواء فى الحكومة أو فى القطاع العام أو الخاص وهى متدرجة تدرجا بسيطا أيضا وسبب الضريبة هنا هو مجرد العمل لحساب الغير بدون وجود رأس المال للشخص العامل أى أنها أجرة الأجير الثابتة عن العمل.

* ضريبة الإيراد العام وهى متدرجة بشرائح وتحسب على مجموع إيرادات الشخص، علاوة على الضرائب النوعية الأربعة السابقة، وذلك على المبالغ الكبيرة فوق الألف جنيه.

* ضريبة التركات على حصة كل وريث، ويراعى فيها درجة القرابة وهى أيضا ضريبة ذات شرائح أى متدرجة وتعتبر ضريبة على رأس المال وليست على الإيراد.

هذه الأنواع من الضرائب، وبخاصة الضريبة على الإيراد العام هى ما تتحايل فئة من الممولين على التهرب منها .. والإدارة العامة لمكافحة التهرب من الضرائب هى المسئولة عن الكشف عن هؤلاء المتهربين ومحاكمتهم طبقا للقانون.

* القصة فى العادة تبدأ بموقف بسيط.. فمأمور الضرائب، مثلا، أثناء فحصه لدفاتر الممول يوقفه شيء ما يشد بصره ويثير فيه نوعا أو إحساسا بالشك. ويبدأ مأمور الضرائب يدقق ويراجع .. وفى العادة يكتشف أن البيانات التى يقدمها الممول فى إقراره أو فى دفاتره بيانات زائفة أو بعيدة كل البعد عن الحقيقة .. والنتيجة هى أن الممول يسقط فى دائرة الضوء، ويتركز حوله اهتمام خاص يهدف إلى إثبات حالة التهرب، وتحديد المبلغ الذى أخفاه عن مصلحة الضرائب.

أو يحدث فى أحيان أخرى .. بلاغ ... وهو فى العادة على صورة خطاب يصل إلى الإدارة العامة لمكافحة التهرب. ومع أن البلاغ يكون فى الأغلب غير موقع باسم أو موقعا بعبارة مثل: «المواطن الشريف» أو «فاعل خير» – إلا أنه يشير إلى محاولة أحدهم التهرب من الضرائب.. ويكون البلاغ بداية الخيط الرفيع الذى تلتقطه إدارة مكافحة التهرب.

ويقول الأستاذ ممدوح حافظ: وطبعا نحن لا نهتم إلا بالبلاغات المهمة التى تتضمن معلومات لها خطورتها أو التى يكون لدينا بعض معلومات سابقة عن الممول المنسوب إليه التهرب.

ثم يقول: ومن هنا تبدأ الإدارة سلسلة من التحريات الخاصة تستهدف إثبات التهرب وتحديد المبلغ المتهرب منه.

ماذا يتم بعد ذلك ؟

الإجراء المتبع هو أنه بعد ما يتم إثبات التهرب، ترفع دعوى عمومية ضد المتهرب،وعقوبة التهرب قانونا هى دفع فروق الضرائب التى تهرب منها الممول، ودفع تعويضات تصل إلى ثلاثة أمثال الضرائب غير المدفوعة وكذلك الغرامة والحبس أو أحدهما.

ولكن كيف يتهرب الممول من الضرائب؟ أعنى .. ما هى طرق التهرب ووسائلها التى يلجأ إليها المتهربون؟

- ثمة نوعان من التهرب: تهرب كامل وفى هذه الحالة لا يكون لدى مصلحة الضرائب أية معلومات عن الممول، بمعنى أن الممول يكون مجهولا لها تماما. وتهرب جزئى، وهذا ما يلجأ إليه أغلب المتهربين، وتحاول المصلحة الكشف عنه والوقوف على أساليبه. التهرب الكامل يضيع على الدولة مبالغ طائلة؛ لأن هناك كثيرا من الممولين لا تعرف المصلحة عنهم ولا عن نشاطهم أى شىء وذلك على الرغم من أنه يمارسون أعمالهم بحرية تامة وربما برؤوس أموال كبيرة.

مثلا .. عدد كبير جدا من الذين يعملون فى قطاع المقاولات بصوره المختلفة، وبوجه خاص فئة المقاولين من الباطن، هؤلاء لا يكون لديهم فى الأغلب دفاتر حسابية أو مستندات رسمية. وحتى إذا كان لديهم هذه المستندات فهم غير مقيدين فى السجل التجارى، الأمر الذى جعل مصلحة الضرائب جاهلة كل شىء عنهم.

الوسيلة الوحيدة للقضاء على التهرب الكامل هى إلزام كل صاحب عمل بأن يقيد نفسه فى السجل التجارى، فلا يسمح بالعمل إلا للمقيدين، ضمانا لوصول البيانات اللازمة لمحاسبتهم إلى مصلحة الضرائب.

* يتبقى الجانب الآخر من التهرب .. ماذا عن التهرب الجزئى؟

الغريب أن هذا التهرب الجزئى يكون أحيانا تهربا مشروعا وأحيانا أخرى تهربا غير مشروع.. وفى الحالة الأولى يتم التخلص من العبء الضريبى دون أن يسلك الممول طرق التهرب.

كيف ؟

مثلا.. شخص ما .. بدلا من أن يقوم بمشروع فردى، يلجأ إلى ضم آخرين كإخوته أو أبيه أو ابنه إلى المشروع. هذا الشخص يضمن بهذه الوسيلة أن يتمتع عند توزيع أرباح المشروع بالإعفاءات الضريبية على الأعباء العائلية التى سمح بها القانون. وهو فى الوقت نفسه يكون قد تهرب تهربا مشروعا لأنه فى حدود القانون.

أما التهرب غير المشروع فإن له أساليب عديدة يتحايل بها الممول على التجديد والابتكار فيها.

* أحيانا.. نجد أن الممول يخفى عن المصلحة ناحية أو أكثر من نواحى نشاطاته المتعددة.

* يلجأ الممول إلى إخفاء عنصر من عناصر نشاطه عن طريق زيادة مصروفاته عن الواقع الحقيقى.. أو إخفاء جانب من مبيعاته. كل هذه أساليب نجدها منتشرة فى النشاط التجارى وبخاصة فى تجارات التجزئة حيث يسهل تقييد فاتورة، وإخفاء أخرى.

يستخدم البعض دفاتر حسابات صورية، بمعنى أن يكون لديهم نوعان من الدفاتر أحدها ظاهر يقدمونه لرجال الضرائب، والآخر يخفونه عنهم لأنه يوضح المركز الحقيقى لعملهم.. وهذا الأسلوب مع أنه منتشر للغاية إلا أن (الترزية) يستخدمونه دائما، إذ يقيدون فى دفاترهم الظاهرة تفصيل (البدلة مثلا) بخمسة أو ستة جنيهات بينما الحقيقة أنهم يتقاضون أكثر من هذه القيمة.

* ينتقل الممول إلى مكان آخر دون أن يخطر مصلحة الضرائب أو السجل التجارى بمحل عمله الجديد. كما أن البعض يلجأون إلى الإدلاء ببيانات كاذبة فى إقراراتهم الضريبية.

المهم هو .. أن النتيجة واحدة، وهى التهرب من دفع الضرائب التى استحقت فعلا.

ومع ذلك ثمة أساليب أكثر خطورة تستخدم فى التهرب، ووجه خطورتها أنها تتم باعتراف القانون نفسه وأمام عينيه.

على سبيل المثال.. الممول الذى يمتلك عمارة ضخمة أو عددا من العمارات ويقوم بتجزئة ممتلكاته عن طريق بيعها بيعا صوريا إلى أبنائه .. هذا التصرف ما الذى يترتب عليه؟

على الرغم من أن الأب هو الذى يحصل فى الحقيقة عل الإيراد كله، إلا أن هذه التجزئة والبيع الصورى يترتب عليهما قانونا تعدد حدود الإعفاء تبعا لعدد الأشخاص المالكين. بمعنى آخر نجد أنه لا يخضع فى النهاية للضريبة غير جوانب قليلة من الدخل.. وهو الأسلوب نفسه الذى يستخدمه الكثيرون للتهرب من ضريبة التركات، حتى وعلى الرغم من حق مصلحة الضرائب فى أن تطعن فى تصرفات الممول خلال خمس سنوات قبل وفاته.

بل ثمة طريقة أخرى .. فعلى الرغم من أن بعض الممولين لا يؤمنون بالتأمين ومزاياه كوسيلة للادخار وملافاة الأخطار .. يلجأ هذا البعض إلى التأمين كوسيلة مضمونة للتهرب من الضرائب .

* كيف؟

ببساطة .. يقوم الممول بعمل أنواع متعددة من التأمينات تستغرق أقساطها مبالغ ضخمة، ولما كان قسط التأمين معفى قانونا تكون النتيجة هى إسقاط هذه الأقساط من وعاء الضريبة على الإيراد.

إن السؤال الأساسى الآن هو: لماذا يلجأ الممول إلى التهرب؟ وما هو الدافع الحقيقى على هذا التصرف؟

– بصراحة .. الحقيقة تكاد تكون ضائعة بين الممولين من ناحية وبين مصحلة الضرائب من ناحية أخرى. ذلك أن كلا منهم يتهم الآخر بأنه السبب .. الممولون يقولون أن مصلحة الضرائب ظالمة فى تقديراتها وأن مأمورى الضرائب يغالون كثيرا فيما يربطونه من تقديرات.

ومن ناحية أخرى، المسئولون فى مصلحة الضرائب يقولون إن هذا اتهام باطل، لأن الممول الذى يقيد فى دفاتره بنظام ووضوح .. لا يمكن لمأمور الضرائب إلا أن يعتمد دفاتره. أما الممول غير المنتظم فى القيد فى دفاتره أو الذى لا يمسك دفاتر أصلا، فهو عرضة لتقدير إيراده جزافيا. فإذا أخطأ المأمور فإن الخطأ عادة يكون بنسبة ضئيلة. أضف إلى ذلك أن هناك كفالات كثيرة وفرها القانون للممولين عن طريق قوانين للتصالح فى داخل المأمورية نفسها. كما أن القانون يكفل للممول حرية الطعن أمام لجان الطعن ثم أمام المحاكم بدرجاتها المختلفة.

يقول الأستاذ ممودح حافظ مدير مكافحة التهرب: الدافع للتهرب من الضرائب هو الجشع، وكذلك عدم تقدير المسئولية القومية، وخصوصا أن فى قوانين الضرائب عندنا حدود إعفاء كافية لصغار الممولين، وأن الضريبة ذات الشرائح العالية ليست مقررة إلا على كبار الممولين الذين لديهم فائض من إيراداتهم ليسوا فى حاجة ملحة إليه. وعلى هذا فمن العدل للغاية أن يدفعوا لحكومتهم جزءا من هذه الأرباح العالية على الأقل. ويكفى للتدليل على أن الضرائب عندنا معقولة جدا بالنسبة إلى الضرائب فى الخارج، أن فى إنجلترا مثلا تصل

الضريبة على الجنيه الواحد من الشرائح العالية إلى ١٩ شلنا أى بنسبة ٩٥ ٪، وهذا ما لا نجده هنا.

* إذن..

– المشكلة يمكن تصورها على أن لها شقين رئيسيين .. فهى من ناحية تعكس أزمة عدم ثقة بين الممول ومصلحة الضرائب، كما أنها من ناحية أخرى أزمة ضمير، أو بمعنى أدق أزمة وعى ضريبى يعيشها الممول.

* والحل؟

– لابد أولا من توافر عنصر الثقة وقبل أى شيء. لابد ثانيا من أن يعى كل ممول حقيقة دوره فى مجتمعنا الاشتراكى الجديد، وأن التهرب جريمة فى حق هذا المجتمع، ذلك أن طبيعة المرحلة التى نمر بها اليوم تحتم على كل ممول أن يتحمل العبء المقرر عليه قانونا إسهاما منه فى رفع البناء الكبير.

بل ثمة إجراءات أخرى لابد من وضعها فى الاعتبار:

فلابد من إيجاد إلزام قانونى باستخراج فواتير لكل صفقة تجارية، وفى هذا المجال تستطيع الرقابة التجارية أن تؤدى أكبر الخدمات عن طريق البحث عن أى فاتورة تخرج من أى محل تجارى.

ثم شيء آخر .. إن الوقت الذى تستغرقه لجان الطعن، وبعدها المحاكم، وهو يصل فى كثير من القضايا إلى ٥ سنوات كاملة، يعتبر فى حد ذاته عاملا مشجعا على ممارسة أساليب التهرب. لماذا إذن لا نختزل هذ الإجراءات كلها فتكون لجنة واحدة، أو هيئة أو محكمة واحدة تقضى فى الأمر خلال فترة محددة قانونا، وبشرط أن يكون قرارها نهائيا. نعتقد أنه بهذه الوسائل جميعا يمكن معالجة التهرب من الضرائب والحد من أساليبه، صونا لثروة الشعب ومستقبله.

(١٥ يونيو١٩٦٥)

★ ★ ★

الإنفاق الاستهلاكى بين متطلبات التنمية واحتياجات الأفراد

الإنفاق الاستهلاكى بين متطلبات التنمية واحتياجات الأفراد

د. فؤاد شريف

الظاهرة الواضحة هى أن جميع الجهود، سواء على مستوى المسئولين فى الدولة، أم من جانب المواطنين الأفراد أنفسهم .. تتجه فى هذه المرحلة الحالية من مراحل نمونا الاشتراكى نحو حل مشاكل الإنتاج من أجل زيادته، ونحو تنظيم الاستهلاك والحد منه. من أجل مزيد من المدخرات، يعاد استثمارها من جديد .. هذا ما نعرفه جميعا، ونلمسه ليل نهار.

ومع ذلك.. كيف يمكن أن يتحقق ذلك كله بأسلوب علمى مدروس صحيح؟ وما هو الدور الحقيقى.. دور الدولة، ودور كل مواطن فرد فى المسئولية الضخمة كيما تزيد الإنتاج، وننظم الاستهلاك ونوازن بين معدلات الإنفاق العام والدخل العام جميعا؟

حقيقة مبدئية نحب أن نقررها قبل كل شىء. هذه الحقيقة هى أن عدد سكان بلادنا قد زاد على مدى الثلاثة عشر عاما الماضية منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٥، بما يقدر بحوالى سبعة ملايين نسمة بنسبة سنوية قدرها ٢,٥ ٪.

هذه الزيادة فى التعداد من الطبيعى أن يقابلها زيادة طبيعية فى الانفاق.. وهو ما حدث بالفعل بالنسبة إلى الإنفاق الاستهلاكى أو الإنفاق الاستثمارى على حد سواد إذ ارتفع معدل الإنفاق الاستثمارى المتجه إلى الخدمات والانتاج ارتفاعا صعوديا مستمرا، وإن كان لم يغفل الاهتمام الأصيل بالصناعات الاستهلاكية، تعويضا للأفراد من الحرمان الذى عاشوا فى ظله سنوات.

ولكن ... الحقيقة الثانية، التى لابد لنا أيضا أن نقررها تقول: إنه إذا كانت معدلات الإنفاق الاستثمارى قد زادت صعودا على مدى السنوات الماضية، فإن معدلات الاستهلاك على وجه الخصوص قد زادت زيادة رهيبة فاقت كل ما كان مقدرا أو متخيلا..

والأرقام من واقع إحصاءات وزارة التموين تؤكد هذه الحقيقة فمثلا .. استهلاكنا من الأرز ارتفع من ٣٣٢ ألف طن عام ١٩٥٢ إلى ما يزيد على ٩٠٠ ألف طن عام ١٩٦٣ على وجه التحديد، بمعنى آخر بلغت الزيادة أكثر من ٢٧٠ ٪.

والأسماك.. زاد استهلاكها من ٨٥ ألف إلى ١٦٥ ألف طن أى بزيادة أكثر من ٩٠٪. والسمن الصناعى أيضا.. قفزت نسبة الزيادة فى استهلاكه إلى ما فوق ٢٦٢ ٪.

والسكر .. والدقيق.. والفاكهة .. والخضر، كلها حققت معدلات الاستهلاك فيها نسبا خيالية. وثمة سؤالان هنا .. أولهما: ما هى الأسباب وراء هذه الزيادة فى الاستهلاك؟ وثانيهما: ماذا كانت نتيجة هذه الزيادة الرهيبة فى الاستهلاك بوجه عام واستهلاك السلع الغذائية بوجه خاص؟

* لنحاول أولا أن نجيب عن السؤال الأول.. ما الأسباب التى أدت إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك بهذه الصورة؟

لقد قلنا في البداية أن عدد السكان عندنا قد زاد منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٥ حوالى سبعة ملايين نسمة.

ومعه ذلك يقول خبراء الاقتصاد أن الارتفاع الكبير في معدلات الاستهلاك لا يمكن أن يكون راجعا إلى زيادة التعداد وحدها، وإنما لابد هناك عوامل وعناصر أخرى كان لها دورها الأساسى فى الانفاق الاستهلاكى.

* وفى حديث مع الدكتور فؤاد شريف رئيس المعهد القومى للإداة العليا يقول لى: واضح أن أحد العناصر التى كانت وراء هذا الوضع هو التغير الكبير فى القوى المنتجة ومعه الارتفاع فى القدرة الشرائية لدى مجموعة المواطنين بعد قيام ثورة ١٩٥٢. فقد حدث أن تضاعف عدد العمال كما تضاعفت الأجور من ٤٧ مليون جنيه مثلا فى عام ١٩٥٢ إلى ١٥٠ مليونا عام ١٩٦٤، و،مع ذلك؛ فقد بدا واضحا إلى جانب هذا أن هناك زيادة مطردة أعلى كثيرا من الزيادة التى لحقت دخول الأفراد من جهة، ونموا فى الدخل القومى من جهة ثانية .. اتجه فى الأغلب إلى استهلاك الغذاء والكساء ولوزام المعيشة. وتؤكد الأرقام، مرة ثانية، صدق هذا الكلام..

فمثلا ارتفع معدل استهلاك الفرد من الملابس الجاهزة من نصف كيلو جرام إلى كيلو جرام أى بزيادة ١٠٠ ٪.

ارتفع معدل استهلاك البوتاجاز أيضا من ٠.٢ ٪ كيلو، إلى ١.٥ كيلو جرام أى بزيادة قدرها ٣٠٠ ٪. الشيء نفسه بالنسبة إلى الدواء واللحوم والمياه الغازية وغيرها. ومعنى هذا كله فى النهاية هو أن زيادة الإنفاق الاستهلاكى لا يمكن تفسيرها بزيادة أحجام العمل والدخل الفردى وحدها، وإنما ثمة عناصر أخرى تمارس نشاطها فى هذا الاتجاه غير الطبيعى لهذا النوع من الإنفاق.

إن دراسة ميدانية قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية حول أنماط الاستهلاك وعاداته عندنا تضعنا وجها لوجه أمام عنصر آخر..

تقول سطور معينة فى هذه الدراسة: إن عادات الاستهلاك فى الشعوب التى تتحرر من الاستعمار والسيطرة الاستغلالية الداخلية، تتجه فى العادة إلى أن تدخل عددا من السلع التى كان ينظر إليها من قبل على أنها كمالية فى عداد السلع الاستهلاكية اللازمة.

هذه الحقيقة، تقول الدراسة أيضا، قد لازمتها حقيقة أخرى مؤداها أنه على الرغم من أن عادات الاستهلاك عندنا قد تحولت فى السنوات الأخيرة إلى قنوات جديدة، إلا أن هذا التحول لم يصاحبه وعى استهلاكى منظم.

* فقد حدث تهافت ملحوظ على كثير مما يعتبر كماليات مثل الثلاجات وغيرها. وكان هذا فى أحيان كثيرة دون ما مراعاة لقدرة الأفراد الشرائية الحقيقية.

* على الرغم من أننا نعانى نقصا شديدا فى اللحوم – مثلا – وفى الألبان بسبب الإقدام على ذبح إناث العجول الصغيرة، إلا أننا لم نتحول إلى إنتاج السلع البديلة التى يمكن أن تعوضنا عنها، فاستوردت الدولة من اللحوم المثلجة والدواجن والمواشى فى عام ١٩٦٤ بما قيمته ١٣ مليونا و٣٠٠ ألف جنيه بالاضافة إلى ما قيمته مليون ونصف مليون جنيه لحوم محفوظة وأسماك.

إلى جانب هذا استوردت الدولة أيضا بما قيمته ٦ ملايين جنية من السكر، و١٣ مليون جنيه وربع مليون من الشاى والبن.

كل هذا قد حدث بالفعل رغم حقيقة أنه كان مفروضا علينا أن نضغط مصروفاتنا بعض الشيء، تجاوبا منا مع طبيعة الظروف التى نمر بها باعتبارنا من الدول النامية المحتاجة إلى مزيد من الاستثمارات فى مختلف المشروعات الإنشائية والصناعية.

* ونأتى الآن إلى سؤالنا الثانى: ماذا كانت نتيجة هذه الزيادة الرهيبة فى الاستهلاك بوجه عام واستهلاك السلع الغذائية بوجه خاص؟

الواضح تماما هو أن هذا التيار فى الانفاق الاستهلاكى إن استمر سريانه التصاعدى على هذا المنوال، فسيؤدى حتما إلى انخفاض معدلات الانفاق الاستثمارى والإنفاق الإنتاجى وهما حجرا الأساس فى بناء مستقبلنا.

* كيف ؟

– لأن كل زيادة منتظرة فى الدخول سوف تتحول إلى الاستهلاك، ومن هنا لا يبقى غير القليل ليدخر.. إن بقى شىء ما على الإطلاق.

* إذن ماذا نفعل كيما نضع نهاية لهذا التيار الاستهلاكى الجارف أو نقفه؟ هل نرفع الأسعار للحد من الاستهلاك؟

– إنها وسيلة فقط أقدمنا عليها بالنسبة إلى بعض السلع وإن لم تكن العلاج كله، كما أنه لا يمكن الاستمرار فى رفع الأسعار إلى ما لا نهاية خشية حدوث اتجاه تضخمى يضر أكثر مما قد ينفع.

* هل نمنع المؤثرات والمغريات التى تدفع الأفراد إلى مزيد من الشراء؟

– إنها وسيلة أيضا، وقد أقدمنا عليها فمنعنا البيع بالتقسيط، وحددنا نطاق الأوكازيونات السنوية فى أضيق نطاق ممكن. ومع ذلك فهى ليست العلاج كله.

* هل نمتص الزيادات الكبيرة فى دخول الأفراد بطريقة أو بالأخرى؟

– إنها بدورها وسيلة أيضا أقدمنا عليها ففرضنا الضرائب التصاعدية وغيرها.. ومع ذلك فهى ليست العلاج كله.

* إذن.. ما العلاج؟ وكيف يتسنى لنا أن نحد من الاستهلاك بشكل حقيقى وفعال؟

– مع تسليمنا أن كل ما حدث وسبق أن أقدمنا عليه كان شيئا لازما وضروريا، إلا أننا لم نفعل حتى الآن، أو بتعبير أكثر دقة، لم نفعل ما هو أكثر ضرورة وأهمية.

فنحن حتى الآن لم نبذل الجهد الصادق لتهيئة ونشر الوعى الاستهلاكى بين جماهير المواطنين. وبصفة خاصة ما يدور حول السلع الغذائية بالذات.

فى كل البلدان المتقدمة ما يحدث هو أن الفرد لا يأخذ أكثر مما يكفيه من الخبز. ولكن عندنا نأخذ أكثر من الكثير، ونلقى بما يتبقى فى صناديق القمامة .. وهو كثير أيضا. وضعنا قيودا على بيع اللحوم كاجراء لتنظيم استهلاكنا محددين للبيع أربعة أيام فقط، فكانت النتيجة غريبة بالمرة، فبينما كانت القاهرة وحدها تستهلك ٦٥٠ طنا من اللحوم يوميا ارتفع استهلاكنا إلى ما يزيد على ٨٥٠ طنا. أما السبب فهو تدافع الأفراد إلى شراء كميات أكثر من احتياجاتهم وأكثر مما كانوا يشترونه من قبل، خاصة بعدما استوردنا اللحوم من الخارج وعرضت للبيع بأثمان متواضعة.

* إذن..

– الشيء المطلوب، والشيء الذى لابد منه هو أن تكون هناك توعية دائمة ومستمرة. وهذه التوعية لابد وأن تكون شاملة، تغطى جميع جوانب نشاطنا ووجودنا.

* توعية الأفراد بمسئولياتهم تجاه الدولة وتجاه أنفسهم. فلابد أن يدرك كل منا حقيقة أنه جزء من كل .. ترس ضرورى فى آلة ضخمة، ووجوده سليما أمر لازم كيما تستمر الآلة فى حركتها ودورانها.

* توعية الأفراد بما هو مطلوب منهم للحد من الأسراف والضياع فى الموارد والإمكانيات، وتلك هى مسئولية المنظمات والتشكيلات الشعبية كافة .. مسئولية النقابات كما هى مسئولية وحدات الاتحاد الاشتراكى العربى، ومسئولية القيادات فى المصنع، وفى المدرسة، وفى الجامعة أيضا وفى كل مكان.

* توعية الأفراد بأهمية تنظيم الأسرة وتحديد النسل، ودورهما فى صد الطوفان الجارف نحو مزيد من الاستهلاك نتيجة طبيعية لتزايد العدد والسكان.

* توعية الأفراد بأهمية مدخراتهم ودورها الأصيل فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كلها.

وأخيرا .. توعية لا نكف عنها أبدا.. بأن المعركة التى نخوضها اليوم هى معركة وجودنا ومستقبلنا جميعا.. وهى معركة عنصر النجاح الأساسى فيها أن نزيد معدلات الإنتاج .. لا أن نلتهم كل ثماره .. بلا وعى.

(١٥ إبريل ١٩٦٦)

★ ★ ★

الانتاج وفائض القوة العاملة

الإنتاج وفائض القوى العاملة

د. محمد عبدالمنعم خميس

يحتل العمل مكان الصدارة فى مجتمعنا الإنسانى، فهو مقياس القيمة الاجتماعية للمواطن، كما أنه مشاركة تضامنية فى مسئولية إقامة المجتمع وإدارة أموره، والنهوض به.. كل هذا أكده الميثاق الوطنى عندما أعلن عن: «حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفاءته واستعداده ومع العلم الذى تحصل عليه».

والعمل، بهذا المفهوم، أصبح واجبا من أهم واجبات الدولة الأساسية منذ فجر ثورة يوليو المجيدة .. ومع كل يوم، لا تألو الدولة فى بذل مزيد من الجهد لكفالة حق العمل، لكل فرد.

ومع ذلك . . .

منذ شهور قليلة، ونحن نراجع كشف حساب الانجازات التى حققتها الخطة الخمسية الأولى، تكشفت لنا حقيقة بذاتها فى مجال العمالة .. تلك هى أن العمالة قد فاقت كل ما كان مقدرا لها على مدى سني الخطة.

ثم . . .

ترتبط بهذه الحقيقة حقيقة أخرى وثيقة الصلة بها. تكشفت لنا بدورها منذ أشهر قليلة أيضا.

ففى شهر أكتوبر الماضى، وأثناء انعقاد مؤتمر الإنتاج الذى شهدته القاهرة كان موضوع العمل والعمالة أحد الموضوعات الرئيسية التى أخذت الكثير من وقت المؤتمر. وفى نهايته، كانت توصية بذاتها تقول بأنه يجب العمل على ضرورة الاستفادة من فائض القوى العاملة.. والبحث عن الوسائل التى تكفل استخدام هذه القوى أفضل استخدام وأمثله.

والمسألة الأساسية الآن هى .. كيف يمكن أن نوازن بين الناحيتين فلا تطغى واحدة منهما على الأخرى. لكى نستطيع الإجابة على هذا السؤال يلزم أولا أن نجيب عن سؤال من نوع آخر .. هذا السؤال هو : ما المقصود بفائض القوى العاملة وفيما يتمثل هذا الفائض؟

الحقيقة أن لدى رجال الأعمال والاقتصاديين مفهوما خاصا لفائض القوى العاملة .. فهم يقولون إنها تتمثل فى عدم تشغيل العمال تشغيلا كاملا أو تشغيلهم ساعات أقل من الساعات المتعارف عليها، بمعنى عدم استغلال الطاقة الكاملة للقوى العاملة استغلالا حقيقا سليما .. وهو ما يطلقون عليه فى النهاية اسم البطالة الجزئية.. ومع ذلك هناك عدة أنواع لفائض القوى العاملة ..

أولا.. العمالة غير الكاملة: ويعنى بها وجود مجموعة يشتغلون ساعات عمل أقل من الساعات المحددة قانونا، سواء أكانت هذه الساعات على طول اليوم أم على مدار السنة كالأعمال الموسمية والعمالة الجزئية. كما أنها تعتبر عمالة غير كاملة أيضا أعمال أولئك الذين ينتجون إنتاجية أقل من المعدلات المطلوب الوفاء بها.

ثانيا.. العمالة الفائضة: وهى العمالة غير المستفاد منها استفادة ترسم حدودها المعدلات الواجبة، وهى عمالة زائدة على الحاجة. وهذه الزيادة ناتجة عن العمالة غير الكاملة.

ثالثا.. الطاقة الفائضة: وهى ناتجة حتما عن العمالة الفائضة، ذلك أن الطاقة هى مجموع القوة الناتجة عن العمالة، فإذا كانت هناك عمالة فائضة، تنتج عنها بالضرورة طاقة فائضة من الممكن الإفادة منها.

لكن .. كيف وجد مثل هذا الفائض، وما هى الأسباب التى تنتج عنها؟

الحقيقة، يقول الدكتور محمد عبد المنعم خميس، أن الدولة فى سعيها لتحقيق مبادئها الاشتراكية وكفالة العمل لكل القادرين عليه كان لابد أن تفتح مجاله أمام هؤلاء على أوسع مصراعيه، على الأقل فى هذه المرحلة. هذا إلى دوافع أخرى بالطبع: مثل تحقق العمالة فى المناطق التى تقام فيها المصانع، أو الرغبة فى استيعاب العدد الاضافى من العمال الذى اقتضته قرارات تخفيض ساعات العمل الأسبوعية.

وإذا كان كل هذا لا غبار عليه فى حد ذاته، إلا أن الواقع العملى وخاصة فى هذه المرحلة الجديدة من مراحل بنائنا الاشتراكى، يؤكد ضرورة الإسراع للموازنة بين هذه

الأطراف جميعا. ذلك أنه اتضح وجود زيادات فعلية فى عدد العمال فى بعض المنشآت عن الحاجة الحقيقية للعمل، مما يعنى زيادة التكاليف من ناحية، وإعاقة الإنتاج ذاته من ناحية أخرى. بل نقص كذلك فى نوعية العمل وكفايته.

إذن . . . ؟

يقول د. خميس .. فى رأيى أن علاج هذا الوضع يكون أولا بإجراء دراسة تفصيلية لحالات الشركات بغرض الوقوف على العدد الفعلى الذى يحتاج إليه العمل فيها، على أن تنظر المؤسسة التابعة لها هذه الشركات فى كيفية الاستفادة من العدد الفائض فى منشآت أخرى تكون فى حاجة إليهم. وإن كان هذا سوف يثير مسألة أخرى، هى كيفية تحديد احتياجات العمل الفعلية، وكيفية المفاضلة بين الاستفادة من الآلات من ناحية، والاستفادة من الأيدى العاملة من ناحية أخرى فى بعض العمليات التى تسمح بأن يكون هناك مثل هذا الاختيار. ورأيى أن الأمر فيما يتعلق بمسألة الآلات، يقتضى حساب التكلفة الفعلية فى كل حالة، وعائد الاستثمار بالنسبة إلى المنشأة، ومن ثم يمكن للمنشأة أن تختار طريقة الأداء لعملياتها أو بعض عملياتها. هذا إلى ضرورة التريث أصلا، فى تعيين عمال إضافيين فى تلك المنشآت التى تبين الدراسة أن فيها زيادة فى أعداد عامليها.

ومع هذا ثمة أثر آخر بعيد الأهمية، ولا يمكن تجاهله . . .

حقيقة واضحة هى أن التهافت الكبير من القوى العاملة للعمل فى المصانع كان فى أغلب الأحيان على حساب الريف نفسه. فقد حدثت هجرة ملحوظة من الريف إلى المدن سعيا وراء الصناعة وأجورها المرتفعة.

ماذا كانت نتيجة ذلك؟

نتيجة ذات شقين فى الواقع: فبينما امتلأت الوحدات الإنتاجية بالعاملين الذى يزيدون على الحاجة، قلت العمالة فى الريف إلى حد بعيد حتى لتشكو بعض المناطق الريفية والزراعية من وجود أزمة حقيقية فى اليد العاملة. فضلا عن ارتفاع أجور هذه اليد العاملة كنتيجة طبيعية لهذا.

ويقول الدكتور محمد عبد المنعم خميس: لذلك يلزم إعادة توزيع الأعمال والوظائف والواجبات فى الصناعة الأمر الذى لا يكون إلا بتقييم الأعمال تقييما موضوعيا دقيقا،

وتوصيفها توصيفا عادلا. وبعد ذلك دراسة كل خطوات العمل أو العملية الإنتاجية فى أدق تفاصيلها لمعرفة احتياجاتها الحقيقية من الأيدى العاملة. هذا كله من ناحية.

ومن ناحية ثانية .. لابد أيضا من العمل على ترغيب المواطن فى البقاء فى الريف وعدم هجرته إلى المدينة، وهذا يمكن التوصل بطريقتين أولاهما انتشار الصناعة وعدم تمركزها فى المدن الكبرى، وإنما تغلغلها فى الريف نفسه، بمعنى أن تنتقل المراكز الصناعية إلى القرية والصحراء، وثانيهما الاهتمام اهتماما جديا بالعامل الزراعى وكفالة كل الحقوق الإنسانية له مثلما كفلها القانون للعامل الصناعى، وبذا نقلل إلى حد بعيد هجران العامل الزراعى للأرض سعيا وراء أجر المصنع أو الضمانات التى يتيحها العمل فى هذا الميدان.

(أول مايو ١٩٦٦)

★ ★ ★



العمال وآثار الثورة الإلكترونية

العمال وآثار الثوة الإلكترونية

الدكتور شوقى جلال - الدكتور مصطفى راجح

الشيء الأكيد أن استخدام الأساليب الفنية والتكنية الحديثة، كان بداية تغيير هائل طبع الأسلوب التقليدى لعلاقات العمل والقيادات الصناعية. فعلى مدى كل السنوات الماضية التى استطاع فيها العقل البشرى أن يزيد من ابتكاره لهذه الأساليب واستخداماتها، حدثت تغيرات جوهرية فى كل ناحية من نواحى النشاط الإنسانى.. وما زالت هناك تغيرات مذهلة، فى الطريق..

بل لقد بدأت تحدثت ملامح هذه التغيرات المذهلة بالفعل. والسبب هو استخدام العقل الإلكترونى أحدث صيحة أطلقها العقل البشرى فى مجالات الآلية وتطبيقاتها فى مختلف الميادين.

ومثلما كان الأمر، مع بدء استخدام الأساليب الآلية التقليدية مثارا لغير قليل من التوجس والقلق اللذين انعكسا على العاملين فى الميادين التى مستها هذه الأساليب، فإن الشيء نفسه بدأ اليوم ينساب ليس فحسب إلى عقول هؤلاء العاملين ومشاعرهم، وهم يلمحون مع كل يوم تزايدا أكثر وأكثر فى استخدام هذه العقول، بل أيضا إلى عقول ومشاعر المسئولين نفسهم والقيادات المختلفة فى هذه الميادين.. فماذا ترى ستكون الآثار البارزة، وغير البارزة التى ستترتب على هذا الانقلاب الضخم.. وستمس بالضرورة الإنسان والمفهومات والعلاقات فى الإدارة الصناعية وإدارة الأعمال كلها على السواء ؟

السؤال حساس بلا شك، وما يزيد من حساسيته هو أننا لا نستطيع حتى الآن قياس نسبة التغير التى ستترتب على استخدام العقل الإلكترونى بواسطة مقياس موضوعى سليم.

ومع ذلك.. وبالرغم من أننا ما زلنا فى بداية الطريق، ثمة شواهد قد تكون لها دلالاتها ومعانيها.

إن الحقيقة التى يتفق عليها أساتذة الإدارة والقيادات الصناعية كذلك، هى أن البطالة أيا ما كان نوعها هى السمة الوحيدة البارزة للأساليب الفنية التى اعتدناها حتى اليوم.. وإذا كان الأمر كذلك.. فكيف إذن سيكون الحال مع السنوات القادمة.. بعد عشرين عاما مثلا أو ثلاثين، عندما يصبح اسخدام العقل الإلكترونى شيئا عاديا فى العديد من الميادين، وليس بدعة أو غريبا كما هو الآن ؟

حتى الآن، وعلى ضوء الواقع العملى الذى نلمسه فى بعض الأجهزة التى استخدمت العقل الإلكترونى بالفعل، وما يشير إليه هذا الواقع من احتمالات، يمكن تحديد بضعة اتجاهات أساسية، يكاد يتفق المسئولون فى هذه الأجهزة على إمكان حدوث مستقبلا.

أولاً : على مدى الثلاثين عاما القادمة، أو ربما فى فترة تقل عن ذلك سنوات، يقولون أن الإنتاج سوف يتضاعف بنفس حجم القوى العاملة التى يجرى استخدامها اليوم. وأن هذا التغيير الكبير فى الإنتاجية سوف تكون له بلا شك آثاره الملموسة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

ثانيًا : سترتفع مستويات تعليم وتدريب القوى العاملة، وستدخل المجال مناهج جديدة بالمرة وأساليب تختلف تماما عما هو مستخدم الآن.

ثالثًا : سيزداد وقت فراغ العاملين فى هذه الأجهزة إذا قورن بوقت العمل الحالى.

رابعًا: سيظهر مجتمع عمالى لا توجد فيه خطوط فاصلة بين الرئيس والمرؤوس، ولكن سيعمل الكل على قدم المساواة وعلى مستوى عال جدا من الفنية، وإن لم يعن هذا اختفاء طبقة الرؤساء من الميدان الصناعى.

خامسًا : ثمة موضوعات كثيرة تقليدية متعلقة بإدارة الأفراد ستوضع لكثير من التغيير أو ربما ألغيت كلية، كإدارة الأجور والمرتبات على سبيل المثال، ومستويات الأداء وتقييم الوظائف.

وباستعراضنا لهذه الاحتمالات فإن السؤال الذى يفرض نفسه هو ماذا ستكون آثار وانعكاسات كل هذا على اتجاهات العمل والعمال أنفسهم ؟

الدكتور شوقى جلال الأستاذ بهندسة القاهرة يقول لى: إن الذى لا شك فيه أن هذه التطورات سوف يكون لها انعكاسات بالغة الأهمية على إدارة الأفراد.. فمدير إدارة سوف يجد نفسه بالضرورة متعاملا مع عمال مثقفين يتمتعون بوقت فراغ كبير بالنسبة إلى أسلافهم

أو بالنسبة إلى الذين ما زالوا يعملون بالوسائل الكيفية والآلية العادية. وعلى ذلك سنجد أن مشكلة اساسية سوف تواجه هذا المدير، هى أن يواجه بطريقة إيجابية هذا الفراغ.. وأن يبتكر الوسائل التى تمكن العامل من الاستفادة منه.

يقول د. شوقى أيضا: ولكن من الناحية الثانية، سوف يشعر العامل بأنه يقوم بدور إيجابى وخطير فى العمليات التى يقوم بها. وهو دور يحتم عليه أن يكون على درجة كبيرة من الانتباه والوعى واليقظة، وأن يستخدم كل قدراته الفعلية فيما يقوم به من عمل. وهذا كله سوف يمنحه شعورا بالرضا، كما سيخلق فيه شعورا بالتكامل. مما يجعله أكثر حماسا للعمل عن ذى قبل. وإذا كان الامر كذلك فالمنطقي أن هذا التغيير سوف يجعل العامل أقل ميلا إلى قضاء وقت الفراغ فيما لا ينفع، لأنه يفعل ذلك اليوم هربا من الملل الذى يشعر به فى عمله الذى يسير فى الأغلب على وتيرة واحدة. وحتى بفرض أن قلنا أن الثورة الالكترونية فيها الكثير من هذا الروتين، إلا أن المسئولية الخطرة للعامل تجاه الآلة وتجاه العملية نفسها التى يقوم بها كفيلة بإذابة هذا الاحساس وتجديد الصناعة باستمرار.

ثم يقول.. أما أهم الآثار فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات فهى فى رأيى ما سوف يلحق الإدارة نفسها، فالإدارة بمعناها التقليدى، نتيجة لاستخدام هذه العقول، سوف تكون مهددة بدرجة كبيرة، لأنها ستكون معتمدة اعتمادا كليا على القوى العاملة من الفنيين والمهنيين. أضف إلى ذلك أن العمليات الصناعية سوف تصبح معقدة بحيث تجعل المديرين غير قادرين على الوقوف من الناحية الفنية مع العاملين على مثل هذه الأجهزة ولا أظن إلا أن العاملين سوف ينظرون إلى هؤلاء المديرين على انهم مشرفون سطحيون. وإن كان من الممكن مع ذلك كله أن يلتقى الطرفان إذا زيدت المسئوليات الإدارية للفنيين وارتفعت المستويات الفنية للمديرين. وهذا التقارب سوف يكون بلا شك طعنة فى صميم العلاقة التقليدية بين الرؤساء والمرؤوسين وكذلك لمفهوم القيادة الصناعية.

ومع ذلك، ثمة ما هو أبعد أثرا من ذلك كله..

المهندس مصطفى راجح بمؤسسة الطاقة الذرية يضيف أبعادا جديدة إلى أثر الثورة الإلكترونية فى الإدارة، فيقول : بل سيوجد حتما غير قليل من الضغوط تخلقها الثورة الالكترونية على طبقة الإدارة. وهى ضغوط ستؤدى فى اعتقادى إلى أن تتحول الصناعة إلى نظام أكثر ديمقراطية يعمل فى ظله مجموعة من الأكفاء.

ويشرح المهندس راجح وجهة نظره هذه قائلا: من هذه الضغوط ارتفاع تكاليف العقل الإلكترونى وثمنه، وبالتالى ارتفاع تكاليف القرارات التى تصدرها الإدارة. فالمدير قبل أن يقدم على شراء أى جهاز إلكترونى سوف يتحتم عليه أن يرد على كثير من الاسئلة والاستفسارات عن أسباب شراء الجهاز، لأنه لو حدث وكان الجهاز الذى أمر المدير بشرائه باهظ الثمن، ولكنه عرضة للتلف السريع، فإن موقفه سيكون عرضة لهجوم ونقد شديدين، فالعمليات الصناعية ستصبح من التعقيد وعدم المرونة بحيث تجعل أى خطأ فى التقدير يكلف الوحدة غاليا، وهذا كله يجعل المدير أكثر حرصا وانتباها عند إصدار قراراته، كما يجعله يميل إلى الاتصال بالفنيين المختصين ليناقش معهم ما ينوى إصداره من قرارات، وهذا من شأنه أن يخلق مجتمعا ديمقراطيا يبرز فردية العاملين من ناحية وقدرتهم على العمل الجماعى من ناحية أخرى.

يقول أيضا: ولكن هذا كله ليس معناه أن نتخيل أن الثورة الإلكترونية ستكون هى العصا السحرية التى ستحول المدير إلى قائد ديمقراطى، أو أن يظن المسئولون أن إقامة بعض المؤتمرات التدريبية فى العلاقات الإنسانية قبل إجراءات التغيير، كفيلة بإحداث الأثر المطلوب.

إن المسألة أعمق، كما هى أعقد من هذا بكثير، لأنها تتعلق بعادات وتقاليد متأصلة فى الإدارة، وهى عادات أعتقد أنها سوف تتعرض حتما لضغوط شديدة تجعل من الضرورى أن تكيف نفسها مع الاوضاع الجديدة عن طريق ترك كثير من القيم والمفهومات القديمة. إن زحف هذه الثورة يفرض على الإدارة ضرورة اختيار طريق يتيح لها فرصة احترام وتقدير شخصية العامل، كفرد له وجود متكامل ويقوم بدور خطير فى العمليات التى يضطلع بها أيا ما كان مجال وميدان هذه العمليات.

ولكن إذا كانت هذه بعض الآثار والضغوط التى تمارسها الثورة الإلكترونية على طبقة الإدارة، وهى الطبقة العليا في التنظيم الإدارى، فماذا سيكون الحال بالنسبة إى الطبقات التى دونها.. أعنى طبقة الملاحظين والمشرفين على وجه التحديد ؟

لا شك فى أن طبقة المشرفين سوف تتعرض بالضرورة إلى الضغوط نفسها التى سيتعرض لها المديرون. وذلك لسبب بدهى للغاية، هو أن العمليات الصناعية ستصبح معقدة ومنوعة بحيث تجعل من الضرورى على المشرفين أن يوسعوا من آفاقهم ومعارفهم الفنية.

بل ثمة ما هو أخطر من ذلك. سيفاجأ المشرف بوجود نوع جديد بالمرة من العمال.. رجال ذوى مهارات عالية، وتعليم فنى خاص، وشخصية تجعل من الصعب عليهم تقبل الإشراف الدقيق على كل صغيرة وكبيرة من أعمالهم، وهذا كله مما يحتم فى النهاية خلق مفاهيم جديدة لعلاقات العمل ودور المشرفين وحدوده.

ومع ذلك تبقى المشكلة الأساسية التى تثير المخاوف وتزيد من القلق والتوجس ونعنى بها مشكلة البطالة..

إن الشيء المؤكد أنه مع تزايد استخدام الأجهزة الإلكترونية سوف يتحتم الاستغناء عن بعض العاملين، نتيجة أمرين : أولا: الاستغناء عن العمال غير المهرة وثانيا: لأن طبيعة العملية ذاتها التى كان يقوم بها عشرات من العاملين سيكفى جدا عامل واحد فقط للقيام بها وإنجازها.

السؤال هو.. ماذا سيكون الوضع أمام هذه الحالة ؟

الذى يقال حتى الآن هو، أن ثمة أعدادا كبيرة من العاملين سوف تعجز عن مواجهة الوضع الجديد وتكييف نفسها معه.. وواضح أن هذه مشكلة أساسية من أخطر ما يمكن لاقتصاد أى بلد أن يواجهه من مشاكل.

ولكن..

الدكتور جلال شوقى يقول لي.. يجب إذن أن تكون لدينا من الآن الشجاعة الكافية لنسأل أنفسنا عن مصير هؤلاء. كذلك يجب أن نملك الشجاعة الكافية لنسأل أنفسنا : كيف يمكن أن نجهز أنظمتنا الحكومية والتعليمية والصناعية لمواجهة هذه المشكلة، فالجهود الفردية المبعثرة لن تجدى حلا.

والنتيجة الاخيرة..

يمكن بلورتها فى حقيقتين أساسيتين..

أولا.. أن الثورة الإلكترونية سوف تخلق ولا شك مجتمعا عماليا مستنيرا، ومستقلا لا يخضع لكثير من التأثيرات السياسية أو القيادات الصناعية البيروقراطية، مما نشاهده اليوم.

وثانيا.. أن الثورة الإلكترونية سوف تفتح مجالات جديدة للتعاون بين العمال والإدارة على أساس من الاحتياجات المتبادلة. ونتيجة لذلك سوف تختفى القيادات

المتحكمة فى الإدارة وفى نقابات العمال، وسيكون استخدام تلك القيادات مسخرا لتحقيق الأهداف التى سيتعاون على وضعها كل من الإدارة والعاملين لصالح العمل. وعلى أية حال، فإن الشىء المؤكد هو أن الإدارة إذا سارت فى هذا الطريق، فإن ازدياد حماس العامل لعمله، واتساع المجال لتكامل شخصيته، سوف يصبح حقيقة واقعة يوما ما.. من يدرى لعله لا يكون بعيدا.

(١٥يونيو ١٩٦٦)

★ ★ ★



التصدير بين تداخل اختصاصات الجهات المنتجة والجهات المصدرة

التصدير بين تداخل اختصاصات الجهات المنتجة والجهات المصدرة

التصدير هو أحد جانبى التجارة الخارجية، ويقع الاستيراد فى الجانب الآخر، وهما معا يمثلان كفتى ميزان التجارة.وإن كان كثيرون من المشتغلين فى مجال التصدير لا ينظرون بالرضا الكامل إلى وضع التصدير فى إحدى كفتى الميزان لما فى ذلك من ايحاء بنوع من التشابه أو التقارب فيما يبذل من جهد فى كل من العمليتين.. رغم حقيقة أن الفرق بين التصدير والاستيراد، كالفرق بين الكسب والانفاق.

من هذا التشبيه تتضح الأهمية البالغة للتصدير. ومع أن هذا لا يعنى بالمرة التهوين من مكانة الاسيتراد أو مسئوليته فى عملية التجارة الخارجية، إلا أن الشيء الواضح تماما، وما يعطى الثقل فى الوقت نفسه لكفة التصدير، هو أن التصدير يعتبر بمثابة المفتاح الأصيل للحصول على ما تفتقر إليه أية دولة من المواد والسلع.. فصادرات أية دولة لا تعدو فى الحقيقة أن تكون المرآة الصادقة التى تنعكس عليها صور النشاط الاقتصادى فيها، ومدى ما بلغه الانتاج من نمو واتقان.. فضلا عن انها الدليل على مدى القدرة عى تحقيق مطالب الاستيراد..

والمسئولون يدركون عن وعى ناضج هذه الحقيقة تماما.. فى شهر فبراير من العام الماضى عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن ذلك صراحة.. وفى وضوح تام.

كان ذلك فى اجتماعه بالهيئة البرلمانية، وهو يتحدث عن خطة الحكومة إزاء توفير بعض المواد.. قال الرئيس «طبعا فيه خطة موجودة.. ولكن أنا بدى بالنسبة لهذا الموضوع اتكلم على نقطة معينة.. على اد ما نصدر على أد ما نستورد.. بتطالبونا أن احنا نستورد قمح، ونستورد ذرة، ونستورد لحمة.. نستورد حاجات كتير جدا.. اذا كنا ما بنصدرش حنستورد

ازاى ؟ إذا صدرنا بمائة مليون جنيه نقدر نستورد بمائة مليون جنيه، لكن اذا صدرنا بمائة مليون ازاى نقدر نستورد بمائتين مليون جنيه ؟

هذا الكلام قاله الرئيس بالحرف الواحد.. وبذلك دلل بهذا الاسلوب المبسط على أهمية الصادرات، ووضع امام ممثلى الشعب القاعدة الاقتصادية الاصيلة وهى أن الصادرات هى الطريق الأساسى لسد مطالب الاستيراد.

بل.. أبعد من هذا أن الاهتمام بالتصدير فى بعض الدول يصل أحيانا إلى حد اعتباره أساسا للبقاء، فاليابان مثلا، اتخذت لها شعارا يقول «التصدير أو الموت»، ولعل فى هذا ما يكفى للتدليل على أن التصدير أشبه بأكسير الحياة.

ومع ذلك.. أو بالأصح بالرغم من ذلك..

الإحصاءات والتقارير الرسمية، وكذلك العديد من الدراسات التى تناولت موضوع التجارة الخارجية بالبحث والدراسة، تكشف لنا عن حقيقتين على غاية من الأهمية.. هاتان الحقيقتان هما :

– أولا : أن الزيادة المطردة فى استهلاكنا المحلى بالنسبة إلى كثير من المنتجات تؤثر عاما بعد عام فى مقدار الفائض للتصدير.

– ثانيًا : أنه حتى بالنسبة إلى المنتجات التى لم تتأثر تأثرا بالغا بزيادة الاستهلاك منها، والتى تعتبر منتجات راسخة فى التصدير كغزل القطن والمنسوجات والبصل المجفف وغيرها، فالملاحظ أن ثمة اختلافا كبيرا فى الكميات المصدرة حتى إلى أسواقها التقليدية عاما بعد أخر.. وأن هذا الاختلاف يعكس نوعا من الذبذبة تبدو معها عملية التصدير كلها وكأنها تسير وفقا للظروف وكيفما اتفق.

* ما معنى هذا وما هو السبب القائم وراءه ؟

ثمة مسلمة أساسية تكاد تتفق عليها كل هذه الدراسات والتقارير.. وهى أن أعمال التصدير هى أعمال دائمة التطور بطبيعتها، والجمود فى شئون التصدير يعنى الانكماش والتخلف. ولكن كما أن التراخى فى تتبع تطورات الأسواق العالمية يؤدى إلى ضياع الفرص، بل إلى فقدان الاسواق فى بعض الاحيان، فإن عدم وضع الأسس السليمة له وتحديد مفاهيمه، وكذلك رسم السياسة الواضحة المحددة بين مختلف الاجهزة التى تعمل فى مجاله..

من شأن هذا كله أن يؤدى فى النهاية إلى تعثر التصدير.. وبالتالى عدم تحقيق التوازن المطلوب بين كفتى الميزان التجارى، مما ينعكس بالضرورة على الوضع الاقتصادى بأكمله.

بمعنى آخر.. فإن ما تريد هذه الدراسات والتقارير أن تقوله صراحة هو أن ثمة صعابا فعلا، ومعوقات تقوم حائلا دون زيادة قاعدة صادراتنا، بل انها تكاد تعمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على التأثير فى هذه القاعدة بالإنقاص والتقليل، وإن جانبا من هذه الصعاب والمعوقات يتعلق أساسا بالظروف العالمية، بينما يتعلق جانب آخر منها – وهذا هو الاهم – بظروف داخلية بحتة، تقوم تصرفاتنا وراءها.

والسؤال الأساسى الآن هو : ما هى هذه الصعاب التى تتعلق بظروفنا الداخلية ؟ وكيف بالتالى يمكن مواجهتها بالحلول ؟

– الحقيقة أن صعابا كثيرة تتضمنها الدراسات والتقارير، ويقولها كذلك المسئولون عن التصدير عندنا والعاملون فى مجاله..

مثلا.. عمليات التصدير عندنا لابد لها من المرور كيما تتم، فى سلسلة طويلة من الإجراءات التى تتصف بالتعقيد فى كثير من الاحيان.. ومع أن هذه الاجراءات اللازمة للتصدير تختلف بالطبع تبعا لنوع السلعة المصدرة وما تتطلبه من شهادات أو تراخيص، إلا أنه فى جميع الأحوال ثمة اجراءات معينة يجب اتخاذها، فلابد من استخراج شهادة الاجراءات الجمركية (الشهادة الخضراء) والتى تعتبر بمثابة طلب للتصدير، كما يلزم أيضا استخراج استمارة نقدية من البنك المختص يطلقون عليها اسم (ت. ص) يوضح فيها نوع البضاعة والكمية والسعر وشروط الدفع وجهة الوصول ورقم شهادة الإجراءات الجمركية. وعلاوة على هاتين الاستمارتين توجد سلسلة أخرى من الشهادات التى يلزم الحصول عليها لاتمام أية عملية من عمليات التصدير : شهادة الحجر الزراعى، وشهادة الجنسية، وشهادة المراجعة، وترخيص التصدير، وبوليصة الشحن، وترخيص الشحن، واذن الشحن. وغنى عن البيان أن كلا من هذه الشهادات وراء استخراجها ما وراءه من اجراءات وخطوات يضيع فى ثناياها الكثير من الوقت والمجهود.

إلى جانب صعوبة الإجراءات ثمة صعاب أخرى أيضا..

* ضعف وسائل خدمات التصدير، كالنقل الداخلى والتخزين وغيرهما.

* عدم توافر الوعى التصديرى لدى منتجى كثير من السع التصديرية ولاسيما الزراعية.

* الافتقار إلى بعض المواد المستعملة فى العبوات والتعبئة، والاضطرار فى أحيان كثيرة إلى استيرادها من الخارج كالصناديق الخشبية وبعض أنواع الورق والشمبر مما يزيد فى تكلفة التصدير.

* عدم توافر خبرات معينة تتطلبها عمليات التصدير وبخاصة فى أمور التعبئة والفرز والتوزيع وغير ذلك من عمليات الاعداد.

ومع ذلك تبقى الصعوبة الأهم من ذلك كله وأكثر خطورة.. والتى يرجع إليها فى الأغلب كثير من الصعاب السابقة، وكثير أيضا غيرها..

من واقع تقرير رسمى قدمته النيابة الإدارية أخيرا عن تجارتنا الخارجية إلى المسئولين، حقيقة بعينها يذكرها التقرير على أنها سبب مباشر فيما نلمسه من تعثر هذه الناحية. هذه الحقيقة يجعلها التقرير ذات شقين أحداهما يحدد صراحة أن العلاقة بين أجهزة الانتاج عندنا وأجهزة التجارة فى مجال التصدير ليست دائما علاقة سليمة أو صحيحة، وإنما هى علاقة يشوبها الكثير من الخلط وسوء الفهم. والشق الثانى أن ثمة تداخلا وازدواجا فى الاختصاصات بين الجهات المنتجة وبين الجهات المصدرة، وأن هذا التداخل لا ينعكس على التصدير إلا بكل السوء والضرر.

وليس تقرير النيابة الإدارية فحسب.. بل هناك تقرير آخر.. أو بالأصح دراسة ثانية، أعدها أخيرا الصاوى خليل رئيس الشركة التجارية الاقتصادية وهى أيضا أمام المسئولين الآن..

تقول هذه الدراسة : إن الصعوبة الأساسية التى يواجهها التصدير عندنا تقوم أساسا على تعدد الجهات المشرفة على التصدير والتى توجه سياسته، الأمر الذى يصعب معه وضع خطة موحدة للصادرات جميعها.

على أية حال.. كيف تنعكس هاتان الحقيقتان اللتان يضمهما تقرير النيابة الإدارية عن التجارة الخارجية، والدراسة عن التصدير التى أعدها أحد المسئولين عن هذا المجال ممن له خبرة طويلة فيه.. الواقع أن أشياء كثيرة تبدو فى أكثر من ظاهرة واحدة..

فى المحل الأول الواضح تماما هو أن كل جهة من الجهات التى تعمل فى هذا المجال، سواء أكانت جهة منتجة أم جهة تجارية مصدرة تكاد تعمل من وحى ذاتها ودون ما تعاون

حقيقى.. يربط وينسق بينهما. يظهر ذلك فى عدم اهتمام الجهات القائمة على التصدير بما يبلغ اليها من عروض لتصدير بضائع إلى الخارج، مما قد يكون أخبر به أحد مكاتبنا التجارية مثلا، أو طلب شخص من شركة اجنبية أو هيئة.

بل أكثر من ذلك.. يظهر عدم التعاون أيضا فى اللامبالاة وعدم اهتمام أو عدم استجابة أجهزة الانتاج والتجارة الخارجية لما يطلب من اعداد أحصاءات دقيقة لمتابعة أعمال التجارة الخارجية مما يؤدى إلى عقد الاتفاق على غير أساس إحصائى سليم، وإنما بسبب ما تنتهى إليه المفاوضات، بما يتضمن ذلك من ذبذبات أو احتمال ألا نفى فى الاغلب بما يطلب منا من عقود وصفقات.

إلى جانب هذا.. يظهر سوء العلاقة بين جهات الإنتاج والتصدير فى قلة المعلومات التى يجب توافرها لدى جهات التصدير عن الإنتاج وتقديرات المعد منه للتصدير، وذلك بخلاف حقيقة أن الانتاج فى بعض الحالات يكون غير ملائم لمقتضيات التصدير من ناحية التركيز والاصناف ومواعيد الانتاج والمواصفات وغيرها. مما يوقع كلا من الجهتين فى غير قليل من الحيرة والارتباك.

وأيضا.. شكوى كثير من الجهات من عدم اتباع الأساليب التجارية، وما تتطلبه من مرونة فى التعامل ودفع ما قد يستحقه العملاء فى الخارج من تعويضات، مما يفقد الثقة بين المصدرين والمستوردين. وتتصل بهذه النقطة أيضا المبالغة فى تقدير المسئولية لدى بعض القائمين على التصدير.

وأخيرا.. الافتقار إلى الاهتمام الواجب توافره فيما يتعلق بمواعيد التسليم، إذ قد يحدث فى أحيان كثيرة اضطرار إلى مد الاعتمادات مرة ومرتين مما يفوت على المستورد فرصا فى السوق، الأمر الذى يعنى فقدان الفرصة نفسها بالنسبة إلى المصدر كذلك.

أما النتيجة الأخيرة لذلك..فهى لا شك ضياع جانب كبير من مصادر النقد الأجنبى اللازم لمواجهة المطالب المتزايدة لمعركة التطوير فى البلاد.. وهو أمر خطير ما بعده خطورة.

ولكن.. ما الحل إذن ؟

الحل على ما يقول العاملون فى مجال التجارة الخارجية لابد أن يقوم على أساس إزالة كل هذه التناقضات الموجودة حاليا. الأمر الذى يتم بتوضيح العلاقة بين أجهزة الإنتاج وأجهزة التجارة فى مجال التصدير وحدود اختصاصات كل منها.

ومع ذلك فإن السؤال الذى يظل باقيا هو.. كيف يكون ذلك ؟

الحقيقة نسمع بضعة آراء تعبر عن بضعة اتجاهات.

على سبيل المثال.. البعض يقول بضرورة أن تنفرد أجهزة التجارة فى مجال التصدير وحدها بعمليات التصدير، بمعنى آخر.. لابد من امتناع أى تدخل للجهات المنتجة فى مجال التصدير.

إلى جانب هذا يقول البعض الآخر.. أنه لا مانع ألبتة من أن يعمل الجهازان معا فى مجال التصدير، وإنما بشرط أن تكون ثمة حدود واضحة لمسئوليات كل منهما ودوره والتزاماته.

وأخيرا.. يذهب فريق ثالث إلى حل غير هذا وذاك.. فهم يقولون بضرورة إنشاء هيئة عليا لشئون التجارة الخارجية تكون على مستوى رؤساء المؤسسات المنتجة لسلع التصدير والموسسة العامة للتجارة، ووكالة وزارة الاقتصاد لشئون التمثيل التجارى والعلاقات الاقتصادية التجارية، وإدارة التصدير. أما عمل هذه الهيئة فهو رسم السياسة العامة للتصدير، وكذلك كل ما يمكن من وضع هذه السياسة موضع التنفيذ، بما فى ذلك دراسة الاسواق وابرام العقود وتنفيذ الطلبات، وإن كانت مهمتها تتلخص فى ثلاثة جوانب رئيسية بالذات هى :

أولا : التنسيق بين عملية الإنتاج والاستهلاك وفائض التصدير.

ثانيًا : التنسيق بين ارتباطات التصدير فى مختلف الشركات.

ثالثًا : الاهتمام بالطلبات والعروض الواردة من الدول الأجنبية ومتابعة دراسة العروض لإمكان فتح أسواق جديدة.

ومهما يكن من أمر فلا شك أنه من خلال هذه العناصر الثلاثة يمكن تحقيق غايتنا من التصدير.. ولا شك أيضا فى أن الميزة الأولى للتعاون فى هذا المجال هى أنها ستتيح لنا الوقوف دائما فى أية فترة محددة من السنة على حجم الإنتاج، وحركة المخزون، وكذلك مستلزمات الاستهلاك المحلى، والفائض للتصدير، وكذلك الاحتياجات النوعية والكميات المخصصة لكل قطاع بالنسبة إلى الصادرات والواردات خلال الفترة.. وواضح تماما أنه إذا ما تم هذا كله بدقة وصواب.. امكننا الوقوف فى معترك التنافس العالمى بقدم راسخة، متطلعين إلى مزيد من الكسب والانطلاق.

(١٥ أكتوبر ١٩٦٦)

★ ★ ★



التخطيط للإسكان بين متطلباته.. وإمكاناته

التخطيط للإسكان بين متطلباته.. وإمكاناته

الحديث فى مشكلة الإسكان كأى حديث فى أى مشكلة أخرى، لا يمكن أن يكون ذات موضوعية إلا إذا أخذنا فى الاعتبار كل جوانب المشكلة بزواياها العديدة المختلفة. كما لا يمكن أن يكون مثمرا أو ذا فائدة فى محاولة ايجاد حل أو حلول لها إلا إذا ناقشنا صراحة مختلف العوامل التى ساعدت على ابرازها.. لهذا، يصير التعرض لكل هذا ضرورة يجب الاقدام عليها بلا تردد أو حتى أى احجام.. فالوضع مما لم يعد بالمستطاع الرضا عنه.. أو السكوت عليه.

والواقع أن هناك بضعة جوانب بذاتها لابد من وضعها بادئ ذى بدء موضع الاعتبار، هذه الجوانب هى :

أولا : الإسكان، أو بتعبير ادق المبانى من أجل الاسكان ليست إلا جانبا واحدا من قطاع أشمل وأوسع هو قطاع البناء والإنشاء والتشييد.

ثانيًا : هذا القطاع الأوسع والأشمل ليس وقفا على ما يعمل فيه من المؤسسات العامة والشركات التابعة لها.. وإنما يوجد أيضا القطاع الخاص الذى يمارس بدوره، سواء فى صورة شركات صغيرة أو فى صورة أفراد، مسئولية حقيقية ليس من السهل أو المصلحة فى شىء إنكارها أو التغافل عنها.

ثالثًا : ثمة زيادة حقيقية فى السكان شهدتها السنوات الأخيرة. وبديهى أن هذه الزيادة قابلتها زيادة فى الطلب على المسكن. ومع ذلك فالمهم هو أنه لا يوجد حتى الآن توازن حقيقى بين الطلب على المسكن والمعروض منه.. فالمعروض كان دائما ولا يزال أقل كثيرا من مطالب الناس واحتياجاتها.

رابعًا : يرتبط قطاع البناء والإنشاء والتشييد بغيره من القطاعات الأخرى. فهناك مثلا ارتباط وثيق بينه وبين القطاع الصناعى، وقطاع النقل والمواصلات، وقطاع التعدين،

كما أنه مرتبط فى النهاية بإمكانيات الحركة التى تتيحها بوجه عام خطة التنمية الاقتصادية ذاتها.

تلك العناصر – على أية حال – تعتبر أهم الجوانب الرئيسية التى تحدد الإطار العام الذى توجد بداخله مشكلة الإسكان عندنا. فإذا سلمنا بها فإنه يترتب على تسليمنا هذا نتيجتان أساسيتان :

النتيجة الأولى : هى أن أية مناقشة لمشكلة الإسكان لا يمكن أن تتم بصورة صادقة إلا من خلال النظرة الشاملة لقطاع البناء والإنشاء والتشييد ككل.

أما النتيجة الثانية : فهى أن أية مشكلة أو اختناق مما يتعرض له قطاع البناء والإنشاء والتشييد ككل، لابد وأن تترك آثارها فى قطاع الاسكان نفسه باعتبار أن هذا الأخير جزء من الاجزاء المكونه له.

وإن كان هذا كله من ناحية أخرى لا يعنى فى النهاية أن قطاع الاسكان ليس له مشاكله الخاصه به، حتى ولو اعتبرناها أيضا أثرا، أو المحصلة النهائية لما يعيش ى قطاع البناء والانشاء والتشييد من أوضاع ومشاكل.

وعلى العموم فإن السؤال الباقى الذى نسأله هو : ما هى إذن ملامح هذه المشكلة التى نقول إنها تثقل كاهل قطاع البناء والانشاء والتشييد وأنها تنعكس بالضرورة على قطاع الاسكان نفسه؟

حتى نستطيع الإجابة عن هذا السؤال بموضوعية لا تبعد عن واقع الأمور، نعتقد أنه قد يكون من المفيد اثبات أمرين بذاتهما :

الأمر الأول هو أن هذا القطاع لم يستطع فى السنه الأخيرة أن ينفذ من المشروعات إلا ما قيمته ٧٥ مليونا من الجنيهات فقط، وذلك بالرغم من أن مجموع التعاقدات المكلف بتنفيذها تزيد على ٢٠٠ مليون جنيه. أما فى العام الحالى فقد انخفضت قيمة المشروعات التى نفذت إلى ٦٠ مليونا فقط.

الأمر الثانى هو أنه على الرغم من كل ما تبذله الدولة من تشجيع القطاع الخاص على أن يستثمر أمواله فى الاسكان لتخفيف حدة الأزمة القائمة وفتح المجال أمامه، وهو تشجيع كان لا مناص من أن يتم فى حدود قانون وتشريعات معينة رؤى أنها تكفل حماية

المواطنين من التعرض للاستغلال، فالملاحظ هو أن دور القطاع الخاص فى عملية الإسكان ما زال مثيرا للتساؤل : فمن ناحية واضح أن القطاع الخاص ما زال يحجم بشكل ملحوظ عن الاسهام اسهاما فعالا فى استثمار أمواله فى هذا الاتجاه، كما أنه واضح أيضا، وذلك من الناحية الأخرى، أن القلة التى اتجهت إلى الاستثمار فى الإسكان تسعى حقيقة للحصول على أكبر قدر ممكن من الربح بدون النظر إلى أية أعتبارات أخرى مهما كانت هامة وملحة. ومن ثم وجدناها تتجه إلى بناء المساكن المتوسطة والفاخرة ذات القيمة الايجارية المرتفعة، مما لم يودِّ فى الحقيقة إلا إلى تفاقم الأزمة وليس الاسهام فى حلها على المستوى الشعبى والجماهيرى.

ونتساءل ثانية – وهذان الأمران معا صوب اعيننا – ما السبب إذن الذى ساعد على خلق هذا الواقع ؟

السبب ببساطة لا يمكن إلا أن يكون وجود عائق، أو عوائق حقيقية تعوق هذا القطاع عن انطلاقته. وهذا فى حد ذاته أمر خطير للغاية وخاصة وأنه على هذا القطاع يقع جانب كبير من مسئولية خطة التنمية باعتبار أنه يسبق من ناحية أى صناعة وأى توسع فى الزراعة، واعتباره أيضا قائما بتهيئة المسكن المناسب والضرورى للملايين العديدة.

والمهم على أية حال هو أن نتلمس هذه المعوقات على أمل أن نرى كيف تضافرت على خلق المشكلة، ومن ثم نرى كيف يتسنى ايجاد الحل المناسب لها ؟

مما لا شك فيه أن الخامات ومواد البناء الأساسية تمثل رأس المشكلة.

كيف ؟ ولماذا ؟

فى دراسة حديثة أعدتها أخيرا لجان الاتحاد الاشتراكى فى وحدات قطاع البناء والانشاء والتشييد عن مشاكل القطاع، ويقوم بدراستها حاليا الدكتور عزيز يس وزير السكان والمرافق ما يلقى بعض الضوء على هذا الجانب.

تقول الدراسة أن القطاع مطالب بتنفيذ ما يزيد على ٥٢ ٪ من خطة التنمية كلها.. وبالرغم من حقيقة أن بعض مواد البناء مثل الزلط والرمل والحجر والطوب متوافرة فى البلاد، إلا أن ثمة نقصا كبيرا نعانيه بالنسبة إلى بعض المواد الأساسية.

الأسمنت مثلا.. من الثابت تماما أن المنتج منه محليا لم يعد يكفى سد الاحتياجات المتزايدة..

وإذا ذكرنا إلى جانب هذا، ما سبق أن أشارت إليه دراسة لجان الاتحاد الاشتراكى من أن المنتج محليا من الأسمنت لا يكفى حجم العمليات المطلوب اداؤها من القطاع العام، إذ تعطل فى الحقيقة كثير من هذه الأعمال، كان هذا معناه فى النهاية هو أن القطاع العام قد استولى بالضرورة على الجانب الأكبر من الكميات المستوردة من الأسمنت، أما النتيجة الأخيرة لذلك فهى أن القطاع الخاص لا يجد أمامه سوى كميات ضئيلة لا تكاد تفى باحتياجاته؛ لأنها لا تزيد على أية حال على ٢٠٠ الف طن.

هذا كله بالنسبة إلى الأسمنت، ولكن المشكلة موجودة أيضا بالنسبة إلى غيره من المواد الأساسية اللازمة.

أخشاب البناء مثلا.. ثمة نقص حقيقى فيها كذلك، يؤكد هذا أننا استوردنا فى عام ١٩٦٥ كمية قدرها ٢٩٣ ألفا و ٧٨٠ طنا قيمتها ١٢ مليون و ١٠٥ آلاف جنيه. وإذا كان معنى هذا هو أن أزمة الخشب غير موجودة فى هذا العام الا أنها سببت فى السنوات السابقة أزمة كانت عائقا أمام خطة الاسكان.

وحديد التسليح ايضا.. تعانى البلاد منه الشىء نفسه، وكذلك الأدوات الصحية والأدوات المعمارية والكهربائية وكلها مواد تقول الدراسات أنها غير متوافرة فى السوق، أما لنقص فى انتاجها وإما لتأخير استيرادها من الخارج.

والنتيجة..؟

النتيجة المنطقية نراها ذات شقين :

الشق الأول هو أن انكماش استثمارات القطاع الخاص فى مجال الإسكان يبدو وكأنه انكماش حتمى بسبب عدم توافر المواد الأساسية الضرورية للبناء. أما الشق الثانى فإن هذا الدافع نفسه بدا وكأنه تربة صالحة تماما ليس فحسب لنمو سوق سوداء تباع فيها هذه السلع، وإنما أيضا كى تمارس القلة القادرة على الاستثمار والبناء تحت هذه الظروف شتى ألوان الجشع والاستغلال عند تأجيرهم المسكن لمختلف فئات المواطنين.

واضح أننا نقترب الآن من جوهر المشكلة، تمهيدا لمعالجة التغلب عليها واقتراح حلول لها..

إن ما نريد تأكيده هو أن المسكن مثله مثل أى سلعة أخرى يخضع لقانون العرض والطلب، فبقدر ما يوجد من توازن بين المعروض منه والمطلوب تقل إمكانية التحكم فى السوق والتلاعب فيها.

ومع ذلك.. فإن ما نريد تأكيده من جانب آخر هو أن المسكن مختلف عن أية سلعة أخرى من حيث المرونة، بمعنى أنه إذا كان فى المستطاع بالنسبة إلى سائر السلع البحث عن بديل لها وإحلال هذا البديل، فإن هذا يستحيل تماما بالنسبة إلى المسكن.. فهو حيوى وأساسى ولا غنى عنه.

وإذا كان الأمر كذلك فإن الحل السليم لن يحتاج إلى شىء أكثر من المزيد من الضبط والتخطيط.. ولكن السؤال هو كيف يكون ذلك وعلى أية صورة يتم ؟

قد يكون من تحصيل الحاصل أن نقول بضرورة توفير مواد البناء، فالأهم من ذلك هو أن يكون هناك استخدام سليم لها. إن الأمر يلزمه حصر حقيقى للأعمال، وتقدير سليم لاحتياجاتها من المواد التى تدخل فى عملية البناء. وفى هذا يجب زيادة المنتج منها إلى أقصى ما تحتمله طاقة مصانعنا، وذلك بأن نوفر لها كل ما ينقصها من آلات أو قطع غيار.. وغير معقول بالمرة أن تستمر جميع مصانع الاسمنت عندنا تعمل بـ ٦٠٪ فقط من طاقتها... وبعد ذلك نستورد ما قد يلزم من هذه المواد.

ولكن هذا وحده لن يكفى.. وإنما على ضوء الإمكانيات المتوافرة لدينا يجب أن تتحدد كذلك حصة كل من القطاع العام والقطاع الخاص منها. بمعنى آخر يجب أن تتحدد استثمارات القطاع الخاص فى مجال الإسكان فى ضوء المتوافر فعلا بين أيدينا من المواد. مع الأخذ فى الاعتبار بضرورة تشجيع القطاع الخاص عى أن يلج هذا الميدان من أوسع ابوابه. نقول مثلا بأن لدينا من مواد البناء ما يكفى لبناء كذا عمارة سكنية بمواصفات كذا وكذا، وعلى ذلك لا تمنح رخص البناء إلا فى هذه الحدود.

والحقيقة أننا إذا فعلنا هذا نكون قد حققنا هدفين رئيسيين :

أولهما : مزيد من التوازن بين الامكانيات والاحتياجات، وثانيهما مزيد من التحكم فى جهاز السعر مما يقطع فى النهاية الطريق أمام مرضى التلاعب بالسوق ويوقف ما يلجأ اليه الملاك من أساليب جشعة كرفع قيمة الإيجارات أو الحصول على خلو الرجل أو إيجار عدد من الشهور مقدما.. بحجة أنهم مضطرون لذلك لأنهم قد اشتروا المواد بأسعار مرتفعة نتيجة ندرتها أو نقصها فى السوق.

ومع ذلك لا يمكن أن يكون هذا هو كل شيء.. قد يكون الأساس فقط الذى لابد منه كى نبدأ بداية سليمة نحو حل سليم متكامل لمشكلة الأسكان. ولكنه قطعا ليس الحل كله فثمة أشياء أخرى يجب أن تتحدد بوضوح وبطريقة حاسمة..

مثلا.. مسألة المبانى الحكومية التى تشغل عمارات عديدة كانت معدة للسكنى أصلا والتى يقدر ما تدفعه الحكومة إيجارا سنويا لها بما يزيد على ٦٠ مليون جنيه هذه المسألة لابد من أن نجد لها حلا..

الشيء نفسه بالنسبة إلى المؤسسات العامة وشركاتها.. فثمة آلاف من الشقق تشغلها مراكزها وإداراتها المختلفة.. وهى بالإضافة إلى الكثير الذى تحمله للخزانة العامة، تغلق منفذا كبيرا أمام المواطنين.

وكذلك الشقق التى تؤجر مفروشة.. هذه بدورها تشكل جانبا من الأزمة ولابد من تشريع حاسم يحدد نسبتها فى العمارة أو حتى فى الحى بأكمله، ويحول الباقى منها إلى شقق سكنية.

ثم أخيرا.. الآلاف العديدة من الشقق المغلقة تماما التى يؤجرها الكثيرون سواء لاستخدامات خاصة أو لفترة الصيف فقط.

وبعد..

فإن مشكلة الاسكان مشكلة حقيقية أصبحت تمسنا جميعنا بدرجة متساوية تقريبا، ومن هنا تنبع الضرورة إلى العمل الجاد الحازم السريع لحلها. إن لجان تحديد الايجارات ولو انها ضرورية إلا أنها لا تكفى وحدها، حلا حاسما للمشكلة.. وكذلك مختلف التشريعات لتحديد العلاقة بين الملاك والمستأجرين.. أو حتى القضاء على مهزلة خلو الرجل.

إن هذا كله قد يكون خطوات نحو الحل، أو هى بالأصح لا تعدو أن تكون مسكنات، أما العلاج.. العلاج الحقيقى فلابد أن يكون كلا متكاملا.. وهذا لا يتأتى إلا على أساس واحد لابد من ايجاده.. هذا الاساس هو توافر المعروض حقيقة من السكن.. بأية طريقة، والدولة قادرة في النهاية على تحقيق ذلك.

(١٥ نوفمبر ١٩٦٦)

★ ★ ★



السياسيات الادارية
وتنظيم الجهاز الحكومى



الإدارة ومشكلات التنمية الاقتصادية

الإدارة ومشكلات التنمية الاقتصادية

الدكتور فؤاد شريف

يرتبط موضوع التنمية الاقتصادية فى الدول النامية بمسائل ومشكلات عديدة.

حدث فى الثلاثة أو الأربعة الأعوام الأخيرة، أن ابتدأت تتبلور إستراتيجية جديدة للتنمية ظهر معها مفهوم جديد يبلور تفكير الاقتصاديين فى المشكلة كلها، فأصبح محور التنمية هو ما يسمى بتحضير القوى العاملة ذات القيادات، والمهارات العالية فى مختلف ميادين النشاط. وكان السبب وراء هذا التحول الكبير هو تبين بعض المفكرين وخصوصا على ضوء تجارب التنمية طبقا للمفهوم الذى كان سائدا، وكذلك فى ظل تفاصيل الواقع، نفس الفكرة الرائعة البسيطة التى قال بها الرئيس عبد الناصر.. من أن بناء المصانع وإقامة مختلف المنشآت أمر سهل للغاية... إنما الصعب، هو بناء الرجال.

ومع هذا التحول فى المفهوم بدأت دول كثيرة تنتبه إلى مشكلات جديدة من نوع آخر. فلئن كانت المدة اللازمة لبناء مصنع مثلاً لاتتجاوز ثلاث أو خمس سنوات، فإن تكوين المهارات الأساسية اللازمة لحسن التشغيل، سواء أكانت مهارات قيادية أم مهارات متخصصة أم موجهة تحتاج إلى سنوات طويلة للغاية لا تقل ١٥ سنة من التعليم المنظم ومن التدريب المنظم ومن الخبرة المنظمة أيضا.

ولقد قامت عدة تساؤلات أمام هذا الموقف الجديد.. لماذا لا تكون تنمية هذه المهارات على مختلف المستويات موضوع تخطيط منظم ؟ ولماذا لا يعتبر هذا التخطيط جزءا من الخطة العامة ذاتها؟ ولماذا لا تستكمل أجهزة التدريب التى تستطيع النهوض بالاحتياجات المطلوبة؟ وبمعنى آخر.. كيف يمكن خلق الإدارة الواعية الموجهة لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاشتراف عليها ومتابعتها ؟

– وفى هذا الحديث الخاطف الذى يجريه (الأهرام الاقتصادى) مع الأستاذ الدكتور فؤاد شريف رئيس مجلس إدارة المعهد القومى للإدارة العليا، يتحدث سيادته عن مشكلة الإدارة وارتباطها بالتنمية الاقتصادية.

– بدأ سيادته الحديث قائلا.. مبدأ كاد يصبح أساسيا اليوم. هو أن أهم استثمار تتضمنه الخطة هو الاستثمار السليم للقوى البشرية. لأنه أكبر الاستثمارات جميعا من ناحية العائد. ولأنه يضمن أيضا أن تكون الاستثمارات الأخرى كافة مفيدة وناجحة.

* ماذا نعنى باستثمار القوى البشرية ؟

– المقصود باستثمار الأفراد ليس هو المصروفات أو الأعباء اللازمة للإنشاء، إنما هو كل مصروف يرتبط بتنمية مهارات وقدرات جديدة، وعلى ذلك لسنا نقصد به هذا المصروف المتخذ شكل إنشاءات مادية. وطبقا لهذا المفهوم فقد أصبح لازما أن يكون لاستثمار القوى البشرية الأولوية فى المشروعات الاستثمارية الأخرى، خاصة عندما تتنافس فيما بينها على موارد محدودة.

* وهذا يثير نقطة.. ما هى فى رأيك أنواع القوى العاملة ذات المهارات العالية؟

– الخبراء فى المحل الأول بالنسبة إلى الدول النامية كافة. ولعل أهم التخصصات التى تحتاج إليها الدول النامية، الخبراء فى البحوث التطبيقية بمختلف تخصصاتها، وذلك باعتبار أن هذه الدول لا يتوقع منها أن تضيف فى هذه المرحلة من تطورها الشىء الكثير من المعرفة النظرية المتاحة أصلا لها من الدول الأخرى الأكثر تقدما.

* ما هى المهارات الأخرى التى تحتاج إليها الدول النامية؟

– لا شك فى أنها محتاجة بدرجة لا تقل عن احتياجها إلى فئة الخبراء المتخصصين، إلى مهارات معينة وقيادات من المديرين والمنظمين. فلئن كانت مشاكل التنمية المعقدة، أمكن توفير الخبراء لها فى مختلف التخصصات العلمية والتكنولوجية والتطبيقية، فإن هذا يثير مشكلة تنظيمية بحتة كى يمكن لهذه المجاميع أن تعمل كفريق متكامل ومتعاون، إذ بغير هذا لن تتحقق أية حلول لأية مشكلة.

* وكيف يمكن خلق التفاعل والتعاون بين هذه العناصر ؟

- إنها مسئولية المدير الواعى، ودرجة النجاح فى تحقيق هذا ترتبط كلية بما يقدمه المدير.

* ماذا عن خصائص المدير الناجح فى رأيك؟

- فى رأيى أن المدير الناجح لابد أن تتوافر لديه عدة أبعاد معينة، فهو الأداة الرئيسية فى عملية تكوين رأس المال، لأنه من يرى فرصة المشروع الاستثمارى الجديد الممكن الأخذ به، وهو أيضا من يستطيع تجميع المدخرات اللازمة لتنفيذه وتوليد هذه المدخرات عن طريق إعادة استثمارها.

بعد آخر للمدير هو أنه المحرك الفعلى لعملية التقدم التكنولوجى، لذلك لابد أن يكون المدير متحركا باستمرار بحيث يستفيد من التطورات الحديثة.

فى رأيى أيضا أن المدير الناجح هو الذى يخلق الأسواق وهو بناء أيضا للتنظيمات، كما يجب أن يكون مدربا للأفراد ولديه القدرة على تنمية المجموعة التى يعمل معها.

ومن هنا يقول البعض أن عملية تنمية الإدارة قد تسهم إسهاماً حاسما فى كسر ما يسمى بحركة الركود الخبيثة، وشعارها (أن المجتمع لا ينمو لأنه أضعف من أن ينمو). إذ إننا محتاجون إلى نوع جديد من القيادات الديناميكية التى تقوم بكسر هذه الحلقة. وهو ما يحتاج إليه مجتمعنا ويبحث عنه ويسعى إلى إعداده ووضعه فى المكان الذى يمكنه فعلا من مزاولة هذه العملية.

* كيف ترتبط عملية تنمية الإدارة كعملية منظمة بخطة التنمية ؟

- الحقيقة أنه لابد أن تتم طبقا لتخطيط منظم يتمثل فيما يسمى بالتغيير الموجه من المجتمع. ونحن فى ظروف الدول النامية لا يمكن أن نترك فرص ظهور المدير للظروف وحدها.

لابد من توافر تعليم متكامل لا يشترط فيه أن يكون انعكاسا لكلية أو معهد معين. ثم يبقى الشيء المهم وهو التدريب بعد مرحلة التعليم، ثم الخبرة العملية، وكلها مراحل تستغرق من عمر المدير سنوات طويلة بأكملها.

* ما الدور الذى يقوم به المعهد لخدمة منشآت القطاع الخاص؟

– الواقع أن خدمات المعهد تستهدف أساسا القطاع العام باعتبار كبر حجمه وأهميته القيادية فى عملية التنمية. ومع ذلك فإن فى برامجنا بأجمعهاوفى كل الخدمات الأخرى التى يؤديها، توجه (حصة) للقطاع الخاص نحرص دائما على استيفائها.

ثم يقول وقد يكون تطوير الإدارة فى القطاع الخاص مرتبطا إلى حد كبير بمدى ارتفاع مستوى الكفاءة والإدارة فى القطاع العام.

(أول إبريل ١٩٦٢)

★ ★ ★



فى مؤتمر التنمية الإدارية

فى مؤتمر التنمية الإدارية

الدكتور توفيق رمزى

فى الفترة الأخيرة من ٩ إلى ١٤ نوفمبر الماضى شهدت القاهرة مؤتمرا من نوع معين. المؤتمر له أهمية خاصة، فهو يتعلق بمشكلة حيوية من أهم المشكلات التى تواجه دولة من الدول السائرة فى طريق التحول الاشتراكى.

المشكلة هى مشكلة الإدارة.. الإدارة بكل أنواعها.. سواء فى ذلك إدارة الأجهزة الحكومية أم إدارة المؤسسات والمنشآت الاقتصادية التى يمتلكها القطاع العام.

ومؤتمر التنمية الإدارية جديد – للحق – فى كل شىء، فهو لأول مرة يعقد فى القاهرة وفى الشرق الأوسط بل فى العالم كله باستثناء القليل من الدول المتقدمة صناعيا. جديد أيضا فى تشكيله.. وتكوينه..وفى أسلوب إدارة جلساته.

«فى البداية وقبل أن أستطرد يجب أن أسجل ملاحظة عنت لى .. فالمؤتمر هو فى الحقيقة ليس مؤتمرا بالمعنى التقليدى الذى قد يتبادر إلى الأذهان.. فليس فيه هذه الصفة التقليدية، وإنما هو دراسة تدريبية اتخذت اسم المؤتمر كى تجلب إليها بطيبة خاطر أعلى المستويات الإدارية فى بلدنا ....»

«فى معهد الإدارة العامة بالقاهرة.. وحول ثلاث موائد مستطيلة انتظم خمسون دماغا نبلورت فيها خبرات طويلة... اجتمع هذا النفر الذى لا يمكن أن يتسنى لنا إصلاح الإدارة إلا به وعن طريقه.. ليناقش بصراحة وفى جرأة المشكلات الإدارية التى تعترض سبيل خطة التنمية القومية».

وحول هذا المؤتمر.. وما أثاره من قضايا وموضوعات.. وما تردد فيه من مناقشات دار هذا الحديث مع الدكتور توفيق رمزى رئيس مجلس معهد الإدارة العامة..

* قلت للرجل (الدينامو) الذى أدار جلسات المؤتمر ومناقشاته وأعطاه الكثير من جهده وخبرته ودقته :

المؤتمر بالصورة التى أراها أعتبره اختبارا لقدرة معهد الإدارة العامة.. الذى أكد بوضوح أنه ارتفع إلى مستوى هذه المسئولية الخطيرة.. ما هى حقيقة الدوافع لعقد هذا المؤتمر على هذه النحو ؟

– قال الدكتور رمزى : إن حاجتنا إلى مثل هذه المؤتمرات كمثل حاجة أى مجتمع متطور من ناحية التصنيع والخدمات العامة على أوسع نطاق.

إن مفهوم الإدارة العلمية الحديثة قد طبق بنجاح فى الدول الأوربية والأمريكية وأدى إلى زيادة الإنتاج، وبالتالى إلى تراكم رأس المال الذى أمكن إعادة استثماره فى إنشاء صناعات وزيادة خدمات.. وهكذا، حتى تحقق لهم مستوى المعيشة الذى وصلوا إليه.

* هذا الكلام يعنى ضمنيا عدم توافر مثل هذه المفهوم المتطور للإدارة لدينا فما رأيك؟

– لابد من مواجهة الأمور صراحة.. فى بلادنا كانت الإدارة عبارة عن عملية محافظة على الأمن، ثم جباية ضرائب يسئ استعمالها الحكام بالذات....

«للحق كنت أستشعر منذ بداية المؤتمر أن بالأذهان تصورا مؤداه أننا مازلنا نعانى من تخلف الإدارة وقصورها عن أن تلحق بركب التقدم الفكرى الهائل الذى يشهده مجتمعنا».

وعاد الدكتور توفيق رمزى يواصل حديثه :

لقد كان هناك بطبيعة الحال بعض الخدمات الصحية والعلمية التى تمكن المشتغلين من استمرار استغلالها لقوى الشعب العاملة.. واستمر الحال هكذا إلى أن تغير مفهومنا لأصول الخدمة العامة بالتغير الثورى الذى تم فى مجتمعنا.. وإن كان الوعى الإدارى ومحاولة التغيير فى اتجاه الاصلاح الإدارى متأخرا عن الأفعال التغييرية السياسية.

واتضح تدريجا أن تطبيق المثل السياسية سوف يتغير إن لم تصاحبه قوة معادلة من التنفيذ الإدارى.

ومن هنا ألحت الثورة فى هز الجهاز الحكومى وزيادة الفعالية فى العمل فى سبيل زيادة الإنتاج فى كل قطاعاته.

* ولكن لماذا اقتصر المؤتمر على القيادات الإدارية ؟

– لما كان كبار المنفذين هم أقرب الناس إلى صانعى السياسة وهم فى الوقت نفسه المسئولون عن التطبيق وفعالية التنفيذ، كان من المهم أن يربطوا، علما وتطبيقا وعملا، بين الفهم العميق للأهداف السياسية والأصول الحديثة للإدارة، وهذا بالضبط ما يحاول المؤتمر أن يحققه.

* إلى أى حد تعتقد أن المؤتمر نجح فى هذا ؟

– حرارة المناقشات وجديتها تعطى مؤشرات لها دلالتها. ومع ذلك فإننى أرجو أن يستمر انعقاد مثل هذه المؤتمرات حتى تشمل جميع كبار الممثلين فى القطاع الحكومى، والقطاع العام. فإذا أمكننا عن هذا الطريق أن نرفع الكفاية العلمية والإدارية لجميع موظفى الدولة والعاملين فى خدمتها، فكأننا بذلك أضفنا إلى رأس المال ما يعادل الملايين من الجنيهات، وكأننا فى الوقت نفسه قد زدنا قيمة مدخراتنا.. وبالتالى قدرتنا على الاستثمار والإنتاج وخلق العمالة ورفع مستوى المعيشة.

* وماذا عن الأخطاء المستفادة من هذه التجربة ؟

– وأجاب الدكتور توفيق رمزى مبتسما :

صراحة، كنت أرجو إرسال الوثائق والبحوث إلى الأعضاء مقدما بوقت كاف.. وكنت أرجو أيضا أن تشكل لجنة من بينهم للمعاونة على إعداد المؤتمر حتى يزداد بذلك شعورهم بالإسهام فيه..

وكنت أرجو كذلك تشكيل لجنة للصياغة من أول يوم.. والأمر نفسه بالنسبة إلى الترجمة الفورية بالنسبة إلى المتكلمين الأجانب، وإن كنت شخصيا، بالرغم من هذه النقائص سعدت بتوطيد الصداقة بين جميع من اشتركوا فى هذا المؤتمر وعملوا فيه.

«ولا جدال فى أن الحق كل الحق فى جانب الدكتور توفيق رمزى.. وربما لهذا السبب وحده أسمح لنفسى بأن أعبر عن انطباعى.. مجرد انطباع لايرتفع إلى الحكم والتقييم».

– المؤتمر ناجح.. وإنما كخطوة .. نرجو أن تتبعها خطوات.

– المؤتمر لم يتطرق إلى التدريب النظرى على حل المشكلات المحددة، وإنما اقتصر على الدراسة النظرية. وكان يحسن فى رأينا أن يضم التطبيق إلى النظرية فتتم الفائدة وتسد أوجه النقص.

– المحافظون باعتبارهم منفذين بالإدارة العامة على مستوى المحافظات، خاصة ونحن فى مرحلة هامة نحو اللامركزية، كان يجب أن يمثلوا فى المؤتمر.

– التوصيات كانت عامة وموحدة بالنسبة إلى الجهاز الحكومى الذى يشمل وزارات تؤدى خدمات، وبالنسبة إلى مؤسسات اقتصادية غرضها تحقيق الربح.. فهل معنى هذا أن أسلوب الإدارة فى الوزارات والمصالح يمكن أن يطبق أيضا على مشروعات اقتصادية ؟ كان يجب إصدار نوعين من التوصيات على الأقل لتوضيح مدى التشابه والتباين بين أسلوب الإدارة فى كل من الوزارات والمؤسسات.. فالذى فهم من صدور التوصيات على هذا النحو، أن المؤتمر يقر عدم وجود فارق بين الأسلوبين، ومعنى هذا من جانب آخر التسليم بزحف الروتين إلى المؤسسات، وإن كان قد بدا بذلك.

– التوصيات، وحتى على افتراض أهميتها، ليس لها قوة الإلزام.. والسؤال: كيف يمكن وضعها موضع التنفيذ ؟

– كان المفروض أن تجيء التوصيات بإجراءات تنفيذية جديدة للإدارة، ولكن حدث عكس ذلك فجاءت لتضع سياسات عامة هى من اختصاص الوزراء.

– التوصيات التى أصدرها المؤتمر قصيرة وسطحية، وربما كان هذا نتيجة لقصر فترة انعقاده، كما أن صياغتها ليست جيدة.

– فى أثناء المناقشات، كان الملاحظ أن الأعضاء كثيرا ما يغرقون فى تفاصيل صغيرة كانت تستغرق أوقاتا كان أولى بهم أن يقضوها فى بحث مشكلات أكثر أهمية وعمومية.. من ذلك مثلاً محاولة وضع تعريف للسلع الكمالية والسلع الضرورية، وهذه مسألة أكاديمية، ومعروف أن الاقتصاديين حتى الآن لم يتفقوا على تعريف موحد لها.

(أول ديسمبر ١٩٦٣)





التدريب للمستويات الإدارية العليا

التدريب للمستويات الإدارية العليا

د. فؤاد هاشم

لأننى لا أذكر .. كلما أردت لقاءه أنه ردنى ولو حتى بالاعتذار الرقيق.. تعودت أيا كان لقاؤنا ومهما كان عابرا وسريعا.. أن أحمل إليه بعض ما يثقل على خاطرى من تساؤلات .. أعرف أنها تمثل فى النهاية .. بعض مشاغله وهمومه.

* قلت للأستاذ الدكتور فؤاد هاشم: ما هى فى رأيك أهم ما يواجه التنظيم الإدارى عندنا من مشكلات؟

– وأجابنى الاقتصادى الكبير والخبرة الإدارية النادرة قائلا: فى تصورى أن المشكلة الرئيسية تتمثل فى عدم تطور مفهوم الإدارة، سواء على مستوى الموظفين الاداريين أو على مستوى القائمين بالتنفيذ. لذلك كانت ثمة خطوة أولى ضرورية هى تنمية المفهوم العام للإدارة لدى هذه المستويات عن طريق التدريب على كيفية التطبيق الادارى السليم،وكيفية تطبيق الاشتراكية العربية فى مجالات التخطيط الاقتصادى وتنفيذ الخطة.

* وماذا عن برامج التدريب والتنمية الادارية .. أو ليست كافية للتطوير؟

– بالعكس، كان مما يزيد من تعقد المشكلة أن برامج التنمية الادارية عندنا كانت مقصورة من قبل على المستويات دون مستويات التنفيذ والإشراف التى بقيت دون تطوير، مما أحدث فجوة كبيرة بين الجانبين.

فإذا اعتبرنا أن مبادئ التنمية الإدارية ومبادئ التطبيق الاشتراكى، وأيضا كيفية الأداء وأساليبه المختلفة، ومظاهر السلطة وتوزيع الاختصاصات، كلها أمور دائمة التطور والتغير من الناحية الواقعية والعملية.. اتضح لنا مدى ضرورة أن يساير مجتمعنا الحديث، وهو على مثل هذا هذا التطور السريع، كل هذه التغيرات التى تطرأ على هذه المفاهيم كلها. وهو ما يوجب أن تتجاوز برامج التنمية الإدارية هذه المستويات الدنيا إلى المستويات العليا.

(أول ديسمبر ١٩٦٣)

★ ★ ★

التنظيم ومشكلة البيروقراطية

التنظيم ومشكلة البيروقراطية

الدكتور زكى العدوى

البيروقراطية مسألة كثر الحديث عنها فى الفترة الأخيرة باعتبارها واحدة من أخطر المشاكل التى تواجه التنظيم وتهدد الإدارة بالتقوض والفشل.. إزاء هذا الإدراك ارتفعت الأصوات تنادى بضرورة مواجهة هذه المشكلة ووضع نهاية لها.. لذلك، لابد من مناقشتها مناقشة صريحة.. موضوعية.. تحلل المظهر، وتغوص في أعماقه باحثة السبب.. لتقترح العلاج.. وتوجهه.

سؤال بسيط لابد أن نسأله قبلما نتعمق المناقشة.. ما هى البيروقراطية؟.. وما المقصود بها؟

التعريف الشائع لها يقول إنها التعقيدات المكتبية فى أداء العمل، بمعنى أن العمل يتداول في عديد من العمليات المتسلسلة تسلسلا غير واضح، وفى كثير من الأحيان تسلسلا غير منطقى.

ومع ذلك...

يقول خبراء التنظيم والإدارة.. إن هذا التعريف أو الفهم للبيروقراطية لا يطابق حقيقتها. لأنه بعيد تماماً عن مفهوم البيروقراطية بالمعنى العلمى..

إذن.. ماذا يعنى خبراء التنظيم والإدارة عندما ينطقون كلمة.. بيروقراطية؟

الدكتور زكى العدوى خبير الإدارة والتنظيم والأستاذ بالمعهد القومى للإدارة العليا يقول :

البيروقراطية بالمعنى العلمى يقصد بها أداء العمل، أى عمل، طبقا لنظام مكتبى متسلسل تسلسلاً منطقيا بغرض تحقيق هدف معين، وفى هذه الحالة فإن ما يجعل منها

مشكلة هو أننا لا نستطيع الوصول إلى هذا الفهم العلمي للبيروقراطية إلا بعد تقسيم العمل إلى وحدات معينة تكون متسقة تماماً فيما بينها، وكذلك تحديد خطوط واضحة للاتصال بين هذه الوحدات ككل.. وإبعاد كل العمليات الفرعية والزائدة التى لا لزوم لها.

* ولكن، إذا كانت البيروقراطية كذلك.. فماذا يجعل منها مشكلة تعوق التقدم وتعرقله؟....

- يقول دكتور العدوى.. إن ثمة عوامل معينة تساعد على ذلك فى ظل الأنظمة الاشتراكية حيث تتولى الدولة بنفسها الاشراف الكامل على عمليات الإنتاج والتسويق والتوزيع، والإدارة والتخطيط والتوجيه والمتابعة.. وهذه تضيف إلى مسئوليتها الإدارية المحدودة نسبيا مسئوليات واسعة الحدود.. فيصبح ضروريا أن تتجه الدولة إلى إنشاء المزيد من المكاتب والهيئات الأمر الذى يقتضى زيادة الموظفين والإداريين والفنيين.. كل هذا مما يساعد على تعقد الصلات وتشعبها.. خاصة إذا لم يكن هناك وضوح كامل في المسئوليات ونطاقها...

أضف إلى ذلك عوامل مساعدة أخرى تتفاعل جميعها فى داخل هذا الإطار وتعمل على تفاقم مشكلة البيروقراطية وزيادة خطورتها.

أول هذه العوامل هو عامل المسئولية.. فالملاحظ أن كثيرا من الأفراد عندما تعرض لهم أية عملية لا تكون لها سابقة مماثلة، يقفون أمامها لا يحاولون التصرف فيها. هذا الوضع راجع فى الحقيقة إلى خشية هؤلاء الأفراد من تحمل مسئولية التصرف. وتكون النتيجة رفع المسألة إلى المستوى الأعلى.

ولأن الحياة متطورة يحدث فيها مع كل يوم الجديد من المشاكل والمواقف.. لجأ أغلب العاملين إلى رفع هذه المشاكل إلى المستويات العليا. وبالتالى أصبحت عادة فى المكاتب ومختلف الهيئات أن ترفع إلى هذه المستويات كل المشاكل التي ليس لها سابقة، والتي لها سوابق أيضا..

عامل آخر هو ميل المستويات العليا إلى تركيز السلطات. أولا: بسبب الخوف من أن يتصرف المستوى الأقل تصرفا لا يرضى هذه المستويات العليا، وثانيا: لأن فى تركيز السلطة إرضاءً لبعض النفوس التى تحرص على كيانها عن طريق إحاطة نفسها بأكبر قدر

من المظهرية والتسلط. وعلى أية حال.. فإن النتيجة الحتمية لمثل هذا الأسلوب فجوة فى تسلل الخطوات المنطقية المفروض أن تتم العمليات خلالها.

العامل الثالث الذى يزيد من حدة مشكلة البيروقراطية، هو أن بعض القوانين بتفسيراتها العديدة تؤدي إلى توقف دولاب العمل حتى تستقر الجهة المختصة علي تفسير للقانون. وهذا يعنى قطعا أيضا فجوة للتسلل فى العملية. أضف إلى ذلك أن بعض القوانين الحالية لم تعد تناسب التغير الثورى. مثال ذلك قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يتضمن أحكاما عن شركات المساهمة في القطاع الخاص رغم أن هذا النوع من الشركات لم يعد له وجود منذ عام ١٩٦١.وعلى ذلك فما يحدث هو أن أية عملية من العمليات تلمس هذا القانون من قريب أو بعيد تتوقف بالفعل حتى يفتى فى أمرها.

عامل رابع أيضا لا يقل أهمية عما سبق، هو أن أغلب العاملين فى الدولة عاصروا العهدين.. عهد ما قبل الثورة وعهد ما بعدها.. وفى كثير من الأحيان يحدث عدم وضوح الرؤية للاختلاف البين بين طبيعة الوظيفة العامة فى عهد اشتراكى عنها فى عهد رأسمالى.

* والسؤال الطبيعى هنا هو: كيف يمكن إذن حل المشكلة؟ وما الوسائل التى تكفل الحد من اتساع نطاقها ؟.

يقول لى د.زكى العدوى. لقد قام بالفعل أكثر من مجهود لمواجهة المشكلة.. ومع ذلك لم يؤد أى منها إلى نتيجة مباشرة أصيلة. أما السبب فى ذلك فهو أننا في تصورنا للمشكلة نقصر حديثنا دائما على الإدارة الحكومية وحدها، ونترك جانبا التنظيم العلمى للمكاتب والهيئات الخاصة.

يقول أيضا: ورأيى أنه توجد ثلاثة أسباب رئيسية للفشل الذى يلاقيه الكفاح ضد البيروقراطية.

أولا.. أنه قد حدث بالنسبة إلى البيروقراطية ما حدث بالنسبة إلى العديد من المشاكل والأمراض الإجتماعية، إذ حورب تكاثر المكاتب وتعقيدات إجراءاتها بطريقة مباشرة إلى حد يزيد على المرغوب فيه.. أعنى التأثير فى الأعراض لا فى الأسباب. ولذلك ينبغى أن يعمق النظر للبحث عما تحت المظاهر السطحية.

ثانيا.. أن البيروقراطية تبدى مهارة كبيرة فى ابتلاع خصومها.. فكل جهد يبذل للإشراف والمراقبة والتنسيق، يبدأ بإنشاء المكاتب الجديدة التى تضاف فى بساطة إلى سلسلة المكاتب القديمة.

ثالثا.. أن الجهود المبذولة لكفاح البيروقراطية لها معقباتها، بمعنى أنه لابد من أن تظهر فى كفاحنا ضدها جوانب وأعراض أخرى يجب وضعها بدورها موضوع الاعتبار والدليل على ذلك نجده فى محاولتنا تنظيم الأداة الحكومية. وتنظيم القطاع العام وقطاع الأعمال والخدمات.

* إذن.. ما الحل ؟

– لضمان الوصول إلى حل وإلى نتيجة إيجابية، يجب أن تكون زوايا المشكلة موضوعة أمامنا وضعا واضحا وصريحا..

* كيف ؟..

– يقول د. العدوي : إلى جانب الاعتداد بخطوات هامة مثل تدريب القوى العاملة وتغيير القوانين بما يلائم الحياة الاشتراكية ومحاولة حل مشكلة الإدارة الوسطى، يجب فى المحل الأول أن نعيد النظر فى التنظيمات نفسها.. ولكن بشرط الاعتداد بنواح وزوايا معينة، فمن ناحية، يجب أن يكون أمامنا موقف واضح بالنسبة إلى ما نطلبه حقيقة.

مثلا.. هل نبغى العدل أم البساطة؟.. فالمعروف أن اللوائح والقوانين لها صفة عامة ولا يمكن أن تطابق جميع الأحوال، ولذلك نجد أن البحث عن العدالة يدفع إلى تنويع النصوص القانونية تنويعا متزايدا تكون نتيجته فى آخر الأمر تعقيدات كثيرة يكاد يضيع فيها جوهر القانون نفسه وروحه.

وبالنسبة أيضا إلى مسألة العدل والكفاية.. الواقع أنه يوجد تناقض بين الرغبة فى معاملة الموظفين معاملة عادلة وبين البحث عن الكفاية الإنتاجية.. وهذه مشكلة لابد من مواجهتها صراحة دون تغليب لعوامل العدل على عوامل الكفاية.

ثم مشكلة تجميع البيروقراطية وتجزئتها أيضا يجب أن يكون لنا فيها موقف واضح.. فالملاحظ أن سبب ضعف البيروقراطية الأعظم يكمن فى اتساعها، كما أن سبب قوتها فى

اتساعها أيضا، وعلى ذلك يلزم أن نصغر ما أمكن من حجمها ونجزئها لنقضى على أعراضها وقصورها الذاتى.

المهم.. يقول الدكتور العدوى. هناك وبصرف النظر عن نوع الاختيار بين هذه المواقف جميعا.. توجد إجراءات دائمة نستطيع بها أن نحد بطريقة عملية من التوسع البيروقراطى وخطره.

– يجب أن تسود الاتصالات الأفقية الوثيقة كل مستويات العمل ووحداته. فمثل هذه الاتصالات لا تسمح بعدم وجود الوظائف المزدوجة فحسب، بل تضمن إدارة أكفأ لأنها تكون واعية ومستنيرة.

– لابد أيضا من وجود ضغط مستمر لوقف أى توسع خاص فيما يصرف من أموال، الأمر الذى يستدعى ملاحقة المكاتب بالرقابة المستمرة. وإن كان يكمل هذا الإجراء ضرورة أن تسود اللامركزية فى المسئولية أيضا، ذلك أن أشد الاصطلاحات، فعالية فى ميدان الإدارة تنبع من الداخل.

– رغم أهمية الرقابة المالية، يجب أن تقترن بالرقابة المعنوية التى تمارس بعد التنفيذ، بشرط أن تكون هذه الرقابة قادرة على فرض العقوبات قدرتها على منح المكافأة والتشجيع..

وأخيرا.. من الضرورى جدا أن تكف الإدارة عن أن تكون دهاليز طويلة غامضة.. بمعنى أنه يجب أن تكون هناك روابط جيدة وواضحة بين أجزائها. أن هذا يستلزم أن تبذل الأجزاء جهدا متصلاً للتعبير الخارجى فتلقى الضوء على أعمالها حتى تصبح واضحة أمام أعين الجميع.. أفرادا ومراقبين معا.

(١٥ ديسمبر ١٩٦٤)

★ ★ ★

حول تنظيم الجهاز الحكومى

حول تنظيم الجهاز الحكومى

د. على كامل بدران د. زكى العدوى د. بكر القبانى

لماذا .. تتعثر حتى الآن غالبية الإجراءات التى تتخذ لتنظيم الجهاز الحكومى؟ إن الرغبة فى الإصلاح موجودة قطعا. بل لا ينقصنا الإصرار أيضا، ومع ذلك فالمشكلة باقية دون أن تحل تماما.

السبب الأساسى هو أن كل ما اتخذ من خطوات هى خطوات جانبية .. جزئية.. لم تستطع الإحاطة بالمشكلة ككل .. ونتيجة لذلك فإن العلاج يأتى جزئيا أيضا.. وقاصرا فى الأغلب عن أن يكون علاجا حقيقيا لها.

إذن كخطوة أولى لازمة لحل مشكلة الجهاز الحكومى وتخلفه، لابد من النظر إليها نظرة متكاملة .. أعنى.. لابد من وضع المشكلة فى إطارها الحقيقى، والرجوع بها إلى أسبابها الأصلية والظروف التى تولدت عنها، وبعد ذلك، يمكن على ضوء ما نصل إليه من فهم واع. تشخيص المرض بدقة.. واقتراح العلاج له.

ثمة جوانب معينة لابد من توضيحها بادئ ذى بدء، نزولا منا على حكم هذا المنهج. وأيضا انطلاقا منه، هذه الجوانب يمكن تحديدها فى نقاط هى:

* أولا .. كيف؟ وما هى الأسباب التى أدت إلى تخلف الجهاز الحكومى؟
* ثانيا.. ما هى الأبعاد الحقيقية لهذه المشكلة وما هى مظاهرها ؟
* ثالثا.. كيف يمكن علاج المشكلة، وما هى الوسيلة لوضع الاقتراحات والعلاجات موضع التنفيذ؟

يقول الدكتور على كامل بدران الأستاذ بمعهد الإدارة العليا: إن أسباب التخلف فى الجهاز الحكومى هى أسباب أسهمت فيها الظروف السياسية والإدارية التى تعرضت لها مصر.

البذرة الأولى فى التخلف وضعها الاستعمار، إذ كانت مهمة المصريين وقتذاك مقصورة على الأعمال الكتابية وحدها. أما أعمال الإدارة والأعمال الفنية فكان المصريون بمعزل عنها تماما .. كانت انعزالية مرسومة ومقصودة وقد عمل الاستعمار دائما وبكل الوسائل لأن تبقى وتستمر.

وحتى فى المرحلة التالية.. عندما بدأ المصريون يزحفون إلى المناصب الرئيسية فى الحكومة، كانت هذه المناصب وكذلك المراكز القيادية كافة وقفا على المتمصرين بوجه خاص، والذين ينحدرون عن أصل تركى، وكانت هذه المرحلة أسوأ من سابقتها، إذ مالت هذه المستويات إلى تركيز السلطة فى أيديها. وبالتالى وجدت الرشوة والمحسوبية أيضا مرتعا خصبا لها فى الحكومة، ثم زاد من تفاقم الوضع أن الحزبية فرضت نفسها على وظائف الحكومة، فأصبحت معظم الوظائف يشغلها إما عاطل عن الكفاية الادارية وأما محسوب لحزب.. وكلاهما كان شرا كبيرا.

* ماذا كانت النتيجة؟

يقول الدكتور بدران: النتيجة هى أن السلطة كلها تركزت فى أيدى الرؤساء الذين لم تكن تميزهم صفات إدارية خاصة، كما إن المستويات الأدنى تخلت بدورها عن مسئولياتها لهؤلاء الرؤساء حرصا على إرضائهم من ناحية، وخوفا أيضا من تحمل نتيجة أى مسئولية أو عمل من ناحية ثانية.. وبذلك تحول الجهاز الحكومى إلى أسلوب خامل متكاسل هوالروتين بعينه.. تلك باختصار هى التركة التى ورثناها.. انعكست مظاهرها وتشابكت أيضا حتى بات من الصعوبة بمكان تحديد جوانبها..

ومع ذلك فإن السؤال الذى لابد أن نسأله، ولابد أيضا أن نبحث عن إجابة له هو:

* ما هى هذه المظاهر التى تتمثل فيها مشكلة التخلف فى الجهاز الحكومى؟

بشىء من الدراسة والتحليل يمكن أن نضع أيدينا فى النهاية على بضعة مظاهر أساسية يمكن إجمالها فى نقاط:

* المركزية فى الإدارة.. وذلك على الرغم من تزايد الأعباء، وعلى الرغم من المبدأ القائل بمركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.

* التعدد الهائل فى اللوائح الحكومية.. وتضارب هذه اللوائح، وغموضها أيضا.
* التواكل والسلبية فى غالبية موظفى الجهاز الحكومى.
* موقف الجمهور نفسه من موظف الحكومة ومن تعليماتها.

ولابد من مناقشة كل من هذه النقاط.. كتمهيد ضرورى لمحاولة اقتراح العلاج.

إن الصورة السابقة نلتقى بها بوضوح فى أى مكتب فى الوزارات أو المصالح الحكومية فالسلطة مركزة فى بعضة أفراد يصبحون هم كل شىء، هؤلاء الأفراد يجلسون فى غرف تحولت بقدرة قادر إلى شىء أشبه بالصالونات الخاصة أقيم بينها وبين الخارج حاجز كثيف بعدما لم يعد للمسئول من عمل إلا توقيع الأوراق والمستندات التى ترفع إليه، بسبب ولا سبب أيضا، من كل المستويات الأقل.

وهذه المركزية لها نتائج خطيرة .. من نتائجها أن المسئول لكونه بعيدا عن الجو الحقيقى للعمل، يفقد القدرة على البت السريع فيما يعرض من مشاكل .. وتبقى المشاكل معلقة.. ومن نتائجها أيضا.. أن أسلوب العمل يتحول إلى سلسلة طويلة من الإجراءات التى لا تفعل فى الحقيقة أكثر من أنها تؤخر ساعة الفصل.

بل إن تركيز السلطة يحول دون أى دراسة عميقة وجادة لأى موضوع؛ ذلك أنه صعب للغاية إن لم يكن مستحيلا الإحاطة بكل شىء والقيام بعمل كل شىء. بل أكثر من هذا كله.. إن حصر السلطة فى فئة محدودة دلالة واضحة على عدم الثقة بالآخرين. وبالتالى، فإن هذا يميت الإحساس بالمسئولية.

وأخيرا .. يعوق تركيز السلطة النمو الإدارى، ذلك أنه يضيق إلى درجة كبيرة من مجال الخبرات والتكوين الفنى.

ومسألة تركيز السلطة ترتبط بمسألة اللوائح الحكومية.. يقول الدكتور زكى العدوى: مبدأ مسلم به هو أن أى عمل إدارى لا يمكن أن يستقيم إلا إذا تحددت جوانبه ووسيلة تنفيذ لوائحه وتعليماته. ومع ذلك تتمثل مشكلة اللوائح عندنا فى أنها عتيقة ومعظمها لم يعد صالحا بالمرة لمسايرة التنظيم الإدارى الحديث. كما أنها فى أحيان كثيرة من الغموض إلى درجة يصعب معها تفسيرها وفهمها، أضف إلى ذلك أنها متعددة ومطولة أيضا ومتشابهة إن لم تكن متكررة على الأقل فى الجوهر والمضمون.

ثم يقول .. كما تمثل السلبية التى تتسم بها مجموعة كبيرة من موظفى الحكومة أحد المظاهر الخطيرة التى تعوق التنظيم والنمو الإدارى. والسلبية هنا هى نتيجة لتركز السلطات، ذلك أن الموظف أمام هذا الوضع يلقى فى العادة بكل شيء على المستوى الأعلى وتكون النتيجة أنه لا ينجز عملا، ذلك أن العمل قد يجره إلى الخطأ وهذا يعرضه للمؤاخذة والحساب. أضف إلى ذلك اعتبارا آخر هو أنه لم يتم حتى الآن توزيع سليم للموظفين على الوظائف المناسبة لهم، بمعنى أنه فى كثير من الوزارات والهيآت لا يوجد الرجل المناسب فى الوظيفة المناسبة التى تؤهله لها كفاءته ومؤهله وخبرته، ذلك إلى جانب الخوف من الرقابات العديدة التى يخضع لها الموظف وتجعله يحجم عن العمل خوفا من تحمل المسئولية.

ثم يقول الدكتور العدوى.. وهذه الأشياء كلها تنعكس فى النهاية على الجمهور نفسه. فالموظف المسئول الذى يغلق بابه دون الجماهير يفقد ثقة هذه الجماهير فيه.. وكذلك الموظف الذى يعطل العمل أو يؤجل أداءه أو يبطئ فى تنفيذ التعليمات.. هذا الموظف إنما يعطل فى الحقيقة مصالح الجمهور وبالتالى يفقد ثقته، والنتيجة الحتمية لهذه التصرفات هى أن يصبح الجمهور فى ناحية وما يلقى إليه من تعليمات حكومية فى ناحية أخرى، بمعنى آخر ينعدم التجاوب بين الناحيتين وهو عنصر أساسى ولازم لسير الأعمال ولتحقيق فاعلية أية خطوة تهدف إلى التنظيم الإدارى بوجه عام.

ما العمل إذن ؟

حقيقة قد بذلت جهود سابقة لاصلاح الجهاز الحكومى.. مع ذلك فقد ظلت الكثير من المشاكل معلقة بلا حل ..

يقول الدكتور بكر القبانى .. علاجا لمشكلة الجهاز الحكومى لابد فى المحل الأول من حدود واضحة تبين مجال السلطات وتحدد الاختصاصات تحديدا لا غموض فيه ولا لبس. فبهذه الوسيلة وحدها يمكن حصر أى خطأ يقع وتحديد المسئول عنه. وهذا التحديد للمسئوليات والسلطات سيخفف بالتالى من وطأة المركزية الموجودة، خاصة إذا ما اصطلح على أنه ليس للرئيس أن يتدخل فى اختصاص المرؤوس إلا فى حدود ضيقة تمليها طبيعة العمل ذاتها. إلى جانب ذلك هناك من رأى أن نخفف من ثقل الرقابة الحالية باعتبار ذلك وسيلة حافزة على سرعة انجاز العمل. لذلك أرى أن الرقابة يجب أن تأتى بعد الانتهاء من

العمل لا قبله. وفى هذا ضمان أكيد أن الموظف سيدقق وسيقوم بعمله على الوجه الأكمل، لأنه يعرف بوجود الرقابة من بعده. أما حين يعلم بأن وراءه مراجعا، فإنه يتساهل اعتمادًا منه على وجود هذه المراجعة.

يقول أيضا .. أما السلبية بين الموظفين فلا علاج لها إلا أن يوضع الإنسان المناسب فى المكان المناسب. ورأيى أن توصيف الوظائف كفيل بحل هذه المشكلة تماما، مع ضرورة أن نضع فى الاعتبار دائما أهمية الحافز على العمل، ولا ضرر البتة من منح التشجيع بصوره العديدة المادية والأدبية. أضف إلى ذلك ضرورة إعادة النظر فى اللوائح العديدة والتعليمات حتى تصبح واضحة ومختصرة وخلوا من الحشو، وكذلك بعيدة عن القيود والشكليات. بمعنى أن المهم هو الجوهر والمضمون فقط. دون ما داع للتعثر فى غموض الشكل القانونى ونصه بعيدا عن روح القانون.

وبعد .. بقيت كلمة أخيرة.. فإن مسألة إصلاح الجهاز الحكومى ليست مسألة تنظيم إدارى فحسب، كما أنها ليست مسألة استصدار قرارات أو اتخاذ اجراءات. أبدا. إنها فى الحقيقة شىء أبعد، وأكثر خطرا من كل هذا، لأنها ترتبط ارتباطا أساسيا وأصيلا بالسلوك البشرى نفسه. وبشعور العاملين أنفسهم بأنهم فيما يقومون به من أعمال إنما يؤدون واجبا يجب أن يؤدى بأعلى مستوى من الكفاية والتفانى والاخلاص.

هذا الفهم الأساسى لابد أولا من أن نبذره فى الصدور وفى مختلف المستويات .. وبهذه الوسيلة وحدها نستطيع أن نضع أساسا من التعاون والإحساس بالمسئولية التضامنية التى تهون من بعدها كل المشاكل.

ثم شىء آخر .. لا يكفى أبدا للإصلاح أن تتوافر النية الطيبة وحدها، وإنما لابد، إلى جانب هذا، من وجود أسس واضحة يتم عليها التعاون بين مختلف الأجهزة والإدارات.. ذلك أن مشكلة الجهاز الحكومى هى مشكلة تنسيق وتعاون فى المحل الأول.

(أول يونيو ١٩٦٥)

★ ★ ★

ومؤتمر الإدارة على الأبواب...
مشكلة الإدارة والمديرين

ومؤتمر الإدارة على الأبواب...
مشكلة الإدارة والمديرين

الدكتور فؤاد شريف - الدكتور محمد عبد المنعم خميس

مؤتمر الإدارة المنتظر انعقاده في القاهرة خلال الأيام القليلة القادمة وسوف يحضره الرئيس جمال عبد الناصر، يتطلع إليه العاملون في القطاع العام بثقة متزايدة. ليس المديرون أو رؤساء المؤسسات والشركات ممن سيحضرون المؤتمر ويشاركون فيه وحدهم.. ولكن كل العاملين ممن تمسهم العملية الإدارية والإنتاجية من قريب أو بعيد. أما السبب فهو أن هذا المؤتمر سوف يكون الحصيلة الناضجة لكل ما فات من مؤتمرات شهدتها المرحلة السابقة.. كما أنه يجيء في عهد وزارة طابعها الأساسي ومهمتها الأولى منذ أول مجيئها أنها وزارة عمل.. وإنجاز..

والحقيقة أننا الآن أحوج ما نكون إلى هذا المؤتمر. والسبب – مرة ثانية – هو أن الظروف كلها قد تغيرت، وأن المشكلة الإدارية عندنا قد وضحت فيها منذ آخر مؤتمر للإدارة انعقد مع أوائل العام الحالى، أبعاد جديدة.. ولئن كانت غيرت بالطبع من طبيعة المشكلة ذاتها، فإنها تستدعي بالضرورة فهما جديدا لها.. وكذلك أسلوب عمل ومواجهة مغايرين.

أما عن ملامح هذا التغير، ومدي واقعيته.. والكيفية أيضا التي تم بها وكذلك آثاره.. فكلها أشياء تنطوى عليها فى الحقيقة كل مشكلة الإدارة عندنا.. وكذلك مشكلة المديرين.

والسؤال هو.. كيف ؟

إن نظرة واحدة إلي مشكلة الإدارة والمديرين كما كانت قائمة منذ عشر سنوات أو خمس أو حتي سنة واحدة، ونظرة إليها كما هي قائمة الآن تضعنا علي بداية الطريق، إذ سوف تكشف بوضوح عن حقيقة أن المشكلة قد تغيرت جذريا..

فحتى وقت قريب كانت المشكلة الأساسية التي تواجهها الإدارة ويقاسى منها المديرون، مشكلة لوائح واختصاصات، واختلاف في تفسير هذه اللوائح وتنازع حول الاختصاصات. كما كانت مشكلة رقابة متكثرة ومتعددة تشل الحركة وتعرقل العملية الإدارية، وتجعل المديرين يعيشون في حيرة وقلق وذعر..

أما الآن

فليست المشكلة في الظروف المحيطة بهم لأن هذه الظروف قد تغيرت وشاركوا هم بأنفسهم في رسم هذا التغير – ولكن المشاكل الحقيقية داخلهم.. وفي فهمهم لطبيعة العمل الجديد الذي أصبحت تمليه المرحلة التي نعيشها الآن، وأهداف هذه المرحلة.. والأسلوب المفروض أن يكون للوصول بنا إلي هذه الأهداف..

ولقد عكست كل مؤتمرات الإدارة والتنمية الإدارية التي شهدناها علي مدي السنوات الماضية هذه الحقيقة بجلاء.. ويظهر ذلك في الكيفية التي يفكر بها المديرون والطريقة التي يأخذون بها العملية الإدارية ذاتها..

إن أكثر من مؤتمر إداري واحد شهدتها علي مدي هذه السنوات.. هنا في القاهرة وفي الإسكندرية وفي دمنهور.. وكذلك المؤتمرات العديدة التي عقدتها جماعة خريجي المعهد القومى للإدارة العليا، وتلك التي نظمها الاتحاد الاشتراكى للشركات الصناعية في الأسكندرية.. ولقد التقيت في هذه المؤتمرات جميعها بأكثر من ثلاثمائة مدير.. سمعتهم يتكلمون.. ورأيتهم يتناقشون..

وفي كل مؤتمر من هذه المؤتمرات كنت ألمح أن تفكير المديرين يختلف.. وتدخله عناصر وأبعاد أخرى جديدة..

فى أول الأمر.. كانت مشكلة البحث عن المدير هي التي يدور حولها الحديث والنقاش كله. وكان الشيء الواضح تماما هو أن هناك تباينا كبيرا فى أسلوب التفكير عند كل طائفة من المديرين، فلقد دخلت مهنة الإدارة طوائف عديدة.. رجال أعمال، ورجال جيش، وأساتذة جامعات، وغيرهم..

بعد ذلك تولد، أو بالأصح، ولدت الظروف المحيطة عنصرا آخر بدأ يسود جو مؤتمرات الإدارة والتنمية. فقد أصبحت المشكلة كفاءة المدير.. وكانت الأحاديث خارج الجلسات أكثر

حدة من الحديث فى داخلها.. وبالطبع ارتبطت بهذه أحاديث طويلة عن امتيازات المديرين وبدلات المديرين.. حتي بدا الأمر وكأن المديرين في هذه المرحلة يشكلون نواة طبقة جديدة.. كل همها هو السعى وراء امتيازات خاصة بها والعمل علي حماية هذه الامتيازات والحفاظ عليها أكثر من العمل علي دفع العملية الإنتاجية وزيادة معدلات الإنتاج..

وأخيرا.. أصبحت المشكلة مشكلة اختصاصات المديرين ونوع هذه الاختصاصات وحدودها.. وعلاقاتهم بالتنظيم الإدارى نفسه بكل ما فيه من مستويات فوقانية وتحتانية..

وتلك المرحلة الأخيرة كانت فى الحقيقة بمثابة مفترق الطرق أو عنق الزجاجة الضيق الذى تختنق الإدارة فى داخله وتتعثر؛ لأن الإدارة فيها كانت حيرى.

هل الولاء للإنتاج ومصلحته أم للاستهلاك ومصلحته ؟

هل الولاء للمؤسسة التى يتبعها وللوزير الذى يشرف على المؤسسة بحكم أنه هو الذى يقترح تعيينه أو ترقيته أو فصله، أم للعمل نفسه وما يمليه هذا العمل من متطلبات وضروروات ؟

هل الولاء للعمال ولو كان هذا على حساب الأسعار، أم للأرباح باعتبارها مقياسا للنجاح.. حتى على الرغم من أية اعتبارات؟

ومع أنه يبدو وكأن لا تناقض هناك بين بعض هذه الأشياء وبعضها الآخر، بحكم أنها جميعها ضرورية لنجاح العملية الإدارية والإنتاجية، إلا أن وجه الخطورة هو فى الفهم الخاطئ لدى عدد كبير من المديرين الذين صور لهم أهمية ناحية دون الأخرى، ومن ثمة ركزوا عليها، وبالتالى مضوا يطالبون بما يساعد على إنجاز هذه النواحى من اختصاصات للسلطات خنقت في الحقيقة غير قليل من مسئوليات وسلطات المرءوسين..

أما النتيجة الأساسية لذلك كله فهى أن العملية الإدارية تحولت إلي تنظيمات ثابتة وملامح وتقاليد مستقرة.. ضاع فى تفاصيلها وجزئياتها العديدة المتناقضة، المفهوم الحقيقي الجديد للإدارة ولعمل المدير الواجب أن يكون..

فما هو إذن هذا المفهوم الجديد لكل من الإدارة ولعمل المدير ؟

الواقع أنه يمكنناتقصى الملامح الأولية للإجابة فى الوقت الذى بدأ فيه التحول الكبير الذى لحق علاقات العمل عندنا. أقصد منذ الوقت الذى تقررت فيه مشاركة العاملين

فى مجالس الإدارة.. وعندما تقرر أيضا تشكيل لجان للاتحاد الاشتراكى لمراقبة العمل فى داخل المؤاسسات والوحدات الإنتاجية.

فهنا تحول عمل المدير من مجرد عمل إدارى إلى عمل سياسى فى المحل الأول.. كما تعدت العملية الإدارية أبعادها الروتينية لتصبح مهمة سياسية كذلك، وهذا بالذات هو مالم يستطع عدد كبير من المديرين أن يفهموه بوضوح، ومن ثمة عجزوا عن التقاط المعنى الحقيقى الذى قصد إليه هذا التحول وما استهدفه من آثار.

ويقول لى الدكتور محمد عبد المنعم خميس رئيس معهد الإدارة العامة وأحد القلائل الذين تحسسوا وخبروا مشكلة الإدارة عندنا منذ مولدها: لم يعد المدير رجلا إداريا فحسب، ولكنه أصبح رجل سياسة أيضا. وبالمثل فإن الوظيفة الإدارية لم تعد مجرد عقد الصفقات أو عقاب المسىء ومكافأة المجد،ولكنها فى المحل الأول تحويل أسلوب العمل من طابعه الفردى الذى يسود مؤسساتنا إلى الطابع الجماعى.. أى أن التحول قد استهدف أن يصير رجل الإدارة رجل سياسة كذلك. أو ربما رجل سياسة قبل أى شىء.

والواقع أن هذا هو ما أرسى أبعاده الأولية كل من مؤتمر الإدارة ومؤتمر الإنتاج الكبيرين اللذين دعت إليهما الوزارة السابقة أول هذا العام..

ثم يقول الدكتور خميس.. وبصراحة فإن ما نريده الآن هو طريقة جديدة سليمة للتفكير فى المشكلة الإدارية. إن المشاكل الإدارية فى مفهومنا هى مجرد اللوائح والقوانين والتعقيدات الروتينية والمكتبية.. هذا هو الفهم السائد بيننا بوجه عام.. ولكنى أقول أن كل مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية هى مشاكل إدارية وتنظيمية بل إن مشكلة المشاكل التى تعترض حتى الآن الانجاز السليم والتطبيق الاشتراكى الأمثل هى المشكلة الإدارية أو العوامل الإدارية الكامنة وراء مشاكلنا الاجتماعية أو الاقتصادية.. وعلى ذلك فلن يكون فى الإمكان أبدا مواجهة المشكلة الإدارية إلا برؤيتها ككل لايتجزأ فى ضوء هذا المفهوم، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالتطبيق الاشتراكى.

هذا هو ما يقوله أحد المسئولين عندنا من المشهود لهم بالتجربة والخبرة.

ولكن كيف يكون ذلك ؟

الجواب الوحيد هو : يكون بترجمة الأفكار الاشتراكية إلى واقع عملى ملموس، وذلك بأن يلتحم المديرون والعمال حقيقة وفعلاً لتحقيق ديمقراطية الإدارة والإنتاج.. باعتبار هذا هو حجر الزاوية فى البنيان الاقتصادية والسياسى الاشتراكى بأكمله..

ولكن.. هل ثمة ما يحول دون حدوث هذا الالتحام ؟

الحقيقة هى أن هناك بعض موانع فعلية أمام ذلك وهى موانع يرجع بعضها إلى الماضى وما تخلف عنه من رواسب وآثارها..

فبالرغم من استحداث نظام مشاركة العاملين فى الإدارة، فالثابت هو أن عددا كبيرا من الشركات ما زالت توجد فيها هذه المشاركة بأسلوب هو أقرب مايكون إلى الصورية. فبينما بعض العاملين ما زالوا يحملون عداءً تقليديا ضد أية سلطة رئاسية، فإن كثيرا من المديرين من الناحية الأخرى، لا تزال نظرتهم إلى العمال كما كانت من قبل. أضف إلى ذلك حقيقة أن التغيير الثورى وقد زاد من شعور العاملين بوجه عام بأهميتهم. انعكس ذلك على بعض المديرين، تصورا معينا أنه مما يهدد دورهم التقليدى، وبخاصة أولئك الذين تربوا واكتسبوا خبراتهم فى أجهزة كانت تعمل بنظام السلطة الفردية.

ولكن من الناحية الثانية مازالت المسألة كلها مرتبطة بالبيروقراطية. ولكن المقصود بالبيروقراطية هنا هى البيروقراطية الجديدة أكثر منها البيروقراطية القديمة التى كانت قائمة قبل التغيير الثورى..

كيف ؟

بالرغم من أن هذه البيروقراطية الجديدة هى القطاع القائد كما ذهب إلى ذلك الميثاق.. إلا أن دورها فى الحقيقة لم يطور بعد التطوير الكافى المتوافق مع متطلبات الإنجاز الاشتراكى. الأمر الذى يظهر بوضوح فى حقيقة أن القيادات المسئولة فى القطاع العام ما زالت تحس بأن هناك أوضاعا انتقالية لم يعرفوا بعد الإجابات النهائية عليها ويزيد الأمر صعوبة أن المرحلة قد أدت حقيقة إلى تضخم هائل فى مسئوليات المديرين، وهو تضخم لا يخلو فى الواقع من كثير من التناقض إن لم يكن التعارض..

– فعلى سبيل المثال.. المدير الآن مطالب بزيادة العمالة وبزياد الأجور وفى الوقت نفسه مطالب بضغط التكاليف ونقص الأسعار وزيادة الأرباح..

المدير أيضا مطالب بزيادة الإنتاج وزيادة الصادرات وفى الوقت نفسه بتقليل احتياجاته من الواردات الأجنبية..

وعلى أية حال فإن السؤال المهم هو.. بماذا نخرج من ذلك كله ؟

الواضح هو أن مهمة المدير أصبحت أوسع كثيرا وأشد صعوبة مما كانت عليه منذ سنوات. فأمامه الآن عشرات من المسئوليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كل منها أشبه بالمعادلة الصعبة، التي ينبغي عليه أن يحلها، والمشكلة هى أنه لا يمكن حل واحدة منها على حساب الأخرى.. أو الوصول إلى هدف على حساب هدف آخر..

إذن.. ما الحل ؟

الحل هو المفهوم الجديد الذى يجب أن ينعكس على الأمر كله. وذلك بأن ترتفع مسئولية المدير والإدارة إلى مستوى الأحداث ذاتها!

ويقول لى الدكتور أحمد فؤدا شريف رئيس المعهد القومى للإدارة العليا : وهذا يتم في الحقيقة بإجراءين أساسيين : فمن ناحية يلزم إيجاد حوافز جديدة للعمل غير الحوافز التقليدية التى درجنا عليها حتى الآن. هذا لن يوصلنا إلي شيء ذى قيمة حقيقية وفائدة أصلية إلا إذا كان الحافز نابعا من دوافع داخلية ترتبط باعتناق واضح وإيمان كالعقيدة بأهمية الدور الملقى على المديرين.

إن النجاح وكذلك الإنجاز، من الممكن أن نجعلهما حافزين، فالنجاح نفسه والاعتراف به مكافأة، وعلى ذلك يجب أن نهيئ الفرصة أمام القيادات للعمل من أجل النجاح ونميز الناجح.. ونجعل مكافأتنا له أسرع وأبرز من مجازاتنا للمخطئ، فبالنسبة إلى المستويات العليا بوجه خاص لا يمكن أن تكون الحوافز غير تقدير المجتمع.

ثم يقول رئيس المعهد القومى للإدارة العليا : ولكن من الناحية الثانية لابد كذلك ونحن نبحث عن حل لمشكلة الإدارة والمديرين، أن ندرك بوضوح نوع الاستجابة التى يواجه بها المديرون الضغوط التي يحسون بها أو يتصورون وجودها..

مثلا.. هل تنعكس الاستجابة في موقف سلبى هو في حقيقته هروب من المسئولية بالتخفى وراء اللوائح والقوانين بغية تجميد الأمور، أم تنعكس فى موقف إيجابى دائرة الغموض والخطر.

إن أخطر ما يمكن أن نواجهه هو أن تتحول الإدارة إلى بيروقراطية بمعناها المرضى، فهنا لا يأخذ على المدير أى خطأ ونكاد نقول عنه أنه لا يخطئ، ولكنه يكون فى الحقيقة سلبيا تماماً لا يكاد يؤدى عملاً مميزا أوجديدا.

والخلاصة..

على ما ما يقول الدكتور شريف، هى أننا نحتاج إلى مواجهة صريحة تكون بمثابة النافذة والمخرج من المشكلة، فبمثل هذه المواجهة الصريحة يكون هناك وضوح ييسر الرؤية دائما ويسهل العمل والحركة.

بمعنى آخر.. تحتاج المشكلة الإدارية إلي نوع من الإصرار الواعى على مواجهتها.. أى أننا فى حاجة إلى نوع من المديرين يريد النجاح ويسعى إليه ولا يقتنع بمجرد الرغبة فى السلامة.

وهذا لن يكون إلا إذا كان المدير سياسيا وليس إداريا. فالرجل السياسى هو وحده الذي يعرف أين موضعه من المجتمع ودوره في هذا المجتمع.. ومن ثمة فهو لن يتردد فى اقتحام دائرة التحدى من أجل النجاح.

(أول يناير ١٩٦٧)

★ ★ ★

أجهزة التخطيط بين التكامل والتوحيد

أجهزة التخطيط بين التكامل والتوحيد

من المعروف تماما أن أية مجموعة صغيرة من المتخصصين، فى مقدورها أن تؤثر تأثيرا ظاهرا، ليس فحسب فى تحسين خطوات العمل التى تضطلع بتنفيذه، بل أيضا فى الكيفية ذاتها التى يمكن أن يتم بها هذا العمل وإنجازه.. ذلك مبدأ إدارى معروف تماما ومسلم به.

ولكن من المعروف تماما أيضا أنه إذا زاد عدد مجموعة المتخصصين زيادة كبيرة، فإن النتيجة لابد أن تكون عكس ما سبق تماما.. فما يحدث فى الأغلب هو أن ما يتم إجراؤه سواء من بحوث أو دراسات أو توصيات تكون سرعة تدفقها فى العادة متفوقة على القدرة على الفهم والتعقل، ومن ثم تعرقل بالضرورة كل الخطوات اللازمة التابعة لذلك والمرتبطة بالموافقة، وبالتالى الشروع فى التنفيذ. أضف إلى ذلك الحقيقة التى ربما كانت أكثر خطورة من تلك، ونعنى بها أنه فى أية مجموعة كبيرة أكثر من اللازم وأكثر مما تتطلبه طبيعة العمل ذاتها، يميل الأمر دائما إلى أن يوجد فيه غير قليل من تداخل الاختصاصات والازدواجية.. وواضح أن فى ذلك ما فيه الكفاية ليس فقط لعرقلة انجاز العمل، ولكن لتعثره وفشله.

هذا المبدأ إذا كان ضروريا لإنجاح أى عمل من الأعمال، فهو أساسى ولازم بالنسبة إلى العملية التخطيطية على وجه الخصوص.. ففى العملية التخطيطية يلزم أن يكون كل شىء بمقدار، وأن يكون هذا المقدار قائما على أساس سليم وصحيح.. الأمر الذى لا يتسنى تحقيقه إلا إذا كانت الخطوات واضحة ومحددة.. وكان القائمون بها متطابقين فى العدد مع التفاصيل اللازمة لهذه الخطوات.. بلا إسراف يحيل المسألة كلها إلى نوع من الازدواج وربما التخبط والاضطراب..

وثلاثة أجهزة رئيسية ترتبط وظائفها ارتباطا وثيقا فى أكثر من مجال.. ويظهر كأجلى ما يكون فى مجال التخطيط بالذات.. أما هذه الأجهزة الثلاثة فهى : أولا وزارة التخطيط، وثانيا الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء، وثالثا الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة. والسؤال هو: على أية صورة يسير العمل بين هذه الأجهزة الثلاثة جميعها بإداراتها العديدة

المختلفة ؟ وإلى أى مدى ينطبق عليها هذا المبدأ الإدارى انطباقا موضوعيا سليما ؟ وأخيرا.. إلى أى حد أيضا يمكن أن تتداخل العمليات كلها بعضها فى بعض.. بما قد يعرقل جانبا منه فى بعضها أو قد ينعكس على المحصلة الأخيرة فى النهاية ؟

من الواضح أن المسألة ليست بسيطة أو سهلة. وأن محاولة وضع إجابات لهذه الأسئلة أو اعطاء صورة لما هو موجود بالفعل وما ينبغى أن يوجد.. لا يمكن أن يتم إلا من خلال تحديد واضح لمهمة كل جهاز منها ولمسئوليات وظيفته.. الأمر الذى تعترضه أكثر من صعوبة...

وعلى أية حال فقد يكون فى الإمكان تحديد ذلك ولو فى خطوطه العريضة..

ولنتناول وزارة التخطيط فى المحل الاول.. ما هى وظيفتها ؟

يسلم الاقتصاديون بوجه علم بأن التخطيط الشامل هو أداة ووسيلة لتحقيق التنمية. كما أنه تعبئة وتنسيق، وتوجيه أيضا للموارد والطاقات والقوى البشرية والمعنوية والمادية والمالية المتاحة حاضرا ومستقبلا، وذلك بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية سبق تصورها وتحديدها.

وثمة مراحل معينة فى أية عملية تخطيطية : فإذا كانت العملية التخطيطية تتكون بصفة عامة من مجموعة من العمليات المتصلة والمستمرة التى لا تنقطع والتى تؤثر كل منها فى الأخرى، فإن ثمة مراحل معينة يمكن تمييزها فى العملية كلها. وهذه المراحل هى :

أولاً : إعداد إطارات تخطيطية بين أهداف واتجاهات عامة ومسارات اجمالية للأنشطة الاقتصادية، وذلك إما لفترة زمنية قصيرة وإما لفترة زمنية طويلة.

ثانيًا : وضع خطط تنفيذية يتم الاتفاق عليها وتعطى صورة تفصيلية لكل ما سوف يكون عليه المجتمع، وهذه الخطط هى ما ستوضع بالطبع موضع التنفيذ.

ثالثًا : عمليات متابعة وتقويم. وهذه فى الواقع مستمرة وتقوم بها كل الاجهزة والتنظيمات التنفيذية لمعرفة ما تم انجازه من الخطة وما لم يتم، وبالتالى لتعرف العوامل والأسباب التى أدت إلى الزيادة أو القصور فى التنفيذ.

ومن الممكن فى ضوء كل هذا استخلاص بضعة جوانب أساسية :

أولاً : أن التخطيط أسلوب فى التفكير فى أهم خصائص التداخل بين فروع المعرفة المختلفة، ولما كان من الصعب أن لم يكن مستحيلا أن نجد شخصا يجمع بين الجوانب

المتعددة للمعرفة بطريقة متعمقة، فإنه يلزم للتخطيط إذن تضافر اشخاص عديدين ممن يتوافر لهم هذا.

ثانيًا : أن العملية التخطيطية لا تتم فى فراغ، وإنما هى مرتبطة بالضرورة بأكثر من وجه لنشاط واحد، وبالتالى أكثر من جهة وإدارة ووزارة ومؤسسة. ومن ثم فإن سلامة الاسلوب الذى يتم به الاتصال والعمل فيما بين هذه الجهات جميعها، يمثل أهمية خاصة.

ثالثًا : بل أبعد من هذا.. تقوم العملية التخطيطية نفسها على أساس من المعلومات لئن كانت وزارة التخطيط تسهم فى الواقع فى تجميعها إلا أن الجانب الأكبر والواقعى فى الوقت نفسه مما تحتاج إليه عملية التخطيط، إنما يأتى إليها من مختلف المؤسسات والإدارات والأجهزة فى الدولة.. وأهم هذه جميعها الهيئة العامة للتعبئة والاحصاء.

وهنا في الواقع يظهر الارتباط العضوى بين جهاز التخطيط فى ناحية وجهاز الاحصاء فى ناحية أخرى..

والسبب واضح.. ذلك أن الإحصاء يعتبر بمثابة الجهاز العصبى للدولة، نظرا إلى ما يمدنا به من مؤشرات محددة لتطور البنيان الاقتصادى والاجتماعى. فعن طريقة جمع الحقائق والبيانات وحصر الموارد البشرية والمادية وعرضها بصورة رقمية دقيقة، يمكن تعبئة الامكانات المادية والبشرية وتوجيهها وفق ما تتطلبه برامج التنمية وسياسات الانتاج والاستثمار والادخار والاستهلاك فى داخل اطر من الخطة المتفق عليها..

وفى الحقيقة أن بين هذين الجهازين بالذات – جهاز التخطيط من ناحية وجهاز الإحصاء من ناحية أخرى – يقوم أكثر من وضع يثير أكثر من علامة استفهام...

المعروف.. أو بالأصح الرأى الشائع، هو أن وزارة اتخطيط هى الجهاز الذى يخطط فى الدولة.

ومع ذلك فان كثيرا من الاقتصاديين ورجال الإدارة وخبراء التخطيط لا يكادون يتفقون أو يسلمون بهذا تسليما كاملا.. ففى رأيهم أن الجهاز الذى يخطط للدولة ليس فى الواقع وزارة التخطيط أو أية وزارة أخرى، وإنما مجموع الوزارات والمؤسسات والشركات والوحدات الإنتاجية والإدارية فى المجتمع، فعليها جميعا واجب تخطيطى.

وبين هذين الاتجاهين توجد فى الواقع مشكلة بذاتها.. وهى مشكلة يمكن النظر إليها على أن لها شقين.

فمن ناحية.. شق يتعلق بوزارة التخطيط ذاتها وصلتها بكل هذه الوزارات الأخرى والإدارات والمؤسسات والوحدات الإنتاجية.. فعلى حين يعتمد عمل وزارة التخطيط إلى حد بعيد على ما تقدمه لها هذه الجهات من بيانات وإحصاءات، بل أكثر من ذلك على حين أن عمل الوزارة والخطة الشاملة تأخذ فى إعتبارها أن لم يكن ينبنى كذلك على العمليات التخطيطية التى يجب أن تتم فى داخل كل من هذه الجهات، نجد أن كلا من هذه الجهات تنكر أن لها هذه الوظيفة التخطيطية وتقول أنه ليست لها مهمة تخطيطية. بمعنى آخر أنه تكمن هنا مشكلة العلاقة كلها بين التخطيط والتنفيذ.

ومن الناحية الأخرى.. يقوم أيضا فى العلاقة بين وزارة التخطيط وبين جهاز الاحصاء والتعبئة. فعلى الرغم من أن طبيعة الوضع نفسه تحتم وجود علاقة وثيقة بين الجهتين الا أن الشىء الملاحظ بوضوح هو أن ثمة نزاعا يقوم فى الحقيقة بين الفنيين المتخصصين فى وزارة التخطيط باعتبارها الجهاز الذى يقع عليه الجانب الأكبر من عبء صنع السياسة وتقريرها، وبين جهاز الاحصاء، الأمر الذى يتمثل فى أن لكل من الجهازين نظرة متعصبة لما يقوم به ويحصل عليه.. الأمر الذى ينتهى فى أغلب الأحوال إلى أن كل جهة لا تأخذ بشىء من الاعتبار ما تقدمه إليها الجهة الأخرى :

أولا: لأنه غالبا ما يكون تكرارا أو صورة غير سليمة لما تحصل هى عليه، وثانيا: لأن كلا منهما تعتقد أنها هى الأصل وأن الأخرى هى الفرع. ومن ثم فبياناتها ومعلوماتها هى الأولى بالاهتمام وبأن توضع موضع الاعتبار.

أما الشىء الواضح على أية حال فى هذا كله فهو، أولا: أن ثمة عدم وضوح فى الواقع بين حدود اختصاصات كل جهاز وأن عدم وضوح الرؤية هذا يؤدى فى النهاية إلى كثير من التداخل والخلط والتضارب والغموض، وثانيا : أن وجود هذه الازدواجية إنما يعنى بالطبع إسراف فى العمليات ذاتها، وأنها أكثر بالفعل مما يجب أن يكون..

وعلى العموم فإن هذا يضعنا وجها لوجه أمام سؤال يفرض نفسه هنا: هل هناك اذن ضرورة لوجود الجهازين معا ؟ وإن لم يكن ذلك كذلك، فبأى من الجهازين نكتفى ؟

إلا أن الإجابة عن هذا السؤال لا تتسنى فى الحقيقة إلا إذا عرضنا للجانب الثالث والأخير الذى سبق أن قررناه. ونعنى به مهمة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووظيفته.. ما هى اذن مهمة هذا الجهاز وما هى وظيفته ؟

فى عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١١٨ بإنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وألحقت بـه أجـهزة النيابـة الإداريـة والرقـابـة الإداريـة، بـحيث تحددت فى النـهايـة أهداف عمليات الرقابة فى نطاق أهداف الجهاز المركزى، واتجهت نحو مقتضيات التفتيش والمتابعة والكشف عن اخطاء العمل واقتراح أوجه العلاج.

وفى الواقع كانت ثمة ضرورة بالغة لإنشاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، فإنه لمبدأ إدارى مسلم به أن التنظيم الأعلى للدولة يقوم على أساس عملى يوضح خطوط السلطة وتسلسل المسئولية وتكاملها مع الأجهزة الاستشارية المعاونة بما يكفل مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ وتحديد الاختصاصات ونطاق التمكن والإشراف وخطوات الاتصال والعلاقات بما يتيح بالضرورة الوصول إلى الأهداف الكبرى التى تتضمنها الخطة العامة.

ويقول أخصائيو الإدارة أنه بقيام هذا التشكيل وتحديد الأجهزة الرقابية والمالية والإدارية وعلاقاتها بأجهزة التنفيذ وتحديد مفهوم هذه العلاقة بالمعاونة والإرشاد والمتابعة، فإن استكماله يتطلب سببين اثنين.

أولهما: تنظيم جميع المستويات بحيث يشمل هذا التنظيم الأجهزة الإدارية وتحديد مستوياتها ووحداتها التنظيمية واختصاصاتها.

ثانيًا : تحديد القوى المنتجة اللازمة لحسن سير العمل وخطواته فى كل من هذا الكل المتشابك.

وعلى العموم فإن ما يسلم به خبراء الإدارة أن تحقيق كل هذا يتطلب خططا عاجلة التنفيذ وأخرى طويلة الأمد، وهو فى النهاية ما يعنى بوضعها الجهاز المركزى للتتنظيم والإدارة، وهى مهمة وضحت الحاجة إليها فى الواقع بعد ما ظهرت أبعاد التحول العظيم الذى شمل جميع أبعاد المجتمع، وتبدت الملامح الرئيسية للجهاز الإدارى بشطريه فى مجال الانتاج والخدمات. فمن الطبيعى والحال هكذا أن يوجد جهاز مركزى يعمل على تحقيق الاهداف التى رسمها الميثاق للإصلاح الإدارى فى جميع أجهزة الحكومة والقطاع العام. إلى جانب ضرورة العمل على اعداد العاملين وتحفيزهم ورفع معنوياتهم وتحقيق العدالة فى معاملتهم، وكذلك تنظيم أجهزة العمل الإدارى، ومنع التداخل فى الاختصاصات، وتحسين وسائل العمل والتفتيش عليها للتأكد من مدى تحقيق كل هذه الأجهزة لمسئولياتها فى ميدانى الانتاج والخدمات وفقا لبرامج الانجاز ومعدلات الأداء المقررة.

بماذا نخرج من كل هذا ؟

ثمة شيء واحد مؤكد فى الحقيقة، وهو أنه لكى تتكامل هذه المهمة التى يقوم بها الجهاز فى مجال التنظيم والإدارة، فإن الأمر يتطلب تنظيما شاملا لإدارات شئون العاملين فى جميع أجهزة الدولة الإدارية، والارتفاع بمستواها، وتحديد اختصاصاتها بحيث تحقق وظيفتها بالمعنى العلمى للإدارة.

بمعنى آخر.. التنسيق بين الأجهزة واقتراح سبل العمل الميسرة بها.

فإلى أى مدى نجح الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى تحقيق هذا فيما يتعلق بوزارة التخطيط وبالهيئة العامة للتعبئة والإحصاء ؟

ومع أن هناك من ينادى بأن لا ضرورة فى الواقع لوجود وزارة التخطيط على اعتبار أن العملية التخطيطية مما يشارك فيها بالفعل مختلف الادارات والوحدات والاجهزة من ناحية، وعلى اعتبار أن عملية تجميع البيانات والاحصاءات والمعلومات مما يمكن أن يتم عن طريق التعبئة والاحصاء فحسب.. إلا أننا نرى فى مثل هذا الموقف شيئا من التطرف على أية حال.. وهو تطرف من الممكن التغلب عليه إذا ما تحددت لكل من الجهازين وظيفته بوضوح أكبر لا يسمح بشيء من الازدواج التداخل.

والرأى الذى يقال الآن هو أن الهيئة العامة للعبئة والاحصاء يجب أن ينحصر عملها فيما تقوم به الآن فقط من حصر للمواد والموارد، وتحليل هذا كله بما يخدم التخطيط كمرحلة تابعة.. ومن ثم يكون اختصاص وزارة التخطيط بعد ذلك وضع الخطة ذاتها بأيدى خبرائها وفنييها دون ما ندخل منها فى عملية تجميع المعلومات أو الاحصاء..

وهنا نعتقد أنه تبرز مسئولية الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى هذا الصدد، فعليه واجب تحديد وظيفة كل منهما ومواصفات القائمين بها... وفى الواقع لابد من بضعة إجراءات فى هذا السبيل :

- فلابد من معرفة مواطن الازدواج بادئ ذى بدء ومن ثمة العمل على تلافيها والقضاء عليها.
- إلى جانب هذا يستلزم الأمر ضم الخدمات ذات الطبيعة المتشابهة.
- الاستغناء بالتالى عن الخدمات والأنشطة والمهام غير الضرورية.

– تحديد المسئوليات المختلفة للموظفين.

– خفض النفقات فى كل جهاز إلى أقل حد ممكن يتفق مع كفاية أداء الخدمات والمهام والأنشطة الأساسية التى يقوم كل منهما بها.

وغنى عن البيان أن كل هذا إنما يتطلب أولا وأخيرا إدراكا واعيا لكيفية الإصلاح وسبله، وليس فقط مجرد الرغبة الطيبة فى إحداث هذا الإصلاح وتحقيقه. بمعنى آخر.. يتطلب الأمر دراسة موضوعية شاملة تستعين بالأسلوب العلمى. تضع كل ما انجزه العلم الإدارى من تقدم موضع الاعتبار.. كيما تكون الاستعانة به أكبر والفائدة أشمل وأعم.

(١٥ مايو ١٩٦٧)

★ ★ ★

التعليم والمشكلة الاجتماعية فى مصر



الدراســات العليــا

الدراســـات العليـــا

الدكتور محمد زكى شافعى - الدكتور عبد العزيز عجمية -الدكتور
زاهر رياض - الدكتور صوفى أبو طالب - الدكتور عبد المنعم
محمود - سعد الدين ابراهيم - الدكتور محمد عاطف غيث

الدراسات العليا تقوم أصلا على مبدأ التخصصص بعد الانتهاء من مرحلة الليسانس أو البكالريوس فى الجامعة، فهى تفترض درجة معينة من النضج العقلى والعلمى لدى طلبتها. إنها تهدف فى المحل الأول إلى تكوين نخبة متخصصة فى الفروع العلمية المخلتفة، وإلى التعمق فى مادة التخصص للارتفا ع بالمستوى الأكاديمى عن طريق ما يقدم من بحوث بإشراف أساتذة متخصصين، لذلك كانت وسيلة أيضا إلى فتح آفاق جديدة منوعة للبحث العلمى، ليس بالنسبة إلى طلبتها فحسب، بل بالنسبة إلى الاساتذة أنفسهم، لما يتطلبه ذلك من اتصال دائم بأحدث ما يجد فى مادة التخصص من تطورات. إنه بسب هذه الخصائص كان الفارق واضحا بين طبيعة هذه الدراسات العليا سواء فى الدبلومات أو الماجستير من ناحية، وبين الدراسات فى الليسانس والمعاهد من ناحية أخرى.. فبينما الأولى يغلب عليها الطابع العلمى بغرض تخريج باحث أكاديمى، أضف إلى ذلك إعداد من سيكونون أساتذة المستقبل، فإن الثانية تجمع فى العادة بين النظر والتطبيق، بغرض الاستزادة من المعارف العلمية وإعطاء أسلوب يستخدم فى مجال التخصص المعين.

والمتتبع للمشكلة الجامعية عندنا لا شك أنه لمس بوضوح أن التضخم الهائل فى اعداد الطلاب، وهو ما يمثل العنصر الرئيسى فى المشكلة، قد بدأ يزحف خلال السنوات الأخيرة إلى الدراسات العليا، إلى درجة اتضح معها أن سياسة التوسع فى هذا النوع من الدراسات، لم تفعل أكثر من انها حملت فى طياتها كل آثار مشكلات تزايد الاعداد التى تئن الجامعات تحت ثقلها.

إن تيارين تحكمهما وجهتا نظر مختلفتان تسيطران الآن على الدراسات العليا وتتنازعانها.. واحدة تقول بضرورة التوسع فى هذه الدراسات وتيسيرها أمام كل من يرغب فيها، والأخرى تقف منها فى الجهة المقابلة تعارضها وتنادى بوجوب حصرها فى اضيق نطاق ممكن، ولاعداد محدودة للغاية.. وبين هاتين النظرتين تعيش الدراسات العليا عندنا كل مشكلاتها؟ ما هى طبيعة هذه المشكلات ؟ وما هى أسبابها؟ وما السبيل إلى تذليلها والقضاء عليها ؟ لماذا أيضا تغايرت طبيعة الدراسات العليا فى كل جامعة عنها فى الاخرى؟ وما هو أثر هذا التغاير فى كل ما يرتبط بذلك من شروط ومتطلبات بالنسبة إلى المسئولين عن الدراسات العليا ذاتها، وبالنسبة إلى طلبتها أنفسهم ؟. وباختصار.. ما هو وضع الدراسات العليا بجامعاتنا؟ وكيف يمكن تطويره والتقدم به ؟.

إن بضعة خطوط عريضة نجدها تحدد ملامح الصورة، وهى موجودة باختلاف كبير أو قليل فى أقسام الدراسات العليا بجامعاتنا الثلاث. إن آراء كثيرة هنا فى جامعتى القاهرة وعين شمس، وكذلك فى جامعة الاسكندرية، اتفقت كلها على أن المشكلة الرئيسية التى تعيشها الدراسات العليا هى فى المحل الأول مشكلة تزايد مستمر وبلا حدود فى إعداد طلبتها.

هناك تضخم كبير فى أقسام الدراسات العليا يزيد على طاقاتها الحقيقية، يقابله نقص واضح فى الأساتذة المتخصصين الذين يقومون بالتدريس فى هذه الأقسام.

التفرغ ضرورى :

هكذا يقول الدكتور محمد زكى شافعى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. يقول أيضا : ويزيد المشكلة تعقيدا عدم تفرغ أى من الطالب والأستاذ، وشرط أساسى، لئلا تتعثر هذه الدراسات، إن يتفرغ لها كل منهما. ان الدراسات العليا غير جادة عندنا، فالملاحظ أن الأعداد الكبيرة من الطلبة الذين يسجلون أنفسهم فى الدبلومات وهم فى العادة يتزايدون سنه بعد أخرى، لا يدخل منهم الامتحان غير عدد قليل.. ذلك أن الوظيفة تستغرق معظم وقتهم فلا يستطيعون الانتظام فى الدراسة والمواظبة عليها.

دبلومات للترقية :

والوضع نفسه نجده فى قسم الدراسات العليا بحقوق القاهرة أيضا. يقول الدكتور صوفى أبو طالب أستاذ القانون الرومانى وتاريخ القانون إن غالبية الطلبة المقيدين

بالدراسات العليا غير جادين فى دراستهم. والسبب فى رأيه يرجع إلى أن بعض القوانين تشترط للترقية الحصول على بعض دبلومات معينة، بل أن بعضها يشترط الدبلومات للتعيين فى بعض الوظائف وهذا ما يجعل الطلبة يلتحقون بالدراسات العليا دون ما رغبة جادة فى السير إلى نهاية الشوط حتى الدكتوراه. يقول : أما النقص فى الاساتذة المتخصصين فيرجع إلى صعوبة استقدام أساتذة أجانب بالنظر إلى ضآلة المرتبات التى تمنح لهم، كما أن الجامعة لا تمنح الأساتذة العرب المنتدبين مكافآت مجزية. إن اللائحة تنص على مكافأة قدرها ١٥٠ قرشا فقط للاستاذ، ١٢٥ قرشا للأستاذ المساعد عن المحاضرة. أما بالنسبة إلى أساتذة الكلية فهم مرهقون بالعمل بقسم الليسانس كما أنهم يقومون بالتدريس لقسم الدكتوراه دون مقابل.

مشكلة أكل عيش :

ويتحدث أيضا الدكتور رياض زاهر أستاذ تاريخ أفريقيا بمعهد الدراسات الأفريقية فيقول : مشكلة الدراسات العليا عندنا هى مشكلة أكل عيش.. فالطالب تتنازعه نزعتان، هما ميله إلى الدراسة واضطراره إلى العمل كى يعيش. وتتغلب الثانية، وتبدأ المشاكل كلها.. ومن هنا لن تتاح الدراسات العليا جديا وكما يجب، إلا للطلبة المتفرغين.

ويقول الدكتور عبد المنعم محمود مدرس بقسم المحاسبة بتجارة القاهرة : إن الدراسات العليا تقوم على أساس البحث، الأمر الذى يتطلب توافر المراجع والكتب باعداد كبيرة. وهذا ما لا يتيسر لنا فى أغلب الاحيان بسبب ضعف الامكانات المادية من ناحية، وحاجتنا إلى اعادة تنظيم وفهرسة ما لدينا منها كى يسهل علينا استخدامها.

كما يثير الأستاذ سعد الدين ابراهيم المعيد بقسم الاجتماع بكلية آداب القاهرة المشكلة نفسها فيقول : إننا فى الحقيقة نفتقر بشدة إلى المراجع والمكتبات، فليس لدينا من الكتب ما نطمئن إلى أنه مساير للتقدم العلمى الحديث وللتطورات التى تجد مع كل يوم فى مختلف فروع العلم والمعرفة. ان اتصالنا العلمى بالعالم الخارجي يكاد يكون منقطعا، والسبب الرئيسى فى ذلك راجع إلى أن الدولة لا تضع تحت تصرف الجامعة من العملات الأجنبية ما ييسر لها شراء ما يلزمها من الكتب والمراجع العلمية من الخارج. هذا إلى تعثر طلبياتنا فى خطوات الروتين وبطئه.

ثم مشكلة أخرى أيضا.. إنها فى الحقيقة ناتجة عن عدم وجود العدد الكافى من الأساتذة المتخصصين. وقد لجأت الجامعة أمام الضغط على الدراسات العليا إلى الاستعانة بالمدرسين للقيام بالتدريس فى أقسامها، مما أدى إلى هبوط مستوى هذه الدراسات بوجه عام، وبالتالى انخفاض ملموس فى المستوى العلمى للخريجين. ذلك أن استاذ الدراسات العليا لابد أن يكون – وذلك إلى جانب تخصصه العميق – ذا خبرة طويلة فى التدريس والبحث العلمى.. الامر الذى لم يتوافر بعد لغيرهم من المدرسين.

إن جامعة الاسكندرية قد عثرت على الحل الامثل لمشكلة الدراسات العليا فيها. هكذا يقولون. لقد انشأوا هذا العام إدارة جديدة اسمها إدارة الدراسات العليا لتقوم برسم السياسة العامة لهذه الدراسات والتخطيط لها فى الكليات المختلفة بجامعة الاسكندرية.. انها ستتكفل بوضع البرامج لها، وتهيئة كل ما يحقق تطويرها.. هكذا يقولون ايضا.

وهذه الإدارة الجديدة لها منطق معين فى سياستها التى تسير عليها.. إن شرطا أساسيا جديدا لابد من توافره فى الطالب الراغب فى الدراسات العليا، سواء فى فروع الدبلومات المتخصصة المختلفة فى الكليات أو فى الماجستير، هو أن يقدم إليها شهادة ادارية تثبت أنه مقيم إقامة دائمة فى مدينة الإسكندرية ذاتها مقر الجامعة، ليس هذا فقط، بل يجب أن يحضر الطالب شهادة أخرى من الجهة التى يعمل فيها بالموافقة على التحاقه بالدراسات العليا.

إن الدكتور محمد عاطف غيث مدرس الاجتماع. بكلية الآداب يقول : ليس لهذه الاشتراطات غير معنى واحد، هو أن الجامعة تحدد اقامة الطلبة، وهذا أمر ضد طبيعة الأشياء.. انه منطق غير مفهوم بالمرة، إذ يجب مراعاة الفارق بين الدراسات العليا النظرية وخصوصا تلك التى تتعلق بالمجتمع والعلاقات والصناعة والعمل، وبين الدراسة المعملية التى تحتم على الطالب الانتظام والحضور اليومى، بخلاف الأولى التى لا تقتضى الاقامة الدائمة فى الإسكندرية، فهل معنى هذا أن جامعة الأسكندرية ستصبح جامعة اقليمية لا تمد نشاطها ودراساتها إلى خارج حدودها؟

ثم يقول.. إن غالبية طلبة الدراسات العليا هم من ا لموظفين، ولو سلمنا بأن دبلوما مثل دبلوم معهد العلوم الاجتماعية يضطر الطالب إلى حضور محاضراته بانتظام فهو ما لا

اعتقده ضروريا بالنسبة إلى الماجستير الذى يكفى فيه توجيه الأستاذ للطالب ومتابعته من وقت إلى آخر.

يقول أيضا.. ولنفرض أن أحدهم اضطرته ظروف عمله ألا يوجد فى الاسكندرية فهل يعنى هذا عدم السماح له بالدراسات العليا ؟ ثم.. لماذا لا يكون هذا الطالب أكفأ من آخر، وقد هيأت له ظروفه الوجود فى البلدة التى بها الجامعة ؟ اضف إلى ذلك أن هناك دراسات موجودة فى الإسكندرية. ولا توجد فى غيرها، كالدراسات البحرية فى كلية الهندسة مثلا.

أما الدكتور محمد عبد العزيز عجمية أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة جامعة الإسكندرية.. فيقترح علاجا للمشكلة من نوع آخر.. فى رأيه أن الطلاب لا يؤمنون بضرورة التفرغ، بل إن كثيرين منهم يلتحقون بالدراسات العليا على سبيل التجربة أو المشاهدة فقط، وأنهم قلما ينتظمون فى الدراسة.. يقول سيادته : فى بعض الأقسام نجد أن الذين يحضرون بالفعل لا يزيدون على ٤ من ضمن ٣٠ أو ٤٠ طالبا. لذلك، وحرصا على مستوى هذه الدراسات وعلى سمعة الجامعة، يجب أن تكون مسألة التفرغ أهم ما نعتبره.

ويقول... كما أرى وجوب تحديد عدد من يقبلون بالدراساات العليا، فلا يزيد فى القسم الواحد أو فرع التخصص على ١٠ طلاب، كما يجب التدقيق فى نسب الحضور، كذلك لابد من اشتراك الطالب اشتراكا فعليا فى الدراسة بتقديم بحوث يكلف بها أثناء دراسته، على أن تقلل المواد المعطاة بعض الشىء عما هى عليه الآن، كأن يكتفى بأربعة مقررات مثلا فى كل سنة.

ويذهب الدكتور زكى شافعى أيضا إلى رأى كهذا، فى رأيه أن الحل الوحيد لحل مشكلة الدراسات العليا، لن يتيسر إلا بتحديد عدد من يقبل بها، فلا يلتحق بها غير الطلبة المتفرغين الذين يأتون بمنح تحددها الجامعة لهم، ومنح تقدمها الوزارات والمصالح والمؤسسات والشركات لموظفيها. يقول... ولما كانت الإمكانات محدودة على أية حال، فإن فى هذا ضمانا أن المنحة لن تعطى إلا للاكفاء.

لابد أيضا من الاستعانة بالاساتذة الاجانب.. هكذا يقول الدكتور صوفى أبو طالب.. أن هذا سيفيد الدراسات العليا افادة كبيرة، كما لابد أيضا من محاولة التغلب على مشكلة الكتب والمراجع.. وكذلك مشكلة العجز فى اللغات..

واقتراح جرىء سمعناه أيضا من أكثر من مسئول. انه شىء جديد بالمرة ويحتاج فى الحقيقة إلى دراسة ونظر اذ لا يخلو من وجاهة. ان أصحاب هذا الاقتراح يقولون إن كل المحاولات التى تتخذ اليوم لتطوير الدراسات العليا ما هى إلا محاولات جزئية متفرقة ينقصها التكامل والشمول. إن المشكلة فى رأيهم أكبر، وفى الوقت نفسه اكثر تعقيدا من أن تعالج من ناحية واحدة فقط. لذلك فإن افضل حل للمشكلة كلها، فى رأيهم، هو أن ينشأ معهد عال للدراسات العليا تتركز فيه أقسام الدراسات العليا المختلفة في الجامعات كلها. ويستعان فيه بأساتذة متخصصين من الجامعات يتفرغون تماما من الدراسة فى البكالوريوس أو الليسانس، ويكرسون وقتهم وجهدهم للعمل بالمعهد.

ومع ذلك فهناك مشكلة أساسية تعترض تنفيذ مثل هذا الاقتراح.. وهى تتعلق بتوفير الأساتذة. فالمعروف أن الأستاذ الجامعى لا يبلغ درجة الاستاذية قبل مضى ١٥ سنة على الأقل.. الأمر الذى يجعل تنفيذه شيئا اقرب إلى الاستحالة إلا عن طريق الاستعانة بأساتذة متخصصين من الجامعات الاجنبية.

إن مشكلة الدراسات العليا بوجه عام إنما هى مشكلة تتعلق فى المكان الأول بوضع العاملين فى حقلها.. فى عدم وضع خريجى الدراسات العليا والمتخصصين فى الفروع المختلفة فى المكان المناسب لتخصصهم سواء فى الجامعة أم فى الهيئات العلمية خارج الجامعة.

(١٥أكتوبر ١٩٦٢)

★ ★ ★



مستقبل كليات الهندسة والعلوم

مستقبل كليات الهندسة والعلوم

الدكتور جلال شوقي - الدكتور أحمد الكبارتي

التوسع فى التعليم الجامعى وراءه بلا شك أسبابه ودواعيه الخطيرة. أهم هذه الدواعى حاجتنا الكبيرة إلى المتخصصين، وهى حاجة تشتد بالنسبة إلى نوع معين بالذات من أنواع التخصص تمليه طبيعة مرحلة التطوير التى قدر لجيلنا أن يعيشها. فنحن فى حاجة إلى قاعدة كبيرة من المهندسين والفنيين والخبراء، كذلك من الملاحظين والصناع المهرة لتنفيذ برامج التصنيع التى تقوم عليها نهضتنا الحديثة.

ومع ذلك فإن نظرة إلى حالة التعليم الجامعى عندنا تبين غير ذلك.. فبينما لدينا وفرة هائلة فى خريجى الكليات النظرية، لدينا نقص هائل أيضا فى خريجى الكليات العملية، وبوجه خاص فى كليات الهندسة وكليات العلوم – الأمر الذى لم يعد يتفق وطبيعة المستقبل الذى نرسى اليوم قواعده.

ولقد تمت فى الأيام الأخيرة إجراءات لتطوير الجامعة وكان لكليات الهندسة والعلوم فيها نصيب ملحوظ.. وعلى ضوء الواقع الذى تعيشه هذه الكليات من ناحية،، وتلك الإجراءات التى ما زال يدور حولها أكثر من نقاش من ناحية أخرى، يبرز تساؤل عما تحمله الأيام مستقبلا لهذا النوع من الدراسات..

تقول الدراسات التى أجريت حتى اليوم أننا فى حاجة إلى أكثر من ٧ آلاف مهندس في مختلف فروع التخصص. على حين أن الإحصاءات التى تجريها كليات الهندسة تقول إن كلياتنا بوضعها الراهن لا تسعفنا بهذا العدد، إن عدد خريجيها كل عام لا يتجاوز ٣٥٪ فقط من مجموع طلابها. كما أن نسبة التعليم الهندسى إلى التعليم الجامعى لا تزيد على ١٥٪، بينما معدلات النمو فى الدول المهتمة بالصناعة تقول أنه يجب أن لا تقل هذه النسبة عن ٣٠٪.. وهذا يعنى أننا فى حاجة إلى مضاعفة هذه النسبة لنتمكن ولو إلى حد ما، من تغطية

احتياجاتنا من المهندسين.. والأمر يكاد يكون مشابها بالنسبة إلى كليات العلوم أيضا.. ويصبح وضع هذه الكليات ومستقبلها فى حاجة فعلاً إلى شىء من البحث الجاد والمناقشة..

فى كلية العلوم بجامعة عين شمس سبعة فروع تخصص. التطوير الكبير الذى حدث خلال العشر سنوات الأخيرة كان بتحويل البرامج التعليمية من برامج أكاديمية بحتة إلى برامج تطبيقية، فأصبحت الكليات تمنح طلابها دبلومات تطبيقية وفقا لاحتياجات التصنيع..

* وضعت أمامه هذه الصورة كلها.. وقلت له ما رأيك؟

– يقول الدكتور أحمد الكباريتى بعلوم عين شمس : ولكن عملية التطوير تعترضها بعض عقبات، وأهم هذه العقبات النقص الكبير فى الأجهزة العلمية والأدوات وفى المجلات والكتب العلمية. فمنذ عام ١٩٥٧ لم تصل الكلية أية مجلة علمية أجنبية.. والنتيجة أن البحث العلمى يكاد يصبح محصورا فى دائرة الأبحاث المحلية، وحتى هذه الأبحاث يقف فى سبيلها ضيق المعامل ونقص الأجهزة فهى لا تكفى عدد الطلاب، وتحول قيود العملة و طرق الاستيراد دون شرائها من الخارج.

إن جامعة بلا أبحاث علمية هى بلا شك جامعة فى حكم العدم. وكما أن مشكلة المجلات العلمية – موجودة فى علوم عين شمس، فهى موجودة أيضا فى كليتى علوم وهندسة القاهرة، فمنذ عام ١٩٦١ وكلية الهندسة لم تدخلها مجلة علمية واحدة.. وذلك بخلاف عوامل أخرى تعرقل هذا البحث العلمى وتعوقه.

مشكلة نقص المعيدين مثلا.. إن علوم القاهرة على سبيل المثال بها ١٢٠ معيدا وهى فى حاجة إلى أكثر من ضعف هذا العدد لملاحقة الطلاب، والنتيجة عجز فى المعيدين فى كل الأقسام. فقسم الطبيعة به ٢٠ معيدا، والعمل فيه يحتاج إلى ٦٠ معيدا، وقسم النبات ظل يعلن طوال ثلاثة أعوام عن حاجته إلى معيدين، وأضطر أخيرا إلى انتداب ثلاثة من الخرجين، وهكذا أصبح المعيد يعمل أكثر من ٢٥ ساعة على حين أن اللائحة تحدد له ١٤ ساعة فقط.

– إن الوضع لا يختلف عن هذا كثيرا فى هندسة القاهرة، فقسم الهندسة الميكانيكية على سبيل المثال فى حاجة إلى ٩ معيدين، وعلى ذلك لا يجد رغم وجود الدرجات وأسأل الدكتور جلال شوقى عن السبب.. وعن دور الجامعة.. وعن كيفية مواجهة الأمور جميعها ؟

- يقول الدكتور جلال شوقى الأستاذ المساعد بهندسة القاهرة: لكى تقوم الجامعة بدورها لابد من توافر مقومات أساسية. وكلية الهندسة تفتقر فى الواقع إلى معظم هذه المقومات. فلا توجد لدينا إمكانيات كافية، سواء فى المدرجات أو المعامل. كذلك لا توجد مكتبة كاملة بالنسبة إلى النقص فى هيئة التدريس. ونتيجة هذا هى أن قسم الميكانيكا قد انخفضت قوته خلال السنوات الثلاث الأخيرة ٦٠ ٪ فى الوقت الذى تضاعفت فيه أعداد الطلاب.

يقول سيادته إنه لحل هذه المشكلات يجب الاهتمام قبل أي شيء بهيئات التدريس. كذلك الإغراء المادى ليس حلاً للمشكلة.. إنما الحل يكون عن طريق زيادة أعضاء هيئات التدريس المؤهلة.

* والسؤال المهم هو كيف يتم ذلك ؟

يقول : إن المتبع حاليا وسيلة ذات شقين، فمن ناحية نوفد بعثات إلى الخارج وهذا فى رأيى أضعف الإيمان، لأننا فى هذه الحالة سنظل محتاجين إلي الخارج، مما ينجم عنه إذا ما استمر الوضع هكذا، احتكار علمى نتيجة ارتباطنا الدائم بالجهات الخارجية. الشق الثانى هو ما يقوم به البعض من دراسات وبحوث علمية تؤهلهم لشغل مناصب التدريس. ومع ملاءمة هذا الحل، إلا أنه يستلزم وقتا طويلا بسبب عدم التفرغ ونقص الإمكانات.

لذلك اقترح إنشاء معهد مركزى ضخم للبحوث العلمية الهندسية لتخريج أعضاء هيئة تدريس مؤهلين تأهيلاً علميا عاليا من الناحيتين الأساسية والتطبيقية. وفى هذه الحالة، يكون ممكنا أثناء القيام بالتدريب وتحضير الشهادات معالجة مشاكل موجودة فعلاً في قطاعات الصناعة والزراعة والطب والتعليم. وبذلك نخرج من مرحلة النقل إلى مرحلة الابتكار، بالإضافة إلى فرصة تكوين ثروة علمية مرتبطة بمشاكلنا واحتياجاتنا، وهو غير الوضع الموجود حاليا، وهو أن جانبا كبيرا من البعثات تقوم بدراسات تهم الجهات الخارجية، وقد لا تهم الهيئات الوافدة التى لا ترغب فى أكثر من مجرد تأهيل مبعوثيها.

ثم يقول الدكتور شوقى: نحن فى حاجة أيضا إلى مكتبة مركزية ضخمة، والعبء فى هذا يقع على ملحقينا الثقافيين فى الخارج. فعليهم حضور المؤتمرات العلمية التى تهم الدولة، وأن يرسلوا إلى المكتبة المركزية جميع نشراتها وأبحاثها، وكذلك المجلات العلمية

بصفة منتظمة، والأبحاث التي تخرج في البلاد المختلفة، ورسائل الدكتوراه، وبيانات عن أحدث ما وصلت إليه الأجهزة العلمية وطريقة الحصول عليها. وبهذه الطريقة يمكننا تغيير مفهوم الجامعة فننظر إليها على أنها وحدة إنتاجية هامة لا يمكن أن تبخل الدولة عليها بالاعتمادات اللازمة ومختلف التسهيلات للحصول على الإمكانات المعملية .

يقول أيضا: ولما كان البحث العلمى لخدمة الصناعة أولاً، وكانت الصناعة يديرها القطاع العام، فلا بد أن تتزاوج الجامعة والمصنع فتسهم الصناعة فى تمويل الأبحاث، وتفتح الشركات معاملها للبحث والتدريب، وبذلك تحل الشركات مشكلة النقص فى الأجهزة والمعامل.

ثم يقول : ومع ذلك يجب إعاداة النظر فى نظام الكليات. فالذى لا أفهمه هو هذا التشابه الموجود بينها، مع أن المفروض أن يكون لكل جامعة لونها المعين، الأمر الذى يحتم الإكثار من التخصص فتفتح تخصصات أدق وأعمق تخدم الصناعات الناشئة والجديدة فى مجتمعنا.

(أول أكتوبر ١٩٦٣)





معاهدنا الصناعية العليا تعيش عالة على الإنتدابات

معاهدنا الصناعية العليا تعيش
عالة على الإنتدابات

الدكتور مصطفى المرعشلى - الدكتور عبد المنعم أحمد رزق

بصراحة.. ما هو مستقبل المعاهد الصناعية العالية عندنا ؟ وبمعنى آخر، ما هو مصير الأعداد المتزايدة من طلابها ؟

السؤال يدفعنا إليه واقع غريب تعيشه هذه المعاهد، ويجعل من وجودها شيئا مهزوزا للغاية، ومصير الآلاف من طلبتها معلقا بين أكثر من جهة واحدة لا تربطها رابطة.. والنتيجة أن أصبحت المعاهد الصناعية العالية عندنا تعيش ما هو أشبه بالمهزلة.. مهزلة ضحيتها أولا وأخيرا الطلبة أنفسهم.

كان طبيعيا جدا أمام التوسع الصناعى أن يلتفت تفكير الدولة جديا وبطريقة عملية إلى توفير ما يتطلبه هذا التوسع من المهندسين والفنيين، فبدأت تخطط لإنشاء عدد من المعاهد الصناعية العالية لتمد الوزارات والمؤسسات والشركات باحتياجاتها من خريجيها، بعدما تؤهلهم التأهيل العلمى والفنى الذى يسمح لهم بالمشاركة فى إقامة البنيان الصناعى ودعمه. وأنشئت من أجل ذلك ستة معاهد أحدها المعهد العالى الصناعى للمعلمين بالمطرية لتخريج المدرسين اللازمين للمدارس الإعدادية الصناعية، ومعاهد أخرى فى المنصورة والمنيا وشبين الكوم وبور سعيد والسويس، لتخريج مهندسين مؤهلين تأهيلاً عاليا، وذلك بخلاف مراكز التديب المهني وقد أصبح معها عدد طلبة هذه المعاهد والمراكز لا يقل عن ١٥ ألف طالب، تخصصوا فى مختلف الدراسات الفنية كالهندسة والميكانيكا وهندسة السيارات وهندسة القوى الكهربائية وهندسة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ومنذ البداية كان مفهومًا أن المؤهل الدراسى الذى تمنحه هذه المعاهد لخريجيها هو البكالوريوس، وتأكد هذا الفهم إثر تصريح للسيد وزير التعليم العالى فى أغسطس الماضى،

قال فيه أن المعاهد الصناعية العالية، مساوية تماماً لكليات الهندسية، وأن لا تفرقه مطلقا عند الوزارة بين خريجى المعاهد وخريجى الكليات.. وبدا وكأن كل شيء سوف يسير سليما فى الخط المرسوم.

إنما فارق كبير بين التخطيط والتطبيق، إذ تكشفت التجربة العملية عن مشاكل وصعاب صاحبتها فى الحقيقة منذ مولدها.. وبقيت على الرغم من كل المحاولات كما هى، تكاد تصيب بالشلل أجهزة هذه المعاهد كلها.. فطلابها لهم مشاكل، والأساتذة لهم مشاكل أيضا و خريجوها كذلك.

عميد أحد هذه المعاهد خارج القاهرة قالها لى بصراحة.. إن المعاهد تعيش فى ناحية والوزارة تعيش فى ناحية أخرى، رغم كل المشاكل الموجودة.

وأسأله عن طبيعة هذ المشاكل فيقول: يوجد مثلاً نقص كبير فى عدد الأساتذة تشكو منه كل الشعب، وهو نقص لست أدرى كيف تستقيم الأحوال معه فمعاهدنا الصناعية العالية تعيش فى الواقع عالة على الانتدابات من كليات الهندسة فى مختلف الجامعات.. وعلى تكليف المهندسين الجدد للعمل فيها كمعيدين.

ويعبر الأستاذ الدكتور عبد المنعم أحمد رزق بهندسة عين شمس والمنتدب بالمعهد الصناعى للمعلمين بالمطرية عن هذه المشكلة فيقول : ومع أن الانتداب لا يحقق أبدا الغرض إلا أننا مضطرون إليه أمام النقص فى هيئة التدريس، ولأن العدد الموجود بالفعل لا يتناسب أبدا مع التوسع الصناعى السريع الذى نأخذ به.

النقص فى هيئة التدريس، مع أنه أصبح مشكلة تقليدية عندنا إلا أنها تجعلنا نعرض إلى جانب آخر من المشكلة. أن الدراسة فى هذه المعاهد ليست فى مستوى الدراسة فى الكليات. وكما أن للاتهام مؤيدين فإن له معارضين أيضا.

– الدكتور مصطفى صادق المرعشلى عميد المعهد العالى الصناعى للمعلمين بالمطرية يقول إن هذا غير صحيح بالمرة، لأن الذين يقومون بالتدريس فى المعاهد الصناعية هم أنفسهم الذين يدرسون فى الجامعات. حقيقة قد يوجد بعض اختلاف من ناحية المواد ذاتها، ولكنه اختلاف من ناحية الكم فقط ولا يمس المستوى بأى حال.

ثم يتساءل د. المرعشلى قائلا : وإلا فعلى أى أساس إذن يمنح طالب المعهد البكالوريوس إن كان مستواه أقل من مستوي خريج الجامعة.

ولكن الدكتور رزق يعود فيقول: وحتى لو سلمنا بأن المواد واحدة وأنها مأخوذة عن مواد الجامعة نفسها، فالحقيقة هي أن الذين يتولون تدريسها فى الجامعة أساتذة مساعدون وكلهم مؤهلون اكتسبوا خبرة طويلة سواء هنا أو فى خارج.. وذلك على غير الوضع فى المعاهد وغالبية من يدرسون من المبتدئين والخريجين الجدد أو القدامى ممن لا يحملون مؤهلاً دراسيا أعلى من البكالوريوس.

– ومع ذلك يمسك الدكتور فتحى الشريف عميد المعهد العالى الصناعى بالمنصورة العصا من وسطها فيقول : وحتى على فرض أن هذا صحيح وأن الدراسة فى المعاهد أقل مستوى منها فى الكليات، فإن التقصير ليس تقصير الطلبة أنفسهم، بل يجب أن تتحمل الدولة ذلك فتعمل جادة على تدارك النقص فى هيئة التدريس.

ثم يتحدث الدكتور الشريف عن مشكلة أخرى فيقول. مع ذلك فليست المشكلة هى نقص الأساتذة فقط. فهناك عجز أيضا فى المعامل، وعجز فى الورش.. بل إن المبانى ذاتها وما يجب أن تشتمل عليه من قاعات ومدرجات لم تستكمل حتى الآن، مما يضطرنا إلى احتلال مبنى المدرسة الثانوية الصناعية بالمنصورة، وهى بنايات ضيقة أشبه بالأكشاك لا تفى بأغراض البحث العلمي والتدريس ووسائله».

إن الوضع نفسه موجود فى سائر المعاهد الأخرى، موجود فى معهد المنيا وفى معهد شبين الكوم وفى معهد المعلمين بالمطرية وفى المعهد الصناعى العالى ببور سعيد.

ويؤكد الدكتور رزق هذا فيقول: إن طلبة معهد المطرية مثلاً يقومون بتمريناتهم فى كلية الهندسة بجامعة عين شمس. وإذا وضعنا فى الاعتبار أن مهمة المعاهد هى فى المحل الأول تخريج فنيين للعمل فى الحقل التطبيقى وأنه لهذا تغلب التدريبات العملية على طبيعة دراستها، وضحت مدى الحاجة إلى تدارك كل أوجه النقص هذه.

ماذا كانت نتيجة هذه الأوضاع كلها ؟

إذا ما تركنا وزارة التعليم العالى جانبا، ومعها إدارة المعاهد العليا وكل وعودهما المتكررة بالإصلاح التى لم تتحقق أبدا، فإنه يمكن الوصول إلى النتيجة عن طريق الطلبة أنفسهم.

يقولون أنهم أصبحوا يشكون فى حقيقة المؤهل الذى يحملونه، فإن نقابة المهندسين تقف منهم موقفا غريبا كل الغرابة إذ ترفض قيدهم فى جدولها.. هكذا و بلا أسباب، مع أنها تفتح أبوابها لخريجى كليات الهندسة.

إن تساؤلا يدور على ألسنتهم ويؤكده معهم د.المرعشلى عميد معهد المطرية قائلا : على أى أساس ترفض نقابة المهندسين قبول خريجى المعاهد الصناعية العالية أعضاء بها؟

وأقوال كثيرة متضاربة بين الأساتذة أنفسهم منهم من يعترف بانخفاض مستوى المعاهد عن مستوى الكليات، مما لا يؤهلهم للنقابة. يقولون إن درجة استيعاب طلبة المعاهد أقل منها عند طلبة الجامعة ومستواهم فى الحساب والرياضيات العليا التى تعتبر أساسية فى الهندسة منخفض كثيرا. فبينما طلبة الهندسة يعتمدون مثلا على المسطرة الحسابية لانجاز العمليات بسرعة، فإن المعاهد لا تستخدمها أبدا. إلى جانب فوارق أخرى فى المستوى العلمى والنظرى لغلبة التطبيق على دراسات المعاهد.

بينما يعلل الآخرون الأمر بطريقة أخرى. إن المعاهد مهمتها الأصلية تخريج عاملين فى الحقل التطبيقي.. إذن ماذا سيفيدون من الالتحاق بها ؟

– مسئول فى الإدارة العامة للمعاهد العليا يقول : إن الوزارة بصدد البت فى هذه المشكلة، فقد أرسلت إلى نقابة المحامين جميع اللوائح والمناهج كى تقوم بدراستها وتضع تقييما لمستوى الخريجين يحدد وضعهم بالنسبة إلى طلبة البكالوريوس، وعلى ضوء هذا التقييم سيتحدد حل المشكلة كلها.

ومع ذلك يتبقى جانب معين من المشكلة وهو فى هذه المرة يتعلق بطلبة مراكز التدريب المهنى وخريجيها.

الحقيقة أن مشاكل المعاهد الصناعية العالية هى هى مشاكل المراكز، ومشاكل أخرى أيضا. مدة الدراسة فى المراكز تسعة أشهر بعدها بعثة إلى الخارج لمدة ثلاث سنوات للتدريب العملى فى ألمانيا.. كذا نظامها، ولكن ما يحدث بالفعل يغاير هذا إلى حد بعيد.

أمام أبواب الإدارة العامة بوزارة التعليم العالى التقينا بمجموعة منهم.. يقولون أن مركز تدريب شبرا أخذ منهم ١٦ جنيها رسوم سفر ومضى عامان دون أن يسافروا الأغرب من هذا.. أنهم عندما طالبوا المركز برد الرسوم اشترط عليهم كتابة (تنازل) عن حق السفر.. إن

دفعة عام ٦٢/٦١ وعددها ١٦٠٠ طالب لم يسافر أى منهم حتى اليوم، وما زالوا فى انتظار أن تتحقق الوعود.

– ثم يقول أحدهم.. وهو محمد السعيد محمد أبو العلا: إننى أنتظر البعثة منذ عامين والحجة فى التأخير أننا نسىء إلى سمعة بلدنا فى الخارج، وهى حجة غير مقبولة إذ يسمح لطلبة المعاهد الأخرى بالسفر دوننا.

الأدهى من ذلك.. أحدهم يقول أنهم لمدة ستة أشهر من التسعة أشهر لم ينالوا أى تدريب عملي، حتى الدراسة النظرية ذاتها مع قلتها فهى ضحلة. ثم يقول : لقد ترك بعضنا كليات ومعاهد عليا صناعية كانوا بها على أمل إيفادنا إلى ألمانيا، والنتيجة أننا لم نصل إلى أي شيء. فإذا كانت الحجة هى انخفاض مستوانا العلمى فنحن نطالب بوضع تقييم لمؤهل الخريجين. ثم ما المانع أن تقرر دراسات تكميلية لرفع المستوى؟

والآن.. ما العمل ؟ كيف يمكن حل هذه المشاكل كلها وتطوير معاهدنا الصناعية العالية وتأمين مستقبل الخريجين الوظيفى ؟

– إن مسئولا كبيرا فى الإدارة العامة للمعاهد يقول : إن هناك خطة جديدة لعلاج كل هذه المسائل.. ستنتهى مشكلة المبانى فى العام القادم، كذلك سوف تستكمل خلال هذا العام أجهزة المعاهد وورشها.. فبالنسبة إلي المعهد العالى بالمنصورة قدر حجم الاستثمار لعام ٦٣/٦٢ بمبلغ ٢٢٠ ألفا من الجنيهات، كذلك ٥٠ ألفا لكل من معهد شبين الكوم والمنيا وبور سعيد.

يقول أيضا أن الوزارة ترسل المبعوثين إلي الخارج.. وفى عام ١٩٦٦ سيكون قد عاد ٧٨ مبعوثا ويصبح لدينا فائض من المدرسين والمعيدين. بل أكثر من هذا.. ستتسع مراكز التدريب فتقبل ٢٠٠٠ من الطلاب فى العام القادم، زيادة عما هى عليه الآن وسوف تستكمل كل أوجه النقص الموجودة.

ومع ذلك نسمع اتجاها آخر للتطوير.. يقول د. عبد المنعم رزق أنه كان يجب أن نجعل المعاهد على مستوى معين يتمشى مع الإمكانات الموجودة، فنمنح الخريجين دبلوما مثلاً أو شهادة ثم تستكمل الدراسة لمنح البكالوريوس.

وأقتراح آخر أيضا : على كل معهد أن يحدد هدفه وتخصصه بالنسبة إلى موقعه الجغرافى وظروفه البيئية أو بالنسبة إلي موقعه الصناعى.. فيتجه معهد شبين الكوم مثلاً

إلى التخصص فى الغزل والنسيج، والمنيا للكهرباء وتكييف الهواء، والسويس للبترول والسفن، على أن يراعى فى كل هذا الاحتياجات الفعلية للمصانع والاحتياجات المستقبلة نظرا إلى التوسع الكبير.

وبعد....

فلئن كانت الخدمات التي قدمت حتى الآن لتطوير هذا الواقع إلى أفضل، لم تزد على أن تكون تجارب محدودة قدر لبعضها الفشل بسبب عدم وجود سياسة دقيقة مرسومة فإن ضرورة مسايرة التقدم الصناعى ودعمه أيضا، ليوجبان الإسراع فى وضع سياسة واضحة تقوم على دراسة سليمة لاحتياجات الدولة. أما أن تترك الأمور على حالها، فمضيعة للأموال ومقامرة بمصائر الشباب ومستقبلهم.

(أول فبراير ١٩٦٤)

★ ★ ★

أزمة الدراسات الإنسانية

أزمة الدراسات الإنسانية

الدكتور أحمد عزت عبد الكريم - الدكتور عبد العزيز عزت - الدكتور أحمد الخشاب

«النظرة القائلة بضرورة التركيز والاهتمام بالدراسات العملية وحدها دون الدراسات الإنسانية، نظرةجزئية ناقصة.. فهى عند الدراسة والمناقشة لا يستقيم لهاوجود، لافتقارها إلى الدليل الموضوعى المقنع.. لماذا ؟

لأنه أمام الراغب فى التطوير وإحداث التقدم لا يعود مجال لهذه التفرقة وتغليب واحدة من حيث الأهمية على الأخرى. خاصة إذا ما ارتبطت هذه الرغبة بمجتمع اشتراكى حيث تتضح الحاجة بالدرجة نفسها إلي كليهما.. فالمجتمع الاشتراكي ليس مجتمع إنتاج فقط، وإنما هو مجتمع خدمات أيضا.. وعلى قدر التوسع فى الخدمات يكون نصيب الفرد منها.... هذا من جانب »

ومن جانب آخر.. لأن خلق التقدم البشري لم يعد وقفا على تخصص في مجال معين من الدراسات دون آخر، فحتي في أضيق مجالات التخصص وأقلها أصبحت العلوم والمعارف والخبرات متداخلة ومتساندة. وقد ظهرت حديثا مجالات جديدة يتضح فيها التعاطف بين الجانبين – النظرى والعملى – كالهندسة الاجتماعية والتشريعات العمالية والطب الاجتماعى والخدمة الريفية والتخطيط وغيرها من العلوم التي باتت تناقش مشاكل العصر، كموضوعات التهجير والتوطين.. كل هذا مما يؤكد مرة ثانية ضررة إعطاء مزيد من الاهتمام للدراسات الإنسانية.

وتكاد الدراسات الإنسانية عندنا تكون مركزة فى كليات الآداب بجامعاتنا. ومن هنا يتحدد النظرإلى كليات الآداب عند محاولة معرفة مكانة هذه الدراسات ووضعها.. وفى داخل هذ النطاق بين كليات الآداب الثلاث، بجامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية وجامعة عين شمس، يظهر أكثر من وضع ينطوى بعضها على غير قليل من التناقض الصريح...

ومع ذلك قد يكون مفيدا قبلما نتعرض لهذه الأوضاع، أن نعطى صورة لنوع الدراسات والتخصصات الموجودة فى كل كلية.

- فى الكليات الثلاث، مدة الدراسة أربع سنوات يمنح الطالب فى نهايتها درجة الليسانس، متوسط عدد الأقسام فى كل كلية عشرة أقسام يصل متوسط عدد المواد فى كل منها وفى كل سنة إلى ١٠ مواد.

- من ناحية التخصصات المختلفة تشترك الكليات الثلاث فى أقسام معينة هى : قسم اللغة العربية. قسم اللغة الإنجليزية. قسم اللغة الفرنسية. قسم التاريخ قسم الجغرافيا.

تبقى عدة تخصصات أخرى توجد فى الكليات بدرجة متفاوتة.. مثلاً : قسم الصحافة: وتتميز به آداب القاهرة، قسم الوثائق والمكتبات: وتنفرد به أيضا آداب القاهرة، قسم الآثار: يوجد فى الكليات الثلاث وإن كان فى الإسكندرية يتخذ اسم الآثار اليونانية دلالة على نوع التخصص. قسم الدراسات القديمة : فى الكليات الثلاث ولكنه فى الإسكندرية باسم الدراسات الأوربية القديمة. قسم اللغات الشرقية : وهو فى آداب القاهرة وحدها. قسم الاجتماع : ويوجد فى جميع الكليات وإن امتزجت فيه الدراسات الاجتماعية بدراسات أخرى. تختلف من كلية إلى أخرى. فبينما هو قسم قائم بذاته في آداب القاهرة ووقف على تدريس علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، نجده فى آداب الإسكندرية باسم قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية حيث تدرس علوم الفلسفة والمنطق والأخلاق وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية إلى جانب علم الاجتماع.. وذلك بخلاف آداب عين شمس، إذ تمتزج فى القسم فى السنتين الأولى والثانية الدراسات الاجتماعية والدراسات النفسية، ثم يتفرع فى السنة الثالثة إلى فرعين أحدهما للدراسات النفسية والآخر للدراسات الاجتماعية.

- يوجد بعد هذا معهد العلوم الاجتماعية وتنفرد به آداب الإسكندرية وهو يمنح خريجيه دبلوما معادلا لدرجة الماجستير. ثم معهد الدراسات الأفريقية وهو التابع لآداب القاهرة.. وبين هذه الأقسام المتشابهة وما تحويه من مواد، تدور مشاكل كليات الآداب.. والمهمة التي تواجهنا الآن هى محاولة التعرف على هذه المشاكل ومناقشة أسبابها وكيفية مواجهتها..

فى اعتقادنا أن الصورة العامة لمستوى الدراسات ومدى الاستفادة منها إنما تحدده معايير معينة، هى:

* القوة الجامعية ممثلة فى هيئة التدريس بالكلية ومدى كفاية هذه القوة.
* ما يقابل هذه القوة من طلاب.
* إمكانات الدراسة والبحث ممثلة فى المكتبات والأبنية.
* وحول هذه النقاط يجب، أن يدور البحث عن هيكل المشاكل وأسبابها.

ومن الوهلة الأولى تبدو الصورة غير مشرقة..

مثلا.. فى كلية آداب القاهرة كان عدد القوة الجامعة عام ٦٢/٦٣ (١٤٨) من **الأستاذة** والمعيدين، منهم ١٠ معارون للخارج بصفة دائمة، وحوالى ٢٨ معيدا غير مؤهلين، **بينما** عدد الطلبة ٧٦٠٥ طلاب. وعليه فإن النسبة بين القوة الجامعية العاملة وبين عدد الطلبة تبلغ فى الجملة مدرس واحد : ٦٣ طالبا كما تصل إلي أكثر، من ضعف هذا إذا طرحنا المعيدين غير **المؤهلين** والمعارين بصفة دائمة من هيئة تدريس المؤهلين. وطبيعي أن مثل هذه النسبة لا **يمكن أن يستقيم معها علم** ولا تعليم. بل إن الأمر ليس مقصورا على آداب القاهرة وحدها. **فحسب إحصاء ٥٩/٦٠** نجد أن مجموع طلاب الكليات فى جامعاتنا الثلاث يقوم بتدريسهم **٨٧٣ من الأ**ساتذة والمعيدين أى بنسبة ٦٠:١ تقريبا، وهي نسبة مخيفة أيضا.

والنتيجة لها أكثر من جانب.. فإذا أخذنا فى الاعتبار الأعداد المتزايدة التى تلج أبواب **كليات الآ**داب كل عام، لأصبح النصاب الأسبوعى لهيئة التدريس، ومعروف أنها لاتزيد بالنسبة ذاتها، شيئا ثقيلا بالفعل. حتى أن بعض الأساتذة من ذوى الكراسى يلقون ٢٢ محاضرة أسبوعيا إلى جانب أعبائهم الخارجية. وهو أمر لا يرجى منه أية ثمرة.. هذه واحدة.

أما الثانية فهى أن صورة استفادة الطلاب من الدراسة أصحبت مهزوزة للغاية ودون المستوى الذى ينبغى أن تكون عليه. ويتضح ذلك عند مقارنة أعداد المقبولين بأعداد الناجحين. ولنضرب لذلك مثلا آداب القاهرة خلال السنوات الماضية :

السنة	مقبولون	ناجحون
٥٩/٦٠	١٣٥٥ منتظم	٦٦٨
	٧٣٦ منتسب	٩٦
	٢٠٩١ مجموع	٧٦٤
٦٠/٦١	٩٥٣ منتظم	٤١٩
	٧٤٢ منتسب	٦٦
	١٦٩٥ مجموع	٤٨٥
٦١/٦٢	٧٩٤ منتظم	٢٩٣
	٥٩٣ منتسب	٨٥
	١٣٨٧ مجموع	٣٧٨

من هذا الجدول يتضح أن متوسط نسبة الناجحين من المستجدين في السنوات الثلاث **هو** ٣٠٪ (٣٦.٥٪ و ٢٨٪ و٢٦٪ على التوالى للأعوام الثلاثة من ٥٩/٦٠ إلى ٦١/٦٢).

ومادام **المفترض** أن الأصل فى الدراسة هو أن ينجح الطالب لا أن يرسب، باعتبار أن النجاح هو **الدليل** الوحيد على التقدم فى التحصيل، فكل نسبة للناجحين تقل عن ٧٠٪ من مجموع الطلبة المتقدمين للامتحان هى بلا شك نسبة ضئيلة ومتخلفة. وليس يخفف من وطأة هذه النتيجة أن يقال أن هناك راسبين تماماً وراسبين فى مواد، ذلك أن الأول فاشل والثانى لا يخرج عن كونه فاشلاً وإنما جزئيا.

ما الحل إذن.. ؟

– يقترحه الدكتور أحمد عزت عبد الكريم عميد آداب عين شمس قائلا : بديهى أن الكليات النظرية، وخاصة كليات الآداب، أصبحت أعداد طلابها آخذة فى التضخم عاماً بعد عام، وهذا مرهق للدولة من حيث توفير الإمكانات اللازمة سواء هيئة تدريس أو أبنية أو غيرها.. كما أن الطالب المتفوق لا يلقى مع وجود هذا الوضع نصيبا من العناية لأنه يضيع وسط المجموعة الكبيرة من الطلبة. لذلك أرى أن الدراسة فى الآداب يجب أن تنقسم إلى قسمين: *القسم الأول هو الدراسة لليسانس العادية. والقسم الثاني دراسة لليسانس الخاصة أو الممتازة.*

ويشرح الدكتور عبد الكريم وجهة نظره فيقول : وفى هذا النظام لا أجد مانعا أن تضم السنة الأولى كل الطلبة حين يعطون دراسة عامة. ولكن من ينجح من السنة الأولى بتقدير جيد جدا أو جيد مرتفع أى حوالى ٧٠٪، تحتضنه الجامعة حيث يتابع الدراسة فى أقسام حسب تخصصه وتحت رعاية خاصة إلى مرحلة الدراسة العليا التى يجب أن يمنحوا فيها مكافآت تعينهم على التفرغ، بينما تسير مرحلة الليسانس العادية للآخرين بلا تخصص. وهذا فى رأيى يحقق مبدأ تكافؤ الفرص، كما أنه يتضمن حلا لمشكلة النقص فى المعيدين ومشكلة القبول أيضا.

ولكن على الرغم من هذا يبقى جانب من المشكلة.

ذلك أن كل حل لا يركز على موضوع المنتسبين، سواء لإقامة التوازن بين الثقافة النظرية والثقافة العملية فى جامعاتنا، أم لرفع المستوى العلمى بالكليات النظرية، هو فى رأيى حل ناقص. فالاختلال الموجود فى الكليات النظرية وخاصة فى كليات الآداب، سببه العمل بنظام الانتساب وفتح بابه على مصراعيه، مما ينتج عنه إلى جانب الاضطراب الكمى الموجود أصلا. اضطراب آخر كيفى.. لكن لما كان من غير المعقول إغلاق الباب دونهم فالعلاج لمشكلة المنتسبين هو التوسع فى فتح جامعات جديدة.

والحديث عن الطالب والأستاذ يجعلنا نتطرق إلى الحديث عن الحلقة الوسطى فى التعليم الجامعى، وهى بالنسبة إلى كليات الآداب بالذات تتمثل فيما تضمه مكتباتها من المراجع والكتب.ومرة ثانية تبدو الصورة غير مشرقة. فمذكرات الأساتذة هنا لا المراجع هى العمود الفقرى، هى تدرس لا للعلم ولكن لوضعها فى ورقة الامتحان، ويذهب الغرض منها مع انتهاء هذا الامتحان.

وعلى الرغم من أن آداب القاهرة هى أعرق كليات الآداب عندنا، إذ انشئت جامعة القاهرة فى ١٩٠٨ بينما جامعة الإسكندرية لا ترجع إلى أبعد من عام ١٩٤٦ وعين شمس بعد هذا التاريخ بأعوام طويلة. إلا أن مكتبة آداب القاهرة تعكس مع ذلك واقعا لا يخلو من مفارقات.

* ميزانية المكتبة ٢٨٠٠ جنيه فقط موزعة على ١٣ قسما بينها معهد الدراسات الأفريقية، والرقم هو هو لم يتغير خلال العامين ٦٢/٦٣ و ٦٣/٦٤.

* مكتبات بعض الأقسام تفتقر إلى مراجع أساسية، وأهم هذه الأقسام اللغة الشرقية والقسم العربى وقسم الصحافة والمكتبات.

* قسم اللغة العربية لم يحصل على أى كتاب خلال العام الحالى، وكذلك قسم الدراسات الشرقية.

* مشتريات قسم الصحافة خلال هذا العام بلغ ثمنها ١٧ جنيها و ٢٥٠ مليما.

* الشىء الواضح الذى لمسته وسمعته فى مكتبات الكليات الثلاث هو أن الصلة بين الطالب والمكتبة تكاد تكون مفقودة.

* الطالب لا يجد التوجيه من الأستاذ.

* المذكرات المطبوعة والملقاة أضاعت روح الاجتهاد والبحث والفضول العلمى.

ومع ذلك كله تبقى المشكلة الرئيسية التي تعيشها كليات الآداب وتنعكس بصورة أو بأخرى على خريجيها. فمع إيماننا بأن كليات الآداب تهيئ خريجيها لولوج ميادين عديدة، إلا أن الأصل فيها هو إعداد أجيال من المعلمين كى يتولوا مهمة التدريس. وهنا يصبح وجود جهات أخرى لتخريج مدرسين لكلية التربية، نوعا من الازدواج لا ضرورة له.. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، على الرغم من أنّ تشابه المواد وازْدواجها شائعان بين أقسام الكليات الثلاث إلان أقسام الاجتماع بها تعكس هذا الوضع بصورة تجعل من الأمر مشكلة قائمة بذاتها. ففى داخل هذه الأقسام تصبح تخصصات كثيرة صورة متكررة غير مفهومة. فعلم الاجتماع مثلا.. وعلم الاجتماع الريفى والانثروبولوجيا، تدرس كلها في اجتماع القاهرة، كما تدرس فى قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بآداب الإسكندرية، كما أن مواد أخرى، مثل علم النفس الصناعى والتخطيط وتنسيق المجتمع وخدمة الفرد والجماعة والتوجيه والاختيار المهنى تدرس فى الإسكندرية مثلما تدرس تماما فى جامعة القاهرة.. والصورة ذاتها بالنسبة أيضا إلى آداب عين شمس. والوضع فى حد ذاته يثير تساؤلا عما إذا كان من الأفيد تنسيق هذه التخصصات وتجميع المتشابه منها فى مكان واحد.. ونجد أكثر من رأى واتجاه.

– الدكتور عبد العزيز عزت رئيس قسم الاجتماع بآداب القاهرة يرى أنه لابد من وضوح التخصص فى كل كلية. يقول أن قسم الاجتماع فى آداب القاهرة هو قسم التخصص

الوحيد، وعليه يجب أن تتخصص آداب الإسكندرية فى الفلسفة فقط وآداب عين شمس فى علم النفس فقط. ذلك أن جامعة الإسكندرية تدرس الاجتماع كملحق للفلسفة وممتزجا بها وبغيره من العلوم النظرية، بخلاف الحال فى آداب القاهرة فهى تدرس علم الاجتماع كعلم وضعى مستقل.

- ومع ذلك يذهب الدكتور عزت عبد الكريم إلى رأى آخرى فيقول : إننى أخاف الرأى القائل بتجميع الدراسات الاجتماعية، ذلك أن وجودها فى كليات متعددة يتيح الفرصة أمام كل كلية لأن تظهر شخصيتها الذاتية فى هذه الأجواء المختلفة من الدراسة. فمثلاً دراسة جامعة الإسكندرية لمشكلات المجتمع السكندرى بصفة أن المدينة ثغر، تختلف قطعا عن مشاكل المجتمع عندنا فى القاهرة مثلا. هذا إلى ازدحام الكليات بالطلاب، فما بالك لو جمعت هذه الأعداد فى كلية واحدة.

ثم يقول: أما بالنسبة إلى الوضع فى آداب عين شمس، فإنى أعتقد أن وجود الدراسات النفسية والاجتماعية بالكلية هو الوضع الأسلم. فمن ناحية، أن فرع الدراسات النفسية عندنا، هو الفرع الوحيد من نوعه فى كليات الآداب، كما إن الدراسات النفسية والاجتماعية أوثق اتصالا أحدهما بالآخر من اتصال الفلسفة بالاجتماع مثلاً كما فى جامعة الإسكندرية، أو اتصال الفلسفة بعلم النفس، لأن علم النفس فى الواقع يعالج المشاكل النفسية للفرد وللجماعة.

- ويعرض الدكتور أحمد الخشاب بآداب القاهرة أيضا للمشكلة قائلا : أوافق على تجميع المواد الاجتماعية بالكليات فى كلية واحدة، على أساس أن تتخصص الكليات الأخرى فى نوع من الدراسات يكشف عن خصائصها الذاتية، وإن كان هذا لا يمنع تبادل الخبرات والاستفادة بها على اعتبار أنها جميعا دراسات إنسانية متكاملة.. بل لا يوجد ما يمنع توحيد المعاهد والكليات التى تقدم الدراسات الاجتماعية فى كلية واحدة. ولكن بشرط إعادة النظر فى تحديد علم الاجتماع كعلم دخلته فروع جديدة وارتبط بغيره من العلوم، كالاقتصاد والسياسة والخدمة الاجتماعية والطب والهندسة.

وبعد.. فمع أنه يصعب جدا تقييم وضع الدراسات الإنسانية فى كلياتنا بسبب النمو المتزايد والتغييرات السريعة التى تطرأ مع كل يوم، إلا أن خطوطا معينة وضحت لنا من خلال أحاديثنا مع العمداء والمسئولين فى كليات الآداب، ويمكن إجمالها فى نقاط هى:

– الإقبال المتزايد على كليات الآداب ليس مبعثه الميل إلى نوع الدراسة ذاتها وإنما هو نتيجة سياسة المجاميع التى تلقى بالكثيرين علي غير اتجاهاتهم، وهو فى حد ذاته سبب وراء انخفاض مستوى الطلبة والخريجين.

– كليات الآداب بوجه عام تشكو عدم توازن كبير بين قوة التدريس وبين أعداد الطلاب، أضف إلى ذلك انشغال الأساتذة بأعباء خارجية، وهى ظاهرة تسهم بدورها فى انخفاض المستوى.

– أن زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس والحد من عدد الطلاب هو العلاج.

– الجامعة من حيث هى جامعة، عبارة عن أستاذ وكتاب، وكليات الآداب لا يمكن أن تستقيم الأوضاع فيها ماظلت المذكرات المطبوعة هى الأسلوب السائد.

– كذلك يجب أن تعفى المكتبات من قيود الروتين واللوائح المالية، مع ضرورة توافر الأماكن والموظفين المؤهلين.

– الدراسات العليا ليست غير امتداد لمرحلة الليسانس بكل ضحالتها، مع أن المفروض أنها مرحلة تتبلور فيها القدرة على البحث العلمى لتخريج مؤهلين تأهيلا عاليا عن طريق اتصال مباشر وإشراف مستمر من الأستاذ على طلبته.

– البعثات لا تتناسب بوجه عام مع تزايد الطلاب أو مع التطوير الحديث.

– غريب ألا تظفر آداب القاهرة إلا بستة وثلاثين بعثة على مدى ٢٤ سنة (من عام ٣٩ إلى ٦٣ وهى كلية لها ١٢ فرعا مختلفا من الدراسات ولكل فرع تخصصاته.

– وضوح التخصصات وتجميع المواد المتشابهة أمران حيويان وضروريان لتنصلح الأحوال فى كليات الآداب عندنا.

(١٥ مايو ١٩٦٤)

★ ★ ★



إدماج جامعة القاهرة وعين شمس..
واقتراحات أخرى

إدماج جامعة القاهرة وعين شمس..
واقتراحات أخرى

الدكتور عز الدين فريد

فى مناقشة مع الدكتور عز الدين فريد عميد آداب القاهرة سابقا، ورئيس مجلس إدارة الدار القومية حاليا.. تطرق الحديث - بالرغم من قصر الوقت - إلى قضايا ومسائل عديدة عن أوضاع كليات الآداب واقتراحات تطويرها..

قلت للدكتور عز الدين فريد : يقترح البعض - كتنظيم جديد لكليات الآداب- إنشاء كلية خاصة للعلوم الاجتماعية.. فما رأيك فى هذا الاقتراح ؟ وكيف تتصور إمكان التغلب على ما تواجهه هذه الكليات من مشكلات ؟

ولم يستطع أن يخفى الحدة التى اكتست بها كلماته.

- لا أوافق على إنشاء كلية العلوم الاجتماعية هذه؛ لأن العرف العالمى لم يجرعلى فصل العلوم الاجتماعية عن الآداب، بمعنى دراسة اللغات عموما.. وأنا اعتقد أن إنشاء كلية للعلوم الاجتماعية، وكلية أخرى للغات وآدابها، سيؤدى إلى تضخيم إدارى ليس له ما يبرره، ويحتاج إلى جهاز آخر أكبر من ذلك الجهاز الموجود فى كلية واحدة للآداب.

إن وجود أساتذة من تخصصات مختلفة تحت سقف كلية واحدة يفيدهم جميعا، نتيجة نقاشهم وتفاعلهم بعضهم مع بعض. كما أن إنشاء كليتين يعتبر تمزيقا للوحدة التى تتمتع بها كليات الآداب.

قلت للدكتور عز الدين فريد : تحولت فى الفترة الأخيرة بعض المعاهد إلى أقسام، فما هو رأيك وتقييمك لهذه الخطوة ؟

- فى اعتقادى أن تجربة تحويل المعاهد إلى أقسام قد فشلت تماما، خذ مثلا قسم الصحافة.. فالصحافة تحتاج إلى ثقافات مختلفة.. وتخصصات متباينة لا يمكن أن يكون

الطالب الحاصل على الثانوية العامة مستوعبا لها، ولكن قسم الصحافة، يقبل الحاصلين على الثانوية العامة حيث لا خبرة ولا معلومات، أو ربما لا تكون لديه المؤهلات التى تتيح له أن يصبح صحفيا..

وصمت د. فريد برهة تابع بعدها:

هل تريد أن تعرف ما الذى يفكر فيه معظم الطلبة ؟ كل واحد يخيل أنه سيصبح مثل محمد حسنين هيكل أو مصطفى أمين أو غيرهما من كبار الصحفيين بصرف النظر عن توافر المؤهلات والثقافة.

قلت له : وما رأيك فى الدراسات العليا وما يحوطها من مشكلات ؟

– فى الخارج يحتمون على طالب الدراسات العليا أن يكون متفرغا، بل موجودا أيضا فى البلد نفسه الذى يدرس فيه فى أول وآخر تيرم، أما عندنا فالحال يختلف تماما..

وقد تقول أن ذلك يستدعى وجود ميزانية كبيرة، وأنا أرد على ذلك بأن على كل محافظة أن تخصص جزءا من ميزانيتها يصرف كمنح لطلبة الدراسات العليا من أبناء المحافظة.

نقطة هامة وأخيرة تناولها الحديث مع الدكتور عز الدين فريد.. وهى وجود جامعتين فى القاهرة وحدها، والعلاقات بينهما يحكمها التنافس وروح الاستعلاء.

تناول الدكتور عز الدين هذه النقطة قائلا:

هل يمكن أن يكون فى القاهرة وحدها جامعتان متنافستان ؟ إننى أعتبر أن هذا وضع لا مبرر له، بل يأتى على حساب اعتبارات كثيرة ويؤدى إلى نتائج سيئة تعرقل نمو التعليم الجامعى وتدعيمه.

القاهرة يجب أن يكون فيه جامعة واحدة فقط. وحين أقول ذلك فأنا أعنى أن تندمج جامعة القاهرة وجامعة عين شمس فى جامعة واحدة، وأن تختص جامعة القاهرة بدراسات معينة، وجامعة عين شمس بدراسات أخرى، وأن توحد الامتحانات بينهما، لا أن تضع كل جامعة امتحانات بمفردها : وهذا الاقتراح – كما اعتقد – سيؤدى إلى ما يأتى :

أولا : عدم تحكم الاساتذة فى الطلبة وفرضهم كتبا معينة عليهم، لأن الذى سيضع الامتحان ليس هو الأستاذ بل هيئة جامعية.

ثانيًا : سيؤدى تطبيق هذا النظام إلى تجميع المكتبات المتفرقة للأقسام المختلفة مما يدعم إمكاناتها وطاقاتها.

ثالثًا : تجميع الأساتذة والقضاء على انقساماتهم.

ثم قال: إننى اعلم أن هذا الاقتراح يعارضه كل من لهم مصالح أو مراكز يريدون البقاء فيها، بصرف النظر عن أى اعتبار آخر.

كما أن هذا الاقتراح يؤدى حتما إلى إزالة التعصب الموجود حاليا بين الخريجين من الجامعيين، ويعكس أثرا سيئا، فكثير من أولى المراكز يتعصبون فى تعيين خريجى الجامعة أو الكلية التى تخرجوا هم فيها، بحجة ارتفاع مستواها عن مستوى خريجى الجامعة أو الكلية الأخرى.

(١٥إبريل١٩٦٥)



الباب المسدود أمام خريجي المعاهد العليا

الباب المسدود أمام خريجي المعاهد العليا

من جديد تعود قضية التفرقة بين خريجى الجامعة وخريج المعاهد العليا لتصبح موضوعا لنقاش طويل.. السبب هو الوضع الذى يصطدم به حملة بكالوريوس المعاهد العليا عندما ترفض الجامعة السماح لهم بمواصلة دراساتهم العليا أسوة بزملائهم خريجى الكليات.

والسؤال هو: لماذا هذه وآراء واتجاهات كثيرة فى الموضوع. التفرقة فى المعاملة بين الخريجين؟

من ناحية، ثمة موقف يعكس وجهة نظر كثير من الأساتذة، فمن رأيهم أن اللائحة الخاصة بتنظيم الجامعات تجيز لطالب الليسانس أو البكالوريوس أو الحاصل على درجات معادلة لهما القيد فى الدراسات العليا، ولكن يلزم لتحقيق المعادلة أن تكون مقررات الدراسة واحدة، بمعنى ضرورة أن يتوحد برنامج الدراسة وأيضا المدة التى يقضيها الطالب فيها. زد على ذلك ضرورة تعادل مستوى هيئة التدريس نفسها، وكله، على ما يقول أصحاب هذا الرأى، لم يتحقق بعد بالنسبة إلى المعاهد العليا. فالمعاهد تطغى عليها حتى الآن الناحية العملية بعكس الجامعات التى تغلب عليها الدراسة النظرية الأكاديمية، ومن ثم فإن تحقيق المعادلة يصبح غير ذى موضوع إلا إذا عدلت مناهج وامتحانات الجامعة.

ومع ذلك....

من ناحية ثانية يقوم الموقف الآخر، ولكنه هنا يميل إلى وجهة نظر مغايرة:

إن هدف المعاهد على اختلاف أنواعها هو العمل على توفير الأعداد اللازمة من المتخصصين من الفنيين اللازمين للوظائف المختلفة فى مجالات النشاط الصناعى والتجارى والحكومى، بحيث تميل الدراسة إلى الناحية العملية البحتة. وهو أمر لابد من المحافظة عليه باستمرار من هؤلاء الخريجين، وبالتالى فإن طبيعة الدراسات ذاتها

واستحالة مطابقتها بالدراسة الجامعية يمنع كله بصورة قاطعة أن يباح قبول خريجى المعاهد بأقسام الدراسات العليا الجامعات لأنهم غير مهيئين أصلا لهذا النوع من الدراسات الأكاديمية المتخصصة.

هذان هما وجهتى النظر اللذان يسودان الموقف الآن .. ولكن أيا ما كان المنطق فى كل منهما فإن سؤال الطلبة نفسه، طلبة المعاهد العليا، يظل مع ذلك قائما مليئا بالقلق والحيرة.. لماذا تغلق الأبواب فى وجههم وتحول دون استمرارهم فى العلم والتحصيل؟ ولماذا لا يسوى بينهم وبين خريجى الجامعة فى الفرصة الممنوحة لهؤلاء؟

(أول ديسمبر ١٩٦٥)

★ ★ ★



الدراسات العليا بين تفرغ الأساتذة وتفرغ الطلبة

الدراسات العليا بين تفرغ الأساتذة وتفرغ الطلبة

الدراسات العليا عندنا مظلومة بين أساتذتها وطلبتها. والسبب هو عدم تفرغ أى من هؤلاء وأولئك لها وإعطائها ما هو مفروض أن يعطى لها من جدية واهتمام.

الطالب من ناحية وهو فى الأغلب موظف يضنيه الجرى وراء لقمة العيش لا يجد متسعا من الوقت، فالمحاضرات فى الدراسات العليا تستمر ٣ أيام كل أسبوع بمتوسط ٣ ساعات يوميا. وبتأمل بسيط يمكن أن نتساءل فى النهاية.. كيف يكون فى إمكان مثل هذا الطالب الموظف أن يقوم بواجبات عمله كما يجب؟ ثم كيف يكون فى مقدوره أيضا أن يقرأ ويطلع، وينجز ما عليه من أبحاث بعضها نظرى والبعض الآخر عملى ومكتبات الجامعة عندنا معروف أنها تغلق أبوابها فى الساعة السابعة والنصف مساء.

والأستاذ أيضا من الناحية الثانية .. العلاقة بينه وبين طالب الدراسات العليا تكاد أن تكون مفقودة تماما .. لأنه بدوره مشغول بأعبائه خارج الجامعة. أما النتيجة فهى انعدام الأشراف والمناقشة والبحث والتوجيه.

إن بعض الشركات تفرغ موظفيها المقيدين بالدراسات العليا.. وإذا كان من الصعب تعميم هذا الأسلوب، فلماذا لا تمنح الشركات والمصالح الطلبة ولو يوما واحدا فى الأسبوع يتفرغون فيه لدراستهم مع احتسابه من إجازاتهم العارضة أو الاعتيادية؟ ثم شىء آخر.. لماذا لا تطيل مكتبات الجامعة موعد عملها أو حتى تفتح أبوابها أيام الجمع مع تعويض مناسب للقائمين على هذه المكتبات؟ اقتراحات سمعتها من كثيرين.. ومع ذلك لابد إلى جانبها أن يتوافر إيمان أكثر عمقا لدى الأساتذة أنفسهم بواجبهم وخطورة مسئوليتهم.

(١٥ ديسمبر ١٩٦٥)



الجامعة بين السياسة التعليمية ومتطلبات الإنتاج

الجامعة بين السياسة التعليمية
ومتطلبات الإنتاج

د. خيرى على - حسن مصطفى - حسين عزت

مشكلة التعليم الجامعى عندنا مشكلة متشعبة .. ووضع سياسة جديدة للتعليم الجامعى لا ينكر أنها أصبحت تمثل خطورة معينة، لأنها تؤثر فى مستقبل البلاد لمدة طويلة، لأن عليها يتوقف كذلك إمكانية تحقيق آمالنا العريضة التى تتضمنها خططنا الإنتاجية كلها.

ولكن مشكلة التعليم الجامعى عندنا لا يمكن الاكتفاء بمجرد النظر إليها على أنها مشكلة مفردة أو قائمة بذاتها فى فراغ. فالتعليم الجامعى حلقة فى الهيكل التعليمى، فكما أنه امتداد لمراحل التعليم السابقة له يعتبر كذلك تمهيدا لمرحلة تخصصية لاحقة..ومن ثم فإن المشكلة يجب أن ينظر إليها ككل، ومناقشتها يجب أن تشتمل على كل مشاكل وقضايا التعليم فى مراحله المتعددة، الابتدائى والإعدادى والثانوى والجامعى، والمعاهد العليا.. ذلك إذا أردنا حقيقة أن نبحث المشكلة بحثا متأنيا مدروسا.. وإذا أردنا أن نقيم لها، ومن ثمة نقدم حلولها.

ومنذ البداية ثمة شيئان أساسيان لابد وأن نقر ونسلم بهما.. هذان الشيئان هما:

* أولا: أننا دولة اشتراكية، وهذا يفرض علينا التزاما من نوع معين هو أن نعطى الفرصة الكاملة لكل مولود لكى ينال قسطا متكافئا من التعليم العام كغيره.. وبعد ذلك وعلى ضوء ما يبدى من مواهب وقدرات واستعدادات يسمح له بالتقدم فى مراحل التعليم المختلفة.. يبدأ فى توجيهه إليها.

* ثانيا: إلى جانب أننا بلد اشتراكى نحن أيضا بلد يضع الأمل كله فيما تقدمه سواعد وعقول أبنائه من انتاج. بمعنى آخر: الانتاج هو عصب حياتنا الآن ومستقبلا. والتعليم لا

يمكن أن يكون منفصلا عن هذا كله.. سواء كوسيلة أو كفاية، وعليه فلابد لسياسة التعليم عندنا أن ترتبط بالخطة وبالإنتاج. لا ارتباطا ضعيفا وصوريا وبشرط أساسى أن تكون هذه السياسة مرنة تستطيع أن تستوعب آمالنا فى الخطة .. اليوم .. وغدا.

كان لابد من هذه المقدمة كيما نناقش مشكلة التعليم عندنا. فبدونها تصبح المناقشة فارغة.. لا تستأهل حتى مجرد البدء أو الشروع فيها..

ونتساءل الآن: ما هى مشكلة، أو مشاكل التعليم التى نعيش فيها حتى الآن، وبالرغم من أننا نتداركها كل عام، وتعقد لها الاجتماعات والمؤتمرات؟

إن المبدأ الأساسى الذى سلمنا به آنفا، ونعنى به ضرورة ربط سياسة التعليم بالخطة وباحتياجات البلاد من القوى العاملة يضعنا على بداية الإجابة على هذا السؤال.

كيف؟

منذ أقل من ثلاثة أشهر وضعت اللجنة الوزارية العليا للقوى العاملة تقريرا هو فى الحقيقة الأول من نوعه.. هذا التقرير يعرض للهيكل التعليمى عندنا بشكل متكامل وهو ما لم يحدث أبدا من قبل.. ومن بين سطور هذا التقرير يمكننا أن نتلمس جوانب المشكلة.. ويحصر التقرير هذه الجوانب فى نقاط أساسية هى: * مشكلة المعلم واعداده * تضخم حجم التعليم وقصور الإمكانيات * الصراع بين التعليم الفنى والتعليم العام * الجامعة ومشكلة التحامها بالمجتمع واحتياجاته.

وما يعتقده الكثيرون هو أن المشكلة الأولى هى الأصل. فالتخطيط لأعداد المعلم من أهم الدعائم لأى تخطيط تعليمى ومن ثم فإنه يجب الاهتمام بهذه الناحية اهتماما خاصا.

إن المسئولين في مجال التعليم لا ينكرون حقيقة بذاتها .. تلك هى أن المعلم مازال حتى الآن غير متوفر بالمستويات الكافية، كما أنه ليس هناك الوسائل الكافية لإعداده بما يتمشى وضرورة مواجهة التوسع المستمر فى مجال التعليم.

وهذه النقطة بالذات كانت موضوع حديث للأستاذ حسن مصطفى وكيل وزارة التربية والتعليم لشئون التخطيط.. فى رأى وكيل الوزارة أن تخطيط هذه الناحية أمر لازم وضرورى سواء لإعداد معلمى الابتدائى والاعدادى أو الثانوى، وحتى التعليم العالى. ويقول أيضا: إنه وإن كان من الضرورى تحديد الفترة اللازمة لإعداد المعلم على أن تكون فترة

مناسبة، إلا أن الشيء المهم هو ألا نكتفى بذلك، وإنما المعلم يحتاج إلى تدريب وتثقيف مستمر حتى يكون على صلة دائمة بكل التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى بلاده وفى الخارج، وعلى ذلك يحتاج الأمر إلى معاهد ومراكز للتدريب تقوم بهذه العملية.

والواقع أنه حول هذه المسألة ظهرت بضعة آراء.

فبالرغم من أن الجميع متفقون على ضرورة الاهتمام بتدريب المعلمين أثناء الخدمة والعمل على تحسين مستواهم، إلا أن المشكلة هى فى الكيفية التى يتم بها ذلك.

ففى رأى البعض أن هذه المسألة لابد لها من إنشاء مراكز للتدريب تكون متخصصة فى ذلك، وعلى هذا لابد من إلغاء كليات التربية لأنها فى اعتقادهم لا تفى بهذا الغرض.

ولكن من الناحية الأخرى يقول البعض: إن إلغاءها أمر يتناقض مع الهدف المقصود لأنها ليست مقصورة على إعداد المعلم فحسب، ولكنها تقوم كذلك بإعداد أساتذة كليات المعلمين أنفسهم.. بالإضافة إلى ذلك لا يمكن إنكار أن لكليات التربية دورا كبيرا فى اعداد القادة التربويين، كما أنها هى التى تقوم باجراء البحوث والدراسات فى مختلف مجالات التعليم والتربية.

وعلى أية حال فإن هذه المشكلة ترتبط ارتباطا أساسيا بالمشكلة الثانية ونعنى بها تضخم حجم التعليم وقصور الإمكانيات وبالتالى بكل المشاكل الأخرى اللاحقة.

مما لا جدال فيه أننا فتحنا أبواب التعليم على مصاريعها. ومع أن هذا فى حد ذاته أمر مرغوب بل ضرورى أيضا طالما أننا نؤمن بحق الإنسان فى أن ينال حظا من المعرفة والتعليم، إلا أن المشكلة تظهر عندما لا يكون هناك رابطة لهذه المسألة، أو ضبط أو تخطيط.. والتخطيط هنا لابد وأن يكون مرتبطا بخطة التنمية وباحتياجاتها من القوى العاملة المنوعة.

ولكن ما حدث حتى الآن كان غير ذلك.. ويقول لى الدكتور خيرى على أستاذ الاجتماع بآداب القاهرة: المشكلة هى أننا توسعنا فى القبول بلا اعتبار سواء للامكانات أو للاحتياجات.. أما النتيجة فهى أن مستوى التعليم بوجه عام قد انخفض.

ثم يقول: فالنسبة إلى مراحل التعليم السابقة للجامعة واضح أن الأمر قد وصل إلى حد التشبع، بل إلى حد الاكتظاظ. فقد ارتفعت نسبة القبول وكانت النتيجة ارتفاع أعداد

التلاميذ فى الفصول إلى درجة بلغ معها عدد التلاميذ فى الفصل الواحد فى المدرسة الإعدادية فوق الأربعين.

ولكن السيل المتزايد من الطلاب من ناحية أولى، والافتقار إلى الأرقام الموضوعية فى مختلف التخصصات اللازمة لنا من ناحية ثانية، ساعد على إبراز جوانب أخرى للوضع: فعلى الرغم من احتياجنا عملا وفعلا لكل مختلف التخصصات ومستويات التعليم المختلفة بقدر أو بآخر، إلا أن التوازن بين أنواع التعليم المختلفة يكاد يكون غير موجود بالمرة.. وهذه المشكلة تأخذ صورتها الواضحة فى ناحيتين بالذات:

* أولا: فى الصراع بين التعليم الفنى والتعليم الثانوى.
* وثانيا: فى الصراع أيضا بين الجامعة والمعاهد العليا.

ولنتناول الناحية الأولى لأسباب موضوعية لعل أهمها أن الناحية الثانية مترتبة بالضرورة عليها.

فبالرغم من أن عملية التطوير الحادثة فى بلادنا حقيقة راسخة، وبالرغم كذلك من أن هذه العملية تحتاج مع كل يوم إلى مزيد من الفنيين.. إلا أن ثمة هوة واسعة بين متطلبات هذا الواقع نفسه. فحتى الآن يوجد صراع بين التعليم الفنى والتعليم الثانوى، بينما حاجة البلاد تستدعى ضرورة خلق التوازن بين هذين النوعين من التعليم.. إن لم يكن الحد من التعليم الثانوى والإقلال من القبول فيه بدرجة ملحوظة.

ويمكن التدليل على هذا بالأرقام والاحصاءات الرسمية نفسها..

فبينما التعليم الثانوى والنظرى قد وصلت نسبته فى هذا العام الدراسى الحالى إلى ٤٣ ٪ فان نسبة التعليم الثانوى الفنى تكاد تكون نصف ذلك فهى لا تتجاوز ٢٤ ٪ فقط. وقد كانت منذ عامين اثنين ٨ ٪ لا غير. وعلى العموم فإن السؤال الذى ينبغى أن نسأله هو: لماذا يحجم الطلاب عن التعليم الفنى ويقبلون على التعليم الثانوى؟

السبب المباشر هو أن هناك ضغوطا وتقاليد اجتماعية تحدد فى الأغلب لا اتجاهات الأبناء الطلاب فحسب، ولكن اتجاهات الآباء كذلك وآمالهم.. فالتعليم الثانوى النظرى مازال يمثل عندنا الوسيلة الوحيدة للاستمرار فى الدراسة ودخول الجامعة.. وما قد يكون بعد الجامعة من دراسات وتخصصات وأحلام عريضة بوظائف ومراكز أكبر وأسمى. والواقع أنه

هنا بالذات يقوم الاختناق الأساسى فى هيكل التعليم كله. وثمة وسيلتان متكاملتان لابد منهما معا لإزالة هذا الاختناق والقضاء عليه..

فمن ناحية تلزم توعية الرأى العام بأهمية التعليم الفنى وبأنه حيوى، وفى مثل أهمية التعليم الثانوى.

ومن ناحية أخرى لابد من إجراء عملى يزيل العقد ومركبات النقص الموجودة فى النفوس من أن هاك تعليما نظريات يؤدى إلى الجامعات وإلى خلق قيادات، وأن هناك تعليما فنيا لا يؤدى إلى شيء أكثر من فئة متوسطة تكاد تضيع فى زحمة الحياة.

والسؤال هو كيف يكون هذا وعلى أية صورة يمكن أن يتم بها هذا الإجراء العملى؟

إن ما يتفق عليه رجال التربية والتعليم هو أن هذا لا يمكن أن يتم إلا إذا عدلنا نظام التعليم الثانوى الفنى بحيث يؤدى إلى دخول الجامعات والمعاهد العليا.

ويقترح الأستاذ حسين عزت مدير إدارة المعاهد العليا بوزارة التعليم العالى نظاما يراه كفيلا بتحقيق ذلك. فمن رأيه أنه يلزم تقسيم مرحلة التعليم الثانوى إلى: ثانوية علمية بها قسم للعلوم، وقسم للآداب، ويؤدى القسم الأول إلى كليات الطب والصيدلة والعلوم، كما يؤدى القسم الثانى إلى كليات الحقوق والآداب.

ولكن إلى جانب ذلك يكون عندنا ثانوية زراعية وثانوية صناعية وثانوية تجارية يجب أن تؤدى هى الأخرى إلى ما يناظرها من كليات، أى إلى الزراعة والهندسة والتجارة.

وعلى العموم فإن ما يعتقده مدير إدارة المعاهد العليا، هو أنه بهذا النظام تكون الفرصة بعد إنهاء هذه الدراسة متكافئة أمام الجميع لدخول الجامعات والمعاهد، إذ يكون لدينا عدد محدد لكل كلية ولكل معهد، فنقبل هذا العدد من الطلاب الممتازين أما الباقون فلن يسببوا أية مشكلة، إذ سيكونون قد أعدوا فى دراستهم الثانوية بحيث يمكنهم أن يعملوا كفئة متوسطة أو تعد لهم دراسة تطبيقية يعملون بعدها مباشرة.

ثم يقول: أضف إلى ذلك لابد أن نسمح بوجود ثانويات أخرى مثل الثانوية الرياضية التى تؤدى إلى المعاهد الرياضية العالية، والثانوية الموسيقية، وتؤدى إلى المعهد العالى للموسيقى.. إلخ.

تبقى بعد ذلك المشكلة الأخيرة وكيف تلتحم الجامعة بالمجتمع وكيف يكون تطورها كيما تكون أكثر قدرة على الوفاء باحتياجاته؟

من الواضح والمتفق عليه أن رسالة الجامعة الأساسية تدور حول هدفين اثنين هما: أولا تخريج المتخصصين فى فروع العلوم المختلفة وإعدادهم لكى يقوموا بتطوير هذه الفروع المختلفة بما يناسب حاجة المجتمع وثانيا: القيام بالبحوث العلمية التى تهدف إلى حل المشاكل التى تواجه المجتمع وتعوق تقدمه. وإنما بشرط جوهرى، هو أن يتم ذلك كله على ضوء اتجاه فكرى معين يتفق واتجاهنا الاشتراكى.

ولنا الآن أن نتساءل: هل تؤدى الجامعة هذه الأهداف؟ وإن لم يكن ذلك فما هو السبب؟ وكيف بالتالى يمكن تذليل ما قد يكون قائما دون تحقيق ذلك من عقبات؟

رغم كل المؤتمرات والاجتماعات التى انعقدت على جميع المستويات لمناقشة مشاكل التعليم الجامعى وكيفية تطوير الجامعة، واشترك فيها الوزراء أنفسهم ومديرو وعمداء وكذلك أساتذة الجامعات، مازال الوضع يعكس أكثر من مشكلة.

* ثمة أعداد ضخمة من الطلاب تضيق بها مدرجات الجامعة ويقابل ذلك نقص هائل فى أعضاء هيئة التدريس.

* كثرة المواد التى تلقى على الطلبة وعدم تطويرها بما يلائم احتياجات واتجاهات المجتمع فى مرحلته التى يمر بها الآن. فالمعلومات لم تتغير فى الأغلب عما كانت عليه منذ عشر سنوات، أو حتى عشرين سنة.

* أسلوب التدريس نفسه ما زال مرتبطا بطريقة إملاء المحاضرات لكتابتها واعتماد الطلبة كلية على هذه المحاضرات أو المذكرات والملازم دون اهتمام بالعودة إلى المراجع والكتب المطولة، الأمر الذى يستدعى ضرورة وجود مكتبات ضخمة.

* ثمة أعداد كبيرة من الطلبة فى كليات لا تتفق مع ميولهم أو استعداداتهم الذاتية نتيجة للأسلوب الذى يتبعه مكتب التنسيق، ولمجرد رغبتهم فى الحصول على شهادة جامعية.

* تقوقع كل كلية فى داخل جدرانها، بمعنى أن هناك إغلاق فكرى بين كليات الجامعة، وبين الجامعات بعضها والبعض.

* يوجد انقسام حقيقى بين الجامعة وبين المجتمع ككل، وبينها وبين الهيئات الأخرى والواقعة فى محيطها الجغرافى، وكأن المبدأ السائد ما زال هو العمل للعلم.. وليس العلم للمجتمع ولأجل خدمته.

* الامتحانات بنظمها الحالية لا يمكن أن تتخذ مقياسا لأحقية الطالب فى النجاح أو وصوله للمستوى المنشود. الدليل على ذلك أن فرص رسوب الطالب متعددة تصل فى بعض الكليات إلى أربع مرات فى السنة الدراسية الواحدة.

المهم .. ما هى نتيجة ذلك كله وما هى محصلته؟

بصراحة النتيجة الأساسية هى أن المستوى العلمى لخريجى الجامعة أقل من المستوى المرغوب فيه. الأمر الذى يظهر فى تعثر الدراسات العليا نفسها بالجامعة، وأيضا فى مدى ما يستطيعه هؤلاء الخريجون من إسهام حقيقى وفعال فى حل مشاكل مجتمعهم.

وإذا كان الأمر كذلك، فلابد من علاج.. والسؤال هو كيف؟

فى اعتقادنا أنه يلزم حل مشكلة الأعداد الكبيرة فى الجامعة. وذلك بإيجاد مخرج لتلك الآلوف التى تتم دراستها الثانوية وتتدافع نحو الجامعة دون مراعاة لاحتياجات البلاد أو لامكانيات الكليات أو حتى لاستعداد الطلاب أنفسهم.

ولكن إلى جانب ذلك يجب أيضا تطوير المناهج الدراسية فى الجامعة والتركيز على العلوم والمواد التى يحتاج إليها الخريج لمواجهة مرحلة التطور التى يمر بها مجتمعنا. ولن يتأتى ذلك إلا باتصال مباشر بين الجامعة وبين مراكز الانتاج والخدمة.

يجب أيضا معالجة النقص فى هيئة التدريس بالتوسع فى الدراسات العاليا والتوسع أيضا فى البعثات، وبأن نوقف ما أمكن من اتجاه الأساتذة إلى خارج الجامعة.

لابد كذلك من القضاء على ما تعانية الجامعة من نقص فى مكتباتها وفى أجهزتها العلمية. مع تشجيع الطلبة على ارتياد هذه المكتبات والافادة بها، وبخاصة فى فترة أشهر الصيف التى تكاد تكون مغلقة فيها على نفسها، وكل هذا يلزمه رصد مبالغ ضخمة لتزويد هذه المكتبات والمعامل بها يلزمها.

وفي النهاية يجب أن ترتبط الدراسات العليا بالمجتمع عن طريق وضع خطة طويلة الأجل للبحث العلمى فى كل قسم. وإذا كان هذا يستدعى فى المحل الأول تفرغ طالب الدراسات العليا، فإنه يتطلب من ناحية أخرى ضرورة أن يكون هناك إسهام من الشركات والمؤسسات فى تمويل هذه الأبحاث.. أو على الأقل مساعدة فيها كيما يتفرغ موظفوها المقيدون بهذه الدراسات.

وبعد ..

فتلك أهم جوانب الصورة التى يعيشها التعليم الآن. كأن لابد من العرض لها من حيث ارتباط كل جانب منها بغيره من الجوانب وفى ارتباطه أيضا بالصورة بأكملها ككل. بدون هذه النظرة المتكاملة يستحيل الإحاطة بالمشكلة إحاطة حقيقية، وبالتالى تقديم أى حل موضوعى ملائم لها.

وإذا كان الشعار الذى رفعته الثورة أن العلم حق للجميع، وأنه لا يوجد فى المجتمع الاشتراكى باب مغلق يحول دون أن ينال الفرد نصيبه من هذه النعمة، فإنها تصبح ضرورة لا معرفة السبيل فحسب الذى تصل به هذه النعمة إلى الآخرين. ولكن أفضل السبل وأيسرها وأكثرها إفادة. الأمر الذى لايتم إلا عن طريق تضافر الجهود، والإيمان بالهدف، والاقتناع بالوسيلة، وأيضا إننا على بداية الطريق السليم.

(أول ديسمبر ١٩٦٦)

* * *



حتى تثمر النوايا الطيبة لتطوير الجامعة

حتى تثمر النوايا الطيبة لتطوير الجامعة

لئلا نكون أشبه بمن ظل يركض، ليكتشف فجأة أنه كان يدور حول نفسه.. **وحتى لا** تهدر كل النيات الطيبة وتضيع كل الجهود المبذولة من أجل تطوير الجامعة، وإرساء **سياسة** جديدة للتعليم العالى بوجه عام، تكون أوثق ارتباطا وأكثر تجاوبا وحاجات **مجتمعنا** النامى ومتطلباته .. يلزم أن نحيط بطبيعة الظروف نفسها التى تعيشها الجامعة، **وأن نرى** كيف أدت هذه الظروف إلى خلق المشكلة، ومن ثم نكون أقدر على اقتراح سبل العلاج، **ومسار** التطوير، بل إن أمكن.. التغيير أيضا.

ولا يختلف اثنان على أن ثمة مشكلة، إن لم يكن مشكلات تثقل على الجامعة بالفعل وتجعلها تتعثر فى أداء رسالتها وتحقيق غايتها وهدفها. كما لا يختلف أثنان فى أنه قد بات من **الضرورى** للغاية أن يتغير الوضع كله تغيرا يجعل الجامعة أقدر على الانطلاق نحو **تحقيق هذه الغايات والأهداف**.

ولكن المشكلة .. المشكلة الرئيسية التى تصطدم بها دائما هذه الرغبة فى التطوير **والعلاج، هى** فى الكيفية التى يتحقق بها ومن خلالها هذا.. فالسؤال دائما كان.. من أين نبدأ؟ **وإلى أين** نذهب؟

ولقد دارت مناقشات كثيرة فى الآونة الأخيرة على وجه الخصوص حول هذين **السؤالين** بالذات، وكان الواضح دائما أن ثمة رأيين أو بالأصح اتجاهين تبلورت فيهما كل **ما قيل من** أفكار وآراء.. أما هذان الاتجاهان فهما:

أولا: أن الجامعات تعانى منذ سنين من ضغط هائل يتزايد، الأمر الذى أدى إلى **تضخم ملموس** غير عادى فى أعداد الملتحقين بها. وإن هذا الوضع، إلى جانب أنه خلق **الكثير من المشاكل** والأضرار لم يصاحبه زيادة متكافئة سواء فى إمكانات الجامعة أو أعداد **هيئة التدريس فيها**. وعلى ذلك فإن نقطة البدء فى أى علاج يرغب فى أحداثه، لابد وأن تكون **من داخل الجامعة** نفسها وذلك باعتبار أن التعليم الجامعى مرحلة قائمة بذاتها، عن طريق

زيادة إمكاناتها من ناحية، والعودة إلى حجم التعليم الجامعى الذى كان منذ سنين وعدم التوسع فيه إلا بقدر مرسوم وجد محدود.

أما الاتجاه الثانى: فهو وإن كان أصحابه لا ينكرون كل ما يقوله أصحاب الاتجاه الأول فيما يتعلق بمشاكل الجامعة الذاتية والأعداد الهائلة التى دخلتها وما ترتب على ذلك من مشاكل؟ إلا أنهم يختلفون مع ذلك فى طريقة العلاج وأسلوبه.

فالتعليم الجامعى لا يمكن اعتباره أو النظر إليه على أنه مرحلة منفصلة وقائمة بذاتها بعيدة عن الخط العام للتعليم ككل، ومن ثم فإن أى علاج لأوضاع التعليم الجامعى، لا يمكن أن يتم إلا من خلال النظرة الشاملة للتعليم بوجه عام وعلى مختلف مراحله. ومن ناحية أخرى، فإنه لم يعد بالمستطاع وقف عقارب الساعة أو الرجوع بها إلى الوراء، فنرجع من جديد إلى حجم التعليم الجامعى الذى كان منذ سنين، وبناء عليه فلابد للإصلاح والتطوير من أن يعترف اعترافا صريحا بهذا الواقع الفعلى وبالتالى أن نبدأ منه.. فجامعة الاعداد الكبيرة أصبحت ضرورة لمجتمعنا، وبخاصة وقد تكشفت فيه جوانب اقتصادية واجتماعية أصبحت تبعد بالجامعة عن دورها التقليدى المحدود.

لقد انعقت حتى الآن خلال الأشهر القليلة الأخيرة أكثر من ٨٠ مؤتمرا ناقشت كلها مشكلة التعليم الجامعى.. وفى كل مؤتمر كان يبرز دائما أول ما يبز هذا السؤال بالذات.. وإذا كان ترديد السؤال قد جعل البعض فقد ثقته فيما قد تقدمه هذه المؤتمرات، إلا أنها قد استطاعت فى النهاية على أية حال أن تكشف لنا عن تصفية ملامح أساسية برزت على مدى السنوات الماضية فى برامج التعليم الجامعى وسياسته. ومن الممكن اجمال هذه الملامح فى البضع النقاط الآتية:

* فى المحل الأول: هناك بالفعل إقبال متزايد على الجامعة فاق كل حد وكل ما هو مقدر. يظهر ذلك من واقع الأرقام ذاتها، إذ ارتفع عدد المقيدين بالتعليم الجامعى من ٤١ ألف طالب وطالبة فى عام ١٩٥٢ إلى ١٢٤ ألف طالب وطالبة فى عام ٦٥/٦٦ . وهو رقم تقول الدراسات إنه ينتظر وصوله إلى ١٤٢ ألف طالب وطالبة مع نهاية سنوات الخطة.

* إن هذه الزيادة المطردة فى إعداد المقبولين على الجامعة، لم يقابلها زيادة متكافئة فى اعداد هيئة التدريس بالكليات المختلفة.. هذا إن لم نقل إنه قد نقص عدد أعضاء

هيئة التدريس فى بعض الأقسام ببعض الكليات عما كان عليه منذ عامين مثلا أو حتى عام واحد.

وأكثر من مثال واقعى نسوقه للتدلى على صحة هذا..

فقسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية لا يوجد به سوى استاذ واحد فقط هو فى الوقت نفسه وكيل الكلية. كما أن قسم الرياضة والإحصاء والتأمين يقاسى الشيء نفسه، إذ يقوم بدوره على أستاذ واحد كذلك.

فى جامعة أسيوط أيضا لا يوجد بقسم المحاسبة سوى عضوين أثنين فقط، بينما لا يوجد فى قسم ادارة الأعمال فيها سوى عضو واحد.

والصورة نفسها نجدها أيضا فى آداب الاسكندرية حيث لا نجد فى قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية فيها سوى ٦ أعضاء فقط يقع عليهم عبء التدريس، وتثقيف ما يزيد على ١٨٠٠ طالب وطالبة، أما باقى أعضاء هيئة التدريس فى القسم، فقد هجر البعض منهم كليته تماما، وأعير بعضهم الآخر إلى غير كليته فى بعض الدول العربية المجاورة.

* ثمة عدم ارتباط، أو بمعنى أكثر دقة فصل يكاد يكون تاما بين التعليم العام والتعليم الجامعى العالى.

* أدى هذا الفصل فى السياسة التعليمية بوجه عام إلى وجود أسلوبين للتعليم العالى يثيران كثيرا من التناقض والخلاف بين الخريجين، ونعنى بذلك خريجى الجامعة فى جانب وخريجى المعاهد العليا فى جانب آخر.

* رغم التوسع الكبير فى القبول بالتعليم العالى، مازال هناك نقص واضح فى الفنيين سواء فى الزراعة أو الصناعة، مع أن احتياجات إنتاجنا المتطور يتطلب فى الحقيقة مزيدا من هؤلاء الفنيين.

* إن التعليم الجامعى يتركز جانب ضخم منه، سواء من ناحية كفاءاته أو إمكاناته، فى القاهرة والإسكندرية وحدهما، مما يترتب عليه تركز الدارسين فى هاتين المدينتين.

* بالإضافة إلى النقص الملموس فى أعضاء هيئات التدريس يوجد تشتت وتفرق فى الإمكانات البشرية والعلمية والمراجع والمكتبات.

* وأخيرا .. فإن التعاون بين الجامعة من ناحية ومراكز الانتاج والبحث العلمى من ناحية ثانية، يكاد يكون معدوما بالمرة.

تلك هى أهم الملامح التى تتجسد فيها أزمة التعليم الجامعى عندنا ومشكلته والسؤال الآن، على أية حال، هو .. كيف السبيل إلى تخطى هذه الأزمة والتغلب عليها؟

وفق ما تضمنته أحدث تقارير اللجنة الوزارية العليا للقوى العاملة بناء على دراسة اللجنة المستفيضة لمشكلة التعليم الجامعى.. توجد ثلاث نواح رئيسية لابد من أخذها فى الحسبان.

أولا: لابد للتطوير والعلاج أن يبدأ من التسليم بضرورة جامعة الأعداد الكبيرة كشىء حيوى بالنسبة إلى مجتمعنا النامى المتطور.

ثانيا: إن أية رغبة فى التطوير والإصلاح لابد وأن تضع فى اعتبارها القضاء على الصراع القائم والتفرقة الموجودة بين التعليم الجامعى والتعليم فى المعاهد العليا.

ثالثا: إن الاطار العام للإصلاح والتطوير لابد وأن يكون بالذات وعلى وجه التحديد الالتحام التام بين الجامعة والمجتمع واحتياجاته.

ومع ذلك فالواضح تمام هو أن كلا من هذه الاعتبارات يرتبط بعديد من المشاكل الأخرى.

فمثلا.. كيف نوفق بين حاجتنا الفعلية إلى جامعة الأعداد الكبيرة، وبين الرغبة فى أن لا تطغى مشكلة الاعداد على الامكانات الحديثة للجامعة؟

وأيضا.. كيف؟ وعلى أية صورة كذلك نزيل الثغرة الواسعة التى تفرق بين التعليم الجامعى والتعليم فى المعاهد العليا.. ذلك بالرغم من حقيقة أننا فى حاجة فعلية وعملية لكل من نوعى التعليم.

وأخيرا .. على أية صورة يمكن أن يتم هذا الالتحام المرغوب بين الجامعة والمجتمع أسئلة تمس كلها بشكل مباشر جوهر مشكلة التعليم الجامعى عندنا.. كما أنها فى الوقت نفسه بداية الطريق نحو علاج المشكلة وحلها.

كيف؟

فى اعتقادى أن التسليم بحاجتنا إلى جامعة الأعداد الكبيرة، ليس معناه أبدا أن تفتح أبواب الجامعة على مصاريعها لاستقبال كل الراغبين فى الالتحاق بها أياما كانت أعدادهم ودرجة استعداهم لهذا النوع الخاص من التعليم، بتعبير آخر لابد من ربط هذه الأعداد

بالاحتياجات الفعلية للبلاد من خريجي الجامعة فى مختلف التخصصات.. ومن ثم يلزم توجيه الباقين إلى اتجاهات وأنواع أخرى من التعليم. وهذا فى الواقع يستدعى فى الوقت نفسه شيئين اثنين:

* أولا: أن تكون لدينا أرقام واضحة وبيانات صادقة عن الاحتياجات من التخصصات المختلفة على مدى الخمسة الأعوام القادمة، أو حتى العشرة.

* ثانيا: مراجعة شاملة لأسلوب القبول بالجامعة، وتحديد واضح لشروط هذا القبول بما يتفق وهذه الاحتياجات.

إلا أن هاتين الناحيتين بالذات يرتبطان ارتباطا جذريا ليس فحسب بمشكلة التعليم الجامعى، وإنما بسياسة التعليم عندنا بوجه عام.

إذن ...

لابد من تعديل نظام التعليم الثانوى بأنواعه المختلفة سواء العام منه أو الثانوى الزراعى أو الفنى أو التجارى، بحيث تؤدى جميعها فى النهاية إلى دخول الجامعات والمعاهد العليا على حد سواء. وإنما لابد أن يكمل هذا التعديل، مساواة كذلك بين خريجى المعاهد العليا وخريجى الجامعات سواء من ناحية التقدير المادى أو التقدير الأدبى. فعندما يكون تقدير المؤهل واحدا وتكون الفرصة متكافئة أمام الجميع للالتحاق بالجامعة أو بالمعاهد العليا، تكون إمكانية تحقيق التوازن المطلوب أكبر وأكثر احتمالا.

ولكن.. ماذا عن الجانب الأخير، أقصد مسألة التحام الجامعة بالمجتمع.

من المسلم به أن الجامعة باعتبارها مركز إشعاع فكرى، تضطلع أصلا برسالتين مهمتين أولاهما التعليم وتخريج المتخصصين فى فروع العلوم المختلفة وإعدادهم لكى يقوموا بتطور هذه العلوم بما يناسب حاجة المجتمع التى تعوق تقدمه.

* والسؤال هو ... إلى أى مدى نجحت الجامعة فى تحقيق كل من الرسالتين؟

بصراحة لا يمكن القول إلا أن الجامعة قد حققت كل من الناحيتين.. ولكن بقدر أقل ما يوصف به أنه ما زال ضيقا ومحدودا.

فمن ناحية يلاحظ بوجه عام أن مستوى الخريجين عموما أقل من المستوى المرغوب فيه، وهو ما يظهر فى تعثر طلبة الدراسات العليا.

ومن الناحية الثانية واضح أيضا أنه مازال يوجد حتى الآن ما هو أشبه بالانفصال بين ما تقدمه الجامعات من برامج ومواد، وبين ما يحتاج إليه المجتمع فعلا ويعتبره ضروريا لحل مشاكله، ويظهر ذلك فى مظهرين: أولهما أن الطابع النظرى يكاد يكون هو الغالب على كل الدراسات والثاني أن هناك شبه انفصال بين الجامعة ومراكز الإنتاج والخدمات. ومن هنا عجزت الجامعة حتى الآن عن أن تخدم البيئة خدمات أصيلة مباشرة.

ما العلاج إذن؟

العلاج فى وضوح فلسفة جديدة للتعليم الجامعى. وأن العلم لابد وأن يكون للمجتمع ولأجل خدمته، وليس من أجل العلم وحده.

وفى النهاية .. لابد من وسيلة ما نقضى بها على كل ما تشكو منه الجامعة من نقص فى هيئة التدريس والمكتبات والأجهزة العلمية ومختلف الامكانات.. وأن يضم الجامعة ككل اطار من التعاون والتبادل العلمى والثقافى يخرج بها وبكلياتها عن العزلة التى تعيشها كل منها بعيدة عن غيرها.

(أول فبراير ١٩٦٧)



الثقافة
وهموم المثقفين



الكتاب العربى بين القاهرة وآسيا وإفريقيا

الكتاب العربى بين القاهرة وآسيا وإفريقيا

الدكتورة عائشة عبد الرحمن - حسن جلال العروسى
إبراهيم الإبيارى - حسن محمد - عادل الغضبان

الكلمة المطبوعة أقوى أداة للإعلام والتعريف.. إنها الوسيلة الفعالة منذ القديم لنقل المبادئ والقيم والأفكار. والكتاب العربى هو سفيرنا الأدبى إلى العالم الخارجى.. لقد استطاع دائما على الرغم من ظروف كثيرة، أن ينقل وجهة نظرنا وأيديولوجيتنا فى ثقة وإخلاص، كما استطاعت القاهرة أن تظل حفيظة على مكانتها كمنارة للعلم والفكر والثقافة.

ومع السنين، وبعدما تكونت الشخصية الفكرية لجمهوريتنا العربية المتحدة تأكد هذا كله.. فلم تعد رسالة الكتاب العربى اليوم قاصرة على شعبنا العربى داخل الجمهورية العربية وحدها.. بل أصبحت تمتد إلى عوالم أوسع وأرحب خارج نطاق عالم الوطن العربى كله.. إلى أقطار فى آسيا وفى أفريقيا وإلى الناطقين بالضاد فى جميع أنحاء العالم.

ولكن حدث فى السنوات القليلة الأخيرة، ومع محاولات الكتاب العربى تأكيد رسوخ خطوه وتوسيع رقعة انتشاره، إن بدأت توضع وتظهر أمامه أكثر من مشكلة خطيرة.. فقد ظهرت عقبات تعترض رواجه وتصديره إلى الأسواق العربية والأسواق الأفرروأسيوية، وهى فى كثير من الأحايين من نسج استعمار يكره الوعى واليقظة للشعوب.

وبدأ المسئولون فى القاهرة ينتبهون إلي خطورة هذه الظروف، فأثيرت المشكلة أكثر من مرة بحث فيها المؤلفون والناشرون والموزعون عن علاج أو حل لها. كما شهدت القاهرة أكثر من مؤتمر دعت إليه مختلف الدول لبحث ما يمكن اتخاذه من تدابير تسهل انتقال وتبادل الثقافة العربية فيما بينها. وكان (للأهرام الاقتصادى) دوره الكبير أيضا.. فقد

تناول المشكلة مرات عديدة وأجرى محادثات وعقد ندوات مع المسئولين والناشرين والكتاب فأوضحها من جذورها، وكثيرا ما اقترح العلاج.

وفى هذه الأيام.. والقاهرة تستعد لتنظيم المؤتمر الثانى لكتاب آسيا وأفريقيا، يرتفع الهمس وتثارالمشكلة من جديدا.. وكالعادة يعود (الأهرام الاقتصادى) وهو أكثر التصاقا بالأحداث التى تعيشها هذه المنطقة من العالم، فيسهم فى الجهد المبذول للقضاء على كل هذه العقبات.

إن (الأهرام الاقتصادى)، و هو يتحدث اليوم إلى السيد الدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة والإرشاد القومي، وإلى الكتاب والناشرين العرب، إنما يهدف أولا وقبل أى شىء إلي إلقاء الضوء.. وتقديم الحلول.. وأن الصورة كلها لتتضح إذا ما أثيرت وركزت فى الأسئلة الآتية :

١ – يقوم الآن ما يمكن تسميته بمشكلة الكتاب العربى، فهل هى مشكلة كاتب أم مشكلة ناشر، أم مشكلة توزيع، وما سبل تذليلها ؟

٢ – ما رأيكم فى أزمة الكتاب العربى وفى الاتهامات الموجة إليه وإلى مركزه فى السوق العربية ؟

٣ – مشاكل الكتاب العربى فى الأسواق الآسيوية والعقبات التى يضعها الاستعمار لتعويقه.. كيف يمكن التغلب عليها ؟ وما القيود الموضوعة أمام الكتاب العربى إلي الخارج ووسائل إزالتها ؟ وهل هناك تسهيلات يمكن اقتراحها لتمكين الناشرين من السفر إلى الخارج لتذليل هذه العقبات وفتح أسواق جديدة؟

٤ – شهر رمضان وموسم الحج يعتبران موسما لرواج الكتب الدينية الأمر الذى يستدعى حلولا عملية سريعة لمشاكل الكتاب العربى.. ما هى الحلول فى رأيكم ؟

٥ – لكثير من الناشرين مبالغ فى بعض الدول العربية أصبح من الصعب الحصول عليها بعد صدور القرار الجمهورى بمنع دخول الجنيه المصرى الأمر الذى يهدد أعمال هؤلاء الناشرين بالتوقف.. ما رأيكم فى هذه المشكلة؟

– يقول الأستاذ حسن جلال العروسى المحامى والمستشار العام لمؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر : الواقع أن لى في الكتاب العربي نظرتين الأولى متفاءلة والأخرى متشاءمة. فهو بخير من حيث إنه متطور مادة وشكلا وحجما. وأن مقارنة الإحصاءات الخاصة بعدد

الكتب والمنشورات الصادرة فى السنوات الأخيرة، وحجم الطبعات الصادرة ومواضيعها، خليقة بأن تملأ نفوسنا أملا. أما النظرة المتشائمة فترتكز إلى أن مقاربة كتلك التى ذكرتها، لا يمكن إلا أن تكون مضللة إذا هى تجاهلت مقارنة مماثلة، بين ما كانت عليه أوضاعنا العامة سياسية وثقافية وتعليمية قبل الثورة، وبينها وبعدها. فإذا كان قد حدث مثل هذا التغير الشامل الذى نلمسه، فإنه ينبغى على هذا الأساس وبالنسبة نفسها، أن نطلب معالجة المشاكل التعليمية والثقافية التى يواجهها العالم العربى اليوم فما زالت الأمية التعليمية والثقافية والعلمية مفزعة..فإذا نظرنا من هذه الزاوية، وذكرنا ما كان للكتاب العربى من سفارة لم تستطع العقبات أن تحول دونها فى الماضى، تبينا بوضوح أننا على الطريق وإن كان الطريق ما زال شاقا طويلاً إن المفهوم الحديث للتوزيع هو أن يعترض الكتاب طريقك ويفرض نفسه، وهذا ما لابد من إن ينتبه إليه ناشرونا فيدعوا لبضاعتهم ويعتمدوا على عرض إنتاجهم، كما عليهم تثقيف أنفسهم فلا يتخلفون عن معارض الكتب العالمية ويداومون على الاتصال بالناشرين العالميين وقراءة نشراتهم ومجلاتهم وإيجاد مصالح مشتركة بيننا وبينهم.

واستطرد سيادته يقول : ومع ذلك فما زال فى المشكلة جوانب أخرى.. إن الدولة يجب عليها بذل العون للناشرين تمكينا لهم من أداء دورهم بنشر الكتاب فى الداخل والعمل على إيصاله إلي البلاد الأخرى. إن الحكومة تتحمل ملايين الجنيهات لتوفر الرغيف بسعر مناسب، وقد أصبح الكتاب فى مثل مقام الرغيف ضرورة وأهمية. هذا إلى أنه من خير سفرائنا فى الخارج، خاصة ونحن فى حاجة الآن إلى مضاعفة الجهد لرفع صوت جمهوريتنا فى المحافل الدولية للتعريف بوجهة نظرنا ورسالة فكرنا ومثلنا الأمر الذى نرى معه أن تسهم الحكومة بجانب من نفقات إخراج الكتب، كأن تساعد بثمن الورق أو ترد الرسوم الجمركية على المواد المستعملة فى إخراجها. ومن رأيى أيضا أن يتوخى المؤلف مصلحة القارئ ويزوده بالجيد الجديد الذى يسد حاجته إلى الثقافة والمعرفة.

ثم يقول.. أما عن وسائل التغلب على هذه المشكلات فأحاول إيجازها فى نقاط :

١ - رسم خطة مدروسة يسير التوزيع بمقتاضها فى الداخل ليصبح الكتاب فى متناول القراء مثله كالطعام سواء بسواء.

٢ - إلغاء ما تبقى من القيود المفروضة على تصدير الكتب العربية ودراسة السوق فى الخارج ليمكن تقدير عملية التصدير.

٣ – دراسة الموضوع من النواحى المتصلة بتطبيق قوانين النقد وتبادل العملات.

٤ – خفض رسوم البريد وأجور النقل بالنسبة إلى الكتب حتى تنخفض أسعار بيعها فى الخارج.

٥ – الإكثار من إقامة المعارض فى البلاد العربية والإسلامية والإفريقية.

٦ – الاهتمام بإخراج الطابع والناشر الجامعى المتخصص فى الطبع والنشر، والاهتمام بتوجيه الناشرين والطابعين إلي زيادة المعارض العالمية.

كما يجب فيما يتصل بالنشر :

١– مساعدة الناشرين على إصدار طبعات صالحة للتصدير لتحمل جزء من النفقات.

٢ – الاكتفاء برقابة إدارة الكتب حتى لا تتكرر إجراءات الرقابة عن التصدير.

٣ – تيسير إجراءات سفر الناشرين إلى الخارج لعقد الاتفاقات على التوزيع.

وفيما يتصل بالتأليف يجب أن :

١ – تمد الحكومة يد العون للمؤلف وترعاه، بأن ترصد طائفة من الجوائز لخير المؤلفين في مختلف فروع المعرفة.

٢ – يلتزم المؤلف ما يحتاج إليه القارئ الذى يؤلف له. وقد لاحظت فى الخارج مثلاً أن عددا من الكتب ذات المستويات المختلفة تكتب فى موضوع واحد حتي تلائم القارئ من مختلف المستويات.

ثم يتكلم سيادته عن مشاكل الكتاب العربى فى الأسواق الأفروأسيوية فيقول : الواقع أن هذه المشكلات كثيرة ومنوعة،لذلك سأحاول الإلمام بروؤس الموضوعات دون تفاصيلها. وهنا أحب أن أقسم الأسواق إلي طوائف : أولاها : البلاد الإسلامية في أفريقيا وآسيا، وثانيتها البلاد الأفريقية التى لا تتكلم العربية ولا تدين بالإسلام. وهنا يجب أن نبادر إلى تزويد هذه البلاد بكتبنا باللغة التى يتحدثون بها. أما السوق الثالثة فهى السوق العالمية. الحقيقة أن للجمهورية العربية مكانتها وإمكانياتها باعتبارها ملتقى الطرق إلى القارات، ودولة متقدمة تكنولوجيا بالنسبة إلى جيرانها وهذا ما يجعلنا نؤمل أن تستطيع الجمهورية العربية المتحدة القيام بدور كبير على المستوى العالمى فى النشر فى هذه البلاد، وإنما لابد من التسهيلات بالنسبة إلى الناشرين، إذ يجب أن تسهل لهم إجراءات السفر وإن تزودهم

بمبالغ كافية من عملة البلاد التى يقصدونها. كذلك لابد من العمل على إزالة القيود المفروضة على تبادل العملة، فهى تحد من نشاط حركة تصدير الكتب إلى بلاد عربية كثيرة وبخاصة بلاد شمال أفريقيا. هذا إلى تخفيف إجراءات التصدير ورسوم البريد.

أما عن تسوية مبالغ الناشرين فى بعض الدول العربية فلا يمكن التكهن بالوسيلة، وإن كنت أجزم بأن المسئولين سيضعون حتما الأمور فى نصابها بما يتفق ومصلحة الناشرين.. ومصلحة الظروف العامة كلها.

– ثم تكلمت الأديبة بنت الشاطئ عن مشكلات، الكتاب العربى فقالت : فى رأيى أنها مشكلة مثلثة، أعنى أنها مشكلة كاتب وناشر وتوزيع، لا ينفرد أحد أطرافها بها. وهذا سر تعقد الأزمة.

فمن ناحية الكاتب، يلاحظ أن مستوى القارئ قد ارتفع بحكم الزمن، فلم يعد يكفيه أن تقدم إليه الكتاب باسم مؤلفه.ومشهورو المؤلفين عندنا، لا يزالون يظنون أنهم يستطيعون أن يعيشوا على شهرتهم، دون أن يحسبوا لارتفاع مستوى القارئ أى حساب. وهم فى الغالب، قد استنفدوا بضاعتهم وصاروا إلى مرحلة نسميها «الإجترار الأدبى» أعنى تكرار ما كتبوه من قبل، لكن بعنوان جديد.

والناشر لا يقبل عادة إلا على الأسماء اللامعة، ومن هنا كانت الأزمة. ويزيدها تعقيدا، قيود التوزيع وعدم تطوره ليواجه مطالب حياتنا الفكرية الجديدة.

ثم أضافت قائلة: أما عن موضوع التسهيلات الممكنة لتصدير الكتاب وسفر الناشرين، فقد درس بعناية، فى مؤتمر أدباء العرب بالكويت (١٩٥٨) ثم فى مؤتمر الكتاب العربى ببيروت فى الصيف الماضى. وإنما يعوزنا أن تصدق إرادتنا في معالجة المشكلة، وإذ ذاك نجد الوسيلة.

ثم تناولت الدكتورة بنت الشاطئ مركز الكتاب فى بيروت فقالت : إن بيروت سوق تجارية حرة، وهذه الحرية تتيح لها فرصة التفوق فى النشر والتوزيع. ولكن القاهرة لا تزال تستطيع الاحتفاظ بمركزها من ناحية التأليف فدور النشر فى بيروت تحرص على أن تنشر الكتاب المصرى. ولذلك لا أرى عقدة فى هذه الناحية من الموضوع، فإن نشاط الطباعة والنشر والتوزيع فى بيروت، لا يمنع من اهتمامنا بمستوى الكتاب ومادته، ولا بأس علينا فى أن يكون لعاصمة عربية مثل بيروت جهودها في نشر الكتاب العربى.

وإنما الذى لا شك فيه هو أن لنا دورا قياديا فى ازدهار الثقافة والأدب بأقطار شرقنا الكبير. وأهم نقطة رئيسية جديرة بالعناية والإهتمام فى نظرى، هى الدراسة الجادة المثمرة لموضوع التعارف والتفاهم الثقافى والأدبى بيننا، وتركيز جهودنا فى تبادل الآثار الفكرية والأدبية لكتاب الشرق الأسيوى الأفريقي. فنحن إلى اليوم، نحرص على معرفة الغرب، ونخجل من الجهل بآثارهم، وبقى أن نعرف أدباء آسيا وأفريقيا، ونخجل من جهلنا بروائع آثارهم.

وهنا سألنا الأدبية الدكتورة بنت الشاطئ عن دور المؤتمرات في القيام بهذه المهمة والأثر الذى ننتظره من ورائها فقالت : أعتقد أنه لابد من تأليف لجنة دائمة، تتابع توصيات هذه المؤتمرات، وتتفرغ للسعى فى تنفيذها. وبغير هذا، سيتضخم رصيدنا من محاضر الموتمرات لتوضع على الرف.

– وكان للأستاذ عادل الغضبان المدير العام لدار المعارف رأى أيضا فى المشكلة كلها.. قال سيادته:ليس هناك على ما يصل إليه علمى مشكلة تتصل بالكتاب العربى. فعندنا المؤلفون فى كل علم وفن، وعندنا الناشرون المتخصصون وكلهم يضطلعون أيضا بأعباء التوزيع وفق ما يملكون من أجهزة. ولقد كان للقرار الحكيم الذي أصدرته حكومة الثورة الرشيدة منذ سنوات وألغت به القيود التى كانت مفروضة علي تصدير الكتاب، أثره الفعال فى انطلاقته، فلا يكاد الكتاب يخرج من المطبعة حتى يكون الناشر أو الموزع قد أعد عدته لإرساله إلى جميع فروعه ووكلائه فى الداخل والخارج، أو إرسال نماذج منه إلي البلاد التى يكون استيراد الكتب فيها مرهونا بالحصول على إذن استيراد علي أن المجال لا يزال يتطلب المزيد من الجهد، والمزيد من عون الدولة والمزيد من الوعى القرائى حتى يستطيع الكتاب أن يصل يوما إلي كل قرية ولكل ضيعة.

ثم تابع سيادته والواقع أنه مهما اشتدت المنافسة فى ميدان الكتاب العربى تأليفا وإخراجا وتوزيعا، فإنما تعود تلك المنافسة بالخير على الكتاب والقارئ معا. فلو أن جميع البلاد العربية نزلت معترك الكتاب وحشدت له الطاقات الكبرى من جهد حملة الأقلام وجهاد أرباب الصناعة وخبرة العارفين بأسواقه، لتعددت للثقافة العربية مراكز الاشعاع. وإلى أن تتحقق هذه الأمنية نرى البلاد العربية تقوم بنصيبها فى بث رسالة العلم، ولكن فى طاقات متباينة. وما من شك فى أن الجمهورية العربية المتحدة هى حاملة اللواء فى هذا الميدان من

حيث مقدار الإنتاج وتنوعه وأصالته. فكتابها يحتل الصدارة فى الأسواق ولا يخشى أية منافسة، ولست أراه موضعا للتهم ولا أحسبه يعانى أزمة من الأزمات، إلا الرجاء فى ازدياد عدد قرائه بازدياد عدد المتعلمين، وانتشار المكتبات العامة والخاصة وتعميم قوافل الثقافة التى نهضت الدولة إلى تسييرها فى أنحاء الوطن.

ثم تكلم سيادته عن تسوية ما للناشرين فى البلاد العربية من مبالغ.. فقال : لقد حتم القرار الجمهورى الدفع عن طريق المصارف بدل الدفع بالجنيه المصرى الذى كان يشتريه المدين من السوق الحرة ويدخل به مصر ويسدد حساب الدائن ويجنى من فرق العملة ربحا قد يصل إلي ٣٥٪ فضلا عن الخصم الذى يمنحه وقد يبلغ ٤٠٪ من سعر الكتاب. ولقد كان القرار الجمهورى منصفا كل الإنصاف بأن منح المدين مهلة شهر يدفع فى خلاله عن طريق المصارف وبسعر السوق الحرة المبالغ المطلوبة منه.

وأخيرا عرض سيادته لشهر رمضان وموسم الحج باعتبارهما موسما لرواج الكتب الدينية فقال : إذا عرفنا أن فى مخازن الناشرين كميات كبيرة من هذه الكتب، وإن باب التصدير مفتوح علي مصراعيه، فلن يحول حائل دون أن يستفيد القراء من الكتب التى يؤثرونها فى هذين الموسمين. فإن كانت الملائكة على ما يقال تضع أجنحتها لطلاب العلم، فما أحراها أن تضعها للقراء فى شهر رمضان المعظم وموسم الحج الجليل لتحلق بها نفوسهم فى أجواء التعبد والنقاء والصلوات.

– ثم التقى (الأهرام الاقتصادى) بالأستاذ إبراهيم الإبيارى مراقب عام الثقافة بوزارة الثقافة والإرشاد القومى...

تكلم سيادته عن الكتاب العربى، وما يحيط به من ظروف.. فقال : فى رأيى أن مشكلة الكتاب العربى، هى مشكلة المسئولين أولاً وأخيرا، فالمؤلف والناشر موجودان ويمكن تشجيعهما، إنما لكى يجد الكتاب العربى سوقه لابد أن نضمن له ثوبا لائقا وثمنا معتدلا، ولن يتيسر هذا إلا إذا أعفى من قيود التصدير وسهلت الحكومة استيراد وتوفير الورق الجيد، أما المؤلف فمن الممكن تشجيعه بخلق الظروف التى تساعد على إخراج الكتاب العربى إلى الخارج، إذ سيتسع الميدان بذلك لكثير من الناشرين ينشأ فى ظلهم كثير من المؤلفين والقراء.

(أول فبراير ١٩٦٢)



المؤتمر الثانى لكتاب آسيا وأفريقيا

المؤتمر الثانى لكتاب آسيا وأفريقيا

يوسف السباعى - محمد مزالى

التبادل الاقتصادى، والاتفاقات السياسية والعسكرية ليس هى وحدها كل ما يربط بين الدول بعضها البعض.. صحيح نحن فى حاجة إليها، وربما كنا فى حاجة إلى ما يسمونه (السفير الاقتصادى المتجول) لينميها جميعا.. وإنما إلى جانب ذلك كله.. إلى جانب ميكانيكية العصر التى نعيشها الآن، نحن فى حاجة أيضا.. وربما كان بشكل أكبر.. إلى مزيد من التقارب والتفاهم ليكونا أساسا لما يمكن أن يقوم من أوجه النشاط الاقتصادى والسياسى الأخرى.

هذا التفاهم..بل هذا الحب، لا يكون إلا عن طريق معرفة الإنسان للإنسان.. والفكر والفن والأدب وسيلة ذلك. فالإنسان مادتها جميعا.

من أجل هذا.. تشهد القاهرة هذا الأسبوع اجتماع كتاب القارتين آسيا وأفريقيا كخطوة لتحقيق هذه الغاية المنشدة.

إن المؤتمر الثانى لكتاب آسيا وأفريقيا الذي تعيشه الجمهورية العربية المتحدة وشعوب القارتين هذه الأيام.. إنما يعبر عن نقطة التقاء هذه الشعوب.

ماذا يدور فى مؤتمر كتاب آسيا وإفريقيا ؟ ما المشكلات التى تعرض لمناقشتها ودراستها ؟ وما الأمل والألم الذي يعيش فى صدور كتاب القارتين، فيرسم للقارتين وحدة فى المستقبل وفى المصير؟

إن هذا الحديث الذى أجراه (الأهرام الاقتصادى) مع رؤساء وأعضاء وفود المؤتمر.. يحاول الإجابة عن هذه التساؤلات كلها.. إنه يهدف إلى التعرف على مشكلاتنا الفكرية والثقافية.. لنتلمس مزيدا من الفهم.. والتجارب.. والحب.. من أجل السلام ومن أجل الإنسان.

كان أول من التقينا به السيد / محمد مزالى رئيس الوفد التونسى...

إنه كاتب وأديب يدير مجلة الفكر الأدبية التي تصدر شهرية فى تونس، كما يعمل أيضا مديرا لمركز الشباب والرياضة. فهو لا يفصل بين العلم والعمل كعادة أغلب الأدباء التونسيين... تكلم سيادته عن مؤتمر الكتاب الأفروآسيويين والغاية منه قائلا:

الغاية الأولى هى التعرف إلى الأدباء الأفريقيين والأسيويين وتدعيم أواصر الصداقة فيما بينهم، فإن أول شرط للنجاح هو هذا التعارف عن طريق مثل هذه المؤتمرات والزيارات، فهى تتيح الفرصة للاستفادة مما يجرى فى دنيا كتاب المنطقتين وأسلوب درس المشاكل المشتركة.. للاستمرار في الثورة المتواصلة من أجل الغد المشرق.

– ما هو دور الكاتب في هذه الثورة ؟

– قال : بث الوعى الاشتراكي الجديد وتحطيم الأصنام وخدمة الجماهير بحيث تتعرف إلى واقعها وتشعر بالحاجة إلى تغييره. إن كل ثورة كانت دائما تحقيقا لمثل عليا وضعها مفكرون وفلاسفة وأدباء.. وأنه ليمكننا القول بأن الفكر والأدب العربى اليوم يعكس عالما أفضل إذ أن أدباءنا بصدد تبين قيم جديدة وبناء مجتمع جديد.

– ما السبل لزيادة نشر الثقافة العربية والكتاب العربي فى آسيا وإفريقيا؟

أولا مناقشة الأسباب التي تمنع ذلك والمؤتمرات أفضل وسيلة لذلك.. كما لابد من بذل مجهود أكبر وأهم فى حركة الترجمة. وكذلك اهتمام الحكومات بنشر وتوزيع الكتب التى قيمتها الثقافية والقومية مضمونة.. وتشجيع هذا الاتجاه بمنح دور النشر إعانات خاصة.. أو تأسيس شركة توصية يكون رأس مالها دوليا لئلا يخشى الناشر الخسارة المادية.

فإن مسئولية الحكومات لا تقل عن مسئولية الكتاب، وإنما واجب الكتاب المطالبة وفرض أنفسهم علي حكوماتهم ما دام الكاتب هو الموجه.. ومن حسن الحظ إنه قد ولدت في المنطقة بعض حكومات ثورية من صميم وأعماق شعوبهم، استجابت إلي مثل هذا الاتجاه.. ففى تونس نرى أن ٦٠٪ من رأس مال الشركة القومية التونسية للنشر والتوزيع هو مال حكومى.. حبذا لو أخذت به المنطقة كلها.

ثم التقينا بالأستاذ يوسف السباعى السكرتير العام للمؤتمر الأفريقي الأسيوى.

وجهنا إلى سيادته هذا السؤال :

– ما هو دور الكتاب نحو تحقيق الاشتراكية كفكرة وكنظرية وكتطبيق..وأيضا كأسلوب حياة يمنع استغلال الإنسان للإنسان ؟.

فأجاب سيادته قائلا : أعتقد أن هذا هو هدف الكاتب الأصيل نجده موجودا من غير محاولة إيجاده، ذلك أن أكثر ما يجمع الكتاب، هو الإنسانية ومنع استغلال الإنسان للإنسان وأيضا كل المثل الطيبة التي يعبر عنها الكاتب بطبعه.. فهو من هذه النواحي أبر من أن يخطط له، وقد كان توفيق الحكيم كاتب مقال اشتراكيا حتى قبلما نسمع عن الاشتراكية، ذلك أن الاشتراكية طبع الفنان الأصيل.. بل إن الفن في حد ذاته لهو شيء اشتراكي، ومثله الجمال، وكل مالا يصطنع. فالله عندما يخلق فإن خلقته اشتراكية لتنزهها عن الاصطناع.

وعاد سيادته يضيف: وإنما مع ذلك الاتجاه الحتمى للإنسان هو الاشتراكية لأنه لابد أن يعيش فى مجتمع يتبادل فيه مع محيطاته الأثر والتأثير فيحقق الانتاج. وهنا يمكننا أن نمهد له سبيل إبراز هذا الإنتاج ونشره.. إننا نمهد له فقط ولسنا نخطط، ذلك أن الفنان هو المخطط وحده.

– وسألناه أيضا : ما هو الأثر الذي يمكن أن يؤديه مؤتمر كتاب آسيا وأفريقيا لتحقيق هذا الاتجاه ؟ فقال:

إن الاستعمار هوالذى يحول دون الاشتراكية، وعندما تملك الشعوب حريتها تصبح الاشتراكية غدها المشرق.. ويقوم هنا دور الكاتب وهو أن يؤيد ويعزز هذا الاتجاه الاستقلالى والتحررى للشعوب وأن يدعو إلى كفاح الاستعمار. إن دوره الرئيسى لهو القضاء عليه وإرجاع حق الحياة إلى الشعوب التى نجح الاستعمار فى سلبها إياه.

– ما هو دور الترجمة كوسيلة للتعريف والتبادل الثقافى؟

– الترجمة من أهم العناصر التى تساعد على خلق ثقافة حقيقية حتى في الشعب الواحد نفسه، على ألا تكون مجرد عملية نقل. وبالنسبة إلى الشعوب الأسيوية والأفريقية، أعتقد أن أكبر عيبها كان عدم معرفة البعض للبعض، وأن بينها أكثر من حاجز وفاصل واحد يباعد بينها ويجعلها لا تدرى عن بعضها شيئا إلا عن طريق المستعمر، حتى صرنا وكأن أفلام طرزان هى كل ما نعرفه عن أفريقيا. وكانت الزيارات هى الخطوة الإيجابية الأولى لتحطيم ذلك، فلم نتعرف الحقيقة الحية إلا بهذه الوسيلة. إن الأدب لهو أكبر طريق إلى ذلك

لأنه أفضل من المعرفة التي تجيء عن طريق النشرات الإخبارية وغيرها. لقد عرفت روسيا وأحسست بشعبها عن طريق كتابها وثقافتها، فالفكر عندما تتبادله الشعوب تنمو المحبة بينها. وليس الإنسان فى حاجة الآن إلى شيء أكثر من حاجته إلي هذ المحبة.. طريق السلام.

(١٥ فبراير ١٩٦٢)



الكتاب العربى وتطوير الثقافة العربية

الكتاب العربى وتطوير الثقافة العربية

إبراهيم خورشيد - إبراهيم الإبياري - مصطفى حبيب

الحديث عن الثقافة العربية والكتاب العربى يجب أن يتسم بكثير من الدقة والصراحة، فالقضية خطيرة للغاية، وهى مرتبطة ارتباطا مباشرا بوجودنا كله حاضره وماضيه ومستقبله.. وعندما تكون القضايا على مثل هذا المستوى من الحساسية والخطورة، فإن الصراحة فيها، على ما نعتقد تفيد أكثر مما تضر.

الذى لا نشك فيه هو أنه على طول أجيال غارقة فى القدم، كانت الثقافة العربية مركز إشعاع يغمر العالم بنوره، وكان الكتاب العربى في ذلك خير وسيلة وأفضلها فاتسعت رقعته وأقبلت عليه جماهير عريضة فى المشرق والمغرب تنهل من ينابيع روائعه ونفائسه.

ولكن الذى لا شك فيه أيضا هو أنه قد اعترضت المجرى المتدفق فترات ركود واضمحلال، كانت دخيلة ومختلقة تهدف إلي إضعاف الثقافة العربية والكتاب العربى والقضاء عليهما.. ولكنها مع ذلك لم تستطع إلا أن تعوق اندفاع خطاهما بعض الشيء وإلى حين.. ذلك أنه مع مر السنين وعلي وجه التحديد خلال السنوات القليلة الماضية بدأت الجمهورية العربية المتحدة وهى القلب النابض للعالم العربى تتفتح عن شخصيتها الجديدة الواعية، وكان الخط العريض الواضح فى إنطلاقها هو إيمان بالفكر والثقافة.. بدأت تقوم مع كل يوم جهود جبارة تهدف إلي تعميق الحياة الثقافية وإنماء كتابنا العربي وتطويره ليكون الوجه الصريح الصافى لكل تراثنا القديم بعظمته وخلوده. ولكل كياننا الجديد أيضا بروعته وسر الخلق والتطور فيه.

ولا جدال فى أن هذه الجهود المبذولة قد أتت بالشيء الكثير ولكن، بصرف النظر عما أمكن تحقيقه من خير للثقافة العربية والكتاب العربى، فإن ثمة أوضاعا معينة ما زالت تقف

حجر عثرة تحول دون الوصول إلى الغاية الكاملة. وهى أوضاع نعتقد أنه قد حان الوقت كى نناقشها ونلقى عليها مزيدا من الأضواء لنتعرف الطريق.

يقول الأستاذ إبراهيم زكى خورشيد مدير عام المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر:

المشكلة الرئيسية فى رأيى متعلقة بالتخطيط الثقافى نفسه، وهذا يظهر فى تعدد وتوزع الهيئات والجهات المعنية بالثقافة، دون ما صلة واضحة تربط أو تنسق بينها جميعا والنتيجة أن أصبح كل جهة تعمل فى واد، كثيرا ما يتداخل دون ما نظام أو تخطيط مع جهة أخرى فنفقد من وراء هذا الشىء الكثير إذ تضيع ملامح مهمة كل منها.

والوضع بهذه الصورة يعكس نقصا كبيرا تعانى منه حياتنا الثقافية، خاصة فيما يتعلق بتراثنا القديم الذى هو أصل الشجرة كلها. فنحن حتى الآن لم نقم بحصر سليم لهذا التراث، كما لم نفهرس المخطوطات الموجودة فى مكتباتنا كدار الكتب والأزهر، فهرسة علمية..

ثم يقول.. ومع ذلك فليست المهمة فقط هى أن ننشر هذا التراث نشرا علميا، بل كيف نضع كتبا حديثة للتعريف بهذا التراث أيضا.

يقول.. الحقيقة أن عقبات معينة تعرقل هذه الرسالة.. ففى المحل الأول نجد مشكلة القراءة وانصراف الناس عنها، ومشكلة التوزيع التى بدأت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وبالإضافة إلى مشاكل توفير الاحتياجات الكبيرة من الورق والمطابع لمواجهة النهضة الثقافية المعاصرة

وتحدث الأستاذ إبراهيم الإبيارى مراقب عام الثقافة بوزارة الثقافة والإرشاد القومى أيضا فيقول:

سنظل دائما فى حاجة مستمرة إلى إقامة ثقافة كبيرة عميقة تتيح لنا كتابا كبيرا قيما ؟

يقول سيادته إن وسيلة هذا هى إيجاد بيئات تخصصية على شكل سليم تصبح كأديرة علمية، تخرج لنا متخصصين في كل فروع المعرفة. على أن تراعى أن تحفز إلى القراءة والاطلاع والتأليف بشىء من التشجيع، فتمنح المكافآت للبحوث الهادفة، بهذه

الطريقة وعلى مدى زمن قليل يصبح لدينا كتب فى القمة من كل لون. فإذا ما وجدت مثل هذ المادة أمكن إخراجها فى ثوب رشيق مناسب. لأن التقاء الثقافات شيء ضرورى لوجودها ونموها، فإن دولا كثيرة سوف تسعى إلى كتابنا العربى لتنقله إلى لغاتها.

ثم يقول الأستاذ الإبيارى :

الثقافة هى كل متصل لا يمكن تجزئته، وعلى هذا الأساس يصبح الاهتمام بتراثنا العربى القديم شيئا ضروريا لنعيد إحياءه لنستفيد بذلك ونفيد. إن الخطأ الكبير الذى نقع فيه هو أننا ننسى القديم تماما، مع أن الجديد دائما هو امتداد لهذا القديم وتطوير له.

يقول أيضا إن المسئولية الكبرى هى الآن فى كيفية تكوين العلوم الذاتية وإخراج كتات عربى يحمل طابعنا الخاص وفيه روح عروبتنا، وهذا لا يأتي إلا بالحرص على التراث ووصل الجديد بالقديم ليكمل الإثنان معا ويخرج لنا من تفاعلهما مزيج جديد هو الذى سيلفت الأنظار إلينا. وهذا يحتاج أولا وقبل كل شيء إلى منهج جديد.

– وأخيرا يتحدث الأستاذ مصطفى حبيب مدير إدارة الثقافة بوازارة التعليم العالى عن جانب آخر من تطورنا الثقافى الذى لحق الكتاب العربى متمثلاً فى مشروع الألف كتاب. فقال :

قامت الثورة بهذا المشروع سنة ١٩٥٥ لتسد النقص فى مشروع الترجمة الذي كانت تشرف عليه وقتئذ وزارة التربية والتعليم والذى كاد أن يكون المشوع الوحيد لنقل ثمار الفكر العالمية إلي اللغة العربية، لتيسر وصولها إلي المواطنين الذين لا يقرأون لغة أجنبية.

يهدف المشروع أساسا إلى تقديم خلاصة الفكر العالمي فى صورة مبسطة لا يعسر فهمها على القارئ العادى غير المتخصص – مع عدم إغفال الرغبات المتخصصة – بحيث تجعل القارئ ملما بالتيارات المعاصرة من حوله.

كما روعى فيه أن لا يكون مقتصرا على الترجمة. بل يكون فيه جانب مؤلف، يشمل موضوعات القومية، والموضوعات التى ينبغى أن تعرض من وجهة النظر العربية الخالصة، لا من وجهات النظر الغربية التى قد تنحرف عن القصد بشتى الدوافع.

فأنشئت له لجنتان مختصتان من كبار رجالات الأدب والعلم. هما : لجنة الترجمة والتبادل الثقافى فى المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ولجنة

النشر العلمى بالمجلس الأعلى للعلوم ثم بوزارة التعليم العالى، للنظر في الكتب المقترحة للمشروع، والنظر فى مدى ملاءمتها لأهداف المشروع. ثم يعهد بهذه الكتب إلى مترجمين ومراجعين متخصصين، لم تبخل عليهم الدولة بالمكافأة المجزية. حتى إذا انتهت الترجمة والمراجعة، فحصت فحصا نهائيا للتأكد من خلوها من كل شائبة تمس الدين أو الأخلاق أو السياسة القومية، ثم دفع بها إلى الناشر يطبع من كل كتاب منها ٤٥٠٠ نسخة، تشترى الوزارة أكثر من نصفها لتودعه مكتبات المدارس والمعاهد والجامعات والهيئات الثقافية حيث يتاح للطلاب والأساتذة فرصة الاستفادة منها، كلٌ وما يميل إليه، ويبقى للناشر ألفا نسخة من كل كتاب يبيعها لحسابه الخاص بسعر تحدده الوزارة.

ولم تهمل الجهات المشرفة على المشروع جانب التأليف، فأنشأت سلاسل من الكتب فى الموضوعات القومية والموضوعات ذات الاتصال بالجمهورية العربية وسياستها. منها سلسلة عن التاريخ القومى منذ دخول العرب مصر حتى قيام الجمهورية، وسلسلة عن البلاد الأفريقية والآسيوية المكافحة فى سبل الاستقلال وسبيل التقدم، وسلسلة علمية عن التقدم الصناعى والزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة.

ومضى المشروع قدما، فأخرج حتى الآن ما يقرب من خمسمائة كتاب فى المعارف العامة والفلسفة وعلم النفس والديانات والعلوم البحتة، والعلوم التطبيقية والفنون الجميلة والآداب والتاريخ والجغرافيا والتراجم. بالإضافة إلى الكتب المتخصصة التي بلغ عددها حتى الآن حوالى مائتي كتاب فى الفروع السابقة كلها.

ولا شك أن الجهد الذى بذل فى المشروع حتى اليوم، هو جهد صادق ومثمر.. فلم تقتصر ثماره على الكتب التى أخرجت فى المشروع فحسب وإنما تقدمتها إلى تحقيق كثير من الأهداف البعيدة التى استهدفها المشروع، فنشطت حركة الترجمة والتأليف والنشر فى مركزه الأصيل -فى القاهرة- وسرت المنافسة إلى هيئات ومؤسسات أخرى فى الجمهورية والخارج، فقامت تنشئ مشروعات للترجمة والتأليف تقلد بها مشروع الألف كتاب وتحاول أن تسبقه.. وفى ذلك تحريك للماء الذي كان قد ركد وكاد يأسن، وفى كل حركة تقدم، وفى كل تقدم كسب لا شك فيه.

(١٥ أكتوبر ١٩٦٣)

★ ★ ★

رئيس اتحاد الناشرين فى ج.م.ع يقول

رئيس اتحاد الناشرين فى ج.م.ع يقول

حسن محمد

للناشرين العرب في الجمهورية العربية المتحدة مطالب. يقولون إنهم بصفتهم أشد الفئات العاملة فى قطاع الثقافة اتصالاً بالكتاب العربى، فلهم وجهة نظر معينة فى قضيته. يقولون أيضا إن الممارسة والتجربة الطويلة جعلتهم أدرى بالعقبات التى تعترض سبيل الكتاب العربي وتضعف من كيانه وتحول دون تطويره وانتشاره واتساع سوقه.

وبسبب هذه المشاكل والمصاعب، ومن أجل المساهمة فى مناقشتها بغية القضاء عليها، لقى «الأهرام الاقتصادى» رئيس اتحاد الناشرين العرب فى الجمهورية العربية المتحدة... ودار حديث عبر فيه الأستاذ حسن محمد رئيس الاتحاد وصاحب مكتبة النهضة المصرية، عن وجهة نظر زملائه الناشرين وآرائهم واقتراحاتهم فى قضية الكتاب العربي، وإمكانات تطويره ودعمه.

تكلم سيادته عما يحيط بالكتاب العربى من ظروف فقال : الواقع أنه من الصعوبة بمكان تحديد المسئول عن الظروف التي يعيشها الكتاب العربى اليوم، فليس ثمة شك فى أن كثيرا من الصعاب تكتنفه من كل جانب. ومع أن جهود جبارة يبذلها المسئولون للتغلب عليها، أو على الأقل للتخفيف من ثقل وطأتها، إلا أن توزع الهيئات القائمة على أمر الثقافة عندنا، وعدم التخطيط والتنسيق فيما بينها، يضيعان في أحيان كثيرة جانبا كبيرا من آثار هذه المجهودات ونتائجها. لذلك أعتقد أنه قد يكون من المفيد لمستقبل الكتاب العربى أن يجتمع العاملون فى هذا المجال لبحث واقعه ومحاولة إيجاد حلول لمشاكله.

* وما هى اقتراحاتك فى هذا السبيل ؟

لابد قبل أى شيء أن يجد الناشرون العرب مزيدا من الرعاية والعناية من المسئولين، فتسهل لهم امكانات السفر إلى الخارج، وتزيل القيود والإجراءات الروتينية التى ما تزال تحد

من تسويق الكتاب العربى على أوسع نطاق ورأيى كيما يتم هذا أن تتحمل الدولة فرق الأسعار. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإن الدعاية والإعلان يعتبران عنصرين أساسيين فى ترويج الكتاب، ولكن ارتفاع أسعار النشر والدعاية، سواء كان عن طريق الصحف أو غيرها من وسائل الإعلان يحول دون الناشر والإعلان المنظم عن كتبه الجديدة، لذلك أرى ضرورة تخفيض أسعار الدعاية والإعلان تخفيضا يساعد الناشر على أداء رسالته. وفى هذا المجال حبذا لو أصدرت الصحف عندنا ملاحق شهرية تضم الإنتاج الفكرى الذى يصدر خلال كل شهر مثلا مع شيء من التعليق عليه والتعريف به.. ويقول رئيس اتحاد الناشرين: إن مشكلة الكتاب العربى الرئيسية هى مشكلة التعريف به، والملاحظ حتى الآن أننا نسير فى هذا على غير خطة موضوعة. فمراكزنا الثقافية فى الخارج يمكن أن تؤدى لنا أكثر الخدمات إذ يمكن تزويد كل منها بمكتبة كاملة لا تكلفنا أى شيء، وإن كانت ستعود علينا بالشيء الكثير.

يقول : ونحن على استعداد تام لزيادة الكميات المطبوعة من كل كتاب جديد لنقدمها إلى هيئة معينة تقوم بإرسالها إلى المراكز الثقافية على أن تولى هذه عرضها فى مكان خاص، ومعها كل النشرات الثقافية التى نصدرها، وفى هذه الناحية أيضا يجب إقامة معارض دائمة للكتاب العربى فى المطارات الدولية، تزود باستمرار بالكتب والمطبوعات التى تصدرها دور النشر.. وحبذا لو بدأنا بتنفيذ هذا فى المنطقة الجمركية بمطار القاهرة الدولى.

ثم يقول الأستاذ حسن محمد : ومعروف أن بعض الكتب المدرسية لبعض مؤلفينا الذين عملوا في الدول العربية تلقى رواجا كبيرا. ولكن الذى لفت نظرى هو أن هذه الكتب يتم طبعها خارج الجمهورية العربية المتحدة، الأمر الذى لابد معه من الحد من ذلك وإباحة الفرصة أمام دور النشر لطبع هذه الكتب وتصديرها حتى ولو لم تكن كتبا مقررة على مدارسنا، وذلك لاحتياج الدول العربية لهذا النوع بالذات.

أضف إلى ذلك وضعا آخر فى حاجة إلى شيء من الاهتمام وهو يتعلق هذه المرة بالترجمة. فإن بعض مكتباتنا الشهيرة تتلقى باستمرار طلبات كثيرة من مكتبات أجنبية لكتب مترجمة لبعض كبار الكتاب العرب، خاصة الدكتور طه حسين والعقاد وتيمور وتوفيق الحكيم.. لكنا لا نستطيع الوفاء بهذه الطلبات المتزايدة.. لذلك يكون من الأفضل التوسع فى

ترجمة مؤلفاتهم، وهذا يستدعى تقديم تسهيلات وافية لدور النشر وإمدادها بالإمكانات وبخاصة الورق الجيد، ليتسنى لها إخراج هذه الكتب فى طبعات أنيقة بل لسنا نرى ما يمنع من أن تتولى هيئة من القطاع العام مثلاً هذه الترجمات، وبعدها تقوم الدار القومية أو من يقع الاختيار عليه من الناشرين، بطبعها وتوزيعها.

ثم يقول : إن العمل على نشر الكتاب العربى، سواء فى الجمهورية العربية المتحدة أو فى خارجها فى جميع أنحاء العالم، أصبح مسئولية كل العاملين وليس مسئولية فئة دون أخرى. إن السوق العربية بالذات، ومثلها فى هذا السوق الإفريقية، فى حاجة اليوم إلى رعاية أكبر مما يعطى لها منها. لذلك نقترح إعداد قوائم دورية بصورة مستمرة كل ثلاثة أشهر مثلا، وإرسال هذه القوائم التى تضم جميع البيانات عن الكتب الصادرة خلال الفترة، إلى ملحقينا الثقافيين فى هذه البلدان ليقوموا بتوزيعها على المكتبات الرئيسية والجامعات والمعاهد والمدارس، كذلك الهيئات الحكومية والمكتبات العامة العربية الأفريقية. وبهذه الوسيلة نضمن أن يكون الخارج على علم دائم بما تخرجه مطابعنا. فإذا ما صاحب ذلك كله دراسات جدية للأسواق لمعرفة مدى احتياجاتها من ناحية الكم والكيف، أمكن بسهولة ويسر التخطيط لهذه الاحتياجات وتغطيتها باستمرار.

(١٥ أكتوبر ١٩٦٣)

★ ★ ★

الاعــلان السينمائى

الإعـلان السينمائى

عبد الحميد حمروش

فترة الاستراحة فى دور السينما، ما الذى يحدث فى العادة خلالها ؟

الحقيقة أن أشياء كثيرة يفعلها الناس مع عودة الضوء الخافت فتبدو معها اللحظات القصيرة، مليئة ومشحونة بأكثر من همسة، وبأكثر من تعليق.. وبحركة الكثيرين إلى الخارج لسبب أو آخر..

والحقيقة أيضا أن كل ما يحدث خلال فترة الاستراحة إنما يثير اهتمام فئة خاصة من الناس ويجذب انتباههم بطريقة معينة. إن اخصائيى الإعلان السينمائى والمهتمين بصناعته وبشئونه يعتبرونها مناسبة طبيعية لمعرفة واقع سوقهم، إذ عن طريق ما يلتقطونه من تصرفات الجماهير وتعليقاتهم وآرائهم فيما يعرض عليهم من إعلانات.. وتحليلهم لهذه التصرفات والتعليقات.. يتحول السلوك لديهم إلى أرقام واحصاءات.. تحدد وضع سوق الإعلان السينمائى وسياسته. وكذلك اتجاهات الجماهير المختلفة حيال الإعلان نفسه، وحيال السلعة موضوع الإعلان. والواقع أن الإعلان السينمائى لا يختلف فى ذلك عن غيره من وسائل الاعلان الاخرى، كالصحافة والاذاعة أو التليفزيون أو اللافتات الضوئية.. لابد أولا، وقبل كل شىء، من دراسة خاصة لسوقه، وتحليل هذه السوق بالنسبة إلى السلعة المعينة المراد الإعلان عنها، وذلك بغرض تحديد عدة عناصر يقول خبراء الإعلان إنها ضرورية لنجاحه.. ما هى طبيعة السلعة ؟ من هم الذين يشترونها وأين تكون عادة أمكان تجمعاتهم؟ ولماذا يشترونها ؟ وذلك دائما باعتبار أن حركة السوق تقوم على المشترى الحالى، والمشترى الممكن مستقبلا.

إن الإعلان السينمائى حديث العهد عندنا للغاية أن مولده يرجع إلى بضع سنوات قليلة مضت وبالتحديد أوائل عام ١٩٥٦ فقط. ومع ذلك استطاع خلال هذه الفترة القصيرة أن يقف على قدميه وأن يأخذ مكانه بين وسائل الإعلان الأخرى ليصبح بدوره وسيلة فعالة

تحقق الربح لكل من المعلن والمستهلك على السواء. بل لقد استطاع فن الإعلان السينمائى أن يكون صناعة قائمة يمكن تطويرها وتنميتها، دون ما يعترض ذلك فى الحقيقة وجود الوسائل الإعلامية الأخرى. ذلك أن المبدأ الإعلانى الأساسى هو أن وسيلة الإعلان إنما يحددها نوع السلعة، وواقع السوق التى تعرض فيها هذه السلعة.. وطبيعى أنه يوجد بين السلعة وسوقها، وبين المتعاملين فى كل منها علاقات كثيرة لابد من وضعها موضع الاعتبار بالنسبة إلى الاعلان السينمائى كى نصل إلى ما نبغى من ورائه فى النهاية وهو تنمية حجم التجارة وتنشيط حركتها بغرض تحقيق أكبر قدر من العائد والربح.

فى حقل الإعلان السينمائى يعمل أكثر من فئة واحدة.. المعلن من ناحية، وشركات الإعلان والمتسهلك، وأخيرا دور العرض السينمائى. إن تقريرا حديثا لشركة الإعلانات المصرية يقول إن مجموع ما أنفق خلال العام الماضى (١٩٦١) على هذه الصناعة لإنتاج لوحات وأفلام إعلانية، بلغ أكثر من ٢٠٠ ألف جنيه، والحقيقة أن الرقم فى ذاته يعنى شيئا كبيرا، إذ يتضح منه أن رقم الإعلان قد تضاعف خلال الفترة ما بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦١ بنسبة ٤٠٠ ٪.

إن الإعلان السينمائى يقوم أساسا على نظرية اقتصادية هى أنه يتحمل نفقته بالكامل.. هكذا يقول الأستاذ عبد الحميد حمروش سكرتير عام الشركة. وهو يقول أيضا إن هناك أشياء أخرى هامة وطريفة تعيش فى سوق الإعلان السينمائى. فالإعلان، لما كان يعتبر قبل أى شىء علاقة تتصل رأسا بعقل المعلن إليه وبعواطفه.. فإن الدراسة السيكولوجية وبالذات ما يتعلق منها بدراسة الدوافع والعواطف الإنشائية تمثل عنصرا أساسيا من عناصر هذه الصناعة.

وخبراء الإعلان السينمائى يعرفون هذا تماما، ويعرفون أكثر من هذا أقصر الطرق أو على ما يقولون «من أين تؤكل الكتف» وأن وسيلة ذلك هى المرأة، فهى المحركة الأصلية للإنفاق فى حدود أكثر من ٨٥ ٪ من مجموع الدخول التى تنفق ولما كان خبراء الاعلان السينمائى يدركون أيضا أن المرأة فى مجتمعنا لم تزل فى أول الطريق ولم تصل بعد إلى المشاركة فى الحياة العامة مشاركة كاملة صحيحة، وأنها - فى الأغلب - لا تزال بعيدة عن الاهتمام بالثقافة والاطلاع وقراءة الصحف والمجلات اهتماما ذا شأن.. وأن وسيلتها الوحيدة للترفية حتى بعدما دخل التليفزيون بيوتنا، هى السينما. فهم يلمسون دائما هذا

الوتر الحساس مستخدمين الإعلان السينمائى فى تحريك طبيعتها البشرية وإثارة حبها للاستطلاع ورغبتها فى الظهور والتملك والاقتناء كى تنفق، أو على الأقل كى تطلب أو حتى توحى إلى غيرها أن ينفق. ويتضافر فى سبيل الوصول إلى ذلك، إن الإعلان يشبع حاستى البصر والسمع معا.

على ضوء النتائج التى تصل إليها هذه الدراسات السيكولوجية والتى تهدف إلى معرفة أذواق المشترين بالنسبة إلى البضائع المزمع إنتاجها أو توزيعها، والمزايا التى يجب أن تشملها حتى يمكن توزيعها بسهولة.. وكذلك معرفة طبقات الجمهور التى تقبل على شراء هذه البضاعة بالذات أو تلك ومدى قدرتهم الشرائية.. تبدأ باقى مراحل عملية إنتاج الإعلان السينمائى، فتوضع التصميمات المناسبة اللازمة لتصوير اللوحة الإعلانية وفقا لرغبات المشترين أنفسهم تمهيدا لتنفيذ اللوحة على هذا الأساس.

أما بالنسبة إلى الفيلم الإعلانى، فإن المسألة تختلف عنها فى اللوحة .. أن الفيلم الاعلانى يمر بجميع المراحل المتعددة التى يمر بها الفيلم العادى الكبير، كوضع القصة وكتابة السيناريو وتركيب الحوار، وسائر العمليات الفنية الأخرى كالمونتاج والتصوير والديكور والإخراج وغيرها.

بعد ذلك يأتى دور الوسيلة التى سينتقل بها الإعلان السينمائى إلى المستهلك. إن فى القاهرة وحدها حوالى ٣٦٥ دارا للعرض السينمائى تقوم بهذه العملية. ولكن تبرز هنا أهمية حسن اختيار دار العرض المناسبة لعرض إعلان معين لهذه السلعة أو تلك فإن درجة السينما ومستوى البيئة التى تدخلها، وكذلك نوع الجمهور الذى يتردد عليها عوامل يجب أن تدخل كلها فى الاعتبار.

إن الدكتور ناظم شفيق غالى له رأى خاص فى هذا، إنه يشرح رأيه قائلا : بديهى أن احتياجات المستهلك تختلف من بيئة إلى أخرى ومن جمهور إلى آخر. وكما أن نوع السلعة هو الذى يحدد وسيلة الإعلان عنها، سواء عن طريق الصحافة أو الإذاعة أو السينما أو التليفزيون أو غيرها، فإن نوعها أيضا هو الذى يحدد إلى درجة كبيرة اختيار هذه الدار أو تلك كوسيلة مناسبة لنقل الاعلان إلى الجمهور المعين، فأنا مثلا أعلن فى السينما دائما عن أصابع (باك ستيك، لإزالة العرق وكذلك عن دهان الشعر (فاك)، وسلع كهذه لا يعقل أبدا أن أعلن عنها فى سينما شعبية من الدرجة الثالثة، وذلك لسبب بسيط هو أن جمهورها ليس

فى حاجة إليها وأنها لا تمثل ضرورة بالنسبة إليه.. والنتيجة أنه لن يكترث بالإعلان وبالتالى لا يفيد منه المعلن.

تبقى مع ذلك نقاط أخرى لابد من الحديث عنها.. ما هو وضع الإعلان السينمائى بين وسائل الإعلان الأخرى المنافسة ؟

الحقيقة أن الإعلان عموما قد أصبح اليوم صناعة من الصعب الاستغناء عنها أو إهمالها. فقد اصبح الإعلان كما يقولون بحق قوت التجارة، فهو أى الإعلان، مادة أولية تدخل فى كل خدمة وتجارة وصناعة. لكنا مع ذلك لا نستطيع أن ننكر وجود نوع من المنافسة بين هذه الوسائل المختلفة التى تعمل جميعها فى ميدان واحد.

وعندى أن الصحافة فى الواقع أكبر منافس للإعلان السينمائى، فإنه إلى جانب ما تتميز به الجرائد والمجلات من اتساع نطاق توزيعها مما يجعلها أفضل وسيلة للإعلان عن سلع لا توزع محليا وهذا ما يفتقر إليه الاعلان السينمائى.. فإن سهولة انتقال الجريدة أو المجلة إلى أيد كبيرة وتبادلها بين قراء غديدين، لمما يسمح بحمل الرسالة الإعلانية إلى عدد من الأفراد مهما قيل عن ضآلته، هو أكبر بكثير من مجموع مشاهدى الإعلان السينمائى فى أية دار عرض خلال حفلات اليوم كله. أضف إلى ذلك أن الصحافة وسيلة سهلة تقبل عليها مختلف الثقافات والأعمار من الجنسين. ويقول الدكتور ناظم إن المجلات النسائية تعتبر أفضل وسيلة للإعلان عن السلع الاستهلاكية للسيدات.

ولكن العاملين فى الإعلان السينمائى لا يعترفون بذلك إنهم ينفون وجود أى خطر على إعلانهم من الصحافة أو التليفزيون، وهم فى تأكيدهم ذلك يوضحون كيف ان المعدل الألفى للاعلان السينمائى (وهو تكلفة نقل الرسالة الاعلانية إلى ١٠٠٠ شخص) يعتبر من أرخص الوسائل الاعلانية الموجودة فى مصر. إن إيجار شاشة عرض من الدرجة الأولى لا يتجاوز فى الأسبوع مبلغا يتراوح بين ٧ جنيهات و ١٥ جنيها لعرض اللوحة أو الفيلم الإعلانى لمدة ١٥ ثانية بالنسبة للوحة، ولا تزيد على ٥ دقائق بالنسبة للفيلم. وهم يذهبون من هذا إلى أن أى إعلان فى جريدة يومية مهما صغرت مساحته يكلف أضعاف هذا المبلغ إذا ما استمر نشره ٧ أيام كاملة كما هو الحال فى العرض السينمائى.

وبالنسبة إلى التليفزيون أيضا.. يقول الأستاذ عبد الحميد حمروش إن التليفزيون كوسيلة للإعلان، لن يضعف مركز الإعلان السينمائى. إن الإنسان اجتماعى بطبعه وهو لن

يستطيع تجاهل السينما كمكان مريح يسمح له بتحقيق هذه الرغبة. اضف إلى ذلك أن مجال الاختيار أمام المرء فى السينما أوسع منه في التليفزيون، لأن برامجة محددة ومفروضة عليه وذلك بخلاف الحال مع السينما فلديه إمكانية الرفض أو القبول لفيلم ما. أضف إلى ذلك كله ارتفاع مصاريف الإعلان بالتليفزيون إلى حد كبير، إذ تكلف الـ ١٠ ثوان ٩ جنيهات وذلك للعرض مرة واحدة، كما تصل قيمة الاعلان لدقيقة واحدة فقط إلى أكثر من ٣٠ جنيها.

أما عن الكهرباء وأنوار النيون والأنوار المتحركة كوسائل إعلان أيضا، فإن طبيعتها كوسائل للإعلان الليلى فقط، لا يجعلها تمثل أى قليل أو كثير منافسا خطيرا للإعلان السينمائى.

ولكن ماذا عن الفيلم الخام ؟ ألا تعتبر صعوبة الحصول عليه والعقبات امام استيراده مشكلة أمام الإعلان السينمائى ؟ إن الأستاذ حمروش يجيب عن ذلك أيضا قائلا: الحقيقة أنه لا توجد ثمة مشكلة تتعلق بالفيلم الخام، فإن الفيلم الخام الذى يستخدم لاخراج أطول فيلم اعلانى، وهو فى رأيى يجب أن لا تزيد مدة عرضه على ٥ دقائق ولا يتجاوز طوله ١٣٥ مترا وهو قدر لا يعتبر الحصول عليه عقبة أمام استمرار الإنتاج وبقائه.

(١٥ يونيو ١٩٦٢)

★ ★ ★

مع مؤلف الكتاب العربى

مع مؤلف الكتاب العربى

عباس العقاد - الدكتور لويس عوض

الدكتور محمد مهدى علام - يوسف السباعى

لم تعد رسالة الكتاب العربى اليوم قاصرة على شعبنا العربى داخل الجمهورية العربية المتحدة وحدها، بل أصبحت تمتد إلى عوالم أوسع وأرحب خارج نطاق عالم الوطن العربى كله.

ولكن حدث فى السنوات القليلة الأخيرة، ومع محاولات الكتاب العربى تأكيد رسوخ خطوه وتوسيع رقعة انتشاره، أن بدأت تتضح وتظهر أمامه أكثر من مشكلة خطيرة.. وبدأ المسئولون فى القاهرة ينتبهون إلي خطورة هذه الظروف.. فأثيرت المشكلة أكثر من مرة بحث فيها المؤلفون والناشرون والموزعون عن علاج، كما شهدت القاهرة أكثر من مؤتمر دعت إليه مختلف الدول لبحث التدابير التى يمكن اتخاذها للنهوض بالكتاب العربى وتطويره وتجديده بل تسهيل انتقاله بين البلاد العربية أيضا.

وفى الأسبوع القادم تشهد القاهرة استعدادا آخر لعقد مؤتمر للكتاب العربى لإلقاء الضوء على المشكلة وتقديم الحلول، «والاهرام الاقتصادى» يتساءل الآن.. هل مشكلة الكتاب العربى مشكلة توزيع ؟.. وما السبيل إلى تذليلها ؟.. لقد التقينا كثيرا بالناشرين العرب وتحدثنا إليهم عن المشكلة، والآن جاء دور لقائنا مع الكتاب أنفسهم.. فما هو دو الكتاب للنهوض بالكتاب العربى وتطويره وتجديده ؟

لقد كان لقاؤنا الأول مع الأستاذ عباس محمود العقاد.. إن سيادته لا يعترف بوجود مشكلة قائمة للكتاب العربى.. ويؤكد أن الكاتب ينتهى دوره عند انتهاء تأليف الكتاب.. ويقول إن دور الكاتب لا يتعدى كتابته لموضوع الكتاب وإعداده للرواج، حسب نوع الموضوع ومدى إقبال القراء على هذا النوع من المواضيع.. وبعد ذلك يأتي دور الناشر ثم القراء.

فالكاتب اذا إنتهى من كتابة الكتاب فى الموضوع الذى يكتسب به ميول القراء وبالاتقان الذى يرضى أذواقهم، ففي اعتقادى أنه قد انتهى من مهمته.

ويضيف قائلا : وإنى أرى أنه لا يوجد مشكلة كاتب بالنسبة إلى الكتاب العربى، فأنا مؤلفاتى أنتجها وتجد إقبالا من جانب القراء على الرغم من نقد النقاد، وهم فئة قد تؤثر في القراء. فقد يقال إن أسلوبى معقد، ولكنى أؤكد أن كتابى يقرأ على الرغم من ذلك ويجد قراءه وجمهوره، بل يوزع ويعاد طبعه أكثر من خمس مرات ومن ثم فإن هذا النقد يرجع إلى النقاد العجزة.

وأخيرا يختتم حديثه قائلا : وأنا فى رأيى أنه لا مشكلة للكتاب العربى إلا القراء، فإذا نما الوعى واتسع الأفق لدى القراء لانتهت مشكلة الكتاب العربى.

ونحن بالنسبة إلى البلاد العربية متقدمون فى كتبنا العربية، ولكن من الجائز أن نكون أقل تقدما بالنسبة إلى كتب الأجانب والسبب هو انتشار الأمية لدى قرائنا. فقلة القراء هم العقبة فى نشر الكتب.. فنحن نجد أن فى البلاد الأجنبية يصل عدد القراء للكتاب حوالى ١٠ ملايين قارئ، بينما نجد نحن أن عدد القراء للكتاب لايزيد على نصف مليون قارئ.

وتركت سيادته لألتقى بالدكتور لويس عوض.. تكلم سيادته بصراحة ووضوح فقال.. إن مشكلة الكتاب العربى فى الواقع لها ثلاثة أركان.. الكاتب.. والناشر.. والتوزيع.. فالفكرة الأصلية هى أن تكون القاهرة مصدر إشعاع ثقافى، ليس فقط بحكم إمكاناتها المادية، ولكن أيضا بحكم أن القيادة الفكرية فى العالم العربى لا أقول مركزة فيها، ولكن القاهرة تضطلع على الأقل بأكبر نصيب فيها.

ورأيى أن هناك عوائق مادية وأخرى معنوية في طريق الكتاب العربى الصادر عن القاهرة.. أما بالنسبة إلى المعوقات المادية فهى محصورة أساسا فى قصور عمليات التوزيع من ناحية، والنشر من ناحية أخرى.

فبالنسبة إلى التوزيع نجد أن قيود تصدير الكتاب العربى وتعقيد إجراءات التصدير تجعل الكتاب العربى لا يصل إلى عواصم العالم العربى بالسهولة الكافية أو بالدرجة المرضية.. وكذلك فإن قيود السفر والتحويلات التى يواجهها الناشرون، تحد من نشاطهم ومن فاعلية اتصالاتهم بالأسواق العربية المختلفة.. فلابد إذن من تبسيط اجراءات التصدير وإجراءات سفر الناشرين لإقامة مراكز توزيع والاشراف باستمرار على عمليات التسويق فى

البلاد العربية الأخرى.. بل ولابد من تشجيعهم إيجابيا، سواء بعلاوة استيراد عملة أو تجنيبهم كل ما يعرضهم للخسارة.. مع الاحتياط التام لعدم قيام أى عملية تهريب.

وأقترح مع إطلاق حرية حركة الناشرين، ان تكون جميع وسائلهم منظمة عن طريق الملحقين التجاريين فى قنصلياتنا فى الخارج، وبهذا نضمن معرفة الصادر والوارد فى عمليات النشر.

ويضيف سيادته قائلا.. أما من ناحية النشر فقد انتهت الأوضاع الحالية بانحسار كبير فى قيام الناشرين بوظيفتهم الأصلية وهى النشر.. أقصد بهذا أن دخول الدولة فى عمليات انتاج على هذا النطاق الواسع وبالتمويل الخاسر أحيانا، جعل فرصة الناشر الفردى تتضاءل أمام إمكانات الدولة، ونتج عن هذا أن الناشر الفردى تحول إلى مجرد سمسار كتب أو مجرد طابع أو وسيط فى عمليات الطباعة حيث الربح مضمون، فاقتصر نشاطه على طبع الكتب الجامعية المضمونة الرواج بين الطلبة، وعلى طبع – ولا أقول نشر – السلاسل الممولة سلفا بمعرفة الدولة، كمشروع الألف كتاب.

هذا إلى جانب أن عملية النشر دائما فيها عنصر المجازفة، وعنصر اكتشاف المواهب الجديدة وتقديمها للجمهور، وخلق تيار ثقافى فنى أو أدبى أو فكرى يعمق اتجاهات معينة فى المجتمع.. كل هذه الأركان تخلى عنها الناشر المصرى الفردى خوفا من الخسارة، ورضى لنفسه هذا الوضع الشاذ وهو أن يصبح مجرد سمسار أو وسيط فى عمليات الطباعة.. ومن المخجل أن نجد الناشر البيروتى يبادر بالاتصال بأعلام الفكر والأدب فى القاهرة لينشر عملهم، بينما نجد أن الناشر المصرى لا يقوم على أى عملية نشر إلا إذا كانت مضمونة الربح.. ولا يحفل بمسئولين عن تكوين المجتمع ثقافيا.. وربما كان للناشر الفردى بعض العذر بسبب الحد من حرية حركته كموزع، من ناحية وقوفه أعزل أمام أجهزة الإنتاج الضخمة التى تملكها الدولة حيث المنافسة غير متكافئة.

أما تقصير الأدباء فى القيام بدورهم، فأعتقد أن له مصدرين : أحدهما هو تعرضهم باستمرار لإغراء المال الآتى من تعدد أجهزة الإعلام كالإذاعة والتليفزيون والمسرح والسينما والصحف والمطبوعات التى تمولها الدولة، بمنع تركيزهم على ما تخصصوا فيه، ويحول دون الاتقان، وضعف ولاءهم للفكر والفن والأدب إزاء إغراء المال.. وهذا ينطبق على الفنانين

من ممثلين ومخرجين.. إلخ. وقد امتد هذا إلى اساتذة الجامعات يبددون وقتهم فى أكثر من مجال.

وأخيرا يقول: وأعتقد أن الحل ليس بيد الكتاب ولا الناشرين الأفراد، ولكن مسئولية الدولة هنا مسئولية كبرى، وهى باختصار أن تحاول أن تتبع من الخطط وأن تتخذ من الاجراءات كل ما من شأنه أن يجعل الأديب أو الفنان أو الناشر ينصرف بكليته إلى اتقان عمله وإلى تحمل مسئولياته ثقافيا فى المجتمع.

أما الدكتور محمد مهدى علام.. فقال إن طبيعة المشكلة كبيرة جدا وتتصل بثورة ثقافية تساير الثورة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة فى البلاد.. وهذا يحتاج إلى علاج يتحقق على مراحل. فالتطور لابد أن يكون تدرجا، كما أن الكتاب العربى هو أداة الثقافة والتطور الفكرى الذى يساير جيلا على الأقل ولذا يجب أن يتطور تدريجا.. وإنى أرجو أن يكون لأسبوع الكتاب العربى القادم أثره فى وضع الحلول للقضاء على مشكلات الكتاب العربى.. إن هذا الأسبوع سيتضمن معرضا فى أرض الجزيرة لما نشر فى خلال السنوات الخمس الأخيرة فى العالم العربى، وقد دعى إليه جميع الناشرين فى الجمهورية العربية المتحدة وفى البلاد العربية.. إلى جانب عرض نماذج لتطور الخط العربى وفن الطباعة ونشأتها.. كما ستعقد ندوة يوميا يحضرها أحد الكتاب المعروفين الذين لهم كتب ولهم قراء، وجمهور لمناقشة النهوض بالكتاب العربى.. وإلى جانب هذا مؤتمر لبحث مشاكل الكتاب العربى، وسيتناول البحث فيه دور الكتاب العربى في ثورتنا ومشكلات الطباعة والنشر والتوزيع.

ويضيف سيادته مجيبا عن سؤالي الخاص بماهية دور الكاتب فى النهوض بالكتاب العربى قائلا: إن الكتاب العربى فى هذه المرحلة يستطيع أن يقوم بأحد دورين أو بالدورين معا.. الأول.. يقوم على مبادأته بنفسه، فيخطط لنفسه فيما يكتب بحيث أن يكون صادقا مع نفسه ما يعبر عنه وصادقا مع إيمانه بفلسفة الحياة الاشتراكية الجديدة التى نعيشها.. والدور الثانى، أن يكون جزءا من جهاز تخطيطى عام يؤدى رسالته بنفس الأمانة والإخلاص لتطوير الكتاب العربى.

وفى كل من الحالتين رسالة الكاتب، ولا أريد أن أقول واجب الكاتب، ان يكون أصيلا فيما يكتب وأمينا فيما يترجم هادفا لمثل عليا يحققها فى كتاباته.

وإنى أعتقد أن المكافآت أو ما يمنح الآن فى الجمهورية العربية المتحدة عن التأليف والترجمة، فيه سخاء كافى لمن يريد أن يكتب لبلاده أو مجتمعه دون أن ينظر النظرة الضعيفة إلى الناحية التجارية البحتة. وعلى كل كاتب أن يقارن بين ما يدفع له فى سبيل خدمة بلاده من بلاده، وما يجتذب به من الخارج.

وأخيرا فإن حقوق المؤلفين كفلها القانون الآن بحيث أصبح له حقوق لم يكن معترفا بها من قبل.

وأخيرا لقيت الأستاذ يوسف السباعى.. فتحدث عن وسائل النهوض بالكتاب العربى قال : إن لمشكلة الكتاب العربى طرفين.. مشكلة كاتب.. ومشكلة قارئ.. من زاوية الكاتب فإن أهم شىء فى الكتاب العربى ذاته المادة التى تكتب فيه.. وهذا يستلزم وجود كتاب أكفاء فى الكتابة،سواء كانوا أدباء أو علماء أو باحثين. والواقع أننا لدينا رواد فى حركة التأليف بالنسبة إلى البلاد العربية. ولا اعتقد أن المشكلة مشكلة تأليف فى حد ذاتها، إذ ليس لدينا عجز فى المؤلفين.. فالمشكلة ليست البحث عن مؤلف، بل هى البحث عن ناشر.. وقد حلت الآن بعد انشاء المؤسستين التابعتين لوزارة الثقافة والارشاد، وهما المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة وللطباعة والنشر، ومؤسسة الاعلام والطباعة والنشر. هذا إلى جانب المجلس الاعلى للفنون والآداب والدور الأهلية.. ولذا فأنه يوجد حركة نشر لاتتوانى.

يأتى الآن دور التوزيع... فالتوزيع فى الداخل، أزمته هى أزمة قارئ. والكتاب نوعان: مستوى عام ومستوى خاص.. والنوع الأول يحل مشكلة مشروع محو الأمية، فمع الأيام ستزيد حركة توزيعه.. أما الكتب ذات المستوى العلمى، فاعتقد أن تعميق المستوى العلمى سيقضى على مشكلة قلة توزيع هذا النوع.

وفى رأيى أنه يجب لعلاج مشكلة التوزيع فى الداخل، نشر الوعى المكتبى بين القراء، بحيث نقضى على فئة القراء بالصدفة ونزيد من عدد القراء المكتبيين، بل نعمل على أن تكون المكتبة بالمنزل أهم من قطعة أثاث. كدولاب الفضية مثلا.

أما التوزيع فى الخارج فمشكلته المنافسة الخارجية والقيود الداخلية، ولذا أرى أن أى مشكلة نقد داخلية يمكن أن تذلل فى الحال ولا يعامل تصدير الكتاب العربى معاملة السلع التجارية، فيجب أن لا نقيد تصدير الثقافة بالقيود التجارية. يجب أن يكون هناك تنظيم للاعفاء الجمركى لورق الكتب، مثل الاعفاء الجمركى لورق الصحف.

وأخيرا صرح سيادته.. بأنه تتخذ الإجراءات فى الوقت الحاضر بشأن عمل مشروع المكتبة العربية. وقد وضع تخطيط لإصدار ألفى كتاب ويقوم بالإشراف على هذا المشروع مؤسستا وزارة الثقافة والإرشاد والمجلس الأعلى للفنون والآداب، وقد رصد له نصف مليون جنيه للورق والمطابع.. ويؤكد سيادته أن هذا المشروع سيقضى على مشكلة الكتاب.. وسيمكن المؤلف المتردد عن الكتابة لعدم وجود ناشرين، من التأليف مع ضمان الناشر قبل تأليفه.

وهذا المشروع يقوم على إعطاء كل مؤلف مكافأة مجزيدة نتيجة قيامه بتأليف الكتاب.. وأعتقد أن هذا سيمنع خروج المؤلف للتأليف فى بلد خارجى.

(١٥ أكتوبر ١٩٦٣)

★ ★ ★

المثقف .. والمثقف الثورى

المثقف والمثقف الثورى

صلاح عبدالصبور

سؤالان بذاتهما كانا مدار الحديث مع الشاعر الإنسان صلاح عبد الصبور.

* قلت أسأله.. في تصورك .. من هو المثقف؟

- المثقف هو الإنسان الذى نال حظا من المعرفة تمكنه من الحكم علي جوهر الأشياء دون أن تشتت ذهنه اختلافات مظهرها. فليس المثقف هو الذى حصل علي شهادة عليا، وليس هو الاخصائى فى فرع من فروع العلم، ولكنه الإنسان الذى يدرك حدود المعرفة الإنسانية، ويلم بالنتائج الكبرى لمعظم العلوم، ويحس بروح العصر ونبضه، ويستطيع أن يفهم التطورات السياسية والاجتماعية فى عالمنا.

* والمثقف الثورى .. من هو فى رأيك؟

- قال (وابتسامة حقيقية تطوف بوجهه):

المثقف الثورى هو المثقف الذى يدرك أن العالم فى حركة دائمة وتطور دائم وأن وراء المتناقضات المتصارعة يولد تيار جديد، يأخذ من الماضى وينطلق نحو المستقبل، وإن هذا التيار الجديد ليس مرحلة نهائية، ولكنه متطور أيضا إلى صورة جديدة.

المثقف الثورى هو الذى يدرك إن الإنسانية متطورة، وأن المجتمع فى حالة ديناميكية دائمة.

وإذا أدرك المثقف الثورى ذلك أمكنه أن يؤمن بالثورة المتجددة، الثورة التى تتجاوز حدودها كل يوم ولا تقف عند مرحلة معينة.

* كيف يمكن أن يمارس المثقفون التقدم بصورة ناجحة؟

- إن المثقفين هم بطبيعة تكوينهم من أشد العناصر ثورية، ويستطيعون ممارسة النقد لو أتيح لهم تنظيم حى متفتح، يمكن من خلاله أن يعربوا عن آرائهم ويعرضوها

للمناقشة، لأن الجدل هو العلم الأعلى، الذى به تتضح حدود الصواب والخطأ، وتخضع له جميع العلوم.

ولكى يكون تقدمهم نافعا، ينبغى أن يدركوا إدراكا تاما فلسفة العمل السياسى الثورى، وأيديولوجية الثورة المصرية العربية، ولقد جرى هذا اللقاء بين المثقفين والثورة فى السنوات الأخيرة بشكل ناجح.

(أول فبراير ١٩٦٥)

★ ★ ★

المثقفون قاموا بدورهم

المثقفون قاموا بدورهم

د. زكى نجيب محمود

سؤالى لفيلسوفنا الكبير الأستاذ الدكتور زكى نجيب محمود كان عن دور المثقفين عندنا:

* هل قام المثقفون بدورهم .. ما رأيك؟

– «بنظرته التحليلية» أجاب الفيلسوف:

مما يميز المثقفين أنهم فى أى مجتمع لا يكونون طبقة عمودية منفردة بمصالح خاصة بها، بل هم دائما أقرب إلى أن يكونوا طابقا أفقيا يمتد فيشمل مسطح الطبقات على اختلافها، فمنهم من جاء من المدينة ومنهم من جاء من الريف ومنهم من ينتمى إلى أسرة غنية ومنهم من ينتمى إلى أسرة فقيرة .. وهكذا .. ولذلك فهم بمثابة نقطة التقاطع التى تلتقى عندها طوائف الأمة كلها، ومن ثم كانوا أقرب مجموعة إلى الإحساس بضرورة التغير فى بناء المجتمع، غير مقيدين فى نظرتهم بخصوصية تحول دون النظرة الموضوعية الشاملة.. لكن الذى حدث فى معظم الثورات التى وقعت فى آسيا وأفريقيا، أنه حين تحققت حركة التحرر من المستعمر وجد المثقفون أنفسهم على غير تهيؤ واستعداد للقيام بمرحلة الحرية التى لابد لها أن تعقب مرحلة التحرر، ونقصد بالحرية، حرية العمل البناء بعد أن تكون عملية التحرر قد أزالت الحوائط والسدود من طريقها فهنا تولدت بالضرورة فى قيادات إيجابية تتولى الإنشاء والبناء، لكن هذه القيادات إنما تنشئ وتبنى فى ميادين الواقع.. إذن لابد لها من أصحاب المهن العلمية.. إذ كيف يكون بناء بغير المهندس والاقتصادى والطبيب.. وعلى ضوء هذا التتابع المحتوم. فكرة جديدة يدركها المثقفون أولا ثم تحويل الفكرة إلى واقع جديد تحت قيادة رشيدة، وفى هذا التحويل يكون أصحاب المهن العلمية هم العاملون على التنفيذ.. أقول على ضوء هذا التتابع ننظر إلى ثورتنا فنجد المثقفين بالمعنى الفكرى وبالمعنى المهنى جزءا لا يتجزأ من الثورة فى كل مرحلة من مراحلها.

* وما قولك فيما يوصفون به أحيانا من سلبية؟

– الحق أننى لأعجب أشد العجب من قول القائلين أحيانا بأن موقف المثقفين فيه شىء من السلبية، فالدعوة إلى الفكر الجديد والقيم الجديدة والمعايير الجديدة، تكتب فيها المقالات وتؤلف الكتب وتذاع عنها الاذاعات وترسم عنها الصور الفنية باللون وبالشعر وبالقصة والمسرحية وكل هذا من عمل المثقفين.

(أول فبراير ١٩٦٥)



وقد تشابكت
كل الخيوط

أزمـــة المســـاكن

أزمـة المسـاكن

حديث هذه الأيام.. هو حديث المساكن.

فى البيوت.. يدور الحديث عن ارتفاع الإيجارات ارتفاعا مخيفا.

فى المكاتب.. وفى الشارع، وبين كل اثنين. لا حديث إلا عن الأزمة الموجودة وعن استغلال اصحاب العمارات والعرق المتصبب من جراء البحث عن شقة خالية.. رغم مئات العمارات التى ترتفع يوميا، ورغم ما تؤكده الخطة الخمسية للإسكان من ضرورة أن يجد المواطن لأسرته المسكن الملائم.

الميزانية الجديدة تقول إنه يوجد ١٤٧,٦ مليون جنيه لتغطية احتياجات فئات الشعب من المساكن.. فى الريف ستجد ٨٥ ألف أسرة مسكنا مناسبا لها هذا العام. وفى المدينة سيقام ١١٣ الف مسكن شعبى و ٥٦ ألف مسكن متوسط. ومع ذلك فإن الأرقام فى الخطة شىء والواقع الذى نعيشه ونختنق فيه هو شىء آخر.. ذلك أن ما تقوم به الدولة من جهود لحل أزمة الاسكان لا تعدو – رغم ضخامتها – أن تكون جانبا واحدا من المشكلة المتفاقمة مع كل يوم. وتبقى جوانب أخرى أهم واخطر.

قوانين معطلة :

لقد صدرت خلال الأعوام الثلاثة الماضية عدة قوانين اشتراكية كانت غايتها تيسير حصول المواطنين على المسكن المناسب دون أن يقف فى سبيل ذلك عائق مادى، إيمانا بأن المسكن هو حق طبيعى وحاجة أولية للإنسان، كما إنها – أى القوانين – استهدفت فى الوقت نفسه تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر.. فماذا كانت النتيجة ؟

الحقيقة التى لا نستطيع إنكارها على أسف منا، هى أن هذه القوانين بقيت مقيدة ومجمدة فى أحوال كثيرة، إذ وجد فيها عدد كبير من أصحاب العمارات، أكثر من ثغرة تمكنوا من النفاذ منها فأفقدوها قوتها وفاعليتها. وبدأت تظهر صور عديدة للجشع والتحايل يزاولها أصحاب العمارات ومعهم جيش كبير من السماسرة والمتسللين.

قانون تخفيض الإيجارات مثلا.. هذا القانون أصبح الآن حبرا على ورق أو يكاد. إن أصحاب العمارات يتحايلون عليه بأن يتقاضوا من السكان مبلغا من المال قبل توقيع عقد الإيجار، مقابل التخفيض المنتظر.

مواطن موظف محدود الدخل ظل يبحث عن شقة خالية مدة خمسة أشهر. وأخيرا وجدها فى مصر الجديدة عن طريق مكتب أحد السماسرة.. الشقة فى عمارة جديدة وهى من ثلاث غرف وإيجارها الشهرى ١٧ جنيها ووافق المواطن الموظف. إنما لابد من دفع أجرة شهر أيضا كتأمين، ومعها مبلغ ٣٠ جنيها آخر مقابل التخفيض. واضطر المواطن أن يدفع وهو صاغر، لأنه فى حاجة إلى سكن.

بل إن هذا التخفيض المنتظر قد فتح المجال على مصراعيه أمام أصحاب العمارات لأنواع من الاستغلال البشع، فمضوا يغالون فى تحديد إيجارات المساكن إلى الدرجة التى تعجز الكثيرين، متذرعين بأن لجان تقدير الإيجارات سوف تخفض القيمة المحددة. ومرة ثانية أقول.. إن المضطر يركب الصعب. حتى وإن طال الوقت ومرت شهور بأكملها قبل قدوم اللجنة المنتظرة.

وقانون آخر هو قانون حظر (خلو الرجل) أصبح أيضا غير ذى قيمة لأن فاعليته لم تعد موجودة. إن أصحاب العمارات يتحايلون عليه بأكثر من طريقة غريبة، فهم يعلنون عن بيع الشقة بمحتوياتها وعادة ما يتم هذا بصورة علنية وفوق صفحات الجرائد والمجلات. ويصل الثمن إلى مئات الجنيهات، على حين أن الأثاث الموجود بالشقة لو بيع فى مزاد علنى فلن يساوى أكثر من بضعة عشر جنيها. والأغرب من ذلك أن أحدا لا يستطيع الكلام، رغم أن المبلغ المدفوع هو فى حقيقته خلو رجل مائة فى المائة وإنما بطريق غير مباشر يسبغ على المسألة كلها صبغة التصرف القانونى السليم.

عندما صدر قانون تحريم خلو الرجل كان المشرع يهدف من ورائه إلى تحقيق النفع لمجموع المواطنين، بإتاحة الفرصة أمامهم ليحصلوا على المساكن الرخيصة ذات الإيجارات القديمة دون أن يحول بينهم وبين ذلك المبالغ الباهظة التى دأب فى المطالبة بها أصحاب العمارات، كخلو تعدى المعقول أحيانا كثيرة حتى بلغ الألف جنيه.

إنما الذى حدث كان شيئا غير هذا تماما. ذلك أن الأرقام الخيالية التى يطلبها أصحاب العمارات جعلت إمكان الحصول على هذه المساكن وقفا على القادرين من الأثرياء

وحدهم دون مجموع الشعب، حتى أنه تولد نوع من الاحتكار حرمت معه فئات الشعب من حق أتاحه لهم القانون.

بل أبعد من هذا فإن قانون تحريم الخلو زاد مشكلة الإسكان تعقيدا فوق تعقيد. فقد كانت النتيجة الحتمية لتمادى أصحاب العمارات فى جشعهم أن منع الناس القادرين منهم وغير القادرين عن الأقبال عليها، وبذلك تحولت مسألة الخلو إلى تجارة الشقق المفروشة التى أصبح يحترفها فى القاهرة عدد كبير من أصحاب العمارات ومن الموظفين وغير قليل أيضا من ربات البيوت. والنتيجة أن أصبحت فى القاهرة عمارات بأكملها تؤجر شققها مفروشة، بل إن أحياء معينة بدأت تشتهر وتتركز فيها هذه التجارة المستغلة حتى بات صعبا للغاية أن يعثر مواطن على شقة خالية فى حى مثل حى عابدين، بينما يتاح له أن يجد عشرات من الشقق المفروشة.. ولست أدرى ماذا يمكن أن يحدث إذا ما سارت الأمور على هذا المنوال وأخشى أن تتحول القاهرة كلها إلى شقق مفروشة معروضة للتأجير.

ولأصحاب الشقق المفروشة منطق معين، إنهم يقولون إن تأجير الشقة المفروشة أكسب لهم من تأجيرها وهى خالية، فالشقة لو أجرت شهرا واحدا فى السنة وهى مفروشة لكان ذلك أكسب لهم من تأجيرها خالية سنة كاملة لأى ساكن بإيجار قديم.

وكما أن لهم منطق، فإن لهم أساليبهم أيضا فى التمادى فى الكسب غير المشروع.

أحدهم.. يمتلك فى حى عابدين أكثر من عمارة، وبالتحديد أربع عمارات يؤجرها كلها شققا مفروشة. عند توقيع عقد الإيجار مع أى ساكن يقدم إليه قائمة بكل الأثاث والأدوات الموجودة فى الشقة على أنها عهدة طرفه. إن ما يحدث عادة هو أن الساكن يجد أشياء كثيرة ناقصة فيطلبها من صاحب العمارة الذى يضيفها ببراءة مذهلة إلى القائمة على وعد منه بإرسالها خلال يوم أو يومين.. ويوقع الساكن على القائمة الطويلة كلها.. ولكن ما يحدث – عادة أيضا – أن لا تصل الأشياء المطلوبة، وبمرور الوقت تقف المسألة عند هذا الحد إلى أن يحين يوم يترك فيه الساكن شقته المفروشة وهنا يجد الساكن نفسه أمام القائمة الطويلة الموقع عليها منه. ويجد نفسه مضطرا إلى دفع ثمن أدوات لم يتسلمها أبدا.. ويزداد صاحب العمارة ثراء على ثراء.. الغريب فى الأمر أن هذا كله يحدث بطريقة علنيه وكأنه الأسلوب القانونى للإسكان.

جانب آخر تثيره الشقق المفروشة وهو فى هذه المرة يرتبط بالناحية الأخلاقية والآداب العامة. فلم يعد أمرا مجهولا الأغراض التى يستخدم فيها عدد هائل من هذه الشقق، ولا كيف تدار.

هذه الأوضاع التى باتت القاهرة تختنق بها.. كيف السبيل إلى علاجها ؟ لقد أصبح واضحا للغاية أن الشقق المفروشة قد فتحت أبوابا عديدة للاستغلال والانحراف فكيف يمكن حماية المواطن العادى من هذا الجشع الذى يتنافى مع مجتمع يحاول إقامة بنائه على أسس من الكفاية والعدل ؟ وما السبيل إلى وقف موجة التوسع فى تأجير الشقق المفروشة ؟

المشاهد حتى الآن أن كل ما قامت وما زالت تقوم به الدولة من التوسع فى إنشاء المساكن الشعبية والمتوسطة، لم يقض على الأزمة الطاحنة. إذن فهذا الاتجاه، وإن كان خطوة للإسهام فى حل المشكلة، إلا أنها ليست الحل كله. إذ توجد خطوات أخرى مكملة لابد من وضعها موضع الاعتبار.

بوجه عام نعتقد أنه يجب إتاحة الفرص أمام القطاع الخاص كى يقبل على زيادة استثماراته فى البناء إلى حد أبعد مما هو عليه الآن، خاصة بعدما تأكد كذب ما يشيعه البعض من وجود اتجاه للدولة يهدف إلى الاستيلاء على العمارات السكنية.

يقول مواطن.. إن هذا التوسع هو العلاج الإيجابى لأزمة المساكن عندنا. بشرط أن يتم مع هذه الخطوة الغاء لجان تقدير وتقييم إيجارات الشقق بعدما أثبتت التجربة أنها كانت الحافز المباشر لارتفاع الإيجارات.

يقول أيضا إن الإجدى – فى رأيه – هو أن تقسم القاهرة إلى مناطق سكنية يحدد القانون لكل منطقة حدا أقصى لإيجارات ساكنها، على أن يتفق هذا التقدير مع مواصفات المبنى وما تحتويه من شقق من ناحية، ومع متوسط الدخول من ناحية أخرى. فيجب – مثلا – ألا يتجاوز إيجار الغرفة الواحدة من مقاس معين فى حى كالدقى، مبلغ كذا كحد أقصى، وهكذا بالنسبة إلى مختلف المناطق.. وبهذا نضمن عدم التلاعب فى الإيجارات فيمتنع الاستغلال، كما تصبح حرية اختيار السكن فى المنطقة المعينة متروكة للأفراد.

ثمة رأى سمعناه كعلاج لمشكلة الشقق المفروشة.. أصحاب هذا الرأى يذهبون إلى ضرورة أن يطبق على الشقق المفروشة قانون البانسيونات والفنادق، على أن يكون التطبيق لا من حيث السعر والضرائب فحسب، بل من حيث التصريح به أصلا.

يقولون إنه ضرورى أيضا عند منح هذه التصريحات أن يدرس الموقف كله، ولابد قبل منحها من الإجابة على بضعة أسئلة : هل نحن فى حاجة إلى مزيد من الشقق المفروشة ؟ ما هى نسبتها فى العمارة وفى الحى ؟ ثم من هو صاحبها الذى سيسمح له بامتلاكها أو تأجيرها. وما هى عدد الشقق التى يديرها والأغراض التى يؤجرها من أجلها ؟ ولا يمنح الترخيص إلا بعد هذه الدراسة وعلى ضوء هذه الاعتبارات كلها.

بهذه الوسيلة فى رأى أصحاب هذا الرأى، نتمكن من وقف لعبة الشقق المفروشة والقضاء على تجارتها المستغلة. ويمثل هذا القانون الحاسم لن يتمادى أصحاب الشقق المفروشة فى منطقهم الزائف من أنهم يؤجرونها للأجانب والقادرين. فلا يمكن أن يكون وضعا سليما ومستقيما أن يسكن القادرون والأجانب وحدهم تاركين أبناءنا العاملين تطحنهم الأزمة.

ثم شىء آخر.. فى بلادنا اليوم يقوم مجتمع اشتراكى من أقوى ملامحه تقديس حقوق الفرد ورعايتها. ليس حق الفرد المواطن فقط، بل الزائر الأجنبى أيضا، ونحن إن كنا نصرف الملايين من أموالنا مقابل شىء ولو كان ضئيلا من الدعاية لبلادنا فى الخارج، فإن إقامة الزائر الأجنبى فى بلادنا يمكن أن تكون خير وسيلة لهذه الدعاية دون أن تكلفنا شيئا، وهى أن لا نجعله يحس شيئا من الاستغلال.

الحل إذن هو القانون.. قانون واع يقوم على دراسة للإمكانات والاحتياجات الحقيقية الواقعية والممكنة مستقبلا. قانون صريح وحاسم يطبق بحزم على الشقق المفروشة الموجودة، ويمنع فرش الشقق مستقبلا.. إلا للضرورة.

(١٥ سبتمبر ١٩٦٣)

★ ★ ★

التقسيط.. والرواج الاقتصادى

التقسيط.. والرواج الاقتصادى

الدكتور: حسن الشريف - حسن زكى أحمد - محمد متولى عمر

يبدو أن نظام البيع بالتقسيط أصبح أسلوب العصر.. ويبدو أيضا أن الإنسان الحديث أصبح مغرما بأن يكون مديونا باستمرار..

والمسألة بسيطة للغاية.. مع أول الشهر انظر فى بيتك، واحسب بعدها ما تبقى فى جيبك من مرتبك.. ستجد أشياء كثيرة أطارت الجانب الأكبر منه.. قسطا للثلاجة، وقسطا البوتاجاز، وقسطا للتليفزيون.. وإذا كنت ثريا وميسور الحال ستجد قسطا للسيارة، أما إذا كنت من الفئة الأخرى – فئة محدودى الدخل – فقطعا ستجد قسطا للأحذية وللأقمشة وربما أيضا للبدلة التى ترتديها.. فالتقسيط أصبح اليوم وسيلة مريحة للحصول على كل شىء، بأقل شىء.. والقول الشائع : ادفع ربع الربع، والباقى على سنة وربع.

وخلال السنوات القليلة الأخيرة انتشر البيع بالتقسيط بدرجة يكاد يصبح معها وكأنه ظاهرة اجتماعية. وليس هذا مجرد كلام. فالتقارير الرسمية التى تصدرها وزارة التموين، وكذلك الأرقام التى تسجلها دفاتر حسابات الشركات، تصرح بهذا، وأرقام المبيعات تضاعفت أكثر من ثمانى مرات خلال الثلاث السنوات الماضية وحدها. أكثر من هذا تقول الدراسات السوقية إن ٩٠ ٪ من الأسر فى المدينة تتعامل بالتقسيط وتقبل عليه. وأن حوالى ٧٥ ٪ من البضائع المنتجة محليا، التقسيط هو وسيلة بيعها وتصريفها.

ولكن مع ذلك، فى الناحية الأخرى، تكشف التقارير نفسها عن واقع فى منتهى الخطورة.. فمع زيادة أرقام المبيعات واشتداد الإقبال على البيع بالتقسيط، زادت أيضا أرقام التفليسات وحوادث البروتستو زيادة ملحوظة.. وخلال الثلاثة الأعوام الماضية وحدها أفلست أكثر من ٥٠ ألف تجارة وضاعت حوالى ٧ ملايين من الجنيهات..

وهنا ونحن نصطدم بمثل هذا الموقف الحساس يصبح لازما وضروريا النظر إلى نظام البيع بالتقسيط نظرة أكثر جدية وأعمق وأن أستدعى الأمر إعادة النظر كلية فى قانونه وأسلوب تنظيمه خاصة وأن الوضع كله يتبلور أمامنا فى سؤال أساسى هو ما إذا كان البيع بالتقسيط يساعد على الرواج الاقتصادى والانتعاش، ورفع مستوى الأسرة أم ينتج عنه أزمات وارتباك فى الإنتاج وفى التوزيع، وفى الأسرة أيضا : بمعنى آخر ما هو أثر التقسيط فى خطة التنمية ذاتها ؟

إن محاولة الإجابة على التساؤل السابق تستدعى منا أن نجلو الصورة أكثر من هذا، ولنبدأ من طرف الخيط فالحصول على أية سلعة نرى المسألة بسيطة للغاية. فكل المطلوب هو أن تكون صحيفة سوابق الشارى بيضاء.. وبعدها يوقع الشارى إمضاءه على بضعة أوراق، ويأخذ كل ما يريد.. والمنافسة دائرة على أشدها بين الشركات والمحال التجارية، وكل منها يبتكر مع كل يوم أسلوبا جديدا للدعاية والاغراء.. وينعكس كل هذا على الإنتاج والتوزيع ذاته.. وعلى الأسرة.

ورحت أبحث عن هذا الأثر فى الأسرة ذاتها.. ومن دليل التليفونات التقطت ٢٠ رقما بدون أى اختيار، ودارت بينى وبين رجال وسيدات أحاديث طويلة وهم يجيبون على سؤالى الاول لهم : هل فى بيتك شيئا بالتقسيط. وكانت الإجابات العشرين كلها تقول لى : نعم.. بالطبع.

فى مكالمة مع الاستاذ صفوت إسكاروس المحامى... قال لى إنه يدفع شهريا أقساطا قيمتها ١٧ جنيها و٧٥ قرشا. الثلاجة يدفع عنها ستة جنيهات وربع جنيه، والتليفزيون جنيها ونصف جنيه وسجادة قيمتها ٢٠ جنيها على شهرين كل شهر عشرة جنيهات دفعة واحدة. «وساعة الواحد ما يستلم الحاجة يبقى مبسوط، لكن لما يدفع ويحس أنه راحت السكرة وجت الفكرة».

وأسأل الأستاذ صفوت.. عن أثر الوضع فى ميزانية البيت ؟ فيقول : الواقع أن التقسيط أيا كان مقداره فهو عبء على أية ميزانية لأى بيت. وأحيانا يدفع الشخص كل مرتبه دون ما يشعر وبعدها لابد ستحدث ارتباكات.. وخلافات كثيرة. وصدقنى أننى الآن أفكر أننى لم أحسن استغلال المبالغ التى أدفعها قيمة الأقساط.

فى مكالمة أخرى.. تقول لى حرم على عزيز وهى ست بيت : تؤكد أن التقسيط يعطى فرصة للحصول على اللزوميات والكماليات أيضا .. إنما لا أجد أى داع أن تربك الأسرة نفسها خصوصا إذا كان الدخل محدودا.

ويقول لى الدكتور جلال شوقى الأستاذ المساعد بهندسة القاهرة.. التقسيط وسيلة مريحة، ولكن بشرط عدم توريط النفس ومراعاة باقى الالتزامات الموجودة.. فقد تكون فكرة التقسيط جميلة كذلك أهدافه، وإنما لابد من تخطيط للميزانية.

ثم يقول.. ومع أننى فى الواقع ضد مبدأ التقسيط لأنه يشعر الإنسان بأنه مثقل دائما بالديون، إلا أننى اضطررت إليه أمام إغرائه.. المهم هو ضرورة إدخال الالتزامات المستقبلة فى الاعتبار.

والأستاذ شكرى إبراهيم المحاسب يقول لى أيضا : إننى كمحاسب فإن دخلى السنوى ينحصر تقريبا فى شهرى مارس وإبريل من كل عام. لذلك لا أستطيع التعامل بالتقسيط لعدم وجود دخل شهرى منظم وهو ضرورى فى هذا النوع من التعامل. يقول أيضا إن عامل الإغراء فى التقسيط يشتد بالنسبة إلى ذوى الدخول المحدودة، وهنا عنصر الخطر إذ كثيرا ما ينساق الإنسان حتى لا يجد شيئا من ماهيته كلها.. «وهات يا خناقات فى البيت».

نتائج معينة خرجت بها من أحاديثى العديدة مع المواطنين.. فى المحل الأول، هناك إجماع على أن البيع بالتقسيط وسيلة سهلة لرفع مستوى المعيشة. ثانيًا.. التقسيط يسبب ارتباكا لكثير من الأسر.. ثالثا.. إن التقسيط يقبل عليه منخفضو الدخل ومرتفعو الدخول جميعا.. فهم يلجأون إليه رغبة منهم فى استثمار نقودهم فى اتجاهات أخرى.

ولكن ماذا فى السوق ؟ هل ينعش التقسيط السوق وينشطها ؟ ثم هل تحصل المحال على نقودها من المواطنين أم أنها تتعرض لضياع أموالها ؟ وما أثر هذا فى الوضع الاقتصادى بصفة عامة ؟

الظاهرة الملموسة بوضوح هى أن عدد الذين يتعاملون بالتقسيط في تزايد مستمر.

مثلا عمر أفندى، وهو من أكبر المحال للبيع بالتقسيط.. تقول أرقامه إن عدد عملائه فى عام ١٩٥٨ كان ٢٠ ألف عميل فقط، ولكن الرقم زاد فى عام ١٩٦٣ حتى وصل إلى ١٥٠ ألفا ؟ والسؤال المهم الآن هو عما إذا كان هذا قد أدى إلى شىء من الانتعاش أم لا ؟ إن أرقام

المبيعات تؤكد وجود هذا الانتعاش، ففى عام ١٩٥٨ كانت جملة المبيعات حوالى ١/٢ ١ مليون جنيه قفزت فى عام ١٩٦٢ إلى ١١ مليون تقريبا. الحقيقة الغريبة أيضا هى أن نسبة التقسيط فى عمر أفندى تقدر بحوالى ٧١ ٪ من البيع بالنقد. وهو الوضع نفسه الذى نجده فى محلات وشركات أخرى، إذ إن نسبة التقسيط فى شركة إيديال مثلا هى ٧٠ ٪ وتصل فى شركة شاهر إلى أكثر من ٩٠ ٪.

يقول لى مسئول بشركة عمر أفندى : إن أهم السلع التى يزيد بيعها بالتقسيط هى السلع النصف كمالية، ونحن نتبع فى البيع أربعة أنواع للتقسيط : النوع الأول هو التقسيط بالحساب الجارى، والنوع الثانى بطريقة الحساب لمرة واحدة، والنوع الثالث الاستمارات المصلحية، والرابع عن طريق تحويل المرتب إلى البنك.

وأقول للمسئول فى عمر أفندى : ولكن ما الحال والقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ لتنظيم البيع بالتقسيط ينص على ضرورة دفع ٢٠ ٪ من قيمة السلعة مقدما.

هذا القانون لا يمكن الأخذ به وتطبيقه بالنسبة إلى محدودى الدخل. فغير معقول أبدا أن يدفع المرء ١٢ جنيها مقدما فى سلعة ثمنها ٦٠ جنيها، لذلك يلجأ إلى التقسيط كأفضل وسيلة للحصول على ما يريد بمبلغ فورى أقل من هذا كثيرا.

ولكن ماذا يضمن حقوق البائع لدى المشترى ؟. ماذا يحدث عندما يتوقف المشترى عن دفع قيمة القسط ؟ الشيء المدهش أن القانون هنا لا يحمى حقوق البائع.

ويوضح الأستاذ صفوت إسكاروس المحامى هذه النقطة بالذات قائلا : بالنسبة إلى من يماطلون فى دفع الأقساط المستحقة لا يوجد أمام الشركة إلا إجراء من اثنين ؛ فهى إما أن تسترد السلعة دون ما ترد الأقساط المدفوعة إذ تعتبرها مقابل استعمالها، وإما أن يقوم المحل بتوقيع حجز تحفظى على السلعة باعتبار أنها ملك له حتى آخر قسط، وهذا يحدث عادة عندما يكون الشخص قد دفع جزءا كبيرا مما عليه ويكون المحل غير راغب أيضا فى استعمال حقه فى الاسترداد. ومع ذلك فليس يوجد أبدا ما يمنع أحدهم من أن يشترى سلعة ما .. ثم يترك منطقة سكنه كلها أو حتى البلدة بأكملها .. وبذا يضيع كل شيء على الشركة.

* يقول الأستاذ حسن زكى أحمد مدير بنك القاهرة... التقسيط ولو أنه يتيح الفرصة لرفع مستوى المعيشة إلا أنه يجب أن لا نستمرأه لئلا يحدث أى تضخم فى الداخل. قد يكون

وسيلة لحل مشكلة تصريف بعض السلع فى الداخل، ولكن إذا ما كان الهدف الأساسى فى خطة التنمية هو العمل على زيادة التصدير بغية الحصول على عملات صعبة فإن الأمر يختلف سيما إذا كانت بعض العناصر الداخلة فى تصنيع السلعة واردة من الخارج، إذ يجب فى هذه الحالة العمل أولا على معادلة هذا الدين.

ثم يقول مدير عام بنك القاهرة... لذلك أعتقد أنه من الضرورى توعية المواطنين بظروف البيع بالتقسيط وتوجيههم إلى استخدام هذا الأسلوب فى شراء أنواع معينة من السلع، كالدراجات مثلا، وماكينات الخياطة فهى ألزم وأكثر ضرورة من كثير غيرها.

* ويعكس حديثى مع الدكتور حسن شريف أستاذ المحاسبة بتجارة القاهرة النظرة ذاتها.. يقول د. شريف.. إننا نستطيع النظر إلى التقسيط على أنه عملية تسهل التوزيع داخليا على أساس أنه يشجع المستهلك على تجميد جزء من دخله لشراء سلعة لا يستطيع الحصول عليها فورا. وهو بهذه النظرة وسيلة لترويج المنتجات الاستهلاكية كما تعتبر امتصاصا لجزء كما أن حبس هذا الجزء من الدخل يعتبر عملية امتصاص لجزء من مدخرات الأفراد... ولما كانت معظم الشركات المتعاملة بالتقسيط هى شركات القطاع العام فيمكن اعتبار هذه المدخرات كمدخرات من أجل التنمية.

ثم يقول : ولكن من ناحية أخرى قد يؤدى الأمر إلى احداث نوع من التضخم فى حالة ما إذا لم تكن المنتجات تكفى لتغطية طلبات السوق، لذلك لابد من أن يقرر التقسيط على أساس حجم الانتاج بالنسبة إلى كل سلعة.

الواقع أن هذه النقطة تجعلنا نسأل عما إذا كان البيع بالتقسيط، كاستهلاك، يساعد على وفرة الإنتاج أم العكس ؟.

* يقول الأستاذ محمد متولى عمر رئيس المؤسسة الاستهلاكية العامة إن البيع بالتقسيط يؤدى إلى زيادة الإقبال على الشراء ويشجع على زيادة استهلاكنا للسلع، وزيادة الاستهلاك أمر لابد أن تسبقه زيادة فى الإنتاج، فهو إذن يقودنا نحو زيادة الإنتاج.. التى تؤدى بدورها إلى خفض تكاليفه، فهو على هذا النحو يحقق مصلحة مشتركة لكل من المنتج والبائع والمستهلك أيضا.

ثم يقول الأستاذ متولى عمر : ومع ذلك فهو سلاح ذو حدين إن أغفلت متابعته أو انعدمت عوامل الرقابة عليه، قد تنتهى إلى عدم وفاء المستهلكين بالتزاماتهم المالية فى

مواعيدها تجاه البائعين. وهكذا لا تقتصر أعباؤه ومضاره على البائعين فقط، إنما تنتقل بدورها إلى غيرهم من منتجين ومستهلكين، ويتمثل ذلك فى عجز هؤلاء البائعين عن سداد أثمان مشترياتهم إلى مصادر إنتاجها. وعلى هذا يمكن أن يكون الارتباك فى متابعة سداد العميل للأقساط المستحقة عليه بداية سيئة تسرى إلى باقى الحلقات.. التاجر ثم المنتج، لذا فإنى أنصح بالحرص على تنفيذ سياسة البيع بالتقسيط، وذلك باستقاء المعلومات الصحيحة عن العملاء قبل إقرار ائتمانهم، مع وضع نظام سليم للتحصيل يتسم بالمرونة من جانب، وبالحزم أيضا إذا ما اقتضى الأمر. وهكذا يمكن للشركات التى تمارس هذا النوع من التعامل أن تتجنب مغبة تعرضها لمواجهة الديون المعدومة التى قد تهز كيانها.

ومع ذلك يبقى سؤال أخير.. والسؤال باختصار هو : ما أثر البيع بالتقسيط فى جودة الإنتاج ذاته ؟ ألا يؤدى التوسع فى الأخذ بهذا النظام إلى وفرة الإنتاج التى قد تكون على حساب الجودة والتحسين؟

يقول الدكتور شريف إن هذا محتمل الحدوث جدا، خاصة بالنسبة إلى السلع القصيرة الأجل.. أما بالنسبة إلى السلع طويلة الأجل فإن إنتاجها يتماشى مع وجود برامج للصيانة، ومن هنا فإن أى انخفاض فى مستوى الإنتاج يؤدى حتما إلى زيادة أعباء الصيانة مما لا يتفق مع أغراض مجتمعنا الاشتراكى.

(١٥ فبراير ١٩٦٤)

★ ★ ★

كلام حول بعض العمليات البنكية

كلام حول بعض العمليات البنكية

د. شريف لطفى

هذه السطور ليست مقالا موضوعيا.. كما أنها ليست تحقيقا صحفيا بالمعنى التقليدى.. ولكنها محاولة فقط من أجل إلقاء بعض الضوء على عديد من المسائل والعمليات البنكية، خاصة بعدما أدخلت تطورات كثيرة على الجهاز المصرفى.

* لقائى كان مع الدكتور شريف لطفى مدير إدارة البحوث والإحصاء بالبنك الأهلى وفى ذهنى كانت قضية الرقابة فى البنوك.. كيف يمكن تحقيق الرقابة على سلامة القروض؟

– يقول الدكتور شريف لطفى: الواقع أن وسائل الرقابة المتبعة حاليا بواسطة البنك المركزى وفى داخل كل بنك تعتبر مناسبة للقيام بهذه العملية. يؤكد ذلك أن الجهاز المصرفى كان دائما، ومازال ، من أكثر أجهزة الاقتصاد المصرى انتظاما وكفاءة، كما أن إجراءات الرقابة المتبعة قد دأبت على التطور دائما بما يتناسب والاحتياجات الجدية.

* قلت للدكتور شريف لطفى: مسألة الرقابة تتصل بمسألة أخرى هى مسألة اللامركزية والمركزية.. فما هو فى رأيك أثر اللامركزية فى الجهاز المصرفى؟

– الجهاز المصرفى يتصف حاليا بقيام علاقة وثيقة بين البنوك التجارية والبنك المركزى كما أن انتماء البنوك جميعها إلى القطاع العام قد أكد هذه العلاقة وثبتها.

وعلى ذلك يمكن القول بأن السياسة النقدية والائتمائية هى الآن مركزية تماما، بمعنى أنها ليست متروكة لتصرف كل بنك تجارى على حدة. أما عن الإدارة الداخلية فى كل بنك فهى بطبيعة الحل مستقلة فى حدود رقابة وتعليمات البنك المركزى.

* ومع ذلك .. دعنى أتساءل: ما هى العقبات والمشاكل التى تعترض الخدمات المصرفية، خاصة بعدما أدمجت البنوك التجارية؟

– الملاحظ أنه على الرغم من أن أعدادا غفيرة ومتزايدة من المواطنين قد أقبلوا على التعامل مع البنوك وعلى فتح حسابات خاصة بهم تحول إليها مرتباتهم وإيراداتهم الدورية، إلا أن الوديعة المصرفية لم تصبح بعد، لدى نسبة كبيرة من المودعين نقودا بالمعنى المصطلح عليه فى علم الاقتصاد، مما يعوق إلى درجة كبيرة انتشار الخدمة المصرفية واتساع نطاقها وفى رأيى أن هذا راجع إلى سببين: أولهما أن المواطنين الذى يفتحون حسابات جارية يعاملون تلك الحاسبات فى الواقع على أنها مجرد خزائن يودع بها الفائض من دخولهم. بمعنى أن معظم المودعين لا يستخدمون الشيكات فى معاملاتهم اليومية، وإنما يسحبون كل فترة من الزمن مبلغا من المال ينفقون منه على حاجاتهم حتى ينفذ المبلغ فيسحبون آخر وهكذا. أى أن الودائع لا تقوم فعلا بوظيفة أداء الديون فيما يتعلق بمعظم معاملات الأفراد.

* قلت .. وما السبب فى اعتقادك؟

– السبب هو عزوف كثير من المتعاملين عن قبول الشيكات سداد للديون، إما لعدم اعتيادهم ذلك، وإما خوفا من التعقيدات ومتاعب إجراءات البنوك، أول هذين الاعتبارين لا حل له إلا نمو الوعى المصرفى، بينما يساعد على حل الاعتبار الثانى أن تقوم البنوك بتيسير خدماتها وتحسينها.

ثم يقول د. شريف لطفى:

أما السبب الثانى الذى يعوق الخدمة المصرفية فهو يتعلق بتطوير صناعة الصيرفة تطويرا يتفق والتقدم العلمى الحديث. فكثيرا ما يظن أن البنوك ليست إلا مبانى بها موظفون، ولكن البنوك فى الخارج أصبحت تختلف كثيرا عن هذه الصورة التقليدية، إذ أدخلت على الصناعة أحدث الآلات الألكترونية التى تسهل الخدمة وتسرع بها، وأعتقد أن إدماج البنوك فى خمسة كبار يساعد على تخطى هذه العقبة.

* سؤال أخير .. ما هو دور إدارات البحوث الفنية إذن فى المعاملات وتطوير السياسات البنكية؟

– إن إدارات البحوث لا يقتصر دورها فى الحقيقة على مجرد إصدار نشرات ولكنها تنشئ مكاتب فنية داخل البنوك لإبداء الرأى الفنى والمشورة لإدارة البنك.

من ناحية أخرى إدارة البحوث تمثل أيضا الصلة بين ناحيتين أحداهما وحدات البنك الداخلية والادارة، والأخرى البنك والخارج. وفى الناحية الأولى تقوم هذه الصلة على أساس إبداء الرأى فى سياسة التسليف ودراسة اتجاهات الودائع وكيفية تنميتها، كذلك اطلاع الادارة على نتائج دراساتها فى صورة محايدة.

أما بالنسبة إلى علاقات هذه الإدارات بالخارج فتنصب مهمتها على تعريف الإدارة بظروف الائتمان وسياسة الدولة.

* يخطر ببالى سؤال معين هنا.. هل من الأفضل إدماج هذه الادارات فى إدارة واحدة متكاملة أم تركها على حالها؟

– لست أوافق على فكرة توحيد أو دمج إدارات البحوث الفنية والسبب هو أن لكل بنك ظروفه الخاصة، كما أن جهاز كل بنك يعمل بالمرونة التى تتيحها امكاناته، وأن كان هذا لا يمنع فى الوقت نفسه من إيجاد تنسيق بينها جميعا فيما تصدره من نشرات اقتصادية.

وفى اعتقادى أن المشكلة بالنسبة إلى هذه الناحية ليست فيما إذا كان لابد من ادماج هذه الادارات وتوحيدها من عدمه، فالأهم من هذا كله هو أن تترك لهذه الادارات الفرصة الحقيقية لتقوم بأبحاثها ودراساتها.. على أن تؤخذ الأبحاث مأخذ الاعتبار من المسئولين. أو على تصبح الأقل موضع مناقشة وبحث وهو أمر يكاد يكون غير موجود إطلاقا.

(أول سبتمبر ١٩٦٤)

★ ★ ★

ميناء جديد على البحر الأحمر

ميناء جديد على البحر الأحمر

حسن رجب

أمام المسئولين الآن مشروع جديد لربط أسوان بالعالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر.. المشروع دفع إلى التفكير فيه الظروف الجديدة والتغيير الصناعي الضخم الذى ظهر فى المنطقة مع الأيام الأولى من إقامة السد العالى.. وأيضا النشاط الصناعي الذى سيظهر حتما نتيجة لتنفيذ مشروعات الخطة الصناعية للسنوات الخمس القادمة، ذلك لأن هذه الظروف كلها تضع المسئولين أمام مشكلة مباشرة، عن كيفية تصريف إنتاج مثل هذا النشاط الصناعي المتزايد، أو على الأقل.. توصيله إلى أقرب ميناء بأفضل طريقة اقتصادية ممكنة.. تمهيدا لتسويقه..

ثمة شقان رئيسيان للمشكلة لابد من الإحاطة بهما بصورة واضحة..

الشق الأول، أنه يجب أولا أن تتضح ضرورة أن يكون لدينا تقدير سليم لكمية المواد وحجم الانتاج ووزنه وهو ما سيصبح نقله أمرا واجبا من وإلى أسوان.

الشق الثانى من المشكلة وهو فى الواقع يقوم على هذه التقديرات، ونعنى به تهيئة الوسيلة الفضلى التي ستنقل بها هذه المواد المنتجة.

– فى بعض بيانات هيئة مشروعات السنوات الخمس عن المشروعات الصناعية بأسوان ما يلقى بعض الضوء على الشق الأول.. ذلك أنه فى خلال الخمس سنوات القادمة تقول بيانات الهيئة إنه ستقام فى المحافظة بضع صناعات رئيسية.

صناعة السماد مثلا.. وفقا للخطة، فإن القوة الكهربائية ستضاعف من إنتاج السماد حتى يصل الإنتاج السنوى إلى ٤٠٠ ألف طن من السماد الأزوتى، مع احتمال أن يصل الانتاج أيضا إلى ما يعادل هذه الكمية من السماد الفوسفاتى.

فإذا صدرنا مثلاً ما مقداره ٣٠٪ من الإنتاج الكلى البالغ ٨٠٠ ألف طن سنويا. كان معنى هذا أنه يلزمنا أن ننقل ٢٤٠ ألف طن سنويا من أسوان إلى أقرب ميناء تربطها بأسوان خط حديدي وهى السويس وبور سعيد والإسكندرية.

قياسا على ذلك، توضح الخطة الخمسية لمشروعات أسوان الصناعية، أن ما سيلزم نقله سنويا من والى أسوان، يقدر وزنه بحوالى مليون طن من السماد والحديد والسليكون كربيد والألمونيوم وغيرها. وكلها يجب نقلها مسافة لا تقل عن ١٢٠٠ كيلو متر.

والسؤال الآن هو : ما أفضل وسيلة لنقل هذه الأطنان كلها ؟

لا شك فى أن نهر النيل أول ما سيتبادر إلى الذهن عند الإجابة عن السؤال..

ومع ذلك.. فالواقع يغاير هذا الاعتقاد تماما، فعلى الرغم من الدور الكبير الذى يقوم به النيل كوسيلة داخلية للنقل، إلا أن أقصى إمكانية للنقل النهرى لا تزيد عندنا على ١٥٠ ألف طن سنويا. وهذه كمية ظاهر أنها تقل كثيرا حتى عن ربع الوزن المطلوب نقله..الأمر الذى يجب معه استبعاد هذه الطريقة من النقل مؤقتا على الأقل إلى أن تتم المشروعات التى تهدف إلى زيادة إمكانية النهر، وهى مشروعات تكلف عشرات الملايين من الجنيهات.

وفيما يتعلق بكفاءة النقل البرى، تكشف لنا الدراسات عن حقيقة معينة.. إذ تقول هذه الدراسات إنه بحساب بسيط يتضح أن نقل مليون طن سنويا لمسافة ١٢٠٠ كيلو متر، لن يكون اقتصاديا بالمرة إذا أردنا النقل بطريق البر.

لماذا.. ؟

لأن مصاريف نقل الكيلو متر الواحد سوف يزيد على تكلفة النقل بالسكك الحديدية، علاوة على أن نقل هذه الكمية الضخمة من الإنتاج والمواد بطريق البر، سوف يدعو إلي اكتظاظ الطرق الرئيسية بسيارات ضخمة الحجم تجر خلفها المقطورات، مما يجعل السير على الطرق عملية صعبة وخاصة بالنسبة إلى النقل العادى.

الصورة نفسها نجدها بشكل مشابه بالنسبة إلى النقل بالسكك الحديدية أيضا..إذ سيكلف النقل بهذه الطريقة من أسوان إلى أقرب ميناء حالى حوالى ٣ جنيهات للطن الواحد. ومعنى هذا أن نقل مليون طن سنويا سوف يكلف حوالى ٣ ملايين من الجنيهات. زد على ذلك أن نقل هذه الكمية يقتضى عمل تعديلات خاصة فى الموانى المصرية للتمكن من الشحن والتفريغ. بالإضافة إلى ضرورة مضاعفة طاقة الخطوط الحديدية بين أسوان والموانى.

إذن.....

– يقول تقرير للإدارة العامة لمشروع التخطيط الإقليمى لمحافظة أسوان لابد إذن من البحث عن نقطة أو منطقة أخرى تصلح لأن تكون ميناء رئيسيا. وبشرط جوهرى أن تكون هذه النقطة قريبة جدا من محافظة أسوان.

أكثر من هذا، يذهب التقرير نفسه، إلى تحديد أصلح مكان يفى بهذا الغرض، فيعين ميناء برنيس بالذات على البحر الأحمر.

إلا أن أسئلة بعينها تبرز هنا حول بعض ما جاء في التقرير..

– مثلا.. لماذا برنيس بالذات لإقامة ميناء بها؟

الواقع أن ثمة أسبابا رئيسية تدفع إلى هذا الاختيار. منها أن برنيس تقع فى جونة طبيعية متسعة، ومياهها عميقة جدا تصلح لإقامة ميناء كبير إنما الأهم من هذا هو أن المسافة بين أسوان وبين برنيس على شاطئ البحر الأمر لا تزيد على ٢٧٠ كيلو مترا. ومعنى هذا أنه إذا أمكن ربط أسوان بهذه المنطقة بواسطة خط حديدي، فإن تكاليف النقل إليها ستقل كثيرا إذ سوف تهبط إلى مبلغ جنيه واحد فقط للطن الواحد.

بل أكثر من هذا، يقول تقرير الإدارة العامة لتخطيط أسوان: إن أغلب الخامات التي ستحتاج إليها الصناعات فى أسوان سوف ترد من البلاد الأفريقية والأسيوية، كما أن أغلب منتجات هذه الصناعات سوف تصدر أيضا إلى هذه البلاد التى تعتبر أسواقا طبيعية لمنتجاتنا.

فإذا أخذنا فى الاعتبار، عند احتساب الوفر فى مصاريف النقل، أن نزيد إليه الوفر الناتج عن تفريغ أوشحن هذه الخامات فى ميناء مثل برنيس بدلا من تفريغها وشحنها فى السويس مثلا أو فى الأسكندرية، وهو وفر يقدر بحوالى نصف جنيه فى الطن الواحد.. كان الوفر الإجمالى حوالى مليونين ونصف مليون من الجنيهات سنويا.

– ولكن.. ما هى تكلفة مثل هذا المشروع، وما مقدار خدمته للاقتصاد القومى؟

يقول المهندس حسن رجب صاحب المشروع : الحقيقة أن الأمر يقتضى القيام بعدة مشروعات متكاملة.. ذلك أنه يجب إنشاء.

– طريق يربط بين أسوان وبين برنيس وطوله ٢٧٠ كيلو مترا تصل تكاليف إنشائه إلى حوالى٤ ملايين من الجنيهات.

– خط حديدى يكلف حوالى ٤٠ مليون جنيه.

– خط أنابيب مياه للشرب من النيل إلى برنيس، ويكلف ٥ ملايين من الجنيهات.

– ميناء بحرى يكلف حوالى ٩ ملايين من الجنيهات.

يقول المهندس حسن رجب أيضا : ومع ذلك، فإن الوفر الحقيقى لاقتصادنا القومى يفوق هذه التكاليف كلها، إذا وضعنا فى اعتبارنا ما يمكن أن يقوم فى أسوان من صناعات أخرى إذا توافر لها ميناء قريب على البحر الأحمر.

أبعد من هذا، يقول المهندس حسن رجب، سيصبح من الأسهل والأوفر نقل محاصيل الوجه القبلى التى تصدر حاليا إلى الشرق الأقصى، من ميناء برنيس بدلا من نقلها من السويس أو الإسكندرية. ومثل ذلك يقال عن الواردات التى تصل إلى الوجه القبلى.

بل إن إنشاء ميناء برنيس سوف يساعد كثيرا على حسن استغلال المناجم الواقعة فى محافظة البحر الأحمر، وهى مناجم ذات قيمة اقتصادية هائلة.

بل ثمة جوانب أخرى تزيد من أهمية تعمير المنطقة وإنشاء ميناء فى برنيس..

مثلا.. يمكن لمنطقة برنيس، بفضل ما تتمتع به من مناخ دافئ فى الشتاء، أن تجذب عددا كبيرا من السياح الذين يفدون إلى أسوان، خصوصا وأن هذه المنطقة تعتبر من أغنى مناطق البحر الأحمر بالأسماك التي يمكن أن تجتذب لونا جديدا من السياح الذين يحضرون إلى محافظة البحر الأحمر لممارسة هواية صيد الأسماك.

وأيضا.. يمكن لمنطقة برنيس وما يتاخمها من جبال شاهقة الارتفاع، أن تكون مصيفا يرتاده سكان أسوان خلال موسم الحر. كل هذا يؤكد ضرورة الإسراع في تنفيذ المشروع.

ومع ذلك يبق جانب آخر أساسى لا يقل أهمية فى رأينا عن كل ما قيل. فالمنتظر أن تتحول محافظة أسوان، نظرا لما ستتمتع به من أهمية صناعية، إلى موقع استراتيجى هام وهذه الحقيقة فى حد ذاتها، تدفعنا إلى ضرورة البحث عن طريق تبادلى آخر للطريق الحالى الوحيد المحاذى لنهر النيل فى حالة ما إذا أصيب الطريق بما يمنع استخدامه لسبب أو لآخر. ففى ذلك ضمان خير ضمان لعدم عزل أسوان عن باقى البلاد.

(أول ديسمبر ١٩٦٤)

★ ★ ★



الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية
لمشكلة التحرك من الأرض

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية
لمشكلة التحرك من الأرض

د. محمد خيري

ظاهرة تحرك العمال من الريف إلى الحضر. أو بمعنى آخر.. من العمل الزراعى إلى غيره من الأعمال والمهن.. بدأت خلال السنوات القليلة الماضية تأخذ شكلا واضحا وملحوظا. الظاهرة تنمو مع كل يوم مع التزايد المستمر فى الأخذ بأسباب التصنيع.. ومع هذا التزايد.. بدأ علماء الاجتماع، وكذلك علماء الاقتصاد والنفس يهتمون اهتماما خاصا بها..بغرض أساسي هو دراسة الدوافع التي تدعو إلى إحداث هذا التحرك.. وأيضا ديناميكيته وأسلوبه. لمواجهة ما يصاحبه، أو ما ينجم عنه من نتائج لها أكبر الأثر على التوازن الاقتصادى والاجتماعى بوجه عام.

وعلى الرغم من أن ظاهرة ترك العمال للعمل الزراعي لا يمكن اعتبارها بأى حال من الأحوال ظاهرة جديدة، إذ أطلق عليها فى الماضى ظاهرة الهرب من الأرض، وهو ما يعنى فى الوقت نفسه أن المشكلة من الاتساع بحيث يصعب مناقشتها ودراستها.. إلا أن ثمة ناحيتين بالذات يقول علماء الاجتماع والاقتصاد إنهما يلقيان الضوء على المشكلة ككل عند محاولة بحثها.

فمن ناحية، لابد من معالجة المشكلة من زاوية تأثير هذه التحركات علي توزيع مجموع القوى العاملة على مختلف المهن. كما لابد، من ناحية ثانية، من دراسة تأثير هذه التحركات فى القوى العاملة فى القطاع الزراعى نفسه. وذلك طبعا مع اعتبار أن الناحيتين ترتبطان إحداهما بالأخرى ارتباطا أساسيا.

والسؤال الطبيعى هنا هو.. لماذا يترك العامل الزراعى الأرض؟ لماذا يترك مهنته بحثا وراء مهنة أخرى ربما تبعد به مسافات سحيقة عن بيئته الأصلية الأولى؟

على الرغم من أن الاجتماعيين يقولون إن الأسباب التي تدفع بالعامل الزراعى إلى ترك الأرض تختلف فى العادة باختلاف الفرد نفسه وبالظروف البيئية المحيطة به. إلا أن هذه الأسباب تتفق علي بعض ملامح معينة.

فمن ناحية الرغبة فى الحصول على أجر أفضل، نجدها تمثل أهم هذه الأسباب وبعد ذلك عديد من الحوافز الفرعية الأخرى أهمها :

– رغبة العامل الزراعى في العمل ساعات أقل.

– رغبته أيضا فى أن يفى بالتزاماته المادية تجاه عائلته، الأمر الذى لا يتسنى له من الدخل البسيط الذى يحصل عليه من الزراعة.

– رغبته فى تغيير المستوى الاجتماعى الذى يعيش فيه إلى مستوى أفضل، والحصول على ملكية جديدة تخرج فى إطارها عن ملكية الأرض.

ولكن ماذا تعنى هذه الأسباب فى جوهرها ؟ يجيب أحد أساتذة الاجتماع بآداب الإسكندرية علي هذا السؤال قائلا :

إن ذلك يعنى فى المحل الأول أن الفرق الشاسع بين الميزات النهائية المرتبطة بكل من الزراعة وبغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى وبخاصة القطاع الصناعى، هو السبب الذى يدفع الناس إلى ترك الزراعة ومغادرة الأرض، وإن كان هذا يتحدد بطبيعة الحال بما تتيحه هذه القطاعات من فرص العمالة لهؤلاء الناس. بمعنى آخر.. يمكن القول أن عامل الطرد الأساسى الذى يدفع بالعمال إلى ترك العمل الزراعى هو المستوى المنخفض الدخول.

الدليل على ذلك.

أن الدخل من الزراعة أقل منه فى القطاعات الأخرى. بل أبعد من هذا معروف تماما أن الأجور الزراعية ما زالت حتى الآن أقل كثيرا من المتوسط السائدة للأجور عامة. وهذا العنصر هو ما نجده مرتبطا بمسألة زيادة معدلات التحرك التي يقوم فيها تزايد فرص العمل بالدور الأكبر.

والواقع أن ثمة ما يؤكد هذا الكلام.. فعلي الرغم من أن الدخول المنخفضة، وكذلك البطالة التي يقاسيها العامل الزراعى بمختلف أشكالها، تمثل عوامل طرد أساسية خاصة

بالنسبة إلى الدول النامية التي تجاهد لتغير هكيل البناء الاقتصادى فيها عن طريق تحويله من اقتصاد يقوم على الزراعة أصلا إلى أقتصاد يعتمد على غير الزراعة. إلا أن هذه العوامل لا تعتبر فى ذاتها كافية لإحداث تحركات كبيرة فى القوى العاملة، ما لم يعاضدها فى الوقت نفسه ويستثيرها عوامل جذب قوية. وهو يختلف اختلافا قويا بين الدول حسب المرحلة التي تمر بها اقتصادياتها وما يرتبط بهذه الاقتصاديات من أوضاع وأنماط اجتماعية.

يقول الدكتور محمد خيرى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية: فإذا كان العمال الزراعيون فى الدول المتقدمة يتركون الأرض فذلك لأن الزراعة تنمو فى هذه الدول بكفاية عالية نتيجتها أن بدأت الدخول المغرية تأخذ فى الهبوط بالنسبة إلي الدخول من المهن الأخرى خاصة الصناعة.

يقول أيضا : أما بالنسبة إلى البلاد النامية فثمة أسباب أخرى تجعل الدخول من الزراعة فيها تميل إلى الانخفاض بالنسبة إلى الدخول من المهن الأخرى. وأول هذه الأسباب هى زيادة السكان بسرعة تفوق بشكل ملحوظ سرعة زيادة الإنتاج من الغذاء أضف إلي ذلك توجيه كل الجهود إلى مجال الإنتاج الصناعى إلي دجة تركيز معظم الاستثمارات فى هذا المجال. أخيرا هبوط أسعار المواد الأولية فى الأسواق العالمية. وعلى أية حال فهذه كلها أسباب نتيجتها الواضحة هى ما نلمسه الآن من أن الدول النامية بوجه عام يقاسى فيها قطاع الزراعة زيادة كبيرة فى الأيدى العاملة، بينما فى الوقت نفسه يعانى نقصا كبيرا في الأموال المستثمرة فيه.

ولكن.. ما هى الآثار التى تنجم عادة عن ترك العمال للأرض ؟

بوجه عام نجد أن التحرك إلي خارج الزراعة له عديد من الآثار المستحبة، سواء بالنسبة إلي المهاجرين أنفسهم أو بالنسبة إلى العمال الزراعيين الباقين فى الأرض، وكذلك بالنسبة إلى الصناعة ذاتها. وإنما يشترط لذلك توافر ظروف معينة.

كيف ؟

فى حالة توافر العمالة الكاملة نجد أن نقص الأيدي العاملة في قطاع الزراعة يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع أجورها وبالتالى إلي زيادة دخولها، كذلك إلى ارتفاع واضح فى الكفاية الإنتاجية نتيجة مباشرة لإستخدام التكنولوجيا الحديثة وزيادة الاستثمارات.

أما عندما لا يستطيع المهاجرون الحصول على عمل دائم، فهنا تعتبر الهجرة الزراعية أمرا غير مقبول كما هو أمر غير سليم. والشيء نفسه عندما لا يصاحب تحركات العمال الزراعيين زيادة في الاستثمارات بقطاع الزراعة، إذ ينتج من الشيئين معا بقاء دخول عمال الزراعة الباقين في الأرض على مستواها.

أضف إلى ذلك مشكلة أخرى يجب ألا تغفل، ونعني بها ما يحدث في كثير من الأحايين من عدم مقدرة هؤلاء المهاجرين علي التكيف مع الحياة الحضرية الجديدة. بل إن اكتظاظ المدينة، وأيضا قلة أو انخفاض مستوى الرعاية الصحية والاجتماعية بالنسبة إليهم، كثيرا ما يزيد من تفاقم المشكلة ويمهد إلي ظهور كثير من الانحرافات النفسية والاجتماعية، هذا إلى أن مستوى الكفاية والمهارة للعامل قد تكون في حد ذاتها سببا.. لغير ذلك من المشاكل. فكثير من العمال النازحين إلى المدينة يمثلون. في الواقع عبئا إضافيا عليها، وذلك لاضطرارهم إلى قبول أى عمل عرضى أو مؤقت نزولا على ما يقاسونه من نقص فى الكفاءة والمهارة.

يقول الدكتور محمد خيرى : أمام هذه الظروف يجب أن توضع مسألة ترك العمال الزراعيين للأرض فى إطارها الصحيح بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. وإذا كنا نتجه الآن نحو التصنيع، الأمر الذى يعتبر فى حد ذاته عنصر جذب أساسى لهؤلاء العمال، فالأولى أن نهتم بهم اهتماما مباشرا وذلك بتدريبهم على بعض المهن تدريبا سريعا ليتحولوا من عمال غير مهرة إلى عمال أنصاف مهرة إذ أصبح مجتمعنا في مسيس الحاجة إلى كثيرين جدا منهم.

ثم يقول.. أضف إلي ذلك ضرورة العمل والتخطيط لأن يحدث التغير المهنى الذى نريده فى خط متواز يسير جنبا إلى جنب النمو الاقتصادى. وهو ما يتم إذا ما سارت تحركات العمال الزراعيين فى صورة تحول مهنى تدريجى، نتيجته الحتمية الإقلال من القوى العاملة فى الزراعة وارتفاع كفاية العمل فيها.. كذلك مستوى الأجور الزراعية.

ومعروف تماماً أن الدخل الفردى يكون مرتفعا بوجه عام فى الدول التي تكون فيها نسبة عمال الزراعة منخفضة.. وذلك على عكس الدول التى تكون فيها نسبتهم مرتفعة إذ يكون الدخل الفردى فيها أوضح انخفاضا.

(١٥ مايو ١٩٦٥)

★ ★ ★



الطرق والمواصلات فى القاهرة الكبرى

الطرق والمواصلات فى القاهرة الكبرى

على مدى الثلاثة أعداد الأخيرة، دأب (الأهرام الاقتصادى) فى مناقشة بعض المشاكل الرئيسية التى تعيشها القاهرة ويقاسى منها بصورة ملحوظة سكانها جميعا على السواء.

ناقشنا فى البداية مشكلة المجارى فى المدينة الكبيرة، ثم مشكلة التليفونات، وأخيرا مشكلة تموين القاهرة. وفى مناقشتنا لهذه المشاكل كلها، لم نكن نكتفى بالوقوف عند مجرد الأبعاد والحدود الحالية للمشكلة كما هى موجودة بالفعل، ولكن هدفا أساسيا التزمناه منذ البداية، هو أن نخرج بالبحث والدراسة إلى ما وراء الوضع الحالى للمشكلة، فى محاولة لربطها بما عسى أن يكون المستقبل ونحن نخطط للمدينة من جديد، من أجل مقابلة نموها المتزايد فى العمران والسكان على مدى السنوات المقبلة، عندما تصبح القاهرة الكبرى مع عام ١٩٨٥ مائجة بحياة وحركة ٨ ملايين من البشر.

لقد تم منذ أيام برئاسة السيد على صبرى رئيس الوزراء أول اجتماع للجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى والإشراف على تنفيذ مشروعاتها. ومنذ اللحظات الأولى للاجتماع، ومن خلال كلمات رئيس الوزراء وهو يحدد أهداف اللجنة، بدا واضحا أن مشكلة عاجلة، هى مشكلة النقل والمواصلات بوجه خاص، تتطلب رسم برامج مدروسة لسرعة حلها : الآن.. وغدا.. فى ضوء الاعتبارات المختلفة واحتمالات النمو والمتزايد العمرانى والسكانى.

إن عملية إعادة تخطيط هذه المواصلات إنما يعنى فى المحل الأول أن تواصل القاهرة على المدى البعيد نموها الحتمى، بالصورة التى نضمن بها أن يؤدى المرفق رسالته فى خدمة السكان..

ومن الحقائق الأساسية التى تضعها اللجنة أيضا نصب عينيها، حقيقة أن أزمة مرفق المواصلات، وإن كانت لها أسباب عديدة، فإن الحالة غير المرضية التى وصلت إليها غالبية طرق المدينة وكباريها، تعتبر من أهم هذه الأسباب جميعها.

والسؤال الذى يمكن أن نسأله هنا هو: ما هى حقيقة العلاقة بين تخطيط القاهرة الكبرى واللجنة العليا المشكلة لهذه المهمة من ناحية.. وبين أزمة المواصلات ومشكلتها وما يرتبط بها من مشكلة الطرق والكبارى أيضا فى القاهرة من ناحية أخرى؟ ولماذا وضعت اللجنة العليا فى جدول أعمالها مواصلات القاهرة وطرقها وكباريها كأحد الموضوعات البالغة الأهمية والتى يتحتم عليها بحثها ؟

إن محاولة الإجابة على هذين السؤالين قد يكون فيها ما يلقى الضوء على جوانب المشكلة، ويساعد فى الوقت نفسه على معالجتها بالحلول الموضوعية السليمة. وإن كان الامر مع ذلك يستدعى عودة إلى الوراء لنتعرف كيفية بداية المشكلة، وطبيعة العوامل التى ساعدت على تفاقمها.

والحقيقة أن أزمة المواصلات فى القاهرة نشأت، مثلها مثل أية أزمة أخرى تعانى منها المدينة، نتيجة لسوء التقدير وعدم التخطيط للمدينة تخطيطا علميا مدروسا.

فمثلما نشأت أزمة الإسكان، على سبيل المثال، فى القاهرة لأن المهندسين الذين وضعوا تخطيطها أيام الخديو إسماعيل لم يتصوروا أبدا أن يزيد عدد سكانها على ٧٠٠ ألف نسمة، فأصبح فى أقل من ١٠٠ عام ٤ ملايين و ١٠٠ ألف نسمة.. وعلى هذا النحو نشأت أزمة المواصلات أيضا.

وكما أن أسبابا أخرى ساعدت على تفاقم أزمة الإسكان فإن أسبابا أخرى أيضا ساعدت على استحكام أزمة النقل والمواصلات فى العاصمة. وربما كان فى توضيحنا للصورة الحالية للقاهرة ما يساعد بالفعل على حصر هذه الأسباب وتحليلها.

تحتل القاهرة رقعة شاسعة على الضفة الشرقية للنيل تقرب مساحتها الآن من ٢٤٠ كيلو مترا مربعا أى ما يعادل ٦٠ ألف فدان. وهى بذلك تتخذ شكلا طوليا غير منتظم الحدود يمتد من الشمال إلى الجنوب حوالى ٤٠ كيلو مترا، ويبلغ أضيق جزء فيه حوالى ٤ كيلو مترات من تلال المقطم شرقا إلى نهر النيل غربا، بينما تصل المسافة العرضية بين نهايتها الشمالية والشمالية الشرقية إلى حوالى ٨ كيلومترات..

هذا الوضع الطبيعى ساعد فى الواقع، على سهولة خلق الأسباب المساعدة على تبلور المشكلة، وهى على أية حال أسباب يمكن حصرها فى نقاط محددة..

* فمن ناحية فرضت الصورة الطبيعية إلى حد بعيد أن تعتمد أغلب حركة المرور من شمال القاهرة إلى جنوبها ومن الشرق إلى الغرب، على شريان رئيسى واحد وهو شارع رمسيس، وهو شريان يختنق بالإزدحام خاصة فى المسافة بين ميدان رمسيس وميدان التحرير.

* السبب الثانى وهو وثيق الصلة بسوء التقدير فى التخطيط هو ضيق الشوارع بوجه عام، فشوارع القاهرة يجرى فيها عدد ضخم من السيارات التاكسى والخاصة واللوريات، ارتفع عددها هذا العام إلى حوالى ٨٠ ألف سيارة وهو رقم إذا أضفنا إليه سيارات الأتوبيس الموجودة حاليا وهى تزيد على ١٠٦٠ سيارة، وكذلك عربات الترام والترولل باص وجميعها يركبها فى الشهر الواحد ٦٤ مليون راكب.. هذا مع سوء توزيع خطوط النقل.

* فقد نتج عن ضيق الشوارع اضطراب المرور إلى الدرجة التى اضطرت معها أجهزة المرور إلى تحويل معظم الشوارع إلى اتجاه واحد، وكذلك إلى الإكثار بشكل غير طبيعى من إشارات المرور.

* من هذه الأسباب أيضا أن تخطيط القاهرة يقوم حتى الآن على تركيز جميع النشاط الاقتصادى والتجارى والإدارى فى منطقة واحدة هى منطقة وسط المدينة التى تمر فيها كل صباح مئات الآلاف من المواطنين من أحياء المدينة ثم يعودون إليها فى وقت واحد تقريبا.. وهو وضع تعجز شوارع وسط القاهرة عن استيعاب حركة مروره.

* يضاعف أيضا من الأزمة مشكلة خطوط السكك الحديدية نفسها الموجودة داخل القاهرة مثل خطوط العباسية والمرج وحلوان والوجهين البحرى والقبلى، فهى خطوط تعزل أو تكاد تعزل المرور بين أطراف المدينة بعضها عن بعض، كما أن وضع المزلقانات الحالى أصبح لا يتناسب مع حركة المرور الموجودة.

* حكومات ما قبل الثورة كانت تفتقر تماما إلى عنصر بعد النظر. كما لم تكن تؤمن بالتخطيط؛ ولهذا فإن فكرة إنشاء الأنفاق تحت الشوارع لتيسير المواصلات لم تكن تخطر ببالها.

تلك وإن كانت بعض أسباب أزمة المواصلات فى القاهرة، إلا أنها أهمها جميعا. وهى أسباب يمكن القول أن الثورة منذ مولدها كانت تدركها بوضوح، الأمر الذى دفع إلى اتخاذ بعض إجراءات كمحاولة للتخفيف من حدتها. ويتمثل هذا في أن البلدية سهلت مهمة استيراد

سيارات جديدة لم تلبث أن استهلكت هى أيضا، إلى درجة أنه عندما سقط الالتزام عن شركات الأتوبيس، وجدت ٣٥٠ سيارة معظمها غير صالحة للعمل والخدمة. وأمام هذا الوضع الذى فشلت فى مداواته أيضا مؤسسة النقل العام، صدر قرار تحويل المؤسسة إلى هيئة عامة تتبع القوات المسلحة مباشرة. وفى الوقت الذى استغنى فيه تمامًا عن هذه السيارات المستهلكة، كانت تجوب شوارع القاهرة والجيزة أكثر من ٧٠٠ سيارة، أصبحت الآن الفا وستين سيارة معظمها فى حالة جيدة.

ولكن.. هل معنى ذلك أن أزمة المواصلات فى القاهرة قد انتهت ؟ وأن مجرد زيادة عدد السيارات وعربات المترو والترام ومختلف وسائل النقل والمواصلات كان الحل الحاسم والأمثل لمشكلة النقل العام فى القاهرة ؟ وحتى لو فرضنا أن مثل هذا الاتجاه هو الحل اللازم فى الوقت الحالى.. فما الوضع بالنسبة إلى المستقبل عندما تتفاقم المشكلة ويتضاعف عدد السكان، وتزداد الحركة والنشاط ؟

الذى لا شك فيه هو أن مواجهة المشكلة بالحل العاجل، وهو الاكتفاء بزيادة عدد السيارات، لا يمكن أن يكون هو الحل النهائى والحاسم لها، بل إن المسئولين الآن فى هيئة النقل العام يذهبون إلى أن التركيز على الأتوبيس كمواصلة رئيسية، أشبه ما يكون بالاسبرين مسكنا للصداع فقط دون القضاء عليه. وخاصة إذا ما أخذنا اعتبارات المستقبل القريب والبعيد فى الحسبان.

إذن ما هو الحل لمشكلة المواصلات وما السبيل إليه ؟

الحل كما أوضح ذلك رئيس الوزراء فى اجتماعه باللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى لا يمكن أن يتأتى طفرة أو دفعة واحدة. وعلى ذلك ثمة مرحلتان رئيسيتان يكتمل بهما الحل الأمثل. فمن ناحية. هناك خطة عمل طويلة المدى تتحدد مدتها الزمنية وفقا لطبيعة المشروعات والأعمال التى ستنفذ خلالها.

كما توجد من ناحية أخرى برامج عمل قصيرة المدى. بمعنى أن ينفذ سنويا بعض المشروعات التى تعتبر فى الوقت نفسه غير متعارضة ولكن مكملة للبرامج طويلة المدى.

وفى تصريح لمسئول كبير بهيئة النقل العام، إن الاعتماد على شبكة الترام السريع وشبكات الترولى باس، وكذلك ضرورة تغيير مسار جميع الخطوط بحيث تكون مرتبطة بمناطق الازدحام، خطوات ضرورية لابد من اتخاذها.

يقول المسئول فى هيئة النقل العام أيضا أنه لابد من العمل لنقل أكبر نسبة من حركة المرور من داخل القاهرة، بالإضافة إلى توسيع الشوارع وإنشاء الطرق المتسعة فى خارجها، مع تنظيم عملية انتظار السيارات، وذلك بتخصيص أماكن كافية لذلك وحساب وقت انتظار السيارات بواسطة عدادات خاصة. إما بالنسبة إلى الأتوبيس بوجه خاص فإن التخطيط على أساس تحويل مسارات الخطوط المتماثلة الاتجاهات. الأمر الذى يمكن عمله عند التقاطعات، أما بإنشاء انفاق أو كبارى علوية.

ولكن.. هل تكفى هذه الإجراءات لحل مشكلة المواصلات نهائيا فى القاهرة الكبرى ؟ إن التفكير الذى يسود الآن أعضاء لجنة تخطيط القاهرة الكبرى، هو احلال وسيلة أخرى للمرور فى أهم شوارع القاهرة على الأقل محل الوسيلة الموجودة حاليا. بمعنى آخر يؤمن المسئولون الآن بأن كل الحلول المبذولة لعلاج مشكلة المواصلات فوق أرض العاصمة، ليست أكثر من علاج مؤقت. ومن ثم لابد من النزول إلى بطن القاهرة كعلاج حاسم ونهائى. والواقع أن هيئة النقل العام قد بدأت بالفعل بوضع أول مشروع لأول نفق فى شوارع القاهرة.

يقول المسئولون فى الهيئة أن النفق سيمتد مارا تحت مدينة القاهرة بطول قدره ١٠ كيلومترات تبدأ من شبرا المظلات وتنتهى عند ميدان أبو الريش فى السيدة زينب مارا بشارعى رمسيس والتحرير، وأن تكاليف المشروع تقدر مبدئيا بحوالى ٢٥ مليون جنيه، وأن العمل فى إنشائه سوف يبدأ فى عام ١٩٦٧ لينتهى تماما مع أواخر عام ١٩٧٢، الأمر الذى سيؤدى فى النهاية. وخاصة إذا ما أمكن بناء انفاق مماثلة، إلى حل مشكلة المرور فى الشوارع للسيارات وللناس أيضا، كما سينتج تخصيص بعض المساحات لانتظار السيارات.

ومع ذلك ثمة اتجاهات ومشروعات أخرى مكملة لحل أزمة المواصلات نهائيا..

فعلى سبيل المثال، يقول المسئولون أن القاهرة سوف يكون لها قلوب عديدة بدلا من تركز الحركة والنشاط فى قلبها الوحيد الحالى بمنطقة وسط القاهرة. هذا الاتجاه بدأ تنفيذه أيضا، وذلك بإنشاء مدينة نصر التى تقرر أن تنتقل إليها مبدئيا الوزارات والمصالح التى لا تمتلك مقار لها فى المدينة، على أن تنتقل إليها على المدى الطويل جميع الوزارات والمصالح وعدد كبير من الشركات والمؤسسات. بل إن مدينة نصر سوف تتسع على مدى الخمس سنوات القادمة لأكثر من ١٠٠ ألف شخص من سكان القاهرة، سوف ينقلون إليها. وإنما لابد أن يراعى فى عملية الانتقال هذه، منح الأولوية فى استئجار وشراء الشقق فى المدينة لموظفى

المصالح والشركات المزمع نقلها وإلا تفاقمت مشكلة المواصلات مرة أخرى وكأننا ندور فى دائرة مفرغة.

وأيضا.. ستتحول مناطق أخرى إلى مراكز للنشاط كوسيلة لتخفيف الضغط على وسائل المواصلات بتوزيعه إلى أكثر من منطقة. وبالفعل يدرس الخبراء الآن مشروعات لتحويل حلوان إلى منطقة صناعية كاملة بمصانعها ومرافقها ومساكنها وأماكن الخدمات فيها، وكذلك منطقة شبرا الخيمة وغيرهما.

بل أبعد من هذا.. سيراعى التخطيط الجديد إنشاء الطرق الطويلة (الأتو ستراد) خارج المدينة، وذلك لربط أحيائها دون حاجة إلى اختراقها من الداخل، ولقد بدئ بالفعل فى إنشاء طريق صلاح سالم الذى سيمتد من مدينة نصر إلى كوبرى الملك الصالح رابطا شمال القاهرة بجنوبها. وتظهر أهمية مثل هذا الطريق، فى أنه يربط بين مطار القاهرة فى أقصى الشمال بأهرامات الجيزة فى أقصى الجنوب، متفاديا مناطق الازدحام فى قلب المدينة، كما يبحث الخبراء أيضا موضوع انشاء طريق مماثل على كورنيش النيل.

على أية حال ثمة حقيقة نحب أن نركز عليها من الآن. تلك هى أن اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى تضع فى اعتبارها أن هذه المشروعات جميعها لا تعدو أن تكون رغم أهميتها البالغة، وجها واحدا لمشكلة المواصلات فى المدينة، وعليه يلزم من الناحية الثانية بحث ودراسة الوجه الآخر، ونعنى به مشكلة الطرق نفسها، وكذلك الكبارى بالمدينة.. ذلك أن مهمة اللجنة الأساسية التى أقيمت من أجلها ليست فى الحقيقة مجرد بحث أزمة المواصلات وإنما وضع الحل النهائى لها من حيث هى جزء من إعادة تخطيط القاهرة الكبرى على المدى الطويل.

(أول أكتوبر ١٩٦٥)

★ ★ ★



السوق ومشكلة التخطيط للاحتياجات السلعية

السوق ومشكلة التخطيط للاحتياجات السلعية

محمد متولى عمر

كيف نضمن أن تصل السلع المختلفة إلى المستهلك بالقدر المناسب، وفى الوقت المناسب بالسعر المناسب ؟

كيف نضمن، أيضا أن تجد الأسواق باستمرار احتياجاتها الحقيقية من السلع المختلفة والمواد والخامات اللازمة لدفع عجلة الإنتاج ؟

هذه فى الحقيقة جوهر القضية الأساسية التى تشغل بال الوزارة الجديدة منذ تشكيلها، والتى يبذل المسئولون فيها جهدهم للوصول إلى جواب عن كل ما يدور من أسئلة..

ظهر هذا فى الاجتماعات الأولى للوزارة الجديدة، وظهر أيضا فى المناقشات الكثيرة حول ضرورة الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك، وهى المناقشات التى دارت فى مؤتمر الإنتاج الذى شهدته القاهرة الاسبوع الماضى، كما ظهر فى موقف رئيس الوزراء الصريح من المشكلة، ودعوته المباشرة إلى دراسة احتياجات السوق سواء من السلع الاستهلاكية أو الوسيطة أو الخامات اللازمة للإنتاج.

على أية حال إن ما حدث بعد ذلك هو أن المسئولين لم يضيعوا الوقت فى كلام كثير، وإنما بدأت على الفور سلسلة من الاجتماعات، عقدتها من ناحية لجنة الخطة، ومن ناحية أخرى اللجنة التى شكلت أخيرا وضمت الدكتور رمزى ستينو والدكتور مصطفى خليل والدكتور لبيب شقير ونور الدين قرة، والتى يقع على عاتقها عبء دراسة المشكلة بوجه خاص، والبحث عن حلول لها.

وأمام اللجان الفرعية التى انبثقت عن اللجنة الرئيسية، بدأت تتضح تدريجيا جوانب مشكلة افتقار السوق إلى كثير من السلع والاحتياجات، كما بدأت تظهر أيضا اتجاهات عريضة، من المفروض أن يسير على هديها بحث المشكلة ودراستها كيما تتمكن من حلها بصورة فعالة.

ويمكن تحديد جوانب المشكلة فى اتجاهات بعينها..

فمن ناحية، الاستهلاك المحلى يتزايد عندنا بمعدلات كبيرة تفوق كل تقدير، إلى درجة أن زيادة الاستهلاك تلتهم قدرا كبيرا مما هو مفروض أن يوجه للتصدير ؛ ومن الطبيعى أن يقابل هذا زيادة ملحوظة فى الواردات، وهو وضع يمثل بوجه عام خطرا حقيقيا لأن معناه فى النهاية ان زيادة الاستهلاك تكاد تأكل كل ثمار التنمية.

وبالأرقام يمكن توضيح هذه الحقيقة وتأكيدها. فعلى الرغم من أنه كان مقدرا فى الخطة الخمسية الأولى أن تصل قيمة صادراتنا فى السنة الخامسة (٦٤/٦٥) إلى مبلغ ٢٣٢,٣ مليون جنيه، ووارداتنا إلى مبلغ ٢١٤,٩ مليون جنيه، بمعنى أن يحقق الميزان التجارى فائضا قدره ١٧,٤ مليون جنيه، إلا أن ما تحقق بالفعل كان بعيدا عن هذه التقديرات. فبينما لم تبلغ الصادرات سوى ٢١٤,٨ مليون جنيه، قفزت الواردات لتصل إلى ٣١٠,٨ مليون جنيه من المنتظر أن تصل فى نهاية العام الحالى إلى مبلغ ٤٤٥ مليون جنيه. وهذا أمر وصفه الدكتور لبيب شقير بأنه يعكس جانبين لهما خطورتهما : أولهما يتعلق بسياسة التصدير ذاتها التى تقتضى أن نعيد النظر فيها على ضوء ضرورة الربط بين عمليات الإنتاج والتصدير، وثانيهما التوسع الكبير فى الاستهلاك المحلى، وهذا يقتضى ضرورة تحديد أولويات معينة للاستهلاك بالنسبة إلى ضرورتها للمجتمع، وكذلك تقييد الاستهلاك المحلى من مختلف السلع الممكن التصدير منها.

ولقد كانت ثمة أسباب وراء هذا الوضع فمن ناحية نحن نفتقر حتى الآن إلى تخطيط شامل لإمكانات الربط بين جهات الإنتاج الصناعى والزراعى. والشىء نفسه بالنسبة إلى الربط السليم بين كل من الإنتاج والاستهلاك، مما يمكّن فى النهاية من تقدير الاحتياجات الحقيقية للسوق من مختلف السلع، وبالتالى ما هو المطلوب انتاجه محليا أو استيراده، أو الممكن الاستعاضة عنه بالسلع البديلة.

* يقول لى الأستاذ محمد متولى عمر رئيس المؤسسة الاستهلاكية العامة : السبب الرئيسى فى ذلك كله هو عدم توافر الإحصاءات والأرقام الدقيقة والصادقة اللازمة لعمليات الدراسة والتخطيط. وكذلك قصور البيانات وعدم كفايتها لهذه الأغراض. ذلك مع أن الشىء المفروض بداهة هو أن يكون لدينا تقدير واضح لقدرة الانتاج المحلى على سد احتياجاته، وكذلك لوسائل العرض والطلب على السلع المختلفة لكى نتمكن من وضع تقدير لإمكانات

التصدير والاستيراد، فيصبح من السهل تنسيق هذه الإمكانيات جميعها ومواجهة أى نقص فى أية سلعة لا يتمكن الإنتاج المحلى من مواجهتها.

ثم يقول رئيس المؤسسة الاستهلاكية العامة : ولكن إلى جانب هذه الدراسات التى لابد منها لتقدير الاحتياجات الحقيقية للسوق من مختلف السلع والمواد، لابد أيضا من أن يكتمل هذا الإجراء بإجراء آخر ضرورى، مؤداه وضع نظام سليم يكفل سلامة توزيع هذه السلع ويضمن وصولها إلى المستهلك فى الوقت المناسب وبالقدر المناسب. وإلا فسوف تظل الثغرة قائمة باستمرار، وتعبر عنها شكوى الناس من عدم توافر سلعة أو أخرى.. رغم أنها كثيرا ما تكون موجودة بالفعل.

في يوليو الماضى صدر منشور من وزارة الخزانة يقضى بأن تقوم جميع الوزارات والمصالح الحكومية وكذلك شركات ومؤسسات القطاع العام، بعملية حصر شامل لكل ما فى مخازنها من سلع، على أن تنتهى العملية فى شهر ديسمبر.

بعد ذلك، ومنذ حوالى أسبوعين فقط، تحدث رئيس الوزراء عن مشكلة الاحتياجات السلعية وضرورة العمل الجدى من أجل حلها، وفى حديثه عرض زكريا محيى الدين إلى نقطة بذاتها.. هذه النقطة هى مشكلة المخزون السلعى على وجه التحديد.

* ومرة ثانية دعا رئيس الوزراء إلى حصر ما فى مخازن الحكومة والقطاع العام من مخزون سلعى على أن يتم ذلك بأسرع وأكمل وجه ممكن.

لمــاذا ؟

لأنه على ضوء التقارير الرسمية، وعلى ضوء التجربة العملية ذاتها ثبتت حقيقتان على غاية من الأهمية هما :

أولا – أن ثمة كميات هائلة من السلع والمواد والمعدات والآلات، مكدسة فى داخل مخازن الحكومة والقطاع العام وفوق أرصفة الجمارك.

ثانيًا : أن ما يحدث بالفعل في كثير من الأحيان هو أننا نستورد سلعة تكون هناك كمية متوافرة منها ومخزونة فى داخل هذه المخازن.

والصورة الموجودة في داخل هذه المخازن تؤكد هذالكلام، سواء بالنسبة إلي القطاع العام أم بالنسبة إلى القطاع الحكومى.

مثلا.. فى مخازن القطاع الطبى بصحراء العباسية، تمتد عنابر يتكدس فيها كل ما يخطر على بال مما يحتاج إليه القطاع الطبى. ثمة ثلاجات وأسرة مرضى وأجهزة وأدوات طبية بل أيضا أجهزة تلفزيونية ومصايد فئران وأدوية..

الغريب فى الأمر أن كثيرا من هذه المعدات والأدوات قد مضى عليها هنا أكثر من ١٠ سنوات طبعا دون استخدام.

* والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو : هل معنى وجود هذا المخزون أن الكميات الموجودة فى المخازن تفوق حاجة الاستهلاك اليها ؟

الحقيقة أبدا.. لأن ما يحدث هو أننا نستوردها من الخارج، ولكن المشكلة هى فى الطريقة التى تسير بها عملية تقدير الاحتياجات الضرورية.

* كيف ؟

الذى يحدث هو أن لجان الأدوية تقرر فى العادة الاحتياجات المطلوبة من أصناف معينة لمشاريع طبية معينة، كمشروع علاج الرمد مثلا أو علاج مرضى السكر.

ولكن الذى يظهر بوضوح هو أن التوزيع هنا لا يتم أبدا على أساس من الدراسة الشاملة لاحتياجات كل منطقة على حدة، وإنما عن طريق المرتبات المتساوية لكل المناطق.

ونتيجة لذلك.. يظهر فى العادة عدم احتياج بعض هذه المناطق إلى هذا النوع أو ذاك من الدواء.. وعلى ذلك لا تجد المنطقة الطبية أمامها إلا أن ترد ما وصل إليها.. ويزداد رصيد المخازن عندنا.

والشىء نفسه نجده فى وزارة الزراعة ووزارة الإصلاح الزراعى وفى وزارة التعليم العالى. وفى كل وزارة من الوزارات أو هيئة أو مصلحة من المصالح حيث تضم مخازنها قوائم أكثر من ربع مليون صنف بعضها مهمل منذ ٢٥ عاما.

ولا تختلف هذه الصورة فى الوزارات والمصالح الحكومية عنها فى مؤسسات القطاع العام وشركاته. وأكثر من حكاية يتداولها العاملون فى قطاع صناعة الغزل والنسيج بوجه خاص، وتدور جميعها عن المحاولات التى تبذلها بعض الشركات لاستيراد معدات معينة، ذلك فى الوقت الذى توجد فيه هذه المعدات بعينها ملقاة فى مخازن شركات أخرى.. عاطلة - وبلا استخدام.

ورغم ضخامة مشكلة المخازن والمخزون السلعى عندنا، إلا أن أيا من الأجهزة القائمة على مخازن الحكومة بالذات ليس فى مقدوره أن يعطينا حتى الآن احصاء دقيقا لما هو موجود بالفعل أو لما تفقده هذه المخازن كل عام، ومع ذلك تقول الأرقام التى بين أيدينا أنه يوجد ٢٥ ألف مخزن حكومى كان يقدر مجموع محتوياتها منذ منتصف عام ١٩٦٢ بحوالى ٢٦٥ مليون جنيه ارتفعت أخيرا لتصل إلى ٣٤٠ مليونا من الجنيهات.

ما هى النتيجة لذلك كله ؟

النتيجة الحتمية هى أننا نفقد الكثير من العملات الصعبة فى شراء ما نستورده.. وكثير منه موجود بالفعل.

إذن.. ؟

فى كلمات واضحة وصريحة لابد من تضافر أجهزة الدولة كلها على حصر هذا المخزون السلعى وإعطاء إحصاء دقيق له، لنتمكن فى ضوء هذا البيان وربطه بالتقديرات الحقيقية للإنتاج المحلى والاستهلاك، من رسم سياسة التخطيط السلعى على مستوى الجمهورية كلها، بما يحقق إعادة توزيع السلع وتوافرها فى الأسواق من ناحية، وعدم الإسراف فى الاستيراد من ناحية ثانية، وكذلك عدم الضغط على إمكانات التصدير من ناحية ثالثة.

وبعـــــد :

فتلك هى الخطوط العريضة لمشكلة احتياجاتنا السلعية، يتضح لنا من استقرائها بضع نقاط بعينها، لابد من دراستها دراسة شاملة موضوعية كيما تنحل المشكلة أو تخف وطأتها على الأقل.. أما هذه النقاط فهى: * ضرورة أن يكون لدينا صورة واضحة للموقف الاقتصادى بصورة عامة للبلاد، بمعنى أن يكون تحت أيدينا حصر واضح وواقعى لاحتياجات السوق المتجددة من كل نوع من السلع. * إلى جانب هذا الحصر لابد أيضا من حصر المخزون السلعى المكدس سواء فى مخازن القطاع العام أو فى مخازن الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية. * من الضرورى أيضا أن يكون لدينا تقدير سليم لإمكانات التصدير والاستيراد وتنسيق هذه الامكانات مع احتياجاتنا من السلع والخدمات. * على ضوء هذه التقديرات يتحتم أيضا تقدير طاقة الانتاج المحلى على سد هذه الاحتياجات، ومن ثم يمكننا فى النهاية أن نحدد بصورة دقيقة، نوعية السلع التى لا يتكمن الإنتاج المحلى من

تغطيتها، وبالتالى قدر الكميات التى نحتاج إليها من هذه السلع كيما نعمل على استيرادها من الخارج لمواجهة النقص فيها.

وعلى أية حال إذا كانت هذه الدراسات فى جملتها هى مسئولية مختلف أجهزة الدولة، فإن جانبا كبيرا من هذه المسئولية إنما يقع على عاتق وزارة التخطيط وأجهزة الإحصاء بوجه خاص.

ذلك أنه من دون توافر الرقم السليم يصبح مستحيلا رسم تخطيط سلعى لا يكون عرضة للمفاجآت وللوقوع فى أحابيل العرض والطلب التى ينسجها الكثيرون فيسيطرون على السوق ويتحكمون ليس فقط فى احتياجات المواطنين، وإنما فى احتياجات التنمية بأسرها.

(أول نوفمبر١٩٦٥)

★ ★ ★



المشكلة الضريبية بين الممول ومصلحة الضرائب

المشكلة الضريبية بين
الممول ومصلحة الضرائب

أحمد شعبان - محمد على المغلاوى - محمد كامل بدوى -

عبد السلام محيى الدين - نبيل الروبى

إن أى علاج للمشكلة الضريبية يكون بعيدا عن أعماق المشكلة ولا يمس جوهرها، لايمكن إلا أن يكون علاجا وقتيا، أو شيئا أشبه بمحاولة للتهدئة والتسكين.. ولا شىء أكثر.

إن علاج المشكلة الضريبية لابد أن يكون بالغوص وراء المظهر إلى حيث تستقر الأسباب الحقيقية فى الأعماق.. ومن ثم يمكن بحق، اقتراح العلاج.. وتوجيهه.

ومؤتمر الإسكندرية الضريبى شىء من هذا القبيل.. ليس مجرد «برشامة» للتهدئة والتسكين، ولكنه عمل جدى، وواقعى أيضا للبحث عن الأسباب القائمة وراء المشكلة.. واقتراح حلول لها..

ومع ذلك لم يكن المؤتمر الضريبى الذى شهدته الإسكندرية الأسبوع الماضى تقليديا كما تعود الناس أن يجدوا المؤتمرات. فالصورة التقليدية لم تكن قائمة، ولكنها تجربة جديدة يلتقى فيها الناس هنا ربما لأول مرة.. موضوع متصل طويل هو المشكلة الضريبية بين الممول ومصلحة الضرائب يدور من حولها الحديث فى نقاش مفتوح.. نقاش أثارته البحوث التى قدمت، ووجهات النظر العديدة التى التقى عندها كثيرون.. واختلف عليها أيضا الكثيرون.

أربعة أطراف أساسية كانت ممثلة فى المؤتمر بوضوح، وعلى ذلك يمكن القول أن كلا من هذه الأطراف قد تلمس المشكلة الضريبية من وجهة نظر معينة، ومن مدخل بذاته،

* المحاسبون.. وهؤلاء تحدثوا عن المشكلة الضريبية من الزاوية المحاسبية، وكان الموضوع والحديث الرئيسى لنقيب المحاسبين الاستاذ محمد على المغلاوى.

* المحامون.. وهؤلاء تناولوا المشاكل الضريبية من الناحية القانونية.. وقد استطاع أن يضعها فى إطار واضح محدد الأستاذ عبد السلام محيى الدين المحامى .

* الضرائبيون.. وهؤلاء كانوا فى الحقيقة بين شقى الرحى كمتعاملين مع الممولين من ناحية، وباعتبارهم موظفين بمصلحة الضرائب من ناحية أخرى. ولهم عند كل من الناحيتين أكثر من مطلب واقتراح.. وإن كان قد استطاع أن ينصف الحق تماما، الأستاذ أحمد شعبان وكيل وزارة الخزانة لشئون الضرائب.

* وأخيرا الممولون أنفسهم. وكانوا طبعا مادة المؤتمر الرئيسية ومحوره.

وكان لابد من بلورة الغرض من المؤتمر بادئ ذى بدء.. وفى كلمات قليلة ولكنها معبرة وصريحة استطاع الأستاذ محمد كامل بدوى رئيس الغرفة التجارية بالاسكندرية - باعتبار أن الغرفة هى الداعية إلى المؤتمر والمنظمة له - أن يضع هذا الغرض واضحا أمام المؤتمرين... إن الأزمة التى تعترض نظامنا الضريبى هى أولا وقبل أى شىء، أزمة ثقة قائمة بين الممول ومصلحة الضرائب. وإذا كانت هذه هى أبعاد القضية فليس ينفع فى علاجها أى إجراء يقف عند لمس المظهر والسطح. لا يكفى أبدا معالجة مشاكل الفوائد والفحص والتقسيط كل منها على حدة أو بمعزل عن الاخرى.. وإنما المشكلة لابد أن ننظر إليها ككل.. باعتبارها فى الأصل مشكلة أزمة ثقة وعدم التقاء على الحقيقة بين المصلحة والممول..

إذن.. يقول رئيس غرفة الإسكندرية التجارية - لابد من مواجهة المشكلة الضريبية على هذا الأساس، ولابد من أن تكون المواجهة صريحة، وعادلة وغير منحازة، تعطى للممولين مالهم، وتعطى للمصلحة مالها.. وبذا تتضح حقيقة العلاقة، وحقيقة الواجب والالتزام.. وهذا باختصار هو هدف المؤتمر.

ولكن الأستاذ محمد على المغلاوى نقيب المحاسبين يبلور المشكلة الضريبية أكثر من هذا، كان متحمسا، وكان صريحا.. وكان منطلقا وهو يقول أن المشكلة الرئيسية هى مشكلة نظام ضريبى لا يجمع فى صعيد واحد بين الفحص والربط والتحصيل.. مشكلة نظام يباعد بين الفتوى والفحص، نظام أداته التنفيذية فى الفحص بالذات أداة عاجزة لأن المأمور يفحص فى عجلة، وعندما يتم الفحص هكذا فلابد أن يقع الخطأ.. وعندما يكون ثمة خطأ فلابد أن تنشأ منازعات وقضايا. ويتأزم الموقف بين الممول والمصلحة.

ويثير كلام الأستاذ المغلاوى موجة من الإعجاب والتصفيق. ولكنه يعود فيقول:

ومع ذلك لابد من أن يرسخ فى الأذهان أن مأمور الضرائب ليس سوط عذاب على الممول. وهذا لن يتأتى إلا إذا ما استقر الأمر بين الممول والمأمور. وهذه هى المشكلة الكبرى.

ولكن، والكلام ما زال هنا لنقيب المحاسبين، لابد من تعرف كل ما يمنع عدم الاستقرار هذا. والحقيقة أن هناك مشاكل وأوضاعا كثيرة.

وتمضى دراسة الأستاذ المغلاوى تعدد أوضاعا كثيرة كل منها يمثل مشكلة قائمة. مشكلة طلبات المقاصة والاسترداد مثلا، ومشكلة تسوية مراكز الممولين، ومشكلة التحصيل، ومشكلة الفوائد على المتأخرات، ومشكلة السندات والأسهم المؤممة ومكافأة الخدمة.. وغيرها..

ويضع بحث الأستاذ المغلاوى هذه المشاكل فى الضوء.

* مشكلة طلبات المقاصة والاسترداد مثلا.. هذه المشكلة تفاقمت وبوجه خاص على مدى السنوات الأخيرة.. السبب هو أن طلبات المقاصة والاسترداد تعالج على المستوى المركزى مما ينتج عنه فى كثير من الأحايين سقوط كثير من الطلبات لأنها لم تتحقق خلال السنتين.

أما العلاج للمشكلة.. كما يقول بحث الأستاذ المغلاوي، فلن يتأتى إلا إذا ما تم الفصل فى طلبات المقاصة فصلا لا مركزيا، الأمر الذى لابد أن يتم فى المراقبة نفسها، وليس هناك فى المصلحة المركزية.

* ومشكلة تسوية مراكز الممولين تثير نقاشا طويلا.. النقاش كان بين اتجاهين كل منهما يتبنى أصحابه وجهة نظر معينة. الأولى كما عبر عنها الأستاذ المغلاوى تطالب بعدم اعتبار ما يدفعه الممول خاصا بضريبة معينة بذاتها.. بمعنى أن تكون هناك مقاصات مستمرة فى صورة حساب جار يضم كل ما على الممول من ضرائب نوعية مختلفة أما كيفية تحقيق هذا فقد سمعته فى صورة اقتراح معين هو أن تكون هناك «كراسة» أو «بطاقة» لكل ممول تقيد فيها صورة كاملة لوضعه المالى تعكس كل ما دفعه وما تبقي عليه أيضا.

ومع ذلك يظهر الاتجاه الثانى معارضا لهذا الاقتراح.. أما حجة المعارضة فهى صعوبة هذا الاقتراح، إذ يستحيل أن يكون هناك حسابات لكل ممول، وهذه عملية بالإضافة إلى صعوباتها خلال السنه، تستلزم أيضا استخراج حساب الممول النهائى على أثرها، مما

يضيف أعباء أخرى على مصلحة الضرائب، ويجعل منها جهازا آخر أشبه بصندوق توفير البريد.

* ويتحدث المؤتمر عن مشكلة أخرى، هي مشكلة التحصيل وتعنت مصلحة الضرائب عندما قررت إلغاء التقسيط. إن القانون يجيز التقسيط كحق للممول، وعندما أجاز القانون هذا لم يكن الأمر عبثا، وإذا كانت مصلحة الضرائب قد أجازته وسارت على مبدئه طوال السنوات الماضية، فإن إلغاء مبدأ التقسيط يصبح الآن شيئا غير مفهوم، ومن ثم يجب منح الممول التقسيط سواء قل عن سنتين أو زاد.

* ومسألة الفوائد أيضا. فى شبه مرح أثار عاصفة من الضحك يقول الأستاذ المغلاوى أن موضوع احتساب الفوائد على الممولين المتأخرين جعل من رجال الضرائب أشبه بالموظفين فى البنوك لا هم لهم إلا حساب عدد الفوائد، وهو وضع لابد من معالجته – أما كيف تكون المعالجة فإن الأمر بسيط للغاية بواسطة توقيع أى جزاء يتفق عليه على الممول الذى يتأخر سنتين عن الوفاء بما هو مستحق عليه. إن الممول ليس خصما للدولة، ولكنه ابن لها، ومن ثم فلا معنى للفائدة التى لا تفعل أكثر من أن تزيد العبء عليه.

ثم تظهر فى جو المؤتمر قضية أو مشكلة أخرى.. المشكلة أثارها أيضا محمد المغلاوى ولقيت وجهة النظر فيها تعضيد الكثيرين، واستطاعت أن تنال أيضا تعضيد الأستاذ كمال نور الدين مدير مصلحة الضرائب السابق، وتعضيد وموافقة الاستاذ أحمد شعبان وكيل الوزارة لشئون الضرائب: لماذا لا تقبل سندات الأسهم المؤممة كسداد للضرائب على الممولين ؟ ويرتفع التصفيق فى موافقة تكاد تكون جماعية.

ولكن إذا كان التصفيق فى هذه المرة من الممولين أنفسهم فإن ما أثير بعد ذلك أثار حماس مختلف فئات الحاضرين وبوجه خاص مأمورى الضرائب أنفسهم.

الجانب الآخر من المؤتمر الذى يعبر عن النظرة القانونية. كانت جلسته مليئة بالحرارة والانفعال استطاع الأستاذ عبد السلام محيى الدين المحامى أن يبعثهما فى القاعة كلها..

كان هادئا للغاية أول ما بدأ كلامه قال : بالنسبة إلى المشكلات الضريبية سوف أتناول بعض ما لمسناه عمليا كمحامين، وأعتقد أنها فى مجموعها تمثل أو على الأقل تعكس رغبات الممولين.

ولكن صوته سرعان ما غيره الانفعال وهو يتناول هذه المشاكل بالحديث.

ثلاث مشكلات أساسية يطرحها المؤتمر فى هذا اليوم للمناقشة. مشكلة لجان الطعن أولا ثم مشكلة رفع الدعاوى ثانيا وأخيرا مشكلة نسب إجمالى الربح ثالثا.. وواضح أنها جميعها مما يهم الممول فى المحل الأول أن يجد طريقه السليم إليها..

مبدأ أساسى يقرره المؤتمر بالنسبة إلى لجان الطعن. أن هذه اللجان وسيلة فقط وليست غاية أو هدفا لفض المنازعات بين الممولين ومصلحة الضرائب وعلى ذلك فالنزاع يجب ألا يصل إليها إلا بعدما تستنفد كل السبل لفضه.

ومع ذلك..

اختصاص هذه اللجان ما زال يحار فيه كل الممولين والمحامين أيضا. فالذى يحدث الآن أشبه ما يكون بحلقة مفرغة، وكل لجنة طعن تقول أنها مختصة بنوع معين فقط من الضرائب، ومن ثم ترفض نظر أى نزاع لا يرتبط بتخصصها، وذلك على الرغم من حقيقة أن لجان الطعن هى أصلا لنظر الخلافات بين المصلحة والممول أيا ما كان نوعها.

ومأموريات الضرائب أيضا ليس لديها أية سلطات حقيقية للفصل فى المنازعات بما يضيق دائرتها. إن كل مهمتها الآن هى إرسال ملفات النزاع إلى لجان الطعن، مع أن المفروض هو أن تمنح هذه المأموريات من السلطات ما يغنى حتى عن وجود مثل هذه اللجان.

ثم.. لابد أكثر من هذا من أن تقوم لجان الطعن بنظر جميع القواعد والأنواع الضريبية، وهى مسئولية يجب أن تقررها مصلحة الضرائب لها قانونا وتشريعا..

هذه النقطة بالذات تدفع الأستاذ أحمد شعبان وكيل الوزارة لشئون الضرائب إلى التعليق على كل ما دار من حديث. إن السياسة التى تسعى مصلحة الضرائب بالفعل إلى تحقيقها هى أن تتيح لمأمور الضرائب كل السلطات التى تمكنه من البت فى المنازعات فى داخل المأمورية نفسها. ومصلحة الضرائب تتمنى بالفعل أن يأتى اليوم الذى تقل فيه لجان الطعن أو حتى يستغنى عنها تماما.

ثم يقول أحمد شعبان: أما فيما يتعلق باختصاصات لجان الطعن فلا مانع من وجهة نظرى أيضا أن يعدل التشريع فى هذه النقطة بما يجعل لجان الطعن مختصة بنظر كل المنازعات على اختلاف قواعدها وأنواعها الضريبية.

ومشكلة إجراءات رفع الدعاوى يدور من حولها أيضا نقاش كبير.. المشكلة كما وضعها الأستاذ عبد السلام محيى الدين تتلخص فى أن الممول وخاصة بعد إجراء التعديلات الأخيرة فى قواعد المرافعات، قد وجد نفسه فى حيرة لا نهاية لها.. إذ أصبح رفع القضية مسألة لا يستطيعها أى محام إلا المحامى المتخصص فى الضرائب، وهذا إرهاق لا يتحمله غالبية الممولين مما قد يجعلهم، من الناحية الأخرى، عرضة لرفع الدعاوى والقضايا بطريق خاطئ إذا ما تمت على أيدى غير المتخصصين فى الضرائب.

وتتردد فى قاعة المؤتمر اقتراحات للخروج من الإشكال.

* من الضرورى تجميع الضرائب النوعية وتجميع الأحكام العامة فى باب واحد هو باب الإجراءات، يوضح فيه كل خطوة من خطوات رفع الدعوى تفصيلا والجهة التى يمكنها القيام بذلك، وبهذا لا تكون الدعوى عرضة للرفض نتيجة اختلاف وجهات النظر سواء من ناحية نوع الضريبة أو نوع المحكمة أو الإجراءات.

* لابد من أن توافى المصلحة مأمورياتها بأحكام النقض أولا بأول، حتى يصبح الجميع على بينة من المبادئ المستقرة.

* أن تكون ثمة مجلة تباع على مستوى الجمهور وينشر فيها أولا بأول كل المنشورات والتعليمات والقوانين والتعديلات حتى قبل نشرها فى الجريدة الرسمية، وبهذا يمكن للممول أن يعرف ما يجرى من حوله حقيقة.

ويثير هذا الاقتراح الأخير موجة من الإعجاب والتصفيق.. ثم كان شيئا جميلا حقا أن يقف الأستاذ محمد على المغلاوى نقيب المحاسبين ليعلن صراحة اقتناعه بالفكرة واستعداد نقابة المحاسبين للإسهام فى تنفيذها بتحمل نصف تكاليف إصدار هذه المجلة.. فلابد، على حد قوله، من وسيلة عملية تكون فى أيدى الممولين، جميعهم لتنشر الوعى الضريبى بينهم، ولتعلمهم بكل جديد يطرأ فى هذا المجال.

ومع ذلك ينفى وكيل الوزارة لشئون الضرائب تقصير المصلحة فى نشر تعليماتها على الممولين. إنما الذى حدث فعلا هو أن المطبعة الأميرية هى السبب فى هذا القصور وعدم وصول التعليمات إليهم على الرغم من أن المصلحة قد أعدت كل شىء للنشر قبل شهر مارس ١٩٦٥.

ثم يقول الأستاذ أحمد شعبان: وعلى أية حال فما دامت نقابة المحاسبين قد ابدت استعدادها لتحمل نصف تكاليف إصدار مجلة ضريبية، فالمصلحة مستعدة بدورها لتحمل نصيبها فى المشروع لإخراجه إلى حيز الوجود.

* ثم تتحول القاعة إلى شىء أشبه بسوق عكاظ عندما بدأت مناقشة مسألة نسب إجمالى الربح.

القضية كما وضعت أمام المؤتمرين هى أن هناك جمهورا كبيرا من الممولين يعانى فعلا من مشكلة نسب إجمالى الربح.

فمصلحة الضرائب من ناحية ولو أنها تصدر منشورات تحدد فيها نسبا معينة لهذا الربح إلا أن مجال الارتباك والخطأ موجود وواسع..

وتظهر هنا ثلاثة اتجاهات رئيسية :

– من ناحية يقول المحامون بضرورة أن تحدد المنشورات نسبة دنيا ونسبة عليا للربح يكون الأمر بينهما مرنا يسمح بعدالة التقدير.

ولكن من ناحية ثانية يقول المسئولون بالغرفة التجارية بضرورة تحديد قواعد النسب بكل منطقة من المناطق، الأمر الذى يمكن أن يتم عن طريق الغرف التى تتولى أيضا توزيعها على المأموريات، لأن الغرف التجارية أقدر على تعرف رغبات الممولين، ولأنها تتميز أيضا بصفة الحياد بين الممول والمأمورية.

– ومع ذلك فرجال الضرائب لهم نظرتهم الخاصة التى تختلف مع كل من الموقفين السابقين.. أن نسب إجمالى الربح لا يمكن أن تتحدد سواء عن طريق تحديدها أو عن طريق الغرف التجارية. السبب فى ذلك هو أن هذه المسألة أمر يختلف من ممول إلى آخر، ومن ثم فهى موضوعية تماما.

إذن.. فى رأى رجال الضرائب أن المسألة كلها يجب أن تترك لمأمور الضرائب نفسه، ولملاحظته الشخصية ودراسته لوضع وظروف الممول، وبهذه الطريقة وحدها يمكن وضع نسب مجمل الربح.

ثم.. يضج المؤتمر بالضحك والأستاذ أحمد شعبان يتحدث فى هذه النقطة بالذات فيلقى اللوم على الغرف التجارية قائلا : لقد «غلبنا» فى الحقيقة مع الغرف، فعلى الرغم من

أننا أردنا السير معها لتقوم بإجراء الدراسات على نسب مجمل الربح فى مختلف المجالات كالتسويق التعاونى وغيره، إلا أن «حبال» الغرف طويلة.. فلم يتم شىء حتى الآن..

تبقت بعد ذلك قضيتان أو مشكلتان فى جدول أعمال المؤتمر.

القضية الأولى خاصة بموضوع الحجز ومشاكله، والقضية الثانية خاصة بحصانة مأمور الضرائب وضماناته.

والواقع أن لمصلحة الضرائب الحق كل الحق فى توقيع الحجز التحفظى على الممول الذى يتأخر عن سداد المستحقات عليه. والذى كان متبعا حتى وقت قصير هو أن المصلحة كانت تلجأ فور انتهاء أجل الحجز التحفظى إلى تجديده وهذا ما عدلت عنه أخيرا، الأمر الذى يعتبر فى حد ذاته شيئا طيبا كما يتفق على ذلك كل من الممولين ورجال الضرائب أيضا.

ومع ذلك..

المشكلة كما يصفها الممولون هى أن المصلحة بدأت تتحايل على تجديد الحجز التحفظى بصورة أخرى.. فمثلا ممول خاضع لضريبة الأرباح التجارية، حجزت عليه المصلحة وأوشكت مدة الحجز على الانتهاء يجد نفسه محجوزا عليه بحجة الضريبة العامة على الايراد مثلا، وهو تحايل واضح على الممول للحجز عليه بتغيير نوع الضريبة.

ثم مسألة حصانة مأمور الضرائب.. هذا الموضوع بالذات أثاره مأمورو الضرائب على نطاق واسع..

يقول الأستاذ حسين عزت شلبى عضو رابطة مأمورى الضرائب ومراجع بضرائب قسم عطارين ثالث : إن مطلب مأمورى الضرائب للحصانة التى تقف مساوية للحصانة القضائية، ليس فى الحقيقة مطلبا فرديا يخص المأمور وحده، ولكنه يرتبط بالعدالة المرجو تحقيقها للممول أيضا، ومن ثم فهو مطلب جماهيرى. إن عمل مأمور الضرائب لا يقل عن عمل القاضى سواء من ناحية خطوات المسئولية، أو من ناحية ما يبذل فيه من جهد، ومع ذلك نحن محرومون من أى امتياز من امتيازاتهم التى تتيح لهم فرصة القيام بعملهم على أحسن وجه.

ولقد استطاعت هذه المسألة أن تحظى بموافقة الاطراف المشتركة فى المؤتمر، سواء أكانوا ممولين أم رجال ضرائب أم محامين.

وعلى الرغم من أن مأمورى الضرائب قد أخذوا يعتبون على المسئولين عدم اهتمامهم بالكثير من المذكرات التى رفعوها إليهم مطالبين فيها بهذه الحصانة.. إلا أن تصريحا من

وكيل الوزارة لشئون الضرائب استطاع أن يعيد الهدوء إلى نفوسهم. فالوزارة فعلا تقوم الآن بدراسة هذه المسألة بالذات. وإذا كان هناك اليوم قرار وزارى ينص على عدم سؤال مأمور الضرائب عن الأخطاء التى يقع فيها المأمور بحسن نية، إلا أن التفكير الجديد هو حول منح المأمور حصانة أكبر تمكنه من ممارسة مسئولية عمله باستقرار أكبر.

إن التطور الطبيعى بعد ذلك لمناقشات المؤتمر الضريبى هو أن نلقى الأضواء على مختلف هذه الجوانب والمشاكل التى أثيرت على مدى فترة انعقاده. لذا كان منطقيا أن تكون الجولة الأخيرة للأستاذ أحمد شعبان بوصفه الرجل المسئول عن مصلحة الضرائب، وممثل الدولة فى الموضوع..

ويضع الأستاذ شعبان يده على بعض نقاط معينه مما أثير طوال الجلسات السابقة..

الدعوة التى نادى بها الأستاذ المغلاوى بجمع أجهزة الضرائب فى جهة أو هيئة واحدة استوقفت الأستاذ أحمد شعبان طويلا.. قال الاستاذ أحمد شعبان.. إن مالاشك فيه هو أن الاستاذ المغلاوى لا يطالب بالضريبة الموحدة، ولكنه يطالب فقط بتوحيد الإجراءات – إجراءات الفحص والربط والطعون والتحصيل والأنواع الضريبية كافة.. وعلى كل فقبلما أعرض رأيى فى هذا الموضوع أحب أن أوضح شيئا بذاته..

ثم قال وكيل الوزارة لشئون الضرائب: إذا كانت غاية هذا المؤمر هى بحث مشاكل الممولين مع مصلحة الضرائب، فلابد من تعرف أصل هذه المشاكل وأسبابها، وهنا اتفق مع كل ما قاله الإخوان من أن السبب الأساسى يرجع إلى أزمة الثقة بين مأمور الضرائب والممول، فمأمور الضرائب يعتقد تماما أن الممول لا هم له إلا أن (ينصب) عليه عن طريق عدم الإثبات والقيد الصحيح والسليم فى دفاتره، ومن ثم يلجأ المأمور، متأثرا بهذا الاعتقاد، إلى المغالاة فى التقدير والربط. بينما الممول من الناحية الأخرى يعتقد أن المأمور سيغالى حتما فى الربط عليه حتى ولو ذكر الحقيقة، ومن ثم فهو يلجأ إلى التضليل والتحايل.. وتلك هى المشكلة الأساسية.

إذن لابد أن يقر فى ذهن الممول أن المأمور ليس جابى أموال، ولكنه قاض فقط، وأنه يفصل فى خصومات بين الدولة والممول وأن من واجبه عدم التفريط لا فى حق الخزانة ولا الافراط فى اهدار حق الممول.

واعتقادى أنه عندما يتوافر هذا الفهم سوف تحل مشكلة الممول مع مصلحة الضرائب، تلقائيا، خاصة إذا ما أدرك المأمور أيضًا أن مغالاته فى الربط قد تنعكس بالضرر ليس على الممول فقط وإنما على الأسرة ذاتها، وبالتالى على المجتمع كله باعتبار أن الأسرة هى خلية المجتمع ووحدته الأولى.

بعد ذلك يعود الأستاذ أحمد شعبان لمسألة الإجراءات الموحدة، وبعدما يعرضها عرضا موجزا كما جاءت فى كلام الأستاذ المغلاوى، لا يخفى وكيل الوزارة لشئون الضرائب اقتناعه بسلامة الاتجاه، وأنه مما يمكن الأخذ به، كما أن وجود هيئة أو «ديوان ضرائب» كما أسماه المغلاوى للجمع بين مصلحة الضرائب والأموال المقررة، سيسهل عملية الإشراف على مختلف أنواع الضرائب وبالتالى التصرف إزاءها.

المسألة الثانية التى علق عليها وكيل الوزارة لشئون الضرائب أيضا كانت مسألة فوائد التأخير. الاتجاه العام الذى اتفق عليه كل الحاضرين أنها مسألة «ثقيلة» «ومتعبة» ليس للممول فقط وإنما أيضا للمأمور عند القيام بحسابها وقيدها.

وتظهر حقيقة معينة من خلال المناقشات، أن المؤتمر الضريبى الثالث الذى سبق انعقاده فى القاهرة قد سبق له اتخاذ توصية بإلغاء هذه الفوائد، ومع ذلك فما زالت التوصية حبرا على ورق.

ولكن يقول وكيل الوزارة لشئون الضرائب.. إذا كان المنطق يحتم التمييز بين الممول المستجيب وبين الممول الذى يرغب فى التقسيط، فلابد أن يكون هناك فارق وتمييز أيضا فى المعاملة. لقد سبق أن اقترحنا عدم وضع فوائد تأخير على الضرائب المقسطة لمدة سنة أو سنتين أما إذا زاد الأمر على ذلك فلابد من توقيعها ودفعها. والواقع أن مجلس الأمة نفسه قد أوصى بشىء مثل هذا. وهو ما ننتظر أخذ خطوة إيجابية بصدده.

نظرة وتقييم :

هذا هو «الجو» العام الذى ساد المؤتمر الضريبى بالإسكندرية والذي دُعت إلى عقده وقامت على تنظيمه الغرفة التجارية بالإسكندرية . وهذه هى الملامح الرئيسية للمشاكل التى تناولها المؤتمر بالبحث والدراسة والمناقشة .

وإذا كانت هذه السطور محاولة موجزة لنقل صورته وما دار فيه، فإنه يلزم مع ذلك

أن نطل على كل ما دار من خارج، متخذين موقف الحياد كيما نرى ما للمؤتمر وما عليه .
ولكن لنا بضع ملاحظات :

– المؤتمر كان ناجحا لا شك مطلقا فى هذا .

– نجح المنظمون للمؤتمر فى المحافظة طوال جلساته على الطابع الموضوعى الذى لابد من توافره فى مثل هذه الاجتماعات كيما تتم المناقشات فى إطار من الموضوعية والهدوء .

– الممولون كان تمثيلهم فى المؤتمر ناقصا بشكل ملحوظ، وهذا مما أفقده جانبا من فعاليته بلا شك .

– التوصيات التى اتخذها المؤتمر كان بعضها يتسم بالعمومية والشمول، الأمر الذى يعوق وضعها موضع التنفيذ .

– لوحظ بشكل واضح عدم تجاوب جامعة الإسكندرية مع المؤتمر .. فلم يكن فى المؤتمر أستاذ جامعى واحد، وكان مفروضا أن يمثل فيه على الأقل بعض أساتذة كلية التجارة .

– ثمة موضوعات لم يعطها المؤتمر ما كان مفروضا أن تعطى من الدراسة والبحث .
مثال ذلك موضوع المقاصة فى الاسترداد، وأيضا الأمر بالنسبة إلى رفع الدعاوى وإجراءاتها .

– كان جميلا أن تنقسم توصيات المؤتمر إلى قسمين بعضها خاص بتعديل النظام الضريبى والآخر يخص مصلحة الضرائب مباشرة .

– وأخيرا .. فقد كان قصر فترة انعقاد المؤتمر هو العنصر الأساسى وراء سرعة المناقشات والبحث، ولم يكن هناك ما يمنع من أن يمتد أسبوعا كيما تكون الفائدة أشمل وأعم.

ومع ذلك .. فإذا كان ثمة ما يقال عن المؤتمر الضريبى بالإسكندرية، فقد كان نقطة التقاء واضحة وصريحة بين كل الفئات المرتبطة بالموضوع من ضرائبيين وممولين ومحامين ومحاسبين، كما كان فرصة إتاحتها غرفة الإسكندرية التجارية كيما توضع المشاكل صراحة فوق بساط المناقشة والبحث . ولعل هذا وحده كاف جدا حتى إن لم يكن المؤتمر قد حقق شيئا من أغراضه . ولا شك أنه قد حقق الكثير.

(أول يناير ١٩٦٦)

★ ★ ★

المسئولية الشائعة
وظاهرة التكدس فى جمرك الاسكندرية

المسئولية الشائعة وظاهرة التكدس
فى جمرك الاسكندرية

توفيق مصطفى جلال

السنوات الأخيرة قد شهدت تطورا جوهريا فى الأوضاع ومختلف الأنظمة والإجراءات الجمركية.. هذه حقيقة لا يمكن تجاهلها أو حتى الشك فيها. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية صدرت تعريفة جمركية جديدة أثبتت الأيام بشكل ملحوظ كفاءتها فى اتجاهات الحصيلة المالية والتبسيط ومسايرة التطور الاقتصادى وخطط التنمية والتصنيع. كما صدر أيضا قانون جديد للجمارك، لم يكن بدوره ليختلف فى مبادئه العامة عما هو مقرر فى معظم الدول، وإن كانت أحكامه بصفة خاصة تتفق أصلا وطبيعة مجتمعنا الاشتراكى النامى. بل أبعد من هذا .. ونظرا إلى أن الصناعة هى الدعامة القوية للكيان الوطنى، فقد صدر كذلك أكثر من قانون واحد لتنظيم تحصيل الضرائب الإنتاجية، وكلها مما تضمن تسهيلات واسعة المدى لأجهزة القطاع العام على وجه الخصوص، باعتبار أن القطاع العام هو المهيمن، والقائم تماما بالدور الرئيسى فى هذا المجال.

هذه جميعها حقائق لا يمكن – على ما سبق القول – تجاهلها، أو حتى الشك فيها.. ومع ذلك...

فى مواسم معينة، ومع مثل هذه الأيام الحالية بالذات، تعاود الناس حمى الصراخ من جديد حول ظاهرة بعينها، فتتعالى الأصوات بالشكوى من تكدس البضائع بالدائرة الجمركية بالإسكندرية.. وفى سورة هذه الحمى لا يجد الناس ولا الهيئات والمؤسسات العامة وشركاتها، غير مصلحة الجمارك أمامهم ليصبوا عليها كل أنواع الاتهامات.. فالمصلحة بما تسير عليه من روتين طويل هى التى تتسبب فى ظواهر التكدس والتراكم .. ومن ثم فعليها اللوم كل اللوم لما ينتج عن ذلك من عطل للأعمال، وتأخير لكثير من الإنجازات.

وحمى الصراخ على أشدها الآن، وكلام كثير يقوله الناس، ومنهم المسئولون أيضا هنا وهناك.. ومع كل يوم تتسع دائرة الكلام فتشمل أجهزة عديدة.. وكل منها يلقى التبعة على غيره.. ووسط هذه الدوامة.. تكاد الحقيقة تضيع ملامحها ، وبالتالى نكاد نفقد كل أمل فى الوصول إليها، وإصلاح الوضع أو حتى مجرد تقديم الاقتراح لعلاجه.. ثمة أطراف معينة ترتبط ارتباطا جذريا أصيلا بمشكلة التكدس وازدحام الدائرة الجمركية بالإسكندرية.. هذه الأطراف هى: مصلحة الجمارك من ناحية، ومن ناحية ثانية المتعاملون مع مصلحة الجمارك ويمكن تصنيفهم إلى فئتين اثنتين هما: القطاع العام بوجه خاص، والمواطنون الأفراد.

وإذا كان كل من هذه الأطراف يجأر بالشكوى من الآخر، ويلقى - حتى الآن - بالمسئولية على غيره، فالمنطق إذن هو مناقشة المشكلة داخل هذا الإطار العام كله. لتحديد أوجه النقص والقصور، وبالتالى معرفة الجهة المسئولة عن هذا النقص والقصور.. أمر لابد منه كيما يتسنى لنا فى النهاية وضع خطة الإصلاح والعلاج.. وإنما بشرط أساسى، هو ضرورة أن يتم هذا كله بطريقة موضوعية، وبمنهج محايد غير منحاز.

حقيقة أساسية نود أن نقررها بادئ ذى بدء.. هذه الحقيقة هى أنه تمشيا مع مبدأ القيادة الجماعية، ورغبة فى القضاء على العوامل التى تؤدى إلى تكدس البضائع، شكلت لجنة مشتركة لهذا الغرض، تضم مندوبين عن المصالح الحكومية والمؤسسات والهيئات والشركات لتجتمع كل ١٥ يوما لبحث أسباب تأخير سحب البضائع واتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة أوجه النقص بصفة جماعية.. هذه اللجنة باشرت عملها منذ فترة طويلة، فى يونيو عام ١٩٦٠، على وجه التحديد.

ولكن السؤال هو: هل استطاعت هذه اللجنة، أن تقضى تماما على العوامل التى تتسبب فى ظاهرة التكدس بالدائرة الجمركية بالإسكندرية؟ أقصد، هل نجحت اللجنة فى القضاء على ظاهرة التكدس، ومن ثم إزالة أسباب شكاوى القطاع العام والناس من مصلحة الجمارك؟

الذى نشاهده يقطع بغير ذلك.. *وإذا كان هذا هو الأمر الواقع رغم مرور كل هذا الوقت..* فإنه يصح أن نتساءل: مم يشكو إذن القطاع العام والناس؟

المسئولون فى القطاع العام يرددون شكوى واحدة لا تتغير أبدا.. يقولون: إن مصلحة الجمارك هى السبب فى المشكلة كلها.. إن قوانينها العتيقة، وإجراءاتها العديدة، وروتينها الطويل هى التى تخلق مشكلة التكدس.. لأن أى محاولة لسحب البضائع والإفراج عنها تتعثر فى أكثر من عائق وعرقلة.

هذه هى شكوى القطاع العام، ومع ذلك.

* الأستاذ توفيق مصطفى جلال وكيل عام مصلحة الجمارك، يقول لى: إن فى اتهامات القطاع العام لنا الكثير من التعنت وعدم الإنصاف. لأن الحقيقة هى أننا لا نألوجهدا فى منح القطاع العام والأجهزة الحكومية كل التسهيلات المتعلقة بوارداتهما، إلى درجة أن القانون الجمركى الجديد رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نص على ذلك صراحة فى أكثر من فقرة واحدة من فقراته.

فعلى الرغم من أن القانون الجمركى يقضى بأن يتم الافراج النهائى عن البضائع بعد خصم الضرائب والرسوم المستحقة على حساب الوزارة والمصلحة المستوردة طبقا للقواعد المالية المتبعة، وأن يكون الإفراج بالنسبة إلى المؤسسات العامة بعد سداد هذه الضرائب والرسوم نقدا .. إلا أن ثمة تسهيلات بعينها صدر بها قرار وزير الخزانة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ وملخصها هو أنه يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع الواردة برسم إحدى الوزارات أو المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها دون تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة عليها، إذا تعذر تقديم المستندات والفواتير الأصلية، ويكتفى فى هذه الحالة بالبيانات التفصيلية المدرجة بالعقود الخاصة بها وتسوى الضرائب والرسوم المستحقة خصما على حساب الوزارة أو المصلحة عند تقديم المستندات، وبالنسبة إلى المؤسسات العامة وشركاتها يشترط للافراج المؤقت تقديم ضمان نقدى أو مصرفى أو التزام من المؤسسات لأداء الضرائب والرسوم * لوزارات الحكومة والمصالح والمؤسسات العامة وشركاتها تسلم الرسائل الواردة برسمها من الأرصفة مباشرة دون تخزينها ولا يحصل عنها عوائد شياله فى هذه الحالة * يجوز أن تتم الإجراءات الجمركية على المواعين والصنادل وذلك بالنسبة إلى البضائع التى يراد نقلها داخل البلاد بالطريق النهرى * تعفى من الضمان المالى البضائع الواردة برسم المؤسسات العامة والشركات التابعة لها، والمرسلة من جمرك إلى جمرك آخر داخل الجمهورية، ويكتفى بتعهد من المؤسسة أو ضمان منها بقيمة البضائع

والرسوم المقررة عليها، وذلك إلى أن تتم الاجراءات وتحصيل هذه الضرائب والرسوم على جمرك الوصول * يجوز تخصيص مناطق جمركية للمؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها التى تقوم بمشروعات انشائية وإنتاجية، بالشروط والأوضاع التى تقررها المصلحة.

تلك هى بعض التيسيرات والتسهيلات التى تقدمها مصلحة الجمارك إلى المؤسسات العامة والشركات التابعة لها، يقولها وكيل عام مصلحة الجمارك، وتؤكدها سطور فى تقرير رسمى قدمه إلى المسئولين منذأشهر قليلة فقط، الفريق بحرى محمد أنور عبد اللطيف، وكيل وزارة الخزانة ومدير عام الجمارك. عن الأوضاع والأنظمة والاجراءات الجمركية؟

على الرغم من اعتراف القطاع العام بهذه التيسيرات والتسهيلات التى يمنحها له القانون الجمركى الجديد، إلا أن الروتين وتعدد المراحل يمثلان جوهر المشكلة كلها.

كيف يكون هذا؟

كيما نكون على مقربة من الصورة الواقعية، يلزم إعطاء فكرة عن المراحل التى تمر بها الواردات بعد وصولها إلى مياهنا الإقليمية.. إذ إن ذلك يساعد فى النهاية على تحديد مجالات العجز والقصور .. وهذه المراحل هى: * إيجاد رصيف لتراكى الباخرة * تفريغ البضائع بالعنابر سواء على الأرصفة مباشرة أو فى عائمات بحرية يطلق عليها اسم (مواعين) * تستيف بالأوناش المتحركة أو الثابتة * الفرز على الأرصفة * النقل إلى ساحات مكشوفة * النقل إلى المخازن * نقل إلى خارج الدائرة الجمركية مباشرة * تخزين داخل الدائرة الجمركية * معاينات أمن الحجر الصحى والزراعى * إجراءات أمن عام * إجراءات قيود استيراد * إجراءات قيود توريد * استيفاء مستندات ملاحية * استيفاء مستندات مصرفية * تدبير وسائل نقل برية أو نهرية أو سكك حديدية * صيانة وحراسة * توريد استحقاقات للتوكيلات الملاحية وشركات التخزين * عمليات تعبئة محلية للدوائر الجمركية.

هذه هى المراحل التى تتم داخل الدائرة الجمركية، وبديهى أن أى خلل فى مرحلة منها ينتج عنه توقف السحب أو تعطيله، وإذا أصاب الخلل أكثر من مرحلة تحولت الدائرة الجمركية كلها إلى عنق زجاجة يختنق بالواردات.

ويقول لى الأستاذ توفيق مصطفى جلال وكيل مصلحة الجمارك: ويهيمن قانون الجمارك بطريقة إشرافية على عمليات دخول وخروج البضائع من الدوائر الجمركية على النحو الذى يضمن التطبيق السليم للأحكام العامة التى تكفل حصر الواردات والتحقق من

العينة وتقدير الضرائب المستحقة عليها تقديرا سليما، وتحصيل حقوق الخزانة العامة. أما عمليات دخول البضائع وخروجها ونقلها تخزينها وجميع ما يتصل بها من خدمات عملية فى ميدان الحركة نفسها فلا تقوم الجمارك بها.

هذا الكلام يؤكده الواقع العملى تماما .. الدليل على ذلك هو جهات الاختصاص ذاتها التى ترتبط بكل مرحلة من المراحل السابقة .. مثلا مسألة إيجاد الأرصفة اللازمة لرسو السفن من اختصاص مصلحة الموانى والمنائر، وهيئة قناة السويس ومؤسسة ميناء الاسكندرية.

عمليات التفريغ من البواخر والفرز والنقل بالأوناش داخل الدائرة الجمركية من اختصاص مؤسسة النقل البحرى والتوكيلات الملاحية.

توفير العائمات وتزويد الميناء بوسائل النقل السريعة، من اختصاص شركات الشحن والتفريغ وعدد من المؤسسات المختصة.

التخزين من اختصاص المؤسسة المصرية العامة للصوامع والتخزين ومؤسسة ميناء الإسكندرية.

النقل من اختصاص هيئات النقل المختلفة.

معاينات الحجر الزراعى من اختصاص وزارة الزراعة.

معاينات الحجر البيطرى من اختصاص وزارة الصحة.

إجراءات قيود الاستيراد والنقد من اختصاص وزارة الاقتصاد.

استيفاء المستندات المصرفية والملاحية ودفع الضرائب والاستحقاقات ترتبط بأصحاب البضائع أنفسهم.

إخطار المستوردين بوصول بضائعهم، تقوم بها التوكيلات الملاحية.

المراجعات على الفواتير وتقدير الضرائب الجمركية وتحصيلها والإفراج المؤقت ومقاومة التهريب، وهذه من اختصاص مصلحة الجمارك.

نتيجتان أساسيتان نخرج بهما من استقرائنا لهذا الواقع العملى.. النتيجة الأولى هى أن الجمارك لا تعدو أن تكون جانبا أو جهة واحدة فقط من بين جهات عديدة ترتبط جميعها بشكل أو بآخر بظاهرة التكدس. أما النتيجة الثانية فهى أن أى عطل أو تأخير لعمليات

السحب مما ينتج فى النهاية عنه هذه الظاهرة ليس معناه بالضرورة أن الجمارك وحدها هى المسئولة مسئولية كاملة مطلقة عنها.

إن الإجراءات الجمركية التى تتم على الواردات عندما يراد سحبها من الجمارك سحبا نهائيا، لا تتعدى أربع خطوات لا غير هى: تقديم شهادة الاجراءات وإذن التسليم والمستندات إلى أقسام التثمين للمراجعات العامة بعد التأشير عليها من الجهة القائمة على شئون التخزين بما يفيد وجود البضاعة، وبعد هذا.. تقديم هذا البيان إلى الرصيف لمباشرة عمليات التحقق من مقادير البضائع وأنواعها، ثم إعادة هذا البيان إلى أقسام التثمين للمراجعات وتقدير الضرائب وتحصيلها وإعطاء إذن الإفراج، وأخيرا التقدم بإذن الإفراج إلى أقسام الحركة لسحب البضائع والخروج بها من الأبواب.

هذه الخطوات، يقول لى وكيل مصلحة الجمارك، هى ما يعبر عنها فى الاصطلاح الجمركى بعبارة التخليص على البضائع، وهى عملية إذا ما سارت وفق معدلات الأداء العادية مع استيفاء المستندات اللازمة، فإنها لا تستغرق أكثر من يوم واحد فقط بأى حال من الأحوال.

ولكن، إذا سلمنا بصدق هذا الكلام، فما السبب إذن فى أن كثيرا من البضائع يبقى فى الجمارك شهورا طويلة دون سحب، مما يتسبب عنه ظاهرة الازدحام والتكدس؟

المسئولون فى القطاع العام والهيئات والمصالح الحكومية يقولون إن السبب الرئيسى هو طول الخطوات التى يستغرقها استخراج شهادة الإجراءات التى يخلص بها الرسائل الواردة. ذلك أن هذه العملية تتضمن ٣٢ خطوة كاملة تضيع أيام بطولها فى الجرى وراء إتمامها والانتهاء منها.

* ومع ذلك ..

السبب لا يمكن أن يكون طول الإجراءات وخاصة بعدما حققنا فعلا تبسيطا كبيرا فيها وأمكن اختزالها من ٣٢ خطوة إلى ١٦ خطوة.

ثم يقول .. وحتى إذا نحن سلمنا جدلا بأن عملية التخليص تقتضى إتماما هذه الخطوات كلها، وأن هذه الخطوات تستغرق يوما أو اثنين أو ثلاثة أو حتى أسبوعا أو شهرا، فما هو السر فى تأخير سحب بعض البضائع لمدة شهور، وأحيانا لمدة سنوات بطولها؟ قطعا

السبب لا يمكن أن يمت بصلة إلى الفترة التى تتطلبها المراجعات الجمركية البحتة، وإنما مرجعه عامل أو عوامل أخرى لابد من البحث عنها، وتشخيصها أولا.. وبعد ذلك نسعى للعثور على علاج لها.

وأمام هذا المنطق، فإن السؤال يصير: ما هى هذه العوامل الأساسية التى تختفى وراء ظواهر التكدس والازدحام؟

معروف تماما أن نجاح العمل الإدارى يتوقف أساسا على سلامة التشريعات، التى توجهه وتحدد ضوابطه، كما يتوقف أيضا على سلامة التطبيقات والبعد عن البيروقراطية ومساوئها. وإذا كان ذلك قضية مسلما بها، فإنه تتضح لنا بعض جوانب وعوامل معينة لابد من وضعها جميعا موضع النظر والاعتبار.. أما هذه العوامل فهى:

* إذن التسليم.. فعلى الرغم من أن القوانين الجركمية تنص صراحة (المادة ٤٨ من قانون الجمارك) على عدم تسليم البضائع الواردة على السفن للمستوردين إلا بعد قيامهم بتقديم إذن التسليم، فإن كثيرا من الإجراءات لا تمكن الأجهزة المستوردة من الحصول على إذن التسليم فى الوقت المناسب.

* وسائل النقل.. المشاهد بوضوح عدم إمكان الحصول على وسائل النقل الكافية اللازمة داخل الدوائر الجمركية، أو النقل من الدوائر الجمركية إلى داخل البلد سواء كان ذلك باللوريات أو العائمات النهرية أو السكك الحديدية، الأمر لذى يمثل فى النهاية عائقا من أهم العوائق التى تعطل الإفراج عن البضائع.

* ضيق مساحات الدائرة الجمركية بالإسكندرية .. فقد اقتطع من مساحات الدائرة الجمركية أكثر من نصف مساحة جمرك المحمودية وجزء كبير من جمرك إسكندرية لإقامة محطة الركاب البحرية والترسانة والحوض الجاف وغيرها وما يتبع ذلك من أرصفة ومخازن، الأمر الذى نتج عنه عدم وجود المساحات الكافية لاستقبال الواردات الضخمة التى اقتضت استيرادها برامج التصنيع ومنشآت السد العالى.

* عدم فهم خصائص الدائرة الجمركية.. ذلك أن بعض الأجهزة المستوردة تعمد إلى ترك وارداتها بالجمارك بعد التخليص عليها للسحب منها بمقدار حسب حاجة الاستهلاك فقط، أو حسب حاجة التوزيع المحلى. الأمر الذى يزحم المخازن والأرصفة دون مبرر، ولا

يفسح بالتالى مجالا للواردات الجديدة مما يؤخر سحبها، زد على ذلك أن كثيرا من الأجهزة تعمد إلى القيام بعمليات وزن وتعبئة داخل الدائرة الجمركية لا تتطلبها الإجراءات الجمركية، كما أن البعض الآخر يحجم عن العمل فى غير المواعيد الرسمية رغم استعداد الجمارك لذلك.

* التركيز على ميناء الإسكندرية وحده .. وهذا من شأنه طبعا أن يعوق سحب الواردات ويعطل السفن، خاصة إذا علمنا أن حوالى ٨٠ ٪ من واردات الجمهورية تأتى عن طريق هذا الميناء وحده.

* مستندات وإجراءات الحجر الصحى والزراعى يعطل سحب البضائع لفترات زمنية طويلة للمعاينة الفنية أو الاستيفاء، حرصا على الصحة العامة.

* النظام الإحصائى.. على الرغم من أن المستندات الجمركية، هى المصدر القانونى الموثوق به عن حركة التجارة الخارجية، إلا أن المصلحة لا يوجد فيها أية أجهزة آلية إحصائية على الإطلاق، الأمر الذى يعرقل إلى حد بعيد سير العمليات الإحصائية وسرعة إنجازها.

* تعدد خطوات شهادة الإجراءات.. بالرغم من أن هذه الخطوات قد اختزلت إلى ١٦ خطوة بعد أن كانت ٣٢، إلا أن العبرة بالوقت الذى تستغرقه هذه الخطوات وسهولة إتمامها. والمعروف أنها جميعها تتم فى أماكن بعيدة ومتفرقة كل عن الآخر وتستدعى وقتا طويلا فى الذهاب والإياب.

* تراخيص الاستيراد.. يحدث فى كثير من الأحيان أن ترد رسائل مخالفة لما هو مرخص باستيراده، ومع أن الجمارك تكتفى فى هذه الحالة بأخذ تعهد إلا أن الإدارة العامة للاستيراد ترفض أن تتابع هذه التعهدات المأخوذة مما يلقى عبئا جديدا على مصلحة الجمارك.

إذن ..

يقول الأستاذ توفيق مصطفى جلال وكيل عام المصلحة: لابد لأى إصلاح أن يتم من خلال هذه النظرة المتكاملة للأسباب التى تتضافر على خلق المشكلة. وإذا كان من الصعب بلوغ حد الكمال بين يوم وليلة، فإن ثمة خطوات أساسية لابد من البدء بإنجازها فورا. فمثلا يجب تنظيم الاستيراد على مدار السنة وتنظيم برامج الشحن من الخارج بحيث ترد تباعا،

كما يجب تنظيم عمليات السحب، والنص فى العقود المبرمة على حد أدنى للسحب اليومى، مع النص على عقوبة تأخير، وكذلك العمل على إعداد مناطق التسويق خارج الدائرة الجمركية.

يقول أيضا: إلى جانب هذا يجب تعويض ميناء الإسكندرية بمساحات بدلا من المساحات التى اقتطعت للمحطة البحرية والترسانة والصوامع، وكذلك لابد من أن تعمل المحافظة لتمهيد الشوارع المؤدية إلى الدائرة الجمركية. أما فيما يتعلق بهيئات النقل البحرى، فلابد من تدبير شئون دفع النولون باشتراك هيئة النقل البحرى مع رقابة النقد وغيرها حتى لا يكون ذلك سببا فى تأخير سحب البضائع. وفى النهاية يجب العمل لزيادة وسائل النقل البرية لمواجهة طلبات المستوردين للموازنة بين منسوب الوارد ومنسوب السحب.

تلك هى الصورة الحقيقية للمشكلة التى تعيشها الدائرة الجمركية بالإسكندرية كما عشناها فى الواقع، وكما رسمتها أيضا أقوال المسئولين فى مصلحة الجمارك. وكما يلمسها أى مسافر أو زائر عابر للمنطقة. وإذا كنا منذ البداية قد التزمنا الموضوعية التى تمليها علينا أمانة البحث عن الحقيقة، فإن الالتزام نفسه، يحتم علينا الآن أن نقولها.. كلمة صريحة، وصادقة.

إن ثمة أزمة حقيقية تعيشها الدائرة الجمركية بالإسكندرية، وهى أزمة ثقيلة، بل أحرى أن توصف بأنها حالة اختناق تحتاج إلى المبادرة بالإسعاف. ومع ذلك .. فليست مصلحة الجمارك وحدها هى المسئولة أولا وأخيرا عن هذه الحال التى تعانيها المنطقة، وإنما كل الجهات التى عرضنا لها خلال تحقيقنا هذا، تسهم بدرجة أو بأخرى فى خلق الأزمة وزيادة حدتها. وإذا كان الأمر كذلك، فلابد إذن من حل لها يكون على مثل هذا المستوى الواسع النطاق ليجيء شاملا، متكاملا، لا يأخذ بطرف أو جانب تاركا غيره.. وهذا لن يتأتى مطلقا إلا بجهود حقيقية واعية تتضافر جميعها، وتكون مقدرة أيضا لجسامة المسئولية .. للوصول إلى حل للمشكلة.

ثم شيء آخر .. فى التطويرات الأخيرة للقانون الجمركى، وفى التنظيمات التى تمت لتطوير سير العمليات فى المنطقة أنشئت المؤسسة المصرية العامة لميناء الإسكندرية.

هذه المؤسسة بالذات يقع عليها، فى رأينا الجانب الأكبر من عبء مسئولية إصلاح الأوضاع وتحسينها الأمر الذى لن يكون إلا إذا ما فوضت للمؤسسة سلطات واسعة تتيح حرية العمل، وحرية الحركة، وحرية اتخاذ القرارات وتنفيذها.

وإذا كان المسئولون فى مصلحة الجمارك قد ترددت شكاواهم من اقتطاع مساحات كبيرة من الدائرة الجمركية لإقامة بعض المنشآت، وذهبوا إلى حد المطالبة بتعويضها من هذا المساحات، الأمر الذى ربما يكون صعب التنفيذ فى حد ذاته.. ففى هذه الحالة لا أقل، من أن يتم إصلاح الأرصفة العديدة المهدمة وغير المستخدمة، وبعضها معطل منذ الحرب العالمية الثانية. إن أكثر من ٣٠ رصيفا فى حاجة أساسية إلى اصلاح وترميم، وإنها لضرورة ملحة أن يتم هذا على وجه السرعة ودون أن يبخل عليه بالجهود والأموال.

وأخيرا .. فإنه على الرغم من الظلال القاتمة التى تغشى بعض جوانب الصورة كلها .. صورة الدائرة الجمركية بالإسكندرية .. إلا أن مجرد التنبه إلى ذلك هو أول الخطوات دائما، على طريق التعديل والإصلاح .. الأمر الذى لابد أن يتحقق، إذا ما وجدت إرادة التغيير والتقدم.. وارتفعنا إلى مستوى الاحداث التى تحيط بنا اليوم.

(١٥ مارس ١٩٦٦)

★ ★ ★



والمديرون أيضا ..
مطلوب رفع كفاءتهم الإنتاجية

والمديرون أيضا ..
مطلوب رفع كفاءتهم الإنتاجية

عندما نتحدث عن ضرورة رفع الكفاءة الإنتاجية، لا يمكن أن يكون المقصود بذلك العامل فقط. وإنما يجب أن يكون المقصود هو رفع كفاءة مختلف المستويات التى تشارك فى العملية الإنتاجية.. من رئيس مجلس الإدارة إلى العامل الصغير.. فكما أن هناك من العمال من يحتاجون إلى رفع كفاءتهم، فهناك أيضا بين المديرين ورؤساء الادارات من يحتاجون إلى ذلك .. وخاصة أن مستوى كفاءة المدير الانتاجية، وهو فى مركز قيادى، أكثر تأثيرا ولاشك فى مستوى العمل كله.

وفى هذه الأيام، لعل من أهم ما يشغل بال المسئولين مسألة الاختيار السليم لرؤساء وأعضاء مجالس إدارات مؤسسات وشركات القطاع العام.. ومع تسليمنا بأن ممارسة الخطة الخمسية الأولى قد كشفت بلا شك عن وجود بضعة عناصر ممتازة بين هؤلاء .. إلا أن الممارسة قد كشفت أيضا فى الوقت نفسه عن كثير من نواحى النقص فى كفاءة البعض الآخر.. وفى الأساليب الإدارية وفى المفاهيم التى يديرون من خلالها وبواسطتها العملية الإنتاجية ككل.

* على سبيل المثال .. كثير من المديرين لم يتورع عن اختيار مواقع لإداراتهم بعيدة عن العمل، فأصحبت الإدارة فى ناحية والوحدة الإنتاجية فى ناحية أخرى.. ونتيجة لذلك فقد حدث أن هؤلاء المديرين لم يكونوا يزورون مواقع العمل إلا مرات قليلة نادرة.. ولهذا آثاره بالطبع.

* ومثال آخر.. فى شركات عديدة وبلا داع لذكر أسماء هذه الشركات - يصدم المرء بما يلقاه من تكدس فى إعداد المديرين، ونواب المديرين، والسكرتاريين ومظاهر الترف والإسراف الزائدة بلا حدود.. والتى لا تتفق بالمرة مع ظروفنا الاقتصادية.. ولا مع الأصوات التى تصرخ لتوفير المال والنفقات من أجل خير الإنتاج ومصلحته.

* وأيضا المظاهر التى تسبب الشكوى من بعض العمال، كالتمارض والتغيب والتراخى فى أداء العمل وانحطاط كفاءتهم الإنتاجية.. ومن الواضح أنها ترجع إلى حد كبير إلى عدم سلامة القيادة الإدارية المسئولة ذاتها، وإلى تخلف هذه القيادة. والواقع أنه لو كانت القيادة الإدارية على مستوى الكفاءة المطلوبة وأمكنها أن تلتزم فى حزم ووضوح تنفيذ سياسة الحوافز للأكفاء المجدين والردع والجزاء للمهملين والمقصرين لاستطاعت ببساطة التغلب على هذه المظاهر جميعها والقضاء عليها.

ولكن العامل عندما يرى أن الإدارة ليست على مستوى الكفاءة المطلوبة، بل وأن بعضها قد يكون منحرفا أو فاسدا، فإن هذا يغريه بالتهاون.

إذن ..

بحكم الطبيعة الذاتية للمرحلة الحالية، وهى مرحلة عمل وإنجاز بأقصى ما تحتمله الكلمات من معان يلزم لا العمل على اختيار المديرين اختيارا سليما فحسب، بل العمل كذلك على رفع كفاءتهم الإنتاجية.. جنبا إلى جنب العمل على رفع كفاءة مرؤوسيهم من العمال.

ومع ذلك فالمهم فى ذلك كله .. هو أن يتم الأمر فى داخل إطار من مفاهيمنا الاشتراكية الثورية .. باعتبار أن هذه المفاهيم هى السياج المنيع والوحيد الذى يقف فى وجه أى تقصير أو انحراف.

(١٥ يناير ١٩٦٧)

★ ★ ★



ساعات العمل وقياس الإنتاج

ساعات العمل وقياس الإنتاج

هل المقياس الصحيح للإنتاج هو عدد الساعات التى يقضيها العامل فى وحدة عمله.. أم هو الإنتاج نفسه؟

السؤال رغم بساطته طرحه على مدير فى إحدى الوزارات، ولهجته لم تكن تخلو من أسف وعدم اقتناع .. أما السبب فهو ما قاله لى من تخصيص مبلغ ٥٠ ألف جنيه لشراء ساعات ميقاتية للمصالح الحكومية تسجل حضور الموظفين إلى مكاتبهم وانصرافهم منها..

وقال لى السيد المدير: إن المقياس الصحيح للانتاج لا يتوقف على عدد الساعات التى قد يقضيها الموظف أو العامل فى محل عمله، ولكنه يتوقف على القدر الحقيقى الذى ينتجه من العمل الموكل إليه. والمشكلة هى أن هناك عشرات بل مئات وألوفا من العاملين يبقون فى أعمالهم كل الساعات المحددة لهم قانونا .. ومع ذلك لا ينتجون شيئا ما رغم تسجيلهم لهذه الساعات.

وأنا أتفق مع السيد المدير على طول الخط.

أتفق معه فى أن العبرة هى بالإنتاج وليس الوقت الذى يقضيه الموظف فى عمله.

ومع ذلك..

إن تسجيل الساعات لا يمنع ابداً من أن نحاسب العامل على ما ينجزه فعلا، وليس على ما يسجله منها، بل إن تسجيل الساعات قد يسهل فى الواقع عملية المحاسبة وتحديد الجزاء أو المكافأة بمعيار أقرب إلى الموضوعية.. فلا ضرر ألبتة من تسجيل عدد الساعات، وتسجيل الإنتاج فى الوقت نفسه.. طبعا دون (حنبلة) فيما يتعلق بالدقائق والثوانى.

(١٥ يناير ١٩٦٧)



من مواقع المسئولية



علاقة تعاقدية أم علاقة لائحية؟

علاقة تعاقدية أم علاقة لائحية؟

المهندس صدقى سليمان (رئيس مجلس الوزراء)

فى اجتماعه الأخير بالقائمين على شئون الإنتاج لحل مشاكل القطاع العام.. وفى أثناء مناقشته للتقارير التى قدمتها اللجان الفرعية الثلاث التى كانت قد شكلت لبحث هذه المشاكل.. كانت لفتة بارعة من المهندس صدقى سليمان رئيس الوزراء حين تحدث عن أهمية العامل النفسى بالنسبة إلى العاملين وضرورة العمل على إنشاء الاستقرار فى نفوسهم.

والاستقرار النفسى لدى العاملين يرجع أساسا إلى أحد عاملين:

فإما أن يكون نتيجة لعلاقات العمل نفسها السائدة فيما بين العمال بعضهم وبعض، وبين العمال والإدارة.

وإما أن يكون نتيجة للنظم والقواعد التى تحدد مجال الأعمال ونطاق المسئوليات المختلفة وفقا لما هو موجود من لوائح، ومدى الالتصاق بهذه اللوائح أو الانحراف عنها.

بمعنى آخر: العلاقة بين العامل والإدارة مسألة أساسية ولكن المشكلة هى أن هذه العلاقة مازال مفهومها غير واضح تماما فى وحدات إنتاج كثيرة، مازال العاملون فيها يتساءلون عما إذا كانت علاقتهم بالإدارة علاقة لائحية أم علاقة تعاقدية.

ومثال واضح تسوقه القصة الآتية :

طرفا القصة النقابة العامة للعاملين المدنيين بالمصانع الحربية من ناحية وإدارات هذه المصانع من ناحية ثانية. فقد فصل أحد العاملين فى هذه المصانع.. ولما فشلت كل الوسائل العادية لتسوية الموقف لجأ العامل إلى القضاء وبدأت المشكلة تتضح.

رفض القضاء العمالى دعوى العامل، بحجة أنه موظف عام وأنه كان يجب أن يلجأ إلى القضاء الإدارى.

فى الوقت نفسه.. رفض القضاء الإدارى أيضا دعواه بحجة أن علاقته بالشركة أصبحت علاقة تعاقدية يحكمها قانون العمل ولائحة الشركات، ومن ثم فإن القضاء العمالى هو المختص بالفصل فى دعواه.

والنتيجة على أية حال هى أن العامل وجد نفسه بين حكمين متناقضين.

والسؤال هو : ما هو مفهوم العلاقة بين إدارات المصانع والعاملين؟ هل هى علاقة لائحية أم علاقة تعاقدية ؟

المفروض أن تتضح تماما طبيعة هذه العلاقة، كيما يمكن تحديد جهة التقاضى التى تفصل فى قضايا العمال..

ومفروض أن يتم هذا على وجه السرعة حتى نكون على الأقل متجاوبين مع لفتة رئيس الوزراء الإنسانية البارعة وهو يتحدث عن أهمية أن تستقر الأوضاع وتسود الطمأنينة بين العاملين.



الكتاب العربى وصعوبات تعترض الطريق

الكتاب العربى وصعوبات تعترض الطريق

الدكتور ثروت عكاشة
(وزير الثقافة والإرشاد القومي)

إذا كانت بلدان العالم قد ارتبط بعضها ببعض في هذه الأيام بهذا الشكل الواسع الكبير الذي أصبحنا نلمسه بفضل مختلف وسائل النقل والمواصلات التي ابتكرها العقل الإنساني في هذا العصر الحديث.. فإن الكتاب يمثل وسيلة أقوى وأوثق لتحقيق هذا التقارب والارتباط.

وفى هذه المنطقة من العالم.. يوجد اليوم أكثر من سبب واحد وأكثر من نقطة التقاء واحدة بين شعوب آسيا وأفريقيا تؤكد ضرورة مضاعفة الاهتمام بالكتاب ورعايته وتطويره.. إنها وحدة فى الماضى.. واشتراك أيضا فى المستقبل والمصير.

والكتاب العربى أسهم فى كل هذا، فقام بدوره وسفارته خير قيام، فاستطاع أن يأخذ مكانة القيادة وسط هذه الظروف، فأنتقلت ثقافتنا تحمل مشعل المعرفة على طول الطريق.

ولكن هذا ما كان ليرضى البعض.. فبدأت توضع أمامه العقبات والعراقيل.. ولكنها لم تستطع أن تصد تقدمه، فقصارى ما استطاعته هو أن تعوق خطاه الواسعة.

ما هى هذه العقبات والعراقيل ؟ وما أصلها وطبيعتها؟ وما السبيل للتغلب عليها وإزالتها ؟ وما دور الكاتب والناشر العربى فى تطوير كتابنا العربى وتجويده ؟ وباختصار ما هى الصورة الحقيقية للظروف التى يعيشها اليوم كتابنا العربى فى الداخل وفى الخارج أيضا.. وكيف يمكن تأييده وتثبيت خطوه ؟

إن السيد الدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة والإرشاد القومى يجيب على هذه التساؤلات، فيضع النقاط فوق الحروف فى أكثر من موضع ليتضح –من خلال حديث معه– الأمر كله.

* سؤالى الأول – الذى وجهته إلي الدكتور ثروت عكاشة – هو :

لا شك أنه من خلال ثقافتكم ومن خلال محاولتكم تحقيق نهضةعربية فى الثقافة والفنون، قد لمستم بوضوح وجود ما يمكن تسميته بمشكلة أو أزمة، الكتاب العربى.. فهل هذه المشكلة مشكلة ناشر أم مشكلة كاتب أم مشكلة توزيع وما سبل التغلب عليها؟

وجاءتنى إجابة الدكتور الوزير :

– لعل من المبالغة أن تطلق على الموضوع مشكلة أو أزمة.. دائما يمكن أن يكون هناك صعاب تتمثل فى أكثر من ناحية، ولا تقتصر على ناحية بعينها فالكتاب العربى يصدر بانتظام لدرجة تجاوزت طاقة المطابع الموجودة فى مصر.

وقد أولته الدولة اهتماما خاصا فى السنوات الأخيرة فبدأت أكثر من جهة تهتم بالنشر، فهناك سلسلة «الألف كتاب» التى تصدرها وزارة التربية والتعليم ومطبوعات الدار القومية والكتب والسلاسل المختلفة التى تصدرها وزارة الثقافة الإرشاد القومى.

وقد كان لدخول الدولة هذا الميدان أثره فى تنشيط نشر الكتاب بصورة واضحة، فوزارة الثقافة والإرشاد القومي مثلا، تصدر ضمن سلاسلها سلسلتين تبيع كتبهما بنصف ما تتكلفانه تقريبا. وبهذا يباع الكتاب من سلسلة «المكتبة الثقافية» بقرشين ومن سلسلة «أعلام العرب» بخمسة قروش. أما بقية السلاسل بما فيها كتب التراث فإنها تباع بما يوازى تكلفتها مخصوما منها حقوق التأليف أو الترجمة أو التحقيق.

بهذا الأسلوب تمكنت الدولة فعلا من تنشيط الكتاب، ولعل ما اتخذته من إجراءات أثر فى سوق النشر بصفة عامة حتي بيوت النشر الحرة، فتنافست فى سبيل خدمة الكتاب ونشره وتوزيعه.

على أن هذا لا يعنى أن الكتاب لا يواجه مصاعب، ولكنها مصاعب تقتضيها ظروف يصدر الكتاب من أجل التغلب عليها. أما المصاعب الأخرى فإنها تعالج أولا بأول كمصاعب الورق واستيراده أو توفيره محليا.

* وعدت أسأل سيادته :

يبذل الاستعمار جهوده ليحول دون وصول الكتاب العربى إلى الدول الأفروأسيوية كيف يمكن مواجهة هذه الجهود ؟ وما التسهيلات الممكنة لتصدير الكتاب العربى إليها ؟

وأيضا بالنسبة لسفر الناشرين لفتح أسواق جديدة ؟ ثم إلى أى حد يمكن تخفيض رسوم التصدير المفروضة على الطرود البريدية كوسيلة لزيادة انتقال وانتشار الكتاب العربى ؟

السؤال كان سؤالا مركبا وأجاب السيد الوزير قائلا:

– إن الكتاب العربي يصل إلي الدول الأفريقية والآسيوية على الرغم مما تشير إليه من جهود الاستعمار.

إنما المشكلة الحقيقية هى أنه يصل هذه البلاد باللغة العربية لا بلغات هذه الدول. والأمر يقتضى أن تترجم الكتب العربية إلى هذه اللغات حتى تنتشر الانتشار الواجب.. ولكى يتحقق هذا الهدف علينا أن نكون عددا من المترجمين الأكفاء الذين يستطيعون أن يؤدوا هذا الواجب، وهو أمر يحتاج إلى وقت وصبر.

وقد أنشأت الدولة أخيرا المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، وستتولى هذه المؤسسة مهمة نشر الكتاب العربى فى أوسع رقعة ممكنة فى دول آسيا وأفريقيا وفى سائر دول العالم أيضا. كما ستتناول المؤسسة مشكلات التصدير بأنواعها المختلفة لتقترح لها الحلول اللازمة للعلاج.

* قلت للدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة والإرشاد القومى :

– لكثير من الناشرين مبالغ فى بعض الدول العربية أصبح من الصعب الحصول عليها، وخاصة– بعد صدور القرار الجمهورى بمنع دخول الجنيه المصرى الأمر الذى يهدد أعمال هؤلاء الناشرين بالتوقف.. ما السبيل لتسوية هذه المشكلة ؟

أجاب السيد الوزير قائلا :

– إن التشريعات التى تصدر بشأن النقد لها حكمتها الاقتصادية، وعندما يتم تشكيل مجلس المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر فإن الموضوع يصبح موضع دراسة مستفيضة لتسوية المشكلة إن كانت هناك مشكلة..

* قلت لسيادته: شهر رمضان وموسم الحج يعتبران مناسبة وموسما لرواج الكتب الدينية مما يستدعى حلولا إيجابية سريعة لمشاكل الكتاب العربى ؟ ما هي الحلول والتدابير لضمان رواج تسويقه؟

رد سيادته قائلا :

– انتهزت وزارة الثقافة والإرشاد القومى كل مناسبة من هذه المناسبات وغيرها لإصدار الكتب المناسبة، فقد صدر فى العام الماضى ضمن المكتبة الثقافية كتاب عن رمضان، كما صدر من قبل خلال شهر رمضان الذى سبق كتاب عن أعلام الصحابة، وخلال رمضان القادم ستصدر المكتبة الثقافية قصة التفسير والقرآن وعلم النفس.

أما بشأن ترويج الكتاب فما من مناسبة تتجمع فيها الجماهير إلا وتقيم الوزارة سوقا للكتاب العربى تعرض فيها إنتاجها، وإنتاج الناشرين بخفض ٢٠٪ ليكون الكتاب فى متناول الجماهير.

وقد دلت التجربة علي أن الإقبال على شراء الكتب يزداد كثيرا كما فى المواسم الدينية التي تعددت فيها هذه الأسواق.

* سيادة الوزير : تلجأ بعض الدول والهيئات الثقافية كاليونسكو إلى وسائل لتسهيل تبادل ثقافتها وانتقالها، فتطبع (كوبونات) تسمح باستعارة الكتب من المراكز الثقافية العالمية فى مختلف الأقطار.. ما رأى سيادتكم فى مثل هذه الوسيلة ؟ وما رأيكم فى تحديد مبلغ معين كإعانة تصدير.. وذلك تشجيعا وتسهيلاً لتصدير الكتب إلي السوق العربية.

وقال الدكتور ثروت عكاشة وزير الثقافة والإرشاد القومى :

– إن الذى أعلمه أن هناك إتجاها فى جامعة الدول العربية لتحقيق هذا الاتجاه بين الدول العربية المختلفة. على أن ما تقترحه من إعانات لتصدير أو خلافه مسألة تحتاج لدراسة مستفيضة،وستكون تحت نظر المختصين للانتهاء إلى رأى بشأنها.

* بقى سؤال أخير يا سيادة الوزير :

بخصوص مؤتمر الآفروآسيويين المزمع إقامته فى القاهرة.. ما هى الدول المنتظر تمثيلها فيه ؟ وهل سيدعى الناشرون إلي حضوره ؟

– دعيت إلى هذا المؤتمر ٦٥ دولة منها ٥٢ بلدا إفريقيا آسيويا، و١٣ بلدا عربيا.. وقد أجابت أغلبها بالقبول وستحضر أغلبها فى الفترة من ١٢ إلى ١٦ فبراير ١٩٦٢. ومازلنا ننتظر

ردودا من الدول الأخرى، وسيدعى إلى حضوره جميع المشتغلين بالكتاب بطبيعة الحال فهو مؤتمر الكتاب.

وسيقام معرض للكتاب الأفريقى الآسيوى.. وسيساهم الناشرون بطبيعة الحال فى إقامة هذا المعرض. وسيكون هذا المعرض من أبرز مظاهر هذا المؤتمر.

(أول فبراير ١٩٦٢)



مراكز الإدخار ترجمة لأهداف الإدارة المحلية

مراكز الإدخار ترجمة لأهداف الإدارة المحلية

عباس رضوان
وزير الإدارة المحلية

منذ أول ما كانت مراكز الادخار المحلى مجرد فكره تعيش فى رؤوس بعض المسئولين فى المؤسسة المصرية العامة للادخار، وفى صدور عدد من الشباب الكبير لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة ثمة حقيقة أساسية هى أن فكرة هذه المراكز وليدة نظام الحكم المحلى، وتكون ركنا رئيسيا للنشاط الاقتصادى فى الوحدات المحلية.. ولكن السؤال هو : كيف ؟

ذلك هو السؤال الذى وجهته إلى وزير الإدارة المحلية بعدما انتهى من وضع حجر الأساس لأول مركز من هذه المراكز.

قال عباس رضوان وزير الإدارة المحلية.

فى عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٢٤ الخاص بنظام الإدارة المحلية كواحد من أهم القوانين التى ترسم وتحدد معالم نظامنا الإقتصادى والاجتماعى.

كان تنفيذ هذا القانون هو نقطة التحول الكبيرة من السلبية المنطوية إلى الإيجابية النشطة التى تتفجر فيها طاقات المواطنين لتتحول آمالهم إلى أعمال تغير من حقيقة واقعهم إلى ما هو أفضل.

فبمقتضى النظام الجديد أصبح على المجالس المحلية أن تحمل عبء القيام بجزء كبير من نواحي النشاط الصناعى والعمرانى والاجتماعى الذى يهدف إلى رفع مستوى البيئة المحلية. كما أصبح عليها أيضا واجب تدبير الموارد المالية التي تهيئ لها سبل القيام بهذه الواجبات إلى جانب الموارد التى نص عليها القانون كالاعتمادات المالية التى خصصتها

الحكومة المركزية أو الضرائب والرسوم ذات الطابع المحلى.. فالمقصود بالإدارة المحلية هو تخفيف العبء عن الجهاز المركزى والاعتماد الأكبر على الموارد المحلية.

* هى ترجمة إذن لهذه الغاية مراكز الادخار المحلية ؟

– أجاب وزير الإدارة المحلية قائلا :

لما كانت المشروعات والبرامج العديدة التى قامت المجالس المحلية بتخطيطها تتطلب المزيد من الاحتياجات المالية الضخمة فقد جاءت مراكز الادخار المحلية كتعبير عملى وحيد لتوفير هذه الاحتياجات وكعلاج حاسم لمشاكل التمويل المحلى وتكوين رأس المال الوطنى، إذ فى مقدورها بما تتبعه من أسس علمية وتنمية الوعى الادخارى وجمع المدخرات واستثمارها تدبير هذه الموارد اللازمة.

* ما هى طبيعة هذه المراكز ؟

– إن مراكز الادخار المحلية لا تهدف أساسا إلى الربح وإنما تضع بوصفها مرفقا عاما، خدمة الصالح العام فوق كل اعتبار. إن لكل فرد فى المنطقة حق الاستفادة من خدماتها، ولذلك هى جهاز اشتراكى صميم يسعى إلى تحقيق فكرة أساسها الإدارة الفردية والإيمان بالفرد باعتبار هذه الإدارة جزءًا لا يتجزأ من الإدارة الجماعية في نطاقها المحلى.

* وماذا عن شكل التعاون بين المراكز والإدارة المحلية ؟

– يقول وزير الإدارة المحلية: إن سياسة الاستثمار التى تتبعها مراكز الادخار المحلية هى عمل متبادل متكامل ومشترك بين هذه المراكز وبين السلطات المحلية، يتعاونان من خلاله على تحويل الخطط والبرامج والآمال إلى حقائق.

(١٥ أغسطس١٩٦٣)

★ ★ ★

نشر الوعى التخطيطى

نشر الوعى التخطيطى

الدكتور لبيب شقير
نائب وزير التخطيط

لأن حياته تدخلت الأرقام والإحصاءات في نسج خيوطها، ولأنه تعود على أن يزن الأمور بدقة قبلما يشرع فى اتخاذ أية خطوة من الخطوات.. كانت كلماته وهو يجيب على تساؤلاتى (وهى تساؤلات بالفعل أكثر منها أسئلة) نتيجة تفكير واضح وحساب حاسم.. وسريع..

* قلت للدكتور لبيب شقير نائب وزير التخطيط : فى تصورك.. ما هى أدق المشكلات التى تواجه وضع خطة التنمية وتنفيذها ؟

(فى هدوء أجابنى قائلاً) :

– أولاً : عدم انتشار الوعى التخطيطى : وأظنك تتفق معى فى أنه لكى ينجح التخطيط لابد من الإيمان به.

«وبالقطع كنت متفقا معه إلى أبعد حد».

أما المشكلة الثانية فهى مشكلة نقص البيانات والإحصاءات. الشرط الأول للتخطيط العلمى أن ينبنى على دراسة واقعية لجميع المشكلات، وهذا يقتضى أن تكون هناك بيانات وافية تصل فى الوقت الذى يمكن من استخدامها استخداما سليما.

«كانت كلمات نائب وزير التخطيط تنطوى على شكوى هامسة»

* قلت : وفى رأيك.. على من تقع مسئولية تقديم هذه البيانات ؟

– مهمة عمل البيانات وتقديمها تقع أساسا على أجهزة التنفيذ بالوزارات والمصالح المختلفة.

* ولكنى أعرف أن هناك إدارات للتخطيط والمتابعة فى هذه الجهات ؟

– ومع ذلك هناك مواقع لا توجد بها. وقد حان الوقت لإنشاء مكاتب تخطيط فى الجهات التى تفتقر إليها.. وهذا ينطبق على المؤسسات.

* أتصور أنه قد يكون من الصالح العام إذن إعادة النظر فى خطة الخمس سنوات الأولى للتنسيق بين مشروعاتها قبل التفكير فى وضع الخطة الثانية.. هل ترانى على صواب فى هذا ؟

– بالتأكيد.. إن الخطة موضوعة كأهداف عامة وموضوع إلى جوارها تفصيل لمشروعاتها، وهناك مرونة فى الخطة، ذلك أن أى تخطيط يتسم بالجمود لن يقدر على مواجهة الظروف التى تعترضه. وبناء على هذا فإننا فى الخطة السنوية نحاول أن نلاحظ عمليات التنسيق المطلوبة.

* كأن هناك – إذن – أسسا واعتبارات لابد من مراعاتها ؟

– فى المحل الأول من الضرورى المواءمة بين الإمكانات والاحتياجات والخطط التفصيلية المكونة للخطة العامة، وذلك بتحقيق التشغيل الاقتصادى للمشروعات القائمة والتنسيق بين بعضها والبعض.

الاعتبار الثانى ضرورة الاسترشاد بالخبرات والتجارب التى نجحت أثناء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى عند التفكير فى وضع تفاصيل الخطة الخمسية الثانية.

أما الاعتبار الثالث فهو ضرورة اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لتحقيق التنسيق الفعلى بين القطاعات المختلفة المنفذة للخطة، بحيث يتم تنفيذ المشروعات المكملة بعضها للبعض وفق برامج زمنية محددة.

(أول ديسمبر ١٩٦٣)

★ ★ ★

إدماج الشركات والمؤسسات بين مطرقة المسئولين وسندان خبراء الاقتصاد والإدارة

إدماج الشركات والمؤسسات بين مطرقة المسئولين وسندان خبراء الاقتصاد والإدارة

دكتور عبد المنعم القيسونى
نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية

الدولة حينما تعتنق الاشتراكية فإنما معنى ذلك أن هذه الدولة تشق طريقا جديدا فى الحياة.. هذا شىء طبيعى..

وشىء طبيعى أيضا أن هذه الدولة يصادفها فى الطريق إلى هذه الحياة الجديدة مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة، غير أن أهم هذه المشاكل بناء الاقتصاد الاشتراكى الجديد، وهذه المشكلة تحل إذا أصبحت وسائل الإنتاج ملكا عاما للمجتمع، وذلك عن طريق التأميم.. التأميم لمصلحة الأغلبية الساحقة فى الدولة.. مصلحة الشعب العامل..

ومسايرة لهذا الاتجاه وفى الوقت نفسه تدعيما له وترسيخا لفائدته.. قام الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية بدراسة مشروع خاص بإدماج مؤسسة التأمين فى مؤسسة الادخار، وهو الاندماج الذى تم أخيرا.. وكذلك ادماج شركات تصدير الأقطان وشركات الحليج.

وكان من الطبيعى أن تثير هذه الخطوة العديد من الآراء والاتجاهات ووجهات النظر ما بين مويدة للإدماج ومعارضة له..

وكان لابد من إيضاح جوانب المسألة بشكل أكبر.. ولم يكن يقدر على ذلك سوى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية.

* قلت للدكتور عبد المنعم القيسونى :

إدماج الشركات والمؤسسات يبدو لى وكأنه واقع الآن بين مطرقة المسئولين وسندان خبراء الاقتصاد والإدارة – ما هى الدواعى التى دفعت للأخذ بهذا الإجراء ؟

– تأمين بنائنا الاقتصادى وحمايته.. فى مجال التجارة الخارجية وبالذات تصدير القطن (بالنسبة إلى ج. م. ع) فإن احتكار الدولة لهذه التجارة يقلم أظافر القطاع المعادى للثورة (قطاع الرأسمالية المستغلة) فى الداخل.. بالإضافة إلى أنه يحرم الرأسمالية فى الخارج من أداة هامة تيسر لها التدخل الاقتصادى فى الشئون الداخلية للبلاد..

* «برغم كل المنطق فى كلماته» عدت أسأل نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية :

وبالنسبة إلى المجالات التى تم فيها الإدماج – ما هى أهمية هذا الإدماج وأهدافه؟ «من خلال ابتسامته الصافية جاءتنى إجابته» :

– لا اعتقد أننا نختلف فى أهمية هذا الاتجاه وهى ضرورية. إن الهدف من القرار الذى اتخذه مجلس الوزراء بإدماج المؤسسات والشركات التى تعمل فى نشاط من نوع واحد بعضها فى بعض.. هو أن تصل كل شركة جديدة إلى الحجم الاقتصادى المناسب بأرخص التكاليف، كما تتمكن الدولة من استخدام الخبرة الفنية المتاحة أحسن استخدام.

من الناحية الأخرى هناك أيضا تكاليف تزداد بزيادة الإنتاج مثل التكاليف الخاصة بالمواد الخام والعمالة. ولكن هناك تكاليف أخرى لا تسير بنسبة طردية مع حجم الإنتاج مثل الإدارة والإيجار والإنارة وغيرها من التكاليف الكبيرة، فإن أمكن توزيع هذه التكاليف الثابتة على حجم أكبر من الإنتاج انخفضت التكاليف بالنسبة إلى كل وحدة من وحدات الإنتاج.

«وتوقف الدكتور القيسونى لحظة ثم عاد يقول »:

-- إلى جانب ذلك فلابد من الاعتراف بأن هذا الاتجاه سيمكن الشركات الكبيرة من الشراء والاستيراد من الخارج بأسعار منخفضة أو مناسبة، نظرا لحجم مشترياتها الكبير. أو البيع للخارج بأسعار مرتفعة نظرا للسمعة التى يكتسبها الإنتاج من ناحية أخرى.

(١٥إبريل ١٩٦٤)

★ ★ ★

المنظمة النسائية العربية وأهداف الثورة الاجتماعية

المنظمة النسائية العربية
وأهداف الثورة الاجتماعية

الدكتورة حكمت أبو زيد
(وزيرة الشئون الاجتماعية)

تحدثت وزيرة الشئون الاجتماعية عن طبيعة المرحلة التى يمر بها العمل الاجتماعى فى مرحلة الانطلاق العظيم.. القت الدكتورة الوزيرة بحديثها كثيرا من الضوء على طبيعة الإطار الذى تتضح فيه مسئولياتها لتضع أهداف الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ.. تحدثت عن الريف المصرى ومستقبله.. وعن المرأة العربية ودورها فى حياتنا السياسية والقومية.. وعن الصعاب التى اعترضت سبيل تنفيذ الخطة الخمسية الأولى لوزارتها.. والمشاريع التى تأمل أن تخرجها إلى النور الخطة الخمسية الثانية القادمة.. قالت الوزيرة أشياء كثيرة.. ووضعت النقاط فوق كثير من الحروف بطريقة.. صادقة.. وصريحة معا، هما أكثر ما نحتاج إليه اليوم ونحن نصنع غدنا المشرق العظيم...

* سألت الدكتورة حكمت أبو زيد وزيرة الشئون الاجتماعية قائلا :

ما هى طبيعة الإطار الذي تتضح فيه مسئولية الوزارة، لوضع أهداف الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ ؟

- مع قيام ثورة ٢٣ يوليو المجيدة، وتبلور الاتجاه إلى تطوير أجهزة الدولة لتنهض بأعباء العمل الثورى، لا أبالغ إذا قلت أن وزارة الشئون الاجتماعية كانت من أسبق الأجهزة اتجاها نحو التطور، إحساسا منا بمدى أهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به الوزارة فى تحقيق الأهداف الاجتماعية للثورة.

ولقد ارتكزت خطة التطوير على ثلاثة اتجاهات رئيسية تحدد جميعها طبيعة هذا الاطار :

- فمن ناحية كان لابد بادئ ذى بدء من تحديد واضح لميادين العمل بالوزارة.

- كان لابد أيضا من تنظيم الجهاز الإدارى بما يكفل تنفيذ الخطة الموضوعة بكفاءة، وتحقيق الأهداف المحددة لها.

- وضع خطة للعمل، تقوم على التخطيط العلمى، وترتبط بواقع المجتمع الذى نعيش فيه وباحتياجاته.

فيما يتعلق بالاتجاه الأول، وضحت أمامنا عدة أهداف رئيسية، فقد كان لابد من العمل للنهوض بالحركة العمالية، وتنظيم نشاطها، وتوفير الظروف الملائمة للعمل وتأمين مستقبل القوى العاملة.

كان لابد أيضا من تهيئة الإمكانات كافة للنهوض بالحركة التعاونية وتوسيع نطاقها لتؤدى دورها فى الارتفاع بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى للمواطنين، وذلك بخلاف العمل على النهوض بالمجتمع الريفى، والخروج به من مرحلة التخلف التى يعانى ويقاسى منها، ليلحق بركب التطور الاجتماعي.. ثم رعاية الشباب لإعداد جيل ينهض بالمسئوليات الجديدة للمجتمع الثورى. أضف إلى ذلك، تعبئة القوى الشعبية المتمثلة فى الهيئات الاجتماعية لتنهض مع الوزارة بالدور الأساسى فى ميدان الخدمة الاجتماعية، وهو توفير الرعاية للأسرة، وحماية الطفولة، وتقديم الضمان للمحتاجين، والأخذ بيد الفئات المتخلفة، وتوجيه التطور الاجتماعى بصفة عامة.

أما عن مسألة التنظبم الإدارى، فقد اتجهت الوزارة نحو الأخذ بنظام اللامركزية، لتفادى تضارب الاختصاصات والتكرار فى الخدمات. فضلا عما يحققه النظام اللامركزى من اقتصاد فى النفقات وتوصيل الخدمات إلى المواطنين بأسهل الطرق وأيسرها وأكثرها تحقيقا للغاية والهدف، وبذلك يمكن القول أن الوزارة استطاعت - إلى حد بعيد المدى - القضاء على أحد المعوقات الأساسية التى كانت تعرقل وصولها إلى غاياتها.

ثم تقول الدكتورة الوزيرة: ثم كان يكمل هذين الاتجاهين وضوح خطة العمل ذاتها، وفى هذه الناحية أمكن التغلب بالتنظيم الجديد على مشكلة إدارية حادة هى العلاقة بين الإدارات العامة الفنية بالمراقبات التى كانت تتعارض فى كثير من الأحيان مع مبادئ اللامركزية.

* واسأل الوزيرة قائلا : على مدى السنوات الماضية، كيف عاونت وزارة الشئون الاجتماعية على مواجهة المشكلة العمالية وحلها ؟

وتجيب الدكتورة حكمت أبو زيد قائلة :

– الواقع أنه على هذا الأساس الذى حاولت توضيحه من بلورة الهدف، وتحديد الخطة، وتنظيم الجهاز التنفيذى، بدأت الوزارة في مرحلة الانطلاق الثورى، خطوة جديدة من خطى العمل.

وفى ميدان العمل والعمال بالذات، اتجهت الوزارة دائما إلى تهيئة فرص العمل لكل مواطن، وتحقيق استقراره فى عمله على أساس عادل، وضمان مستقبله بتنظيم التأمينات الاجتماعية.. ولقد صدرت عن الوزارة فى مرحلة من مراحل تطورها، القوانين والتشريعات التى تكفل تحقيق هذه الأهداف. فصدر قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ متضمنا خفض ساعات العمل، ورفع سن التشغيل الأدنى، كما نظم تشغيل المتعطلين عن طريق مكاتب القوى العاملة، وحدد الوسائل والتدابير الخاصة بالاستقرار فى العمل بكفالة حماية العامل من الفصل التعسفى وتنظيم أحكام عقود العمل.. وظروف التشغيل.. وتحديد الأجور.

كما صدرت عن الوزارة القوانين المتعددة للتأمينات الاجتماعية التى شملها القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩، وقد كفل هذا القانون التأمين للقوى العاملة فى حالات الشيخوخة وإصابات العمل والعجز والوفاة.. وبصدور هذين القانونين اكتملت معالم الرعاية الاجتماعية العمالية، التى كان لابد من دعمها بإجراء آخر يكفل تنظيم القوى العاملة، فوضعت الوزارة قواعد التنظيم النقابى للقضاء على تفتت الحركة النقابية.. كما أخذت فى حصر القوى العاملة لتنظيم تشغيل المتعطلين، وتولت أيضا التفتيش على المؤسسات العمالية وتوفير ظروف العمل الملائمة.

ولا يمكن إنكار أنه على أساس من التشريعات والتنظيمات التى وضعتها الوزارة لرعاية القوى العاملة، انشئت وزارة العمل، كما أنه لتطبيق القوانين المتتالية لتأمين مستقبل العمال أنشئت أيضا موسسة التأمينات الاجتماعية.

* وأعود أسأل الوزيرة : ما زال الريف المصرى يشكو نقصا ملموسا فى الخدمات. فما سبب ذلك ؟ وما هى خطة الوزارة خلال السنوات الخمس القادمة لتطوير الريف ؟

تقول الوزيرة :

– إن ميدان الرعاية الاجتماعية ميدان متجدد النظريات والقيم.. وهو بهذا التجدد المستمر يساير الظروف والأحوال فى عالم يتطور سريعا فى علومه وفنونه وثقافاته ونظمه.. وليس ثمة شك فى أن المجتمع الريفى ما زال يمثل الجزء الأكبر من مجتمعنا العربى مساحة ومكانا وثروة. ولما كان التقدم الزراعى يعتبر أساسا لتقدمنا الصناعى فإن هذا المجتمع الريفى يقوم بلا شك بدور فعال فى مراحل نهضتنا الحالية والمستقبلة.

ولكن لا شك أيضا أن مجتمعنا الريفى قد مر بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية قاسية ما زالت بعض مخلفاتها ترتسم فوق وجهه، وكلها أدى إلى الاختلاف البين بين الحياة الاجتماعية فى الريف المصرى والمستوى الحضارى به وبين طابع الحياة الحضرية فى المدينة. وإذا كانت قد ارتفعت فى وقت أو آخر أصوات وقامت محاولات للنهوض بالريف، إلا أن الجهود المبذولة كان يعوزها فى الحقيقة التنسيق وكذلك التخطيط.

ومن هنا كان فى مقدمة أهداف الوزارة أن تنهض بالمجتمع الريفى على ضوء خطة علمية مدروسة بدقة بغية الارتفاع بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى للريفيين عن طريق الوحدات الاجتماعية التى تتولى تقديم الخدمات الشاملة للقرية. وبالفعل تضمنت الخطة الخمسية الأولى وذلك إلى جانب المراكز الاجتماعية الموجودة وجمعيات الإصلاح الريفى والوحدات المجمعة، إنشاء ٢٥٣ وحدة اجتماعية قروية. واستكمال ١٩٤ مجموعة صحية قائمة بوحدات اجتماعية قروية. وإذا ما عرفنا أن عدد الريفيين الذين كانت تخدمهم الوزارة قبل الخطة كانوا يقدرون بحوالى مليون و ٤٧٠ الف نسمة، وأنهم أصبحوا ٧ ملايين و ٥٣٠ ألف نسمة بعد الخطة، لوضح لنا مدى الخدمات التى عرفت طريقها إلى الريف المصرى. وعلى أية حال فإن الوزارة تتجه إلى تعميم الخدمات فى الريف على النحو الآتى :

– تنسيق العمل بين وزارات الخدمات بما يضمن تكامل الخدمات وعدم تضاربها.

– استكمال خطة الوزارة فى تنفيذ مشروع الوحدات الاجتماعية القروية فى المناطق الخالية من الخدمات واستكمال المجموعات الصحية.

– استكمال الجهاز الوظيفي بالمراكز الاجتماعية بحيث يتماثل مع الجهاز الوظيفى للوحدات الاجتماعية القروية توحيدا لخدمات الوزارة فى مختلف المناطق الريفية.

- الأخذ بيد الريفيين ومعاونتهم على الانضمام إلى الركب المنتج، وذلك عن طريق التوسع فى الصناعات الريفية والبيئية ودعمها عن طريق إعداد الأفراد وإمدادهم بالاعانات والقروض.

- تنمية الشعور بالمسئولية الاجتماعية، والعمل على إيجاد وتدعيم القيادة الاجتماعية فى الريف، وإعداد القادة وتدريبهم للقيام بدور فعال فى بناء المجتمع الاشتراكى.

* قلت لوزيرة الشئون الاجتماعية : ولكن.. ما هى فلسفة مشروع الأسر المنتجة وأهدافه ؟

قالت الوزيرة :

- الأسرة فى المجتمع هى خليته الأولى.. والأسرة الاشتراكية هى الطريق إلى المجتمع الاشتراكى القادر على تحقيق أهدافه وغاياته.. ففي نطاق الأسرة يمكن أن تنمي المثل والقيم الاشتراكية.. ومنها يمكن أن يخرج الجيل الذى يضع هذه المثل والقيم موضع التنفيذ.. وعلى أساسها أيضا يمكن أن يقوم المجتمع المتماسك المترابط الذى يندفع منطلقا نحو الآفاق المرسومة.. وعلى ذلك فكل جهد يبذل لتوفير الضمانات وأسباب الحماية، وزيادة دخلها لتقوم بدورها هو فى الوقت ذاته جهد إيجابى لبناء مجتمعنا الجديد..

ثم تقول الدكتورة الوزيرة : والحقيقة أنه كان طبيعيا جدا، وقد سارت الوزارة أشواطا فى تدعيم الصناعات البيئية والمنزلية، أن توجه عنايتها واهتمامها إلى الأسرة، وأن تنقل العمل فى الصناعات إلى المنازل ذاتها لتكون هذه المنازل مراكز للإنتاج يتعاون فيها أفراد الأسرة لتحقيق دخل جديد يرفع من مستواها، ويساعدها فى الوقت نفسه على البناء والتشييد.

وهكذا توج المنهاج المتكامل بمشروع الأسر المنتجة هذا المشروع الذى يهدف إلى تشغيل أفراد الأسرة كفريق متعاون، مع تيسير سبل هذا التشغيل عن طريق إمداد هذه الأسر بما تحتاج إليه من الآلات والادوات والخامات، وموالاتها بالإرشاد الفنى والتوجيه حتى يكون إنتاجها على مستوى من الجودة، وتيسير تسويق وتصريف هذا الإنتاج. والواقع أن هذا المشروع يعتبر خطوة هامة مكملة لتدعيم الصناعات فى مجالاتها المختلفة، كما أنه يعتبر مدخلا لتوعية الأسر اجتماعيا لتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكى المتطور.

* وسألت الوزيرة : ونحن على أبواب الخطة الخمسية الثانية.. ما هى الصعاب التى اعترضت تنفيذ مشروعاتكم فى الخطة الخمسية الأولى ؟ وإلى أى مدى تفيد التجربة فى المضى بالخطة الخمسية الثانية ؟

أجابت الدكتورة حكمت أبو زيد قائلة :

– لا شك فى أن ثمة صعابا اعترضت تنفيذ مشروعات الخطة الأولى. وأهم هذه الصعاب هى :

قلة الاعتمادات المالية وخفضها : فقد بلغت جملة تكاليف مشروعات الوزارة التى تضمنتها الخطة الأولى ١٠ ملايين و ٤٠٠ ألف و ٩٥٠ جنيها توزع بين سنوات الخطة بحيث تسمح بتنفيذ عدد متساو تقريبا من وحدات المشروعات المختلفة. ولكن لضرورات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة فإن الاعتمادات التى أدرجت لم تسمح بتنفيذ الأعداد المقررة من وحدات المشروعات فى كل سنة.

إن غالبية مشروعات الوزارة فى الخطة الخمسية الأولى قد عهد بتنفيذها إلى هيئات ومؤسسات أهلية، وتقدم لها الوزارة الإعانات المالية حتى يمكنها التنفيذ، وهى اعانات كان يشترط لصرفها عرضها على اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية وموافقتها حتى يمكن الصرف. وقد تأخر ورود هذه الموافقة مدة ٩ أشهر فى السنة الأولى ٦٠/٦١ و ٥ أشهر فى السنة الثانية، وطبعا أثر هذا فى تنفيذ بعض المشروعات. وقد تداركت الوزارة هذا الوضع فعملت لإعفاء الإعانات التى تصرف للهيئات والمؤسسات من شرط العرض على اللجنة الوزارية ما دامت المشروعات واردة فى الخطة واعتمدتها وزارتا التخطيط والخزانة.

صعوبة الحصول على الأراضى الحكومية اللازمة لعمليات البناء، فقد رأت الوزارة أن تستعين بالأراضى الحكومية، ولكن ظهر عند التنفيذ أن بعض الأراضى الحكومية لا تصلح لغرض البناء أو تحتاج إلى نفقات. كما كان لأزمة المساكن فى بعض عواصم المحافظات وطول إجراءات لجان الإيجارات أثرها فى عدم الحصول على المقار المناسبة لبعض المشروعات التى وضعت على أساس تأجير أماكن لمزاولة نشاطها فى الأوقات الملائمة.

وأخيرا فقد كان لتعقد وطول الإجراءات الخاصة بالحصول على أذون الاستيراد والنقد الأجنبى اللازم لشراء الأجهزة والمعدات اللازمة للمشروعات وغير المتوافرة محليا، أثرهما فى عدم توافر وسائل الانتقال والمعدات فى الوقت المطلوب.

* قلت للدكتور الوزيرة : ما مدى نطاق النشاط الأهلى وأثره فى ميادين الرعاية الاجتماعية، وكيف يمكن تطوير هذا النشاط ؟

قالت الوزيرة :

– ربما كانت لغة الأرقام هى أصدق ما يعطى صورة دقيقة لمدى اتساع نطاق النشاط الاهلى فى ميادين الخدمة الاجتماعية. وهذه الأرقام تقول أن عدد الهيئات قد ارتفع من ٣ آلاف هيئة كانت موجودة قبل الثورة إلى ٦٩٦٩ هيئة موزعة علي محافظات الجمهورية فى عام ١٩٦٤، أما عن عضوية هذه الهيئات فقد وصلت فى العام الماضى إلى ٦٩٩ ألف و ٩٨٠ نسمة، بينما يستفيد من خدماتها ما يقرب من ١٥ مليون مواطن. ولا شك فى أن هذه الأرقام تعطى صورة واضحة للدور الذى يمكن أن يضطلع به القطاع الأعلى فى توفير الخدمات الاجتماعية، كما تعطى صورة أيضا لمدى اهتمام شعبنا الكبير بمشاكله واحتياجاته وإسهامه العملى فى مواجهتها.

وعلى كل، فإذا كان النشاط الأهلى جزءا من الحركة الشاملة لمجتمعنا، فلابد أن يتطور عمليا وعلميا ليلتقى ويتجاوب أيضا بكل طاقاته مع الحركة العامة فى تحقيق الاهداف الثورية فى المجتمع. الامر الذى يتحقق عن طريق – تيسير انتقال الخدمة للأهالى بدلا من انتقالهم إلى مراكز الخدمة – تقريب ودعم الاتصال بين الوزارة والأهالى – تعزيز التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية فى ميادين الرعاية الاجتماعية.

* سألت الوزيرة : وماذا عن الإطار العام لخطة الوزارة الخمسية الثانية ؟

قالت :

– لقد بدأ الاعداد لهذه الخطة منذ العام الثالث للخطة الخمسية الأولى، أى فى عام ٦٣/٦٢. وكانت الخطوة الأولى هى استطلاع رأى مديريات الشئون الاجتماعية بالمحافظات والإدارات بشأن الاحتياجات المختلفة أو المشاكل التى تتطلب برنامجا للخدمات اللازمة لمواجهة أو علاج هذه المشاكل. ولقد روعى فى إعداد هذه الخطة أسسا معينة تحقق ما ورد فى ميثاقنا القومى. وكمبدأ رئيسى تقوم الخطة الخمسية الثانية على فهم وإيمان عميقين بأن الخدمات حق للمواطنين على الدولة.كما أنها تستهدف الارتفاع بمستوى الخدمات بما يتمشى مع الارتفاع فى مستوى المعيشة، ومراعاة الاقتصاد غير المخل فى المشروعات، وأن يكون العائد من التنفيذ متناسبا مع ما يبذل فى المشروع من مال وجهد بشرى.

أما ما تخدمه هذه المشروعات فهى الميادين الآتية : أولا : الدراسات والبحوث اللازمة لعمليات التخطيط الاجتماعى. ثانيا.. رعاية الأسرة والطفولة.. ثالثا توفير الاستقرار المادى للأسرة. رابعًا.. نشر الصناعات البيئية المنزلية. خامسًا.. رعاية الفئات الخاصة ورعاية وتأهيل العاجزين. سادسًا.. تنمية وتنظيم النشاط الأهلى والتطوع للخدمات. سابعا.. التوعية الاجتماعية والتدريب وإعداد القادة فى القطاعين الحكومى والأهلى.

ولا شك فى أن تقدير الأخذ بهذه المشروعات وتضمينها خطة التنمية، مرتبط بتقدير الأولوية لهذه الخدمات وموارد الدولة الاقتصادية.

* قلت للدكتورة حكمت أبو زيد وزيرة الشئون الاجتماعية: ومع ذلك كله، فثمة ملاحظة لا يمكن التغافل عنها.. تلك هى أن دور المرأة المصرية ما زال مقصورا على مجالات الخدمة والرعاية الاجتماعية.. فلماذا لا يمتد هذا الدور ليشارك فى العمل السياسى نفسه وفى صنع حياتنا القومية ؟

قالت الوزيرة :

– لا يمكن القول بصفة عامة أن المرأة بعيدة تماما عن حياتنا القومية والسياسية. فهى تشارك فعلا، ولكن فى حدود إمكاناتها فى هذه المجالات. وربما كان ما ينقص المرأة حقيقة هو الإطار أو التنظيم الذى يبرز إيجابية ما تقوم به و تؤديه، وهذا ما يشغل أجهزة الوزارة هذه الأيام، إذ تعمل لوضع مثل هذا التنظيم وإخراجه إلى الوجود كى تمارس المرأة العربية قدراتها على هدى من مبادئه وأهدافه..

ولقد وضعت بالفعل لائحة لهذا التنظيم النسائى الذى يطلق عليه «المنظمة النسائية العربية» ومركزها الرئيسى بالقاهرة، وتضم النساء العاملات فى الاتحاد الاشتراكى العربى، وغيرهن من الراغبات فى الخدمة العامة..

ثم تقول الدكتورة الوزيرة : وإذا كان الإقدام على هذه الخطوة يعتبر فى حد ذاته، دلالة واضحة على إدراك المرأة العربية لدورها وتبعاتها التاريخية فى بناء حضارتها على أساس من الكرامة والعدالة والمساواة، فهى دلالة أيضا على ما أصبحت تتمتع به المرأة من وعى صادق بأهداف أمتنا العربية فى الحرية والاشتراكية والوحدة، وتقديرها الواقعى لأهمية العمل الايجابى لتحقيق هذه الاهداف.

تقول الدكتورة الوزيرة أيضا: ويمكن تعيين أهم مبادىء عمل «المنظمة النسائية العربية» فى نقاط محددة هى :

- أن جهود المرأة العربية فى العالم العربى وحدة متكاملة - أن المرأة والرجل صنوان يتعاونان في مجالات الحياة على صنع الحياة - أن العمل من حق المرأة ومن أخص واجباتها وهو طريقها إلى الحياة الحرة الكريمة - أن المتجمع الاشتراكى ينصف المرأة ويرد إليها اعتبارها ويرسم لها طريقها - أن المجتمع الاشتراكى يستهدف إبراز دور المرأة الايجابى فى حياتنا القومية والسياسية - أن حق التصويت فى انتخابات المجالس الشعبية على جميع مستوياتها واجب مقدس بالنسبة إلى المرأة - تتخذ المرأة العربية من التوعية والتربية والعمل المنتج وسائل لتحقيق أهدافها فى تطوير الأسرة والمجتمع إلى غد أفضل.

(١٥ يوليو ١٩٦٥)

★ ★ ★

وراء الحدود



هل يمكن أن نقاطع دول أوربا جميعا ؟
(تحقيق عن السوق الأوربية المشتركة)

هل يمكن أن نقاطع دول أوربا جميعا ؟
(تحقيق عن السوق الأوربية المشتركة)

أخذ الرأى العام ينتبه تدريجيا إلى الحقيقة، وهى أن بريطانيا لو انضمت هى والأعضاء العاملون والمنتسبون الجدد إلى السوق الأوربية المشتركة فإن تلك السوق ستصبح اتحادا اقتصاديا هائلا يمكن أن يتضمن تحولا فى ميزان القوى العالمية. وقد يأتى اليوم الذى تنضم فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى السوق الأوروبية، وبذلك تكتمل الوحدة الاقتصادية التى تضم دول حلف الأطلنطى، ولن تجد دول المنطقة الحرة نفسها بعيدة عن هذا التكتل الجديد بل ستنزلق إليه طواعية وبحكم الاعتراف بالامرالواقع.

ومهما قيل عن آثار السوق بالنسبة إلى دولها وبالنسبة إلى الدول التى تقع خارجها ومنها البلاد المنتجة للمواد الأولية فإن الحقائق الكبرى الكامنة وراء تكوين السوق، ستظل أبقى وأقوى فى مجرى العلاقات الاقتصادية والسياسية معا، حتى بات من الواضح أن تغييرا سياسيا وعميقا ينتظر العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية.

وعلى ذلك فقد رأينا أن نسأل بعض الاقتصاديين عن الإمكانات التى يمكن بها مواجهة هذا التكتل بتكتل اقتصادى عربى أو إفريقى وإذا قامت سوق عربية مشتركة وأخرى أفريقية فأيهما نختار ؟وهل يمكننا أن ننضم إلى السوقين ؟. وما هو أثر السوق الأوروبية المشتركة فى التنمية الاقتصادية ومشروعات التخطيط فى البلاد النامية ؟

لماذا لا يمثل الدول العربية مندوب لدى السوق كما هو الحال بالنسبة إلى الهند يقوم بالتفاوض لمصلحة الدول العربية ؟ وأخيرا ما موقف الدول العربية وما هى الإجراءات التى يجب أن تتخذها تجاه دخول إسرائيل السوق الأوربية المشتركة ؟

كان لقاؤنا الأول بالدكتور أحمد حسنى الخبير بمعهد التخطيط القومى. تناقشنا فى أثر السوق فى التنمية الاقتصادية وفى اقتصاديات الدول النامية فقال: إن النقطة الأساسية

فى رأيى هى علاقة دول السوق بالبلاد الأفريقية، فالدول الافريقية فى الواقع تابعة تبعية كاملة للاقتصاديات الأوربية نتيجة لأنها سوق للمنتجات الأوربية. هذا إلى جانب إعفاء المنتجات الأوربية من الرسوم الجمركية مما يجعلها منافسا خطيرا المنتجات المحلية خاصة وأن تكاليف الانتاج فى بلاد افريقيا مرتفعة نسبيا،وتحتاج المنتجات المحلية إلى حماية جمركية عالية. وعلى ذلك فإن امكان نمو الصناعة بهذه البلاد ستظل منعدمة. معنى هذا أن تلك البلاد مزارع للدول الاوربية ولن تنمو اقتصاديا.

هذا بالإضافة إلى أن انضمام دول أفريقيا إلى السوق يحرمها من الوسيلة الاساسية للتنمية. وفى رأيى أنه خير للدول الافريقية بعد أن تتحرر تماما من الناحية السياسية، أن تنفصل عن السوق الاوربية وتقيم مع الدول المستقلة فى افريقيا سوقا افريقية مشتركة. ومن ثم تستفيد كل دولة من امكانات الدول الافريقية الاخرى، وهنا تدخل فكرة التكامل الاقتصادى، وهل هناك تكامل بين الدول بعضها وبعض أم لا ؟. فى الواقع أن البلاد العربية متكاملة اقتصاديا وبذلك يتحقق للسوق العربية المشتركة النجاح.

وختم سيادته حديثه موضحا أثر السوق الافريقية المشتركة فى التخطيط فقال.. انه مما لا يدع مجالا للشك أن من مصلحة كل دولة نامية أن تأخذ بمبدأ التخطيط بصفة عامة. وإذا قامت سوق عربية أو افريقية مشتركة فإنها ستساعد على نجاح عملية التخطيط، كما ستؤدى إلى التنسيق بين خطط البلاد المختلفة مما يحقق فائدة أكبر لكل منهما.

وتناول الدكتور صلاح الدين أحمد العقاد أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس الجانب السياسى للسوق الاوربية المشتركة فقال: لا شك أن لفكرة الاتحاد الاقتصادى الاوروبى أهدافا سياسية، والدليل على ذلك أن بريطانيا إذ تفكر فى الانضمام إلى السوق إنما تضحى بعض التضحيات من الناحية الاقتصادية فى سبيل المحافظة على مصلحتها السياسية. هذا بالإضافة إلى أن دول غرب أوروبا أصبحت تشعر بأنها ضئيلة إلى جانب الكتلتين الامريكية والسوفيتية بعد أن كانت منذ عهد قريب مركز ثقل العالم. ويمكن تفسير ميل دول اوروبا إلى التكتل بعاملين. أولا أنها تحاول اثبات استقلالها إزاء الكتلتين الكبيرتين، فإن كل دولة من دول غرب اوروبا على حدة تعتبر دويلة إلى جانب هذه الدول الكبيرة، فأصبح الاتجاه فى العالم بأسره إلى التكتل بعد أن تيسرت سبل المواصلات

وأصبحت السيطرة الاقتصادية تستدعى إمكانات ضخمة وأصبح من العسير على الدول الصغيرة تحقيق الاكتفاء الذاتى.

وأما العامل الثانى والذى نود أن نبرزه هنا لانه لا يتردد كثيرا فى الأذهان، فهو شعور الدول الاوروبية بالخوف من تحرير المستعمرات وميل المستعمرات السابقة إلى تكوين كتل كبيرة، وإن لم تكن هذه الكتل قد وصلت بعد إلى مرحلة محددة من التضامن، فهناك مثلا الكتلة الأسيوية الافريقية، وهناك دول الحياد، وثمة محاولات أخرى لايجاد اتحاد افريقى أشد تماسكا، وكأن دول غرب أوربا أصبحت تخشى من أن ينعكس الوضع فتصبح هذه القارة فى الدرجة الثانية وتقفز الدول التى كانت منذ زمن قليل مستعمرات لها إلى الدرجة الاولى.

والملاحظ أن حركة التكتل فى أوربا الغربية تنطوى على مثل حضارية بل لا أبالغ إن قلت دينية، فهى تحيى المسيحية فى وجه التيار الشيوعى كما تحيى المثل الحضارية الغربية فى وجه التيار القومى الأسيوى الأفريقى.. كما يجب أن نشير إلى أن السوق الأوربية لا يمكن أن تكون نواة لوحدة أو اتحاد أوروبى كما كان الزولفرين بالنسبة إلى الاتحاد الألمانى، لأننا لا يمكننا أن ننسى القوميات المختلفة التى يضمها السوق، بعكس الزولفرين الذى كان يضم مقاطعات تنتمى كلها إلى القومية الالمانية.

بريطانيا والتيارات الثلاثة :

ويضيف سيادته قائلا : أما بالنسبة إلى بريطانيا فقد كانت منذ عهد قريب تدور فى ثلاث تيارات.. الأول.. هو الاتجاه الإنجلو سكسونى وكان هذا التيار يجذبها الى أمريكا.. والتيار الثانى هو ارتباطها بالكومنولث، وهذا الارتباط يرجع إلى عوامل استعمارية قديمة، أما حاليا فهو لا يستند إلا على المصلحة الاقتصادية المتبادلة، أما من الناحية السياسية والحربية فإن الكومنولث لا يضمن لبريطانيا أمنا كافيا.. أما التيار الثالث فهو عامل جغرافى يرجع إلى وضع بريطانيا بالنسبة إلى القارة الاوروبية، هذا الموقع الذى يجعلها من الناحية الإستراتيجية أكثر ارتباطا بغرب أوروبا، فضلا عن أن بريطانيا كانت تحتفظ بمركزها المتفوق فى القارة الأوروبية عن طريق سياسة تقليدية انتهجتها منذ عدة قرون وهى حفظ التوازن، ولكن هذا المبدأ يزول تلقائيا عند قيام أى نوع من الاتحادات.

وأخيرا يتبادر إلى الذهن السؤال الاتى.. هل سيؤدى الاتحاد الى تكوين كتلة ثالثة؟

الواقع أن من الناحية السياسية لا نرى أن الاتحاد الاوروبى سيخلق كتلة ثالثة، إذ أن تشجيع أمريكا لهذا الاتحاد وتأييدها لانضمام بريطانيا اليه، يوحى بأن الولايات المتحدة الامريكية تؤثر قيام اتحاد تشترك فيه بريطانيا حتى تكون وسيلتها إلى قيادة هذه الاتحاد بسلاسة تختلف عن عناد ديجول.

الدول العربية والتعامل مع دول السوق :

ثم حدثنا الأستاذ فارس راجى المستشار السياسى بسفارة لبنان عن مدى استفادة الدول العربية من تعاملها مع دول السوق فقال: ما من شك فى أن السوق الأوروبية المشتركة أفادت الدول الست المنضمة اليها، الأمر الذى دعا الدول الأوروبية الأخرى وغير الاوروبية إلى طلب الانضمام إليها. أما الدول العربية فقد يكون لبعضها مصلحة فى الارتباط بها، ولا مصلحة للبعض الآخر، ويتوقف ذلك على الوضع الاقتصادى للبلد. والواقع أنى مؤمن بأن ما من دولة عربية ترضى أن ترتبط بالسوق الأوروبية المشتركة إذا كان ارتباطها يضر باقتصاد دولة عربية أخرى. هذا وأنى أرى ان انضمام احدى الدول العربية إلى السوق الاوربية المشتركة لن يتم على شكل تكتل عربى، بل سيكون على أساس التعاقد الثنائى، وهو أشبه شيء بالمعاهدات التجارية التى تعقد بين دولتين مستقلتين وتتضمن من الشروط ما يتفق الطرفان عليه.

وأكد سيادته أن الحكومة اللبنانية هى أول الدول العربية التى عينت الدكتور نجيب صدقة، سفيرها فى بلجيكا، رئيسا للبعثة اللبنانية لدى المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

علم الاقتصاد والسوق المشتركة :

ويقول الدكتور فؤاد هاشم استاذ الاقتصاد بكلية تجارة القاهرة: إن السوق الاوروبية المشتركة ليست قائمة على نظرية اقتصاية حديثة، وإنما تتمشى تماما مع مبدأ حرية التجارة، فهى توسيع نطاق التجارة بين بلدين أو مجموعة من البلاد، تصبح فى داخلها التجارة حرة تماما من أية قيود، بينما تخضع فى علاقاتها بالعالم الخارجى للقيود التى تتفق عليها، وفى الحقيقة أن التجارة الحرة لا يمكن أن تمارس فى كفاءة وعدل إلا بين البلاد المتقاربة فى درجات النمو الاقتصادى، وهى إذا تمت بين بلاد متفاوتة تفاوتا كبيرا فى رجة النمو، فإن الجزء الأكبر من النفع العائد من التجارة الخارجية يعود على الدول

المتقدمة وحدها، ولذا ضمت السوق الأوروبية مجموعة من الدول التى تتقارب فى درجات نموها الاقتصادى والاجتماعى والجغرافى.

والواقع أن حرية التجارة شرط أساسى بين بلاد تتقارب فى إمكانياتها الاقتصادية ودرجات نموها، وإلا كان الفرق شاسعا بين معدلات الأجور فيها، وبالتالى بين تكاليف الإنتاج، مما قد يؤدى إلى وقوع غبن على بعض الأطراف الداخلة فى السوق المشتركة. هذا هو السبب الأساسى الذى يجعل قيام التجارة بيننا وبين بلاد متقدمة لدرجة كبيرة (دول الغرب)، ضربا من قصر النظر؛ لأنه يعنى خضوعنا لشروط التجارة التى تمليها هذه البلاد وتحويل الجزء الأكبر من النفع العائد من التجارة الخارجية، إلى الدول المتقدمة، وعلى هذا يجب أن نأخذ بأسلوب الحماية.

وأضاف سيادته قائلا: أما مدى إسهام السوق فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى، فإن السوق تؤدى إلى مزيد من الاستقرار الاقتصادى الداخلى بالنسبة إلى البلاد المنضمة إليها، ولكنها فى الوقت نفسه ستؤدى إلى مزيد من الاختلال الخارجى بالنسبة إلى البلاد الاخرى غير المنضمة إلى السوق، وإنى أعتقد أنه إذا اعتبرت السوق خطوة فى سبيل تجارة حرة أشمل، فإنها تؤدى فى هذه الحال إلى مزيد من الاستقرار الاقتصادى الدولى.. وهى تستطيع ذلك إذا شجعت على قيام الاتحادات الجمركية المماثلة فى مجموعات البلاد المتشابهة الأخرى، مثل السوق العربية المشتركة والسوق الأفريقية وسوق دول أمريكا اللاتينية وغيرها.

هذا ومن المسلم به أن السوق الأوروبية ستضر باقتصاديات الدول العربية، فالسوق الأوروبية تدخل فيها دول كانت فيما مضى مستعمرات لهذه البلاد، ومعظمها فى افريقيا وكلها بلاد تنتج مواد أولية وتسمح اتفاقية السوق لهذه البلاد أن تدخل مع البلاد المشتركة فى السوق الحرة دون عائق، وبذلك تتمتع بالتفضيل الجمركى الذى يفرضه السوق على منتجات المواد الأولية التى تصدرها الدول العربية والتى ستخضع لتعريفة جمركية عالية من قبل دول السوق الأوروبية المشتركة.. كما أن قيام السوق يدفع بمعدلات نمو هذه البلاد اقتصاديا ومن ثم تتسع الهوة بينها فى درجة التقدم وبين البلاد العربية بدلا من أن تتقارب.. وبذلك تزداد الدول العربية تخلفا إن لم تسارع بتنظيم نفسها داخل إطار من الوحدة

الاقتصادية يرعى مصالحها، ويقف بها فى تيار التعامل الدولى قوة تستطيع أن تنافس وأن تحصل على نصيبها الحق من عائد التجارة الدولية.

وأخيرا يرى سيادته أننا أقل الدول العربية تأثرا بقيام السوق الأوروبية المشتركة، لأننا ننتج سلعا تختلف اختلافا بينا عن السلع التى تتمتع بمزايا السوق، ومن ثم فالأضرار الاقتصادية التى تصيبنا أقل بكثير من الخسائر الاقتصادية التى ستحيق بالدول العربية الأخرى.. والواقع أن قيام سوق عربية مشتركة يعود بفائدة أكثر على الدول العربية الأخرى، الأمر الذى مازالت الحكومات العربية الأخرى لا تريد أن تقنع نفسها بأهميته فى حركة تباعدها الحالية من فكرة الوحدة الاقتصادية العربية.

اقتصاديات البلاد.. والسوق :

السيد عبد الوهاب فايد المستشار الاقتصادى بسفارة تونس يقول: إن ارتباط الدول العربية بالسوق الأوروبية المشتركة والتعامل معها وخاصة بالنسبة لتونس تحتمه حالة واحتياجات الدولة اقتصاديا.. فقد لا يكون الارتباط ملزما ولكن وضعها الاقتصادى يحتم عليها التعامل والارتباط بهذه السوق.. وهذا الوضع ينطبق على تونس بالذات، إذ لا يوجد فى الواقع ارتباط سياسى يحتم عليها التعامل مع السوق، ولكن الذى يلزمها بالتعامل معها هو أن تونس تعتمد كثيرا على تصريف منتجاتها على سوق فرنسا والأسواق الأوروبية عموما، مما يحتم عليها أن تستورد من هذه الاسواق، والدليل على ذلك ان نسبة الواردات من دول أوروبا إلى تونس بلغت فى عام ١٩٥٨ ٧٩,٠٤٪ وبلغت الصادرات ٧٢,٣٤ ٪ وفى عام ١٩٥٩ بلغت الواردات ٧٥,١٧ ٪ بينما ارتفعت الصادرات إلى ٧٢,٨٩ ٪، وفى عام ١٩٦٠ بلغت الواردات ٧٢,١١ ٪ وكانت الصادرات ٦٦,٧٢ ٪.. أما باقى المعاملات التجارية فتتركز فى دول المغرب العربى.

ويعتقد سيادته أننا لو تكتلنا كدول عربية نستطيع أن ننهض بصناعتنا وإنتاجنا ويمكننا أن نقف فى وجه هذه السوق الأوروبية دون التعامل معها.. فالواقع أن الدول العربية تنتج كل ما تحتاج إليه باقى الدول، أى أن هناك تكاملا كليا وجزئيا بين الدول العربية.

وسألت سيادته عن رأيه فى دخول اسرائيل السوق وإلى أى مدى سيتأثر اقتصاد الدول العربية نتيجة لانضمامها إلى السوق.

فأجاب: إنى اعتقد أن انضمام اسرائيل إلى السوق الاوروبية المشتركة لن يؤثر فى اقتصاديات الدول العربية، حالة اتحادها كدول افريقية واسيوية على شكل سوق عربية مشتركة.

وقال: إننا نحن العرب «كالنعامة التى تدفن رأسها فى التراب حتى لاترى الصياد»، فنحن نقاطع أى ميدان تدخله اسرائيل لمجرد وجودها فيه، وهذا خطأ إذ إنه يؤدى إلى تقوية سيطرتها لخلو الميدان من أى تنافس أمامها. وفى نظرى أننا بدلا من أن نقاطع السوق لأن إسرائيل ستنضم إليه يجب أن ندخله، ونقتحم عليها الميدان وننافسها فيه، ونحاربها ونحصل على جزء من مكاسبها التى ستنالها من انضمامها لهذه السوق، هذا بالإضافة إلى العمل على محاربتها لطردها حتى لايزداد كيانها وسيطرتها.

واختتم حديثه قائلا: إن من صالحنا أن نتكتل كدول عربية ونقتحم هذه السوق وننافس اسرائيل ككتلة اقتصادية قوية يمكن القضاء بها على نشاط اسرائيل فى هذا الميدان.

الهيئة الافروسيوية.. والسوق :

وتحدث الدكتور محمد على رفعت.. الأمين العام للهيئة الافروسيوية للتعاون الاقتصادى عن الدور الذى تقوم به الهيئة لمواجهة الاخطار الناجمة من نشاط دول السوق الاوروبية المشتركة.. فقال: الواقع أن نشأة هذه الهيئة كان من بعض اسبابها قيام السوق الاوروبية المشتركة نفسها، ذلك أن من أغراض التعاون الاقتصادى الذى تستهدفه الهيئة حماية البلاد الافروسيوية من آثار السياسة التى تنتجها السوق الاوروبية، ولا شك أن من أولى الوسائل الكفيلة بتنظيم هذه الحماية، انشاء جهاز افرواسيوى شبيه بجهاز السوق الاوروبية، يوحد جهود البلاد الافروسيوية فى مواجهة الخطر الذى يحيق بها، ويهيئ لها الدفاع عن مصالحها بالوسائل نفسها التى تستخدمها السوق الاوروبية فى معاملة البلاد الخارجة عن نطاقها، لذلك كان فى طليعة ما نتوفر عليه أن نتابع نشاط السوق ونقف على كل دقيقة من دقائق تطورها.. وأعتقد اننا لدينا اليوم من البيانات والمعلومات والاحصاءات عن هذا النشاط مالا يتوافر لهيئة أخرى فى أفريقيا وأسيا.

فالرسالة الاولى التى تتكفلها الهيئة هى التنبيه الى المضار التى تلحقها سياسة السوق الاوربية بمصالح البلاد الافروسيوية الخارجة عن نطاقها، ومن اخطر المشكلات التى تواجهها تلك البلاد اليوم، هبوط اسعار المواد الخام فى السنوات العشر الأخيرة. فقد أصاب فى صميم اقتصاد البلاد النامية ولا سيما البلاد التى تعتمد على تصدير المواد الخام، فقد انخفضت الارقام القياسية لاسعار المواد الخام من ١١٩ وحدة فى عام ١٩٥١ إلى ٩١ وحدة فى عام ١٩٦١ (على أساس أن عام ١٩٥٣ هو سنة القياس)، بينما ارتفعت اسعار المنتجات الصناعية من ١٠٢ إلى ١١٠... ومن هذه الارقام يتبين أن معدل التبادل قد هوى من ١١٧ فى سنة ١٩٥١ إلى ٨٣ فى سنة ١٩٦١، أى أن كل ١٠٠ وحدة من السلع الاولية كانت تعادل ١١٧ وحدة من المنتجات الصناعية، فاصحبت لا تعادل إلا ٨٣ وحدة،

والواقع أن كثيرا من المنظمات الدولية ولا سيما الأمم المتحدة، قد اهتمت بهذه الظاهرة الخطيرةوعلمت على درء ضررها بمشروع انشائى لعشر سنوات، يستهدف زيادة الدخل القومى فى البلاد النامية، بمعدل ٥ ٪ سنويا، كذلك أعلن القائمون على شئون السوق الاوروبية انها تزمع انفاق حوالى الف مليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة فى صورة معونات تسديها للبلاد النامية. على أن مثل هذا المشروع وتلك المعونات، ابعد من أن يحقق النفع المرجو ما دام هبوط اسعار المواد الأولية جاثما على صدور البلاد النامية المنتجة لهذه المواد، وهو هبوط يزيده اثمان مستمرة الارتفاع، إذ أن معظم ما تستورده معدات انشائية لا غنى عنها لكفالة نهضتها القومية،

واختتم الدكتور محمد على رفعت قائلا.. نحن لسنا هيئة منفذة بل ندرس ونعرض نتائج دراساتنا مع مقترحات نقدمها للهيئات والمنظمات الدولية على أن تعمل بها، وكان من تلك المقترحات كثير يتعلق بدفع الضرر الناجم من التقلب الواسع فى تجارة السلع والمواد الخام. وقد دلت دراساتنا على أن المشكلة يجب أن تعالج بعقد اتفاقات دولية بين الدول المصدرة والدول المستوردة لتنظيم انتاج السلع والمواد الخام واستهلاكها، بالإضافة إلى إنشاء اتحادات للمنتجين لحماية مصالحهم وتنسيق التعاون بينهم.

(١٥ سبتمبر ١٩٦٢)

★ ★ ★



فلسطين .. واتجاهات الدعاية الصهيونية فى الخارج

فلسطين،. واتجاهات الدعاية الصهيونية فى الخارج

إن قضايا الوجود العربى فى الخارج، هى فى المحل الأول قضايا تعريف وإعلام، وعليه، يكون طبيعيا أن تزداد حدة النشاط المعادى لهذه القضايا، كلما ازدادت فعالية النشاط الدعائى العربى واتسع نطاقه. وفى الاغلب، تعتبر فى النهاية، الدرجة التى ينجح بها أى من الطرفين فى اقناع الرأى العام العالمى بوجهة نظره عاملا له أثره فى بلورة نتيجة هذا الصراع، ومن ثمة تصبح ضرورة، ليس فقط مجرد الإحاطة بأساليب الدعاية المعادية، بل دراسة اتجاهاتها وهى تتعامل مع البيئة التى تمارس فيها وجودها، بغية تفهم هذه الاتجاهات، وكشفها، ومواجهتها، وعليه فإنه يلزم بادئ ذى بدء أن نتساءل : ما هى طبيعة هذا النشاط المعادى لقضايانا العربية فى الخارج ؟ وما هى اتجاهاته ؟ وبالتالى ما هى اتجاهات الرأى العام فى مختلف مناطق هذا النشاط، وموقفه منها ؟

وفى تحليلنا لهذه الاتجاهات لابد أولا وقبل كل شىء أن نقرر بضعة أوضاع بعينها وذلك لأهميتها فى تحديد المجال العام لهذه الاتجاهات.

فمن ناحية، معروف تماما أن الدعاية المعادية تجد التعبير الصريح عن نفسها فى الصهيونية العالمية، التى تتركز فى الولايات المتحدة، وكذلك فى بعض دول امريكا اللاتينية وبوجه خاص فى البرازيل والأرجنتين، أما فى أوربا فتعتبر ألمانيا الغربية بوجه خاص، وكذلك بريطانيا وسويسرا وفرنسا مراكز رئيسية لهذا النشاط.

معروف أيضا أن عاملا أساسيا لإنجاح أى مخطط دعائى هو معرفة طبيعة الاوضاع والقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة فى الدول مجال النشاط. ومن ثم كيف تعمل هذه القوى وطبيعة علاقاتها بعضها بالبعض الآخر،

يسلم خبراء الدعاية والاعلام بأن اتجاهات الرأى العام تتأثر دائما بأجهزة الاعلام المختلفة.. ومعروف تماما أن هذه الاجهزة فى كثير من هذه الدول، وفى الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، تسيطر عليها الصهيونية سيطرة تامة دون استثناء،

يسلم أيضا خبراء الدعاية والاعلام بحقيقة أن اختيار أية طريقة اعلامية بعينها، لها أثرها النفسى والفكرى بالنسبة إلى الاشخاص الموجهة اليهم، ومن ثم يلزم دراسة الانماط النفسية والثقافية لهؤلاء الافراد،

وعلى أية حال فإن ما يبدو هاما بالنسبة الينا هو أن الصهيونية العالمية تدرك تماما هذه الحقائق جميعها، ومن ثم تقيم مخططاتها التى تتسلل بها إلى مختلف الدول والشعوب وكأنها تعى تماما المثل القائل بأن لكل مقام مقالا.

فى أمريكا :

والدور الأساسى فى معركة الدعاية ضد القضايا العربية فى أمريكا وبخاصة قضية فلسطين تقوم به الصحافة وبالذات صحيفتا النيويورك تايمز والنيويورك هيرالد تيربون إذا جاز لنا بصفة عامة القول بأن الصهيونية قد نجحت فى استخدام الصحافة الأمريكية كحاجز يعوقنا عن النفاذ الى الرأى العام الامريكى، فإنما كان هذا من خلال مخطط دعائى مرسوم، إذ إنه بتحليلنا لاتجاهات هذه الصحافة يظهر لنا أن دعاواها تقوم فى الحقيقة على أسس بعينها تتقبلها العقلية الامريكية شعبا وحكومة سواء بسواء، فمن ناحية تأبى هذه الاتجاهات إلا أن تربطنا بإصرار بالشيوعية، وذلك للعلاقات الودية التى تربط البلاد العربية بالاتحاد السوفيتى وبالصين، ومعروف طبعا أن الرأى العام الأمريكى شديد الحساسية لكل ما هو شيوعى، أو له علاقة بالشيوعية، هذا إلى جانب اتجاه آخر تغذيه الصحافة ايضا ويظهر فى الاتهام الكاذب بأننا ضد السامية لتأليب الرأى العام ضدنا ووصمنا بالعنصرية، بالإضافة إلى أنها تستثير عطف الولايات المتحدة على إسرائيل عن طريق الاشادة الدائمة بأن نظام الحكم والنظام العام للدولة فى اسرائيل أقرب إلى نظام الولايات المتحدة، وكلها على أية حال اتجاهات تساعد على ابرازها أوضاع معينة لم تأل الصهيونية جهدا فى استخدامها لصالحها، فمع أن المعروف هو أن الذى يمول النشاط الصهيونى فى أمريكا ليست اسرائيل بل اليهود الامريكيون فى أمريكا وأصدقاؤهم، فإن حقيقة عدم وجود جاليات عربية قوية وغنية تصرف عن رغبة لتمويل المشروعات الدعائية، جعل النشاط الصهيونى

يبدو ظاهرا وفعالا وأقرب إلى أنظار وأسماع الأمريكيين - كما لا يغيب عن البال أن عدد اليهود في مدينة نيويورك مثلاً يبلغ ٣ ملايين يمثلون ١/٢ عدد سكان المدينة، وبديهى أن يتودد إليهم أي مرشح لمجلس النواب أو الشيوخ أو للوظائف الهامة حرصا على نيل تأييدهم وأصواتهم. وبديهى أيضا أن يطلب اليهود شيئا مقابل هذا التأييد. زد على ذلك استغلال الدعاية المعادية لأي خلاف تفرقة تحدث في الصفوف العربية، في تشكيك الرأي العام في قدرة الدول العربية علي الالتقاء والاتفاق فيما بينها، أو وقوفها موقفا موحدا فى أي من القضايا، الأمر الذى لا يعنى فى النهاية سوى وصم الحكومات العربية بعدم الكفاءة والجدية.

النشاط الدعائي في أوربا :

الواقع أن هذا الاتجاه الأخير بالذات تستخدمه الدعاية الصهيونية ليس في الولايات المتحدة فحسب، ولكن فى مختلف دول العالم التي تعتبر بؤرا لنشاطها الدعائى.

ففى ألمانيا مثلا، قامت أجهزة النشر باستغلال موقف تونس إثر تصريحات رئيسها الحبيب بورقيبة للهجوم على الحكومات العربية، وبوجه خاص حكومة الجمهورية العربية المتحدة. كما كانت فرصة مواتية أيضا أن تضخم الدعاية الصهيونية وتبالغ فى بعض الموضوعات الخاصة بالدول العربية كموضوع الأكراد فى العراق، وموضع جنوب السودان، والوضع الداخلى فى الجزائر وفي الجمهورية العربية اليمنية.

ومع ذلك تصطبغ أساليب الدعاية الصهيونية فى ألمانيا بصبغة من لون معين، فالملاحظ أن إسرائيل قد ركزت برامج دعاياتها فى نقاط محددة يسهل حصرها وهى:

- محاولة تبرير اعتداءاتها على الأراضى العربية بادعاء أنها حرب وقائية كرد علي هجمات الفدائيين العرب على إسرائيل.

- بث فكرة أن إسرائيل هى جزء من أوربا وجزء من الغرب ضرورى لسلامته ولمقاومة الشيوعية فى المنطقة مما يوجب حمايتها ودعمها.

- إبراز التقديم الصناعى فى إسرائيل والدعوة إلى مشاركة الاستثمارات ورؤوس الأموال الخاصة فى إنشاء ودعم تلك الصناعات، خاصة بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا.

- القول بمسئولية ألمانيا بصفة خاصة عن حماية كيان إسرائيل علي أساس اضطهاداتها السابقة لليهود، ولموازنة القوى بسبب تسلح الدول العربية من المعسكر الشرقي،

- التأثير النفسى فى الشخصيات والمنظمات وأفراد الرأى العام الألمانى لإبعادهم عن السعى لتفهم وجهات النظر العربية،

وعلى كل فليس ثمة شك فى أن النشاط الصهيونى المعادى للعرب قد زادت حدته فى ألمانيا بالذات فى فترة أزمة العلاقات العربية الألمانية، وبخاصة فى الأيام الأخيرة بعد إعلان تبادل التمثيل الدبلوماسى بين ألمانيا وإسرائيل، ومما يدل على صحة هذا القول أنه على أثر الاتفاق بين ألمانيا وإسرائيل،قامت مجلة الجويش أويزرفر بإصدار طبعة خاصة عن ألمانيا، افتتح أول أعدادها بكلمات التهنئة والتأييد من كبار رجال الحكومة ورؤساء الأحزاب السياسية، وبذلك يمكن القول بحق أن الإعلام الصهيونى في مجال المطبوعات، قد خرج عن النطاق التقليدى المحدود للصحف اليهودية الموجهة أساسا للجاليات اليهودية والدوائر الرسمية الألمانية وهى قليلة التأثير في الرأي العام، وهو الأسلوب نفسه الذى تمارس به الدعاية الصهيونية نشاطها في سويسرا بأوربا والأرجنتين بأمريكا اللاتينية،

ومع أن الشعب السويسرى ليس له اتجاه سياسى يخالف سياسة حكومة بلده، وأنه بصورة عامة يتفق فى آرائه مع سياسة حكومته فى الحياد، إلا أن الملاحظ أن الحكومة السويسرية والشعب السيوسري يميلان بصورة وضاحة إلى آراء الدول الغربية وأمريكا بالنسبة إلي السياسة العالمية، ونستطيع أن نخرج من هذه الظاهرة بنتيجة موضوعية هامة بالنسبة إلى نزاعنا مع الصهيونية، فمن ناحية تعترف سويسرا كسائر الدول الغربية بكيان إسرائيل كدولة، ومن جهة أخرى هناك عطف سائد تجاه اليهود لما حل بهم من تعذيب على يد النازية، بالإضافة إلي نفوذ اليهود الاقتصادى والعلاقات التجارية القوية التى تربطهم بسويسرا.

اتجاهات الدعاية فى أمريكا اللاتينية :

فى الأرجنتين :

ولكن إذا كان ما بين سويسرا وإسرائيل هو مجرد علاقات تجارية قوية فقد تحكم اليهود وسيطروا تماما علي أعمال الاقتصاد الأرجنتينى كافة، الأمر الذي يمثل عنصرا

أساسيا في الدعاية الصهيونية بالأرجنتين، إذ تتلاقى في الحقيقة أهداف الصهيونية مع الأهداف الأمريكية هناك، فبينما اختصت السياسة الأمريكية بالسيطرة السياسية، فقد اختصت الصهيونية بالسيطرة الاقتصادية التي أصبحت العماد الأول المسيطر أو الموجه أيضا للمخطط السياسى الارجنتينى ذاته، وإذا أضفنا إلي هذا العنصر حقيقة أن الصهيونية واليهودية الأرجنتينية تسيطران تماما على وسائل الإعلام كافة من صحافة وإذاعة وتليفزيون، بدت خطورة الأدوات التي يمكن استخدامها لنشر مخطط الصهيونية الدعائى ضد قضايا العرب فى المنطقة، وهو على أية حال وضع كان من الممكن التخفيف من حدته ومواجهته فى حالة ما إذا كانت الجالية العربية بالأرجنتين مهيأة لذلك.. ولكن حقيقة الأمر هو أن الجالية تعيش واقعا ربما كان يخدم أهداف الصهيونية نفسها، ذلك أنه واضح للغاية اختلاف شعور الجاليات العربية بين دولة وأخرى، فبينما نجد شعور الجالية فى شيلى مثلاً يتبنى القضايا العربية علانية، نجد أن الشعور العام في الأرجنتين يميل إلى عدم إشراكه المسئولية فى ذلك، هذا إذا استثنيا بعض جهات عربية لها نزعات خاصة كالحزب القومي السورى مثلا.

بل هناك ما هو أكثر خطورة من ذلك، ونعنى أن الجالية لازالت تسير بشعورها التعصبى الذي قدمت به الأرجنتين منذ عشرات السنين، فلا يزال لكل بلد ناديه الخاص ولكل طائفة ناديها الخاص،

فى البرازيل:

ولكن الأمر يختلف بالمرة في البرازيل وهى أكبر دولة فى أمريكا اللاتينية، إذ يؤثر كل ما يجرى فيه تأثيرا عميقا فى جميع الجمهوريات الأمريكية اللاتينية، وتظهر طبيعة الاختلاف هنا عنه فى أية دولة أخرى، فى أن خطة الدعاية الصهيونية فى البرازيل تنطبق على عقلية البرازيل وروحها ومستواها الثقافى انطباقا تماما، فإذا كانت مشكلة البرازيل الداخلية تتمثل أساسا فى الصراع الاجتماعى القائم فى عالم اليوم بين الطبقات المالكة والطبقات المعدمة، وإذا كان هذا الصراع في البرازيل بالذات يبشر بعنف خاص بسبب الهوة القائمة بين هذه الطبقات، وإذا كان – أبعد من هذا كله – الحكم اليوم يتميز بنوع من التوازن المضطرب بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية وهو توازن يتضمن بعض القسوة وكثيرا من الحرية، فقد قامت الدعاية الصهيونية على إدراك واضح لهذه الظروف جميعها، ومن هنا

نجد أن مبدأ هذه الدعاية الشامل هو اكتساب عطف الشعب البرازيلى وإعجابه ومحبته بواسطة الدعاية الإنسانية مع ترك الدعاية السياسية لما تنقله وكلات الأنباء عما يجرى ويقال فى إسرائيل نفسها.

إن البرازيل دولة واسعة تمر بعهد تطور سريع يحتكر فى الحقيقة جميع حيويتها وانتباهها، ولذلك فهى لا تعطى لمشاكل العالم الخارجى أي انتباه عميق، بل تهتم بما فوق السطح، ولقد فهمت الدعاي الصهيونية كل ذلك وكيفت نفسها معه، فبدت وسائل دعايتها مصوبة ليس إلي إقناع الرأي العام البرازيلى بصواب وجهة نظر إسرائيل من الناحية القانونية، أو إلى التعرض تعرضا مباشرا عنيفا للدول العربية، بل إلى إقناع الشعب البرازيلى إقناعا بطيئا بتفوق اسرائيل وشعبها من الناحية السياسية والثقافية والاجتماعية وبأنها تمثل في الشرق الأدنى واحة من التقدم والديمقراطية والعلم فى صحراء الشرق.

وليس ثمة شك فى أن من يقابل بين طرق الصهيونية في اجتذاب الرأي العام فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، وبين طرقهم فى اجتذاب الراى العام في البرازيل سيدهش من تلونهم وتكيفهم، ومن فاعلية هذا التكيف، وإن كان مع ذلك لن يتمالك نفسه من أن يبتسم مشفقا، ذلك أنها طرق تكشف لأعيننا الغدر وخسة الغرض الكامن فيها، فلم تعد تنطوى على إرادة شعوب تصر على صنع الحياة.

(١٥ سبتمبر ١٩٦٥)

★ ★ ★



استراتيجية تأميم البترول

استراتيجية تأميم البترول

أما وقد بلغت معركة المصير العربى هذه الدرجة من الإصرار العنيف الذى التقت فيه الشعوب العربية مجمعة على مواجهة التحدى الاستعمارى بكل وسائله وأشكاله المختلفة فى المنطقة العربية.. فقد أصبحت ضرورة حيوية – كيما تكسب هذه الشعوب معركتها – أن تعرف تماما نوعية الأسلحة التى تمتلكها بين أيديها، ومدى فاعليتها، والكيفية أيضا التى تستخدم بها .. إلى أن يتحقق لها النصر النهائى.

وما من شك فى أن البترول العربى بالذات يقوم بمثابة سلاح ماض يمكن أن يرجح إلى مدى بعيد كفة الميزان فى صالح شعوب المنطقة. ولئن كان هذا صحيحا وهو ما لم يستطع حتى الأعداء أنفسهم إنكاره – فإن مواجهة قضية البترول العربى مواجهة جذرية تصير من ثم على درجة بالغة من الأهمية والخطورة.

إن قضية البترول العربى يمكن طرحها فى سؤال واحد أساسى. هذا السؤال هو: هل فى استطاعة أوربا الاستغناء عن البترول العربى؟ بمعنى .. هل هناك بديل حقيقى أمام أوربا يمكنها أن تستعيض به عن بترولنا؟

لابد فى محاولة الإجابة على هذا السؤال أن نستعرض الاحتياجات الحقيقية لأوربا من الطاقة بأشكالها المختلفة، لنرى فى النهاية أين موقع بترولنا العربى من هذه الاحتياجات.

ثم فى الواقع بضعة مصادر أساسية للطاقة هى: الفحم بصفة تقليدية والبترول والغاز الطبيعى، وأخيرا الطاقة الذرية .. ولنتناولها بالنسبة إلى أوربا الواحد تلو الآخر.

* فبالنسبة إلى الفحم: وهو الوقود التقليدى الذى نقل أوربا فى الواقع إلى عصرها الصناعى. ومع ذلك تقول الاحصاءات العالمية التى تعكسها أحدث التقارير، أن أوربا تعانى

قلة من الفحم لا يمكن إغفالها وأن إنتاج الفحم فى أوربا يكاد يكون متجمدا حول أرقام بذاتها، إن لم تكن هذه الأرقام قد بدأت فى التناقض حقيقية وبالفعل.

والذى يؤكد هذا، هو أن الإنتاج الأوربى من الفحم على مدى العشر السنوات الماضية لا يتجاوز ٣٢٠ مليون طن فى السنة، وهو رقم يتضاءل للغاية أمام الاحتياجات المتزايدة للطاقة.

* وبالنسبة إلى البترول: فقد حفرت أوربا فى ١٥ سنة ما لا يقل عن ٣٢٠٠ بئر بترول.. ومع ذلك لم تحقق نجاحا يذكر ولم يرتفع إنتاج البترول. إلا من ٤٠ ألف برميل يوميا يوميا فى عام ١٩٥٠ إلى ٤٠٠ ألف برميل يوميا فى عام ١٩٦٥.

* إزاء هذا حاولت أوربا أن تبحث عن الغاز كمصدر آخر للطاقة يغطى نقص البترول لديها. ومع ذلك فإن الغاز لا يعطيها سوى ٢ ٪ من احتياجاتها. وحسب التقديرات لن يستطيع إعطاءها إلا ما يكاد يفى بعشرة فى المائة فقط مستقبلا فى عام ١٩٨٠.

* والشىء نفسه بالنسبة إلي الطاقة الذرية، فهى لا تعطيها سوى ١ ٪ ولا ينتظر أن تتجاوز ١٠ ٪ حتى عام ١٩٨٠ .

وعلى العموم هنا نتيجتان رئيسيتان نخرج بهما من استقراء هذا كله:

النتيجة الأولى: هى أن أوربا ليس فى مقدروها بالمرة أن تستغنى عن البترول أو أن تجعل منه مصدرا ثانويا أو غير رئيسى للطاقة.

أما النتيجة الثانية: فهى أن أيا من الأشكال الأخرى للطاقة غير البترول لا يمكن أن تكون بديلا له.

هذا كله فى ناحية.

ومن الناحية الثانية فإن الشىء نفسه تؤكده أيضا الدراسة الموضوعية لموارد الطاقة التى تستغلها أوربا ونوعية هذه الموارد وتطورها على مدى السنوات الماضية .. وما ينتظر بالنسبة إليها فى الأعوام القادمة.

كيف؟

ثمة موردان للطاقة التى تستخدمها أوربا هما: مورد الطاقة المحلية من ناحية، ومورد الطاقة المستوردة من ناحية أخرى.

ووفقا للتقارير العالمية، تقول هذه التقارير أن تطور هذين الموردين هو ما بينه الجدول الآتي:

السنة	نسبة الطاقة المحلية	نسبة الطاقة المستوردة
١٩٥٠	٨٥ ٪	١٥ ٪
١٩٦٠	٦٧ ٪	٣٣ ٪
١٩٦٥	٥٤ ٪	٤٦ ٪
١٩٧٠	٤٤ ٪	٥٦ ٪
١٩٨٠	٤٠ ٪	٦٠ ٪

وهناك ملاحظتان على هذه النسب التى يكشف عنها هذا التطور، وهاتان الملاحظتان هما:

أولا: وضوح التزايد المستمر للحاجة إلى الطاقة المستوردة.

وثانيا: ولو أن الطاقة المستوردة المقدرة لعام ١٩٨٠ تبدو وكأنها غير متسقة مع النسب السابقة، إذ تظهر وكأنها منخفضة نسبيا، إلا أن هذا يرجع فى الحقيقة إلى كون أنه حتى هذا العام، يعتقد الخبراء ببداية ظهور أثر الغاز والطاقة الذرية.

ولكن هل معنى هذا أن ذلك سوف يؤثر فى احتياجات أوربا بالنسبة إلى البترول؟

الواقع أن هذا غير صحيح بالمرة .. فحتى فى عام ١٩٨٠ سوف تظل احتياجات أوربا إلى البترول أكثر من أى وقت آخر. ذلك أن الطاقة المولدة سواء من الغاز أو من الذرة لن تمثل فى هذا الوقت أكثر من ٢٠ ٪ فقط من الاحتياجات الضرورية.

ولكن السؤال المهم مع ذلك هو: أين تقع أهمية البترول العربى كمورد للطاقة بالنسبة إلى احتياجات أوربا؟

يكفى للدلالة على خطورة هذا الموقع أن نقول إن احتياجات أوربا من البترول فى عام ١٩٦٦ قد بلغت وفقا للاحصاءات حوالى ٣٩٢ مليون طن. كان منها ٢٨٠ مليون طن من البترول العربى أى ما يعادل حوالى ٧٠ ٪ من مجموع احتياجاتها.

إذن...

النتيجة الأخيرة التى نخرج بها من هذا كله، هى أن أوربا محتاجة بالفعل إلى البترول العربى.. وإن هذا الاحتياج سوف يزداد بمرور الوقت.. وأن ليس هناك اطلاقا ما يمكن أن يعوضها منه أو يكون بدلا له – سواء الآن أو مستقبلا.

وتلك فى الواقع هى الزاوية الأولى التى يجب أن تتم من خلالها أية مواجهة سليمة وموضوعية لقضية البترول العربى.

وهذا يعنى أن تبقى الزاوية الثانية التى لابد من اعتبارها كذلك.

معروف أن هناك ثلاثة أطراف رئيسية يقوم كل منها بدوره فى سوق البترول. وهذه الأطراف الثلاثة هى: الدول المنتجة للبترول فى ناحية، والدول المستهلكة لهذا البترول فى ناحية ثانية، وبينهما مجموعة الشركات التى تعمل فى سوق البترول بمختلف مراحله وجوانبه.

وبالنسبة إلى الشركات التى تقوم باستغلال معظم موارد البترول العربى والكثير أيضا من موارده فى المجال الصناعى، ثمة ثمانى شركات عظمى هى: إسو ستاندرد، وجلف، وتكساكو، وستاندرد كاليفورنيا، وموبيل، والبترول البريطانية، وشل، والبترول الفرنسية.

وفى الواقع يتفق خبراء البترول العرب على أن هذه الشركات تحقق أكبر الأرباح فى مجال الصناعة البترولية.

* قدرت أرباح شركات البترول الأمريكى فى هذه المنطقة عام ١٩٦٦ بملبغ مليار و٢١٥ مليونا من الدولارات.

* وبالنسبة أيضا لبريطانيا فقد بلغت أرباحها ٥٦٠ مليون دولار سنويا.

* أكثر من هذا تستغل هذه الشركات كل امكاناتها الهائلة متفقة على ذلك مع الحكومات الأجنبية على ضغط أسعار البترول العربى، وفى الواقع فإن الفرق بين نفقة انتاج هذا البترول وبين أسعار بيعه، يمثل أموالا طائلة تجنيها الشركات فى النهاية، حيث تحول الأرباح من عمليات الانتاج إلى عمليات النقل والتكرير والتسويق التى لا تشارك فى أرباحها الدول المنتجة والمصدرة للبترول العربى.

وعلى أية حال: ما معنى هذا كله فى النهاية؟

معناه بوضوح وبصراحة أن هناك اتفاقات وتحالفات واقعين حقيقة وبالفعل بين هذه الشركات وحكومات الدول المستهلكة للسيطرة سيطرة كاملة على سوق البترول والتحكم فيها ابتداء من لحظة تدفقه حتى وصوله إلى المستهلك الأوربى الأخير، وأن هذه الاتفاقات والتحالفات إنما تهدف أساسا إلى جانب الرغبة فى تحقيق أكبر فائض من الربح، إلى تمكين

الحكومات من فرض الضرائب المختلفة لإعانة صناعة الفحم على وجه الخصوص والإبقاء على هذه الصناعة كمصدر عيش للملايين فى أوربا.. وهذا فى الواقع ما يصفه خبراء البترول العرب بأنه أخطر دور تقوم به شركات البترول فى المنطقة وهو دور واضح، فهى تأخذ من العرب أغلب حقوقهم من ثروات أراضيهم وخيراتها.

إلا أن هذا الوضع بذاته هو المبرر الوحيد فى الوقت نفسه كيما يدفع إلى فعل المستحيل لتحتفظ المنطقة وشعوبهما ببترولها وخيرات أراضيها لنفسها.

وهنا فى الحقيقة تصبح مواجهة القضية كلها شيئا حيويا.

أولا: لأنها تعنى صراعا مريرا مع سطوة هذه الشركات المحتكرة.

وثانيا: لأنها تعنى إعادة النظر فى امتيازات البترول الحالية فى البلاد العربية، وكلها امتيازات حصلت عليها الشركات تحت ظروف غير متكافئة، وحتى بعدما تطورت علاقة الشركات والحكومات المنتجة للبترول إلى مبدأ المناصفة فإن هذا المبدأ أيضا أصبح قديما لا يمثل إلا فتات المائدة.

ولكن السؤال الخطير مع ذلك هو: كيف يتسنى للعرب أن يحفظوا حقهم الطبيعى فى بترولهم؟

الحقيقة أن ثمة اتجاهين ، أو بالأصح رأيين أساسيين يجد كل منهما العديد من المحبذين والأنصار، أما هذان الاتجاهان فهما:

أولا : التأميم الفورى لمرحلة إنتاج البترول ومختلف عملياته اللاحقة باعتبار أن التأميم آخر خطوة من خطوات تأكيد السيادة للدولة على الشركات الأجنبية.

ثانيا: أما الاتجاه الآخر فلا يقول بالتأميم الفورى، ولكن يأخذ الأمر على خطوات وذلك بتحسين شروط الامتيازات باشتراك حكومات الدول المنتجة للبترول، والدول التى يمر البترول فى أراضيها ويصدر من موانيها، مع الشركات العاملة بها.

ولكن هل يمكن تحقيق أى من الاتجاهين؟ إن ما يؤكده خبراء البترول هو أن نجاح ذلك رهين بإجماع الدول العربية على مواجهة الموقف.

ومما يؤكد قوة الموقف العربى:

* الأسواق الرئيسية للبترول العربى هى أوربا وأمريكا واليابان. والمعروف أن أوربا وحدها تستورد من البلاد العربية ٥,٦ ٪ مليون برميل يوميا (بخلاف بترول إيران) أى حوالى ٧٠ ٪ من احتياجاتها.

* البترول الفنزويلى مثلا يصل أوربا بزيادة ستين سنتا على الأقل على سعر برميل البترول العربى.

* تدفق البترول الإيرانى إلى دول الغرب أو غيرها لا يشكل سوى سدس انتاج الدول العربية، وبذا لن يتمكن من تعويض هذه الدول عن احتياجاتها من البترول العربى.

* الموقف نفسه بالنسبة إلى فنزويلا التى لا يتجاوز إنتاجها ٣.٣ مليون برميل يوميا، والمعروف أن غرب أوربا يستهلك من البترول العربى ما يزيد على ٥ ملايين و٤٠٠ ألف برميل يوميا.

* وفى النهاية فإن الذين يحتاجون إلى البترول العربى لن يستطيعوا الاستغناء عنه. ولا يملكون مصدرا للطاقة بدلا منه؛ لأنه لا آبار أمريكا ولا كندا ولا فنزويلا قادرة على توفير الكميات التى تنتجها الدول العربية.

وعلى العموم فإن الأمر كله لابد من مواجهته جديا سواء عاجلا أو آجلا.. وأيا ما كانت الاعتبارات المختلفة أو أوجه الصعاب. أما الكيفية التى يمكن بها للعرب أن يضعوا أيديهم على ثرواتهم، فإن الهدف الأخير ليستدعى فى النهاية، ويستاهل فى الوقت نفسه أن يبذل الكثير جدا من أجل تحقيقه.

وإذا كان هذا الهدف يعتبر فى حد ذاته ضرورة قومية فإنه يتعلق به فى الوقت نفسه مستقبل هذه المنطقة العربية بأسرها.. ومستقبل الأجيال العديدة القادمة من أبناء أممها وشعوبها. وهو مستقبل يقع علينا نحن أبناء هذا الجيل الحالى مسئولية أن نجعله باسما، وأسعد بقدر الإمكان مما عسى أن نكون قد تحملناه فى معركة البناء وتحديد المستقبل والمصير.

(أول يوليو ١٩٦٧)

★ ★ ★